

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الوادي



جامعة حمة لخضر الوادي

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم: العلوم الإنسانية

محمد خيضر ودوره النضالي الوطني

1967-1936

رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر

إشراف أ. الدكتور:

عبد الوهاب شلالي

إعداد الطالب:

العرافي براهيم

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة الأصلية	الصفة
أ.د. علي غلابدية	أ. التعليم العالي	جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي	رئيسا
أ.د. محمد الوهاب شلالي	أ. التعليم العالي	جامعة العربي التبسي. تبسة	مشرفا ومقررا
أ.د. محمد السعيد محقبة	أ. التعليم العالي	جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي	عضوا مناقشا
د. عثمان زقبة	أ. محاضر (أ)	جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي	عضوا مناقشا
د. عباس كحول	أ. محاضر (أ)	جامعة محمد خيضر بسكرة	عضوا مناقشا
د. صالح محمول	أ. محاضر (أ)	جامعة العربي التبسي. تبسة	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2021/2020

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكر وعرفان

الاعتراف بالجميل لأهله وإهداء الشكر لمن استجبه وأولى الناس بذلك
أستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور عبد الوهاب شلالي الذي غمرني بكرمه
بقبوله الإشراف على هذه الأطروحة وأفاض عليا من طيب خلقه وسعة علمه
وحسن توجيهه مما أٌكسبها هذا الإخراج على هذه الصورة.
كما لا يفوتني أن أشكر جميع أساتذة قسم التاريخ بجامعة حمة لخضر بالوادي
وجميع أفراد عائلتي.

إهداء

أتقدم بإهداء هذا العمل إلى جميع شهداء الجزائر الأبرار منذ
أن وطئت أقدام المستدمر الفرنسي أرض الجزائر المحروسة
الطاهرة وأخص بالذكر المناضل "محمد خيضر".

مقدمة

مقدمة

لقد حظيت الدراسات التاريخية في الجزائر باهتمام كبير من قبل الباحثين بخصوص الدراسات والبحوث في مجال الحركة الوطنية والثورة الجزائرية في الآونة الأخيرة، وكان الاهتمام منصب بشكل أساسي على القضايا المتعلقة بالجوانب السياسية والعسكرية، غير أنه لا تزال هناك العديد من الجوانب والمواضيع التي لم تتل الحظ الأوفر من الاهتمام ولعل من أهمها المواضيع التي تهتم بالسير والتراجم الخاصة بالشخصيات التاريخية الجزائرية الفاعلة في صناعة التاريخ والتي ارتبطت أسماءها بالحقب التاريخية المتعاقبة، والتي تعتبر أيضا المحرك الرئيسي خلال الفترة الحديثة والمعاصرة.

وتعدّ فترة الحركة الوطنية والثورة التحريرية من بين أخصب الفترات التاريخية التي شهدت دورا بارزا لثلة من الرجال من أبناء الشعب الجزائري الذين ضحوا بوقتهم وأرواحهم من أجل الدفاع عن حقوق أبناء وطنهم وقاموا برسم معالم الطريق للسير نحو الحرية والاستقلال مهما كلفهم ذلك ومهما كانت الصعاب والتحديات التي ستواجههم، هؤلاء الرجال لا يزال الكثير منهم يحتاج الى الدراسة والاهتمام من أجل إبراز دورهم النضالي على الصعيدين السياسي والعسكري.

ولقد وقع اختياري على واحد من الرجال الذين كانت لهم مساهمة فاعلة في صناعة تاريخ الجزائر ألا وهو محمد خيضر هذه الشخصية التي يبقى دورها النضالي في الحركة الوطنية وثورة التحرير غير معروف يحتاج الى بحث ودراسة تتصف الرجل كونه كان من بين القلائل الذين ساهموا في التحضير لتفجير الثورة التحريرية الكبرى ومن أهم الشخصيات السياسية التي ساهمت في ظهور الدبلوماسية الجزائرية.

شهد تاريخ الجزائر خلال الثورة صورا خالدة من البطولات والتضحيات من جهة، كما عرف صراعات حول الزعامة والقيادة حتى ما بعد الاستقلال من جهة أخرى، وهذه الصفة

لا يمكن أن تنقص من قيمة وعظمة الثورة الجزائرية، فكان محمد خيضر من بين الشخصيات التي عايشة هذه الفترة من الصراع بين الداخل والخارج أحيانا. وما بين السياسي والعسكري أحيانا أخرى. فهل تأثر خيضر بهذه الصراعات؟

التعريف بالموضوع:

يتناول موضوع هذه الأطروحة بالدراسة الدور السياسي والثوري الذي قام به محمد خيضر خلال نشاط الحركة الوطنية، وأثناء الثورة التحريرية، وهو يعتبر من بين الذين ساهموا في تحرير الجزائر من سيطرة الاستعمار الفرنسي، بفضل إيمانه وتبنيه لمبادئ الحزب الذي ينتمي إليه، ألا وهو حزب الشعب الجزائري، الذي تصدى للمشاريع الاستعمارية الفرنسية التي تجاهلت حقوق الجزائريين، وعلى رأسها الحق في الحرية، وتقرير المصير.

ويعتبر التيار الاستقلالي من أبرز التيارات والاتجاهات في الحركة الوطنية، الذي قدم ثلة من المناضلين الذين كونوا النواة الأولى التي قامت بتفجير الثورة، وهم الذين رسموا مسارها وإستراتيجيتها على الصعيدين العسكري والسياسي.

ويعد محمد خيضر من بين الذين تشبعوا بالروح الوطنية منذ أن بدأ يعي حقيقة الاستعمار، وأهدافه في الجزائر، فأردت إبراز دور هذه الشخصية في هذا البحث، والذي حمل العنوان التالي: **محمد خيضر ودوره النضالي الوطني 1936-1967 .**

طرح الإشكالية:

بدأ محمد خيضر وهو في سن مبكرة يحتك بالنشاط السياسي في بدايات العشرينات من القرن الماضي، وهي الفترة التي نضجت أثناءها الحركة الوطنية، وبدأت تلوح على إثرها ملامح التيار الاستقلالي مما أهله لتحمل المسؤولية كمناضل يدافع عن حرية شعبه، والمطالبة بحقوقه، فاختار النضال السياسي في صفوف حزب نجم شمال أفريقيا خلال سنة 1936م، ومؤمنا منذ البداية بالأفكار التي ينادي بها هذا الحزب. فما هو الدور النضالي

الذي قام به محمد خيضر على مستوى الحركة الوطنية والثورة الجزائرية للمساهمة في تحرير الجزائر من سيطرة الاستعمار الفرنسي، وبناء الدولة الجزائرية الحديثة؟

وسأحاول من خلال هذه الأطروحة الإجابة على مجموعة من التساؤلات ولعل أهمها:

- ما هي الأوضاع العامة التي ميزت الجزائر أثناء الفترة التي نشأ خلالها محمد خيضر؟
- من هو محمد خيضر؟ وكيف كانت نشأته؟ ثم ما هي أهم العوامل التي ساهمت في تكوينه السياسي؟
- كيف تأثر محمد خيضر بأفكار ومبادئ الاتجاه الاستقلالي؟ وهل كان لشخصية مصالي الحاج وقع خاص في اختياره لهذا التوجه؟
- ما هي مواقفه من السياسة الاستعمارية الفرنسية؟
- ما هي أهم العوامل التي دفعت به إلى التحول من مناضل يؤمن بالعمل السياسي بواسطة تقديم العرائض لسلطة الاحتلال الفرنسي إلى رجل ينتمي إلى التيار الثوري الذي يؤمن بالكفاح المسلح لتحقيق الاستقلال؟
- ما مدى مساهمته خلال قيادته وترأسه للوفد الخارجي في العاصمة المصرية القاهرة قبيل اندلاع الثورة والى غاية سنة 1956م.
- هل تأثر بالصراعات التي ميزت مسيرة القادة السياسيين والعسكريين للثورة منذ انطلاقتها إلى غاية بداية الاستقلال؟
- هل كان له دور في إرساء قواعد بناء النظام الجديد للدولة الجزائرية الحديثة في بداية الاستقلال؟

- وهل تمكن من تحويل جبهة التحرير الوطني إلى حزب سياسي طلائعي في بداية الاستقلال؟ أم أنه فشل فأضطر إلى تقديم استقالته للرئيس أحمد بن بلة ومغادرة البلاد مرة أخرى؟

دواعي اختيار البحث:

الدواعي الذاتية:

- الرغبة في كشف النقاب عن شخصية من الشخصيات التي ساهمت في تحرير الجزائر من سيطرة الاستعمار الفرنسي.
- محاولة الاعتماد على الموضوعية والحياد لمنح هذه الشخصية ما تستحقه، وما لها وما عليها.
- المساهمة في كتابة تاريخ بلادي وتدعيم المكتبة الوطنية الجزائرية بدراسة أكاديمية جادة باللغة العربية.
- الرغبة في دراسة شخصية محمد خيضر الذي يعتبر من أبناء المنطقة التي أنتمي إليها وهي منطقة الزيبان بسكرة.

الدواعي الموضوعية:

- غياب دراسة أكاديمية تمنح لمحمد خيضر مكانته ودوره خلال مسيرته النضالية.
- معرفة أسلوبه في النضال، والكفاح الذي تميز بمحاولة توحيد الصفوف، والمبادرة إلى لم الشمل بين الرفاق من خلال أهم المحطات التي ميزت مسيرته النضالية.
- ما مدى نجاحه، وفشله من خلال المهام والمسؤوليات التي أوكلت له من قبل حزب الشعب، وقيادة الثورة، ثم الدولة الجزائرية في بداية الاستقلال.

الخطّة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة اعتمدت خطة تضمنت مقدمة وخمسة فصول وخاتمة بالإضافة إلى مجموعة من الملاحق التي تثري الدراسة.

وتناولت في الفصل التمهيدي البيئة التي عاصرها محمد خيضر قصد التعرف وإبراز الأوضاع العامة التي مرت بها الجزائر خلال الفترة من 1919 إلى غاية 1939 من الناحية السياسية، الاقتصادية والاجتماعية. ثم خصصت الفصل الأول للتعريف بهذه الشخصية ألا وهو محمد خيضر، من خلال نشأته، والبيئة التي ترعرع فيها خاصة في مدينة الجزائر العاصمة التي كان لها وقع خاص على نشأته وتكوينه الفكري والسياسي مع التركيز على الدوافع التي ساهمت في انضمامه للتيار الاستقلالي. والعوامل التي أثرت في تكوينه السياسي، وكيف تمكن من الانخراط في خلايا حزب الشعب الجزائري؟

بعد ذلك في الفصل الثاني تناولت نضاله في الحركة الوطنية ودوره السياسي على مستوى خلايا حزب الشعب الجزائري، والمسؤوليات التي تقلدها والمهام السياسية التي أسندت له من أجل الدفاع عن حقوق الشعب الجزائري ومبادئ الحزب على مستوى البرلمان الذي كان عضوا فيه، والتطورات الحاصلة على مستوى النشاط السياسي لأهم التشكيلات السياسية، وعلى وجه الخصوص الاتجاه الاستقلالي الذي كان يمثله حزب نجم شمال أفريقيا في بداية الأمر، ثم حزب الشعب الجزائري وفي الأخير تحت تسمية جديدة هي حركة انتصار الحريات الديمقراطية بقيادة مصالي الحاج طيلة كل هذه الفترات .

ومن خلال تطور المواقف السياسية للاتجاه الاستقلالي الذي ينتمي إليه خيضر ويناضل من أجل تجسيد أفكاره اصطدم وتصدى للسياسة الاستعمارية وبلغ الأمر إلى حد رفض تسليم نفسه لسلطات الاحتلال - الأوامر التي تلقاها من قيادة الحزب بعد مشاركته في الهجوم على بريد وهران فأختار المنفى على أن يقع أسيرا في يد الفرنسيين سنة 1951م حيث

تمكن من اللجوء الى المنفى بالعاصمة المصرية القاهرة ليواصل النضال كنائب للشاذلي المكي ممثلا لحزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية.

وفي الفصل الثالث أبرزت دوره النضالي في مرحلة تواجده بالقاهرة العاصمة المصرية على رأس الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني، حيث تمكن من ربط الاتصال مع قادة الثورة في الداخل والتحضير لبداية العمل الثوري. فكانت مهمته سياسية دبلوماسية بالتعاون مع مجموعة أخرى من رفاقه وهم: أحمد بن بلة، محمد بوضياف وحسين آيت أحمد. ولكنه لم يواصل هذه المهمة بسبب اعتقاله مع رفاقه على إثر القرصنة الجوية التي قامت بها السلطات الفرنسية بالجزائر سنة 1956م، وما ترتب عنها من آثار على الصعيدين الداخلي والخارجي. فحدث تحول هام في مسيرة الثورة بعد أن أصبح خيضر ورفاقه في السجن بفرنسا، لكنهم كانوا على اتصال من حين لآخر مع قادة الثورة والحكومة الجزائرية المؤقتة إلى غاية إطلاق سراحهم وخروجهم من السجن على إثر وقف إطلاق النار في 19 مارس سنة 1962م.

وفي الفصل الرابع تطرقت للدور الهام الذي لعبه خلال بداية الاستقلال في إرساء وبناء قواعد الدولة الجزائرية المستقلة، والمساهمة في القضاء على أشكال الصراعات التي بدأت تظهر بين الإخوة القادة، والهيئات التي تتشكل منها قيادة الثورة بشقيها العسكري والسياسي. وهي المهمة التي كلف بها من قبل الرئيس بن بلة من أجل تحويل جبهة التحرير إلى حزب سياسي يضم جميع الشرائح الاجتماعية والشعبية، مما أدى إلى ظهور صراع مع الرئيس، الذي لم يتفق معه حول الإستراتيجية التي اختارها في بناء حزب جبهة التحرير الوطني خلال عهد الاستقلال، وبرزت قضية الودائع المالية بالخارج والتي دفعت بخيضر إلى اللجوء إلى المنفى بعد تقديم استقالته من على رأس الأمانة العامة للحزب، وغادر الوطن الذي دافع عنه، وبكل إخلاص خلال سنوات عديدة، وقدم من أجله كل ما يملك، وتحول إلى مناضل من أبرز مناضلي المقاومة الوطنية.

وحاولت في الفصل الخامس أن أتناول قضية اغتيال خيضر في مدريد باسبانيا حيث كان لاجئاً رفقة عائلته وما ترتب عنها من ردود الفعل ثم أقوم بمحاولة تقييم دور هذا الرجل ما له وما عليه من خلال المسيرة النضالية التي مر بها من الناحيتين الايجابية والسلبية.

وبعد استعراض كل هذه النقاط توصلت من خلال خاتمة البحث إلى أهم الاستنتاجات والإجابة على الأسئلة المطروحة في الإشكالية.

مناهج الدراسة:

وللإجابة على الإشكالية والأسئلة المطروحة في هذا البحث سأعتمد على المنهج الوصفي التاريخي الذي يرصد الأحداث ويرتبها ترتيباً كرونولوجياً، يمكنني من تتبع مراحل تطور الفكر النضالي وتكوين شخصية محمد خيضر.

والمنهج التحليلي الذي يعتمد على دراسة ونقد المادة وتحليلها، بهدف الوصول إلى حقائق علمية صادقة. بالإضافة إلى المنهج المقارن من خلال شهادات الذين عايشوا هذه الفترة بما فيها الشهادات الشفوية والمنقولة عبر وسائل الإعلام، ومن خلال المذكرات، مما سيسمح لي بالمقارنة فيما بينها لتقصي الأحداث وجزئياتها.

أهم المصادر والمراجع:

بالنسبة لأهم المصادر والمراجع فقد اعتمدت على العديد منها في إنجاز هذا البحث غير أنها لم تكن متخصصة في دراسة شخصية محمد خيضر وخصوصاً المصادر والمراجع باللغة العربية، ومن أهمها كتاب توفيق محمد الشاوي الذي هو عبارة عن مذكرات بعنوان نصف قرن من العمل الاسلامي 1945-1995، الذي ساعدني كثيراً في تحديد ملامح خيضر ومواقفه خلال تواجده بمصر، ثم نشاطه ودوره في مرحلة الاستقلال.

كما اعتمدت أيضاً على كتاب مبروك بلحسين الذي جمع فيه المراسلات بين الداخل والخارج وهو يعتبر من المعاصرين لهذه الفترة، حيث استشفيت من هذه المراسلات مدى حنكة

خيزر ودبلوماسيته، والتي كانت في شكل ردود على الرسائل التي تلقاها من قيادة الداخل عندما تولى رئاسة الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني بالقاهرة خلال الثورة التحريرية.

بالإضافة الى كتاب احمد توفيق المدني بعنوان حياة كفاح الجزء الثالث الذي تطرق فيه أيضا لنشاط خيزر اثناء تواجده بالقاهرة، ويعتبر كتاب أحمد محساس بعنوان الحركة الثورية 1914-1954م إضافة بارزة للفترة التي سبقت التحضير لانطلاق الثورة، حيث تطرق فيه لنشاط خيزر السياسي ونضاله في صفوف حزب الشعب الجزائري والبدايات الأولى ضمن خلايا الحزب بالجزائر العاصمة.

كما لا يمكن إهمال دور المذكرات لبعض الشخصيات التي عاصرت هذه الفترة وقدمت إضافة واسعة لفترة النضال والنشاط السياسي الذي عايشه خيزر ومن الأمثلة على ذلك: مذكرات آيت أحمد بعنوان "مكافح روح الاستقلال 1942-1952م" وكتاب محمد يوسف بعنوان " الجزائر في ضل المسيرة النضالية (المنظمة الخاصة)" هذين الكتابين أضافا معلومات خبرية تؤكد على الروح الثورية التي ميزت النشاط النضالي لخيزر وهذا ما يبدو جليا من خلال مشاركته في عملية الهجوم على بريد وهران، على الرغم أنه كان نائبا في البرلمان الفرنسي.

كما اعتمدت أيضا على كتاب فتحي الديب بعنوان "عبد الناصر وثورة الجزائر" الذي يعتبر مصدرا هاما يؤرخ لهذه الفترة الهامة من مراحل الثورة التحريرية وعلاقتها بقيادة الخارج، الممثلة في الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني بالقاهرة وعلى رأسه خيزر الذي كانت تربطه علاقة وطيدة بالنظام المصري وعلى رأسه جمال عبد الناصر.

بالإضافة الى هاته المصادر سمحت لي العديد من المراجع الهامة والمتنوعة التي تتحدث عن النشاط السياسي للحركة الوطنية والسياسة الاستعمارية الفرنسية بصفة عامة خلال هذه الفترة المدروسة في إبراز الدور الذي لعبه التيار الاستقلالي الذي ينتمي اليه خيزر في

اعتماد أسلوب الكفاح المسلح كآخر محطة لتحقيق الحرية والتتويج بالاستقلال، ومن بين هذه المراجع نجد كتاب ابو القاسم سعد الله رحمه الله الذي خصصه لمسار الحركة الوطنية وخاصة الجزء الثالث منه تحت عنوان " الحركة الوطنية الجزائرية 1830-1945م" ويمكن أن نضيف له كتاب يحيى بوعزيز الذي تطرق فيه لسياسة التسلط الاستعماري في الجزائر.

كما اعتمدت أيضا على الرسائل الجامعية ومن بينها، رسالة محمد خشيان بعنوان مهام الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني بالقاهرة 1954-1956م والتي ساعدتني كثيرا في إبراز الدور النضالي والدبلوماسي الذي قام به خيضر من أجل التعريف بالقضية الجزائرية والثورة التحريرية في المحافل الدولية والمنظمات العالمية والإقليمية مرورا بالجامعة العربية، ومكتب لجنة تحرير المغرب العربي بالعاصمة المصرية القاهرة بواسطة المراسلات والمرافعات والمشاركة في المؤتمرات بهدف جلب التأييد الدولي لصالح كفاح الشعب الجزائري.

أما بخصوص المصادر والمراجع باللغة الفرنسية فقد تمكنت من الاطلاع على الكثير من الوثائق الارشيفية الموجودة في الأرشيف الفرنسي والتي تحصلت عليها من أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية COURS DE NEUVE AIX EN PROVENCE وأرشيف ما وراء البحار ل: ايكس اونبروفانس وهي عبارة عن وثائق ساعدتني كثيرا في إبراز مدى أهمية الدور الذي لعبه خيضر خلال نشاطه السياسي في الحركة الوطنية وفي التحضير لاندلاع الثورة التحريرية ودعمها وهو يترأس الوفد الخارجي بالقاهرة، كما لا يمكنني إهمال بعض الوثائق التي اطلعت عليها بمركز الأرشيف الوطني بالجزائر العاصمة خاصة الوثائق التي تتحدث عن دور خيضر في ربط الاتصال بين قيادة الخارج وهيئات الثورة بالداخل وعلى رأسها الحكومة المؤقتة الجزائرية.

أما الكتب باللغة الفرنسية فيعتبر كتاب طارق خيضر نجل المرحوم محمد خيضر هو الكتاب الوحيد الذي درس شخصية محمد خيضر بعنوان " L'AFIRE KHIDER histoire d'un

"crime d'état impuni" وهو من أهم المراجع التي اعتمدت عليها في الحديث عن شخصية خيضر ونشأته وبداية نشاطه السياسي، وكذا الدور الذي لعبه في بداية الاستقلال مع التركيز على نقطتين أساسيتين وهما قضية الودائع المالية في الخارج، وقضية اغتياله بمدر يد باسبانيا. والكتاب الثاني "vérités sur la révolution Algérienne" لمحمد لبجاوي الذي استفدت منه أيضا في الحصول على معلومات وشهادة لشخصية سياسية كان لها دور كبير خلال الثورة وأثناء فترة الصراع بين كل من خيضر ورفيقه احمد بن بلة حول مشكلة الودائع المالية بالخارج وكيفية إدارة وتسيير نظام الحكم في بداية الاستقلال.

كما عثرت أيضا على معلومات معتبرة حول نشاط خيضر السياسي في صفوف حزب الشعب الجزائري وبعض القضايا التي ارتبط بها اسمه في كتاب محمد حربي بعنوان "LE F.L.N MIRAGE ET REALITE"، ويمكن إضافة كتاب محفوظ قداش بعنوان "HISTOIRE DU NATIONALISME ALGERIEN" بجزييه الأول والثاني والذي تطرق فيه الى نشاط حزب الشعب الجزائري خلال فترة ما بين الحربين العالميتين، وهي الفترة التي سطع خلالها نجم خيضر ضمن خلايا الحزب بالجزائر العاصمة. كما لا يمكن الاستغناء عن الشهادات والمذكرات والمقالات في الصحف والمجلات سواء الوطنية أو الأجنبية التي دعمت البحث بالمادة الخبرية في العديد من المحطات التي قمت بدراستها.

صعوبات البحث:

يعتبر انجاز هذا البحث اجتهاداً ومحاولة لإنصاف هذه الشخصية التاريخية التي تمّ إهمال دورها وتغييبه سواء عن قصد أو عن غير قصد ، والملاحظ هنا أن معظم القادة التاريخيين السياسيين والعسكريين وجدوا من الرعاية والاهتمام ما يكفي لتخليد أسمائهم على مستوى المناطق والجهات التي كانوا ينشطون على مستواها، باستثناء خيضر الذي لم ينل حظه من هذا الاهتمام خاصة على مستوى الجزائر العاصمة التي كان في يوم من الأيام هو أحد أبرز وأهم مناضليها على مستوى خلايا حزب الشعب الجزائري، سواء على المستوى الرسمي أو

الحزبي، فالرجل تعرض للتهميش والإقصاء على الرغم أنه هو من تقلد منصب أول أمين عام لحزب جبهة التحرير الوطني.

ومن الصعوبات التي واجهتني في إعداد هذا البحث انه لا توجد دراسة متخصصة باللغة العربية أو مرجع حول شخصية محمد خيضر بالإضافة إلى أنه لم يترك وراءه مذكرات شخصية. كما أنني وجدت صعوبة في الحصول على شهادات الشخصيات التي عاصرتة لان معظمهم توفي، وحاولت ربط الاتصال بنجله طارق خيضر الذي شجعني على مواصلة البحث، لكنني وجدت صعوبة في لقائه لأنه يعيش مع والدته وعائلته بالمغرب الأقصى مما صعب علي لقائه والحصول على شهادته وشهادة والدته بصورة مباشرة.

وفي الأخير لعلني وفقت إلى حد ما في دراسة شخصية محمد خيضر التي تحتاج الى بحوث ودراسات لإنصافه وإعادة الاعتبار لما قدمه للجزائر.

الفصل التمهيدي : بيئة وعصر محمد خيضر

المبحث الأول : الأوضاع السياسية وتطور الوعي الوطني

المطلب الأول: الأوضاع السياسية

المطلب الثاني : تأسيس حزب الشعب و تطور الوعي الوطني

المبحث الثاني: الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية

المطلب الأول: الأوضاع الاقتصادية.

المطلب الثاني: الأوضاع الاجتماعية

تعتبر هذه الفترة من بين أهم المراحل التي ميزت التطور الحاصل على مستوى الحركة الوطنية بحكم التجارب والاحتكاك الذي حدث بينها وبين الإدارة الفرنسية، وتأثير هذا التطور على توجهات المناضلين وبقية فئات الشعب الجزائري الذي تم استغلاله خلال فترة الحرب العالمية الأولى وطبقت عليه سياسة قمعية بواسطة مجموعة من القوانين الجائرة التي فرضت عليه التهجير والتجهيل والتشريد. ولكي نتعرف على الأوضاع التي مرت بها الجزائر خلال هذه الفترة يجب تناولها من خلال ما يلي:

1- الأوضاع السياسية وتطور الوعي الوطني

أ- الأوضاع السياسية

ظهرت خلال القرن التاسع عشر الميلادي في الجزائر المستعمرة مجموعة من التيارات والاتجاهات والجمعيات السياسية التي ساهمت في رسم معالم الوعي السياسي بعد فشل المقاومات الشعبية المسلحة وهو الأسلوب الذي بدأت من خلاله مرحلة جديدة من المقاومة¹ السلمية السياسية. استفاد الجزائريون الذين شاركوا في الحرب العالمية الأولى إلى جانب فرنسا من عدة تجارب وأفكار من أهمها فكرة مبدأ المساواة الذي سوف يتبناه وبقوة الأمير خالد الذي مثل أول شخصية سياسية بادرت بقيادة مرحلة الدفاع عن حقوق المسلمين الجزائريين والمطالبة بالمساواة².

وفي هذه الأثناء أصدرت السلطات الاستعمارية الفرنسية مجموعة من الإصلاحات الهدف منها امتصاص غضب الجزائريين وإرضائهم مقابل مشاركتهم الى جانبها في الحرب العالمية الأولى³، إلا أن الامتيازات التي تضمنتها هذه الإصلاحات كانت مجرد وعود وأوهام

¹ - ابو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية 1900-1930، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1992، ص.283

² - يحيى بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية 1830-1954، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص.69.

³ - ابو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص.284.

ظرفية لريح الوقت وتعتبر نوع من الإهانة والاحتقار في حق الشعب الجزائري الذي دفع ثمن وقوفه إلى جانب فرنسا في حربها ضد الألمان¹.

ومن الأمثلة عن هذه القوانين الإصلاحية ما تضمنه قانون 04 فيفري 1919م أو ما يعرف بقانون جورج كلمانصو (Georges Clemenceau)، حيث تضمن إلغاء لبعض القوانين الأهلية كما سمح لفئة معينة من الجزائريين المقربين من الإدارة الفرنسية بالحصول على حق التصويت والترشح في بعض المناصب التي كانت سابقا من نصيب الأوروبيين فقط. ولعب الأمير خالد دورا كبيرا في وضع القواعد الأولى وبناء الأرضية التي سوف تنطلق منها الاتجاهات والتيارات السياسية²، وذلك بفضل نشاطه حيث طالب بتحسين الوضع المادي والاجتماعي للأهالي الجزائريين غير أن السلطة الاستعمارية الفرنسية قمعت نشاطه وقامت بنفيه إلى مصر سنة 1926 ومصادرة الجرائد والمجلات التي كانت تصدر ومن بينها جريدة الإقدام³.

وبحكم طبيعة البحث الذي نتناوله والذي يدرس شخصية من الشخصيات الوطنية ذات التوجه الاستقلالي الثوري وهو محمد خيضر سوف أركز على الاتجاه الذي كان ينتمي إليه وهو الاتجاه الاستقلالي في الحركة الوطنية، وهذا لا يعني أن باقي الاتجاهات لم يكن لها دور في بناء وإرساء قواعد الحركة النضالية خلال هذه المرحلة.

يعتبر الاتجاه الاستقلالي في الحركة الوطنية من أبرز الاتجاهات السياسية التي كان لها تأثير كبير على وجدان الشعب الجزائري وطموحاته وآماله في الحصول على الحرية والاستقلال، حيث اعتمد على أسلوب المقاومة السياسية بالمطالبة بمجموعة من المطالب

¹ - عبد الحميد زوزو، الهجرة ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية 1919-1939، ط2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985، ص.75.

² - عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية الى النهاية 1962، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1997، ص. 19.

³ - ابو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية 1830-1962، ج3، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1992، ص.83.

التي اظهر من خلالها لأول مرة مطلب الاستقلال التام عن فرنسا¹. هذا التوجه الذي اعتمده التيار الاستقلالي وضعه في مواجهة مباشرة مع السلطة الاستعمارية الفرنسية التي حاولت طمس الركائز الأساسية للشخصية الوطنية وعلى رأسها اللغة العربية والدين الإسلامي².

تعود بدايات ظهور الاتجاه الاستقلالي على الأرجح في بداية القرن العشرين ومن العوامل التي ساعدت على تبلور فكرة الاستقلال في أوساط الشعب الجزائري العامل الديني انطلاقا من رفضه المتواصل للوجود الفرنسي على أرض الجزائر، وانطلاقا من أصوله وانتمائه العربي الإسلامي، ساهم هذا العامل في إعادة بعث الروح الوطنية في نفوس الجزائريين³.

ولعل الانطلاقة الحقيقية للاتجاه الاستقلالي كانت منذ ان قدم الأمير خالد رسالته الى الرئيس الأمريكي ويلسون التي تطالب بتحويل القضية الجزائرية ومنح الفرصة للجزائريين في تقرير مصيرهم بنفسهم⁴. ويعتبر العمال المغاربة الفئة الأولى التي احتضنت هذه الأفكار فظهرت حركة نجم شمال أفريقيا سنة 1926⁵، وسرعان ما تحولت الى حزب سياسي انتقل نشاطه بفضل العمال الجزائريين إلى الجزائر وكان مصالي الحاج من أبرز الشخصيات التي قامت بهذا الدور بحكم تواجده في فرنسا واحتكاكه بالعمال ونشاطه النقابي⁶.

¹ - الصادق بخوش، الفكر السياسي لثورة التحرير الجزائرية-مقاربة في الدراسة الخلفية-، د.ط، دار غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص. 73.

² - احمد توفيق المدني، حياة وكفاح، ج3، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1982، ص.401.

³ - عبد السلام حباشي، من الحركة الوطنية الى الاستقلال مسار مناضل، دار القصة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص. 215.

⁴ - الجلاي صاري، في المقاومة السياسية الجزائر في التاريخ 1900-1954، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1987، ص. 110.

⁵ - بن يامين سطورة، مذكرات مصالي الحاج 1898-1938، تر: محمد المعراجي، منشورات المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2007، ص. 98.

⁶ - الجلاي صاري، المرجع السابق، ص. 52.

طرح مصالي الحاج في مؤتمر بروكسل سنة 1927م فكرة استقلال الجزائر وهو المطلب الأساسي الذي نادى به حزب نجم شمال أفريقيا منذ البداية، وهو الذي سيغذي الروح الوطنية والإلهام في صفوف الشعب الجزائري¹. لكن هذا المطلب هو الذي سيصبح أكبر عائق يربك العلاقة بين المستعمر وحزب نجم شمال أفريقيا حيث قامت السلطة الفرنسية بحل الحزب في 26 جانفي 1937م وتضييق الخناق على أعضائه وزعيمه². خلال هذه الفترة تمكن حزب نجم شمال أفريقيا من وضع القواعد الأساسية وبناء اللبنة الأولى لتوجهات الفكر الوطني الاستقلالي خلال مسار الحركة الوطنية، وهذا ما نجده واضحا من خلال برنامج الحزب الذي يختلف عن باقي برامج الأحزاب والتيارات السياسية الأخرى³.

لم يستسلم مصالي الحاج وأنصار الاتجاه الاستقلالي وقاموا بتأسيس حزب تحت تسمية جديدة يحمل نفس المبادئ والمطالب التي كانت لدى حزب نجم شمال أفريقيا ومن أهمها مطلب الاستقلال رافضا كل أنواع الاندماج ومشاريع الحكم الذاتي، فتحوّلت هذه الأفكار إلى حافز ودافع فانتشرت في أوساط شرائح الشعب الجزائري وتعاطف الكثير منهم مع حزب الشعب الجزائري وانخرط في صفوفه الكثير من أبناء الشعب⁴.

وسرعان ما تحول إلى مصدر خطر على مستقبل الوجود الاستعماري الفرنسي في الجزائر بفضل نشاطه المتواصل وتغلّغه في أوساط الشعب الجزائري بفضل ما يحمله من آمال وطموحات في تحقيق الحرية والحصول على الاستقلال⁵. لجأت الإدارة الفرنسية من جديد إلى تضييق الخناق على زعمائه وقادته فزجت بهم في السجون وقامت باعتقال رئيس الحزب مصالي الحاج ومحاكمته ثم قامت بحل الحزب في 26 سبتمبر 1939⁶.

¹ - احمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، د.ط، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، د.ت، ص. 165.

² - المصدر نفسه، ص. 165.

³ - شارل اوندري جوليان، تاريخ الجزائر المعاصرة، تر: عيسى عصفور، منشورات عويدات، باريس، 1982، ص. 341.

⁴ - بن يامين سطورة، المرجع السابق، ص. 223.

⁵ - الصادق بخوش، المرجع السابق، ص. 80.

⁶ - المرجع نفسه، ص. 81.

إن حل نجم شمال إفريقيا من طرف لم يكن عامل إضعاف للمناضلين وتشتت شملهم وبعثهم على اليأس، بل كان امتحانا مفيدا، فكانوا متمسكين بعقيدتهم الوطنية وإيمانهم العميق بأن ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة، وإذا قضت فرنسا على النجم كحزب فإن مبادئه وفلسفته بقيت هي السائدة بين المناضلين، حيث لم تتغير الخطة والهدف بل تغير الاسم فقط، ودليل ذلك هو استمرار نشاطهم باسم "أحباب الأمة" نسبة إلى جريدة الحزب والتي استمرت حوالي شهر ونصف¹.

ب- تأسيس حزب الشعب و تطور الوعي الوطني

وسرعان ما عقد هؤلاء اجتماعا بناتير Nanterre بباريس حضره ما يقرب 300 مشارك والذي تولد عنه حزب الشعب الجزائري 11 مارس 1937 م، وقد اشتملت اللجنة المركزية الجديدة على جميع الأعضاء السابقين كما ضمت أعضاء آخرين جدد كشعبان علي وآيت منقلات وعيساوي وأسندت رئاسة الحزب الشرفية إلى السيد أمسايج، وفيما يخص تسمية الحزب الجديد فقد ذكر مصالي الحاج أنه وبعد تفكير مع رفاقه قرروا تسميته بالحزب الوطني الجزائري لكن تم رفض ذلك ثم أختير اسم حزب الشعب الجزائري كون مناضلي تونس والمغرب قد أسسوا أحزابا خاصة بهم وأودعت قوانين الحزب بمركز الشرطة في 14 أبريل 1937 م².

ونتيجة للضغوط المسلطة على مصالي ورفقائه في النضال فقد حاول مصالي الحاج أن يكون معتدلا حتى لا تتقطع الصلة واللقاءات بين أعضاء الحزب من جهة، ولا يظهر أنه متطرف ويخلق مشاكل لحكومة الجبهة الشعبية المتعاطفة مع مطالب الأحزاب الجزائرية من جهة أخرى، وهكذا قرر مصالي الحاج وأنصاره أن يكون الشعار الجديد لحزبه هو " لا

¹ - عبد الكريم بوصفصاف، جمعية العلماء المسلمين ودورها في تطور الحركة الوطنية الجزائرية 1931-1954، عالم المعرفة، الجزائر، 2009، ص.228.

² - مومن العمري، حركة الانتصار للحريات الديمقراطية نشأتها وتطورها 1946-1954م، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر، جامعة قسنطينة، 2000/1999، ص.ص. 39-40.

للاندماج لا للانفصال لكن نعم للتحرر "وكان هدفه من نقل نشاط الحزب هو توجيهه للشعب الجزائري مباشرة¹.

ثم أخذ حزب الشعب الجزائري ينشر أفكاره ويوسع نطاق نفوذه وجهوده في أوساط الطبقات الشعبية المختلفة عن طريق جريدة الأمة، وعندما قامت السلطات الفرنسية الاستعمارية بحجز وإغلاق صحيفة الأمة أصدر الحزب جريدة البرلمان الجزائري ثم العمل الجزائري وفي شهر جويلية من نفس السنة عاد مصالي إلى الجزائر ورشح حزبه لأول مرة مندوبين عنه للانتخابات البلدية بمدينة الجزائر غير أنّ السلطات الاستعمارية زورت الانتخابات وثارت ضجة ومظاهرات من طرف أنصار الحزب حكمت على مصالي بالسجن لمدة عامين مع تجريده من حقوقه المدنية كما حكمت على رفاقه بالسجن لمدة عامين أيضا².

ومع ذلك فقد نجح عدد من أعضاء حزب الشعب الجزائري في الانتخابات وهم يقعون في السجون، وفي سنة 1939م شارك ح.ش.ج في الحملة الانتخابية التي نظمتها السلطات الاستعمارية وزورتها رغم فوزه الساحق، وفي بداية الحرب العالمية الثانية يوم 26 سبتمبر 1939م حل رئيس الجمهورية الفرنسية ألبيير لبرون حزب الشعب الجزائري ومنعت جريدة الأمة والبرلمان الجزائري من الصدور وأعتقل الكثير من مناضليه داخل وخارج الوطن وعلى إثرها دخل ح ش ج في مرحلة النشاط السري طوال الحرب العالمية الثانية³.

إن حزب الشعب الجزائري حزب ديمقراطي يهدف إلى تحسين أوضاع الشعب الجزائري وهو موجه لجميع الفئات من طلبة وتجار وصناع وفلاحين وأصحاب المهن الحرة، وهو الذي سيكون الدرع الواقي للشعب من أجل الدفاع عنهم وعن مطالبهم حيث يقوم بتنظيم

¹ - مومن العمري، المرجع السابق، ص. 41.

² - عبد الحميد زوزو، الفكر السياسي للحركة الوطنية والثورة التحريرية، ج 1، دار هومة، الجزائر، 2012، ص. 498.

³ - المرجع نفسه، ص. 498.

الجالية الجزائرية بفرنسا في شكل مجموعات واتحادات وتنظيم الدروس وإلقاء المحاضرات لتعليم وتربية العمال.

- تنظيمات الحزب وبرامجه

ووفقا للقانون الصادر عام 1901 م فإن جميع الأحزاب آنذاك تخضع للتنظيم القانوني، والذي يقضي بوجود تنظيمات مركزية تتكون من جمعية عامة ولجنة تنفيذية وهيئة إدارية وأخيرا مكتب سياسي، ثم بعد ذلك يتخذ الحزب لنفسه تنظيمات إقليمية مؤلفة من فيدراليات وقسمات (فروع) وهذا ما انطبق على حزب الشعب من حيث تقسيمه كالتالي:

- التنظيمات المركزية:

الجمعية العامة: هي التي يقوم بتعديل النظام الأساسي للحزب، وإقرار برنامج النشاط المستقبلي، والبرنامج السياسي والتقرير المالي وهي التي تحدد النهج السياسي للحزب، وتنتخب أعضاء اللجنة التنفيذية.

اللجنة التنفيذية: ينتخب المؤتمر السنوي أعضاء اللجنة التنفيذية ويناهز عددها العشرين عضوا مهمتها تنفيذ قرارات المؤتمر، وهي تتمتع بصلاحيات واسعة وغير محددة أحيانا، اجتمعت مرة واحدة منذ تأسيس الحزب، تنتخب من بين أعضائها هيئة إدارية تتولى بالنيابة عنها إدارة شؤون الحزب ونشاطاتها¹.

كما تكونت أيضا اللجنة المركزية سنة 1928 م وكان عدد أعضائها خمسة عشرة عضوا.

الهيئة الإدارية: تعتبر الهيئة الإدارية القيادة الفعلية للحزب فهي مكلفة بالإشراف على شؤون الحزب وإدارة نشاطاته بين الاجتماعات التي تقيمها الجمعية العامة ونظرا للصعوبات

¹ - مومن العمري، الحركة الثورية في الجزائر من نجم شمال إفريقيا الى جبهة التحرير الوطن، دار الطليعة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص. 95.

التي واجهها الحزب جعلته ينقل نشاطه من فرنسا إلى الجزائر، وكان مصالي الحاج هو رئيس الهيئة الإدارية في فيدرالية الجزائر.

المكتب السياسي: يتركب المكتب من تسعة أعضاء: رئيس، كاتب، نائبه، أمين مال، نائبه وبقية أعضاء مستشارون، ومن خصوصيات هذا المكتب: المراسلات، الإدارة العامة للفرع، اللوائح السياسية، الدعاية الخارجية، مبادرة كل تحويل أو تغيير الاتصالات مع اتحادية وهران¹.

- التنظيمات الإقليمية:

لم يحدث حزب الشعب الجزائري تغييرات في التنظيمات الإقليمية بل حافظ على التنظيم السابق للفيدراليات والقسمات بنسبة كبيرة.

- برنامج الحزب:

إن برنامج حزب الشعب يشبه برنامج النجم في عدة وجوه و يختلف عنه في وجوه أخرى فكانت برامجه أكثر اعتدالا من برامج النجم سواء في الجانب السياسي أو الاقتصادي الاجتماعي وكانت إيديولوجية حزب الشعب أليين وأقل صلابة وأكثر محافظة من إيديولوجية النجم، فحزب الشعب الجزائري، هذه الكلمات الثلاثة التي طالما أقلت مضاجع الاستعمار وأقلقت أعصاب الخصوم إنها تدل دلالة واضحة على نظامه المحكم وروحه القوية، أما كلمة شعب فإنها كانت تعني أمة لها مقوماتها وتاريخها وعاداتها وتقاليدها، وهي أيضا تلك الأغلبية الساحقة التي كانت تجهل قوتها وإرادتها، والتي أصبحت لها شخصيتها التي تعتر بها وتفتخر بانتمائها للعربية والإسلام بعدما كانت تخجل من ذكرهما².

أما حزب النجم فكان للعمال وحدهم بالتقريب، يعمل في فرنسا بعيدا عن شراسة القمع الموجودة في الجزائر، ويتحرك في أوساط عمالية بروليتارية يسارية، فجاءت وطنية السياسية

¹ - احمد الخطيب، جمعية العلماء المسلمين وأثرها الإسلامي في الجزائر، د ط، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985، ص.219.

² - احمد الخطيب، المرجع السابق، ص. 220.

متشددة تطالب باستقلال بلدان شمال إفريقيا من دون زيادة ولا نقصان، وتلونت وطنيته الاقتصادية والاجتماعية بلون الاشتراكية أما الإيديولوجية فكانت وطنية إسلامية أقرب إلى العلمانية¹.

ويمكن التعرف على برنامج حزب الشعب في جملة من نصوصه الأساسية وبالأخص:

- بيان المكتب السياسي لحزب الشعب، نشر في جريدة الأمة بتاريخ 10 أبريل 1937
- النصوص التي صوتت عليها الجمعية العامة للحزب يوم 24 أوت 1938 م وفيها خاصة "الميثاق الاقتصادي".

- مقال في البرنامج بعنوان "حزب الشعب من أجل تحرير الشعب الجزائري"، نشر في البرلمان الجزائري يوم 17 جوان 1939 م².

صادق أعضاء حزب الشعب الجزائري على برنامج حزبهم الذي هو في الحقيقة صورة من برنامج الحزب، غير أنه كان أكثر وضوحا وليونة، حدث ذلك خلال المؤتمر العام الذي انعقد بتاريخ 23 - 24 أوت 1938 م، تمثل ذلك البرنامج في:

-البرنامج السياسي:

- العفو العام عن جميع المعتقلين السياسيين وإطلاق صراح مساجين قسنطينة والأصنام

(الشلف) والجزائر.

- إسقاط والغاء قانون الإنديجينا، وقانون الغابات وجميع القوانين الاستثنائية.
- منح الحريات الديمقراطية وتطبيقها بمقتضى القوانين الآتية:
- حرية الصحافة حسب قانون 1881 م.
- حرية الاجتماعات.

¹- مومن العمري، الحركة الثورية في الجزائر، المرجع السابق، ص. 101.

²- المرجع نفسه، ص. 102.

- حرية تأسيس الجمعيات حسب القانون 1907 م.
- حرية التفكير حيث لا يضطهد أي جزائري كان بسبب آرائه السياسية أو الفلسفية
- حرية النقابات حسب قانون 1884م، 1920، 1924. 1936م.
- حرية السفر إلى فرنسا وجميع البلدان الأجنبية¹.

تأسيس:

- برلمان جزائري ينتخب أعضاء بالاقتراح العمومي .
- بلديات منتخبة أيضا بالاقتراع العموم
- فصل السلطات :التشريعية، التنفيذية والقضائية .

-البرنامج الاقتصادي:

- تخفيض الضريبة.
- ارتفاع الضريبة التدريجي مع ارتفاع مستوى الدخل.
- العمل على محاربة البطالة وذلك بتطوير مجال الري
- تأمين القرض، والمصانع الأساسية، والاحتكارات الموجودة.
- إلغاء الاستيلاء على الأراضي، وتركيز المواطن الأصلي في الأرض وذلك بتسهيل وسائل استغلال الأراضي.

- منع الربا وذلك بقرض منخفض للفلاحين والتجار.
- تأسيس نظام جمركي يحمي المصانع والإنتاجات المحلية من منافسة الإنتاج الخارجي.

¹ - محمد قنانش ومحفوظ قداش، حزب الشعب الجزائري 1937-1939، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1985،

- إلغاء نظام " الخماسة " وتبديله بنظام صغار الفلاحين، وذلك بإعطائهم أراضي أملاك الدولة أو الأراضي التي خصصت للاستعمار، مع تسهيلات في القروض.¹

ج-البرنامج الاجتماعي:

• التعليم :

- إجبارية التعليم ومجانيته في الابتدائي وإصلاح التعليم الثانوي وإتاحة الفرص لدخول التعليم العالي.

- زيادة المنح وقروض الشرف للناخبين من الطلاب.
- جعل اللغة العربية إجبارية في كل المستويات.
- حماية العمال.
- تطبيق قوانين التأمين العام.
- تطبيق قوانين الاحتياطات العامة.
- منح إعانات لرؤساء العائلات البطالين.
- إنشاء مطابع عمومية في جميع القرى والمدن.
- إنشاء أشغال عامة لتقليل البطالة.
- تطبيق قانون تساوي الأجر إذا تساوى العمل.
- الصحة العامة :
- زيادة المراكز الصحية.
- تأسيس م ا ركز الولادة للنساء الأهليات في المدن.
- تحسين الملاجئ بالطرق العصرية.
- حماية الطفولة باتخاذ إجراءات تحمي الأطفال الجانين أو المهملين.
- إنشاء محاكم خاصة بالأطفال في شمال أفريقيا.²

¹ - محمد قنلنش، المرجع السابق، ص.351.

² - محمد قنلنش، المرجع السابق، ص.351.

- البرنامج الإداري:

- قبول كل الجزائريين بدون تمييز في كل الوظائف مع تطبيق مبدأ: عمل متساو وأجر متساو.

- إلغاء كل المكافآت ذات الصيغة العنصرية أو السياسية.

- إلغاء المناطق العسكرية، البلديات المختلطة.

من خلال عرضنا لتنظيمات حزب الشعب الجزائري المركزية والإقليمية نجد أنها تنظيمات محكمة ودقيقة تشبه التنظيمات المعمول بها في فرنسا وغيرها من الدول الحديثة، ويتجلى ذلك من خلال توزيع القسمات والفدراليات على كامل التراب الوطني، واعطاء كل قسمة الهيكل التنظيمي الخاص بها، أما برنامج الحزب فيبين لنا أنه الحزب الوطني الوحيد الذي طالب بتحرير الجزائر وعمل من أجل تحسين أوضاع الشعب دون تمييز، في جميع المجالات السياسية، الاقتصادية الاجتماعية والإدارية¹.

نشاط حزب الشعب الجزائري قبيل الحرب العالمية الثانية

- نشاطه الإعلامي:

اهتم حزب الشعب الجزائري بالصحافة، إذ اعتبرتها أهم وسيلة ينشط من خلالها والتي استخدمها قبله نجم شمال إفريقيا فقد دافعوا عنها دائما في مطالبهم واحتجوا على منعها من النشاط.

كان لحزب الشعب أثناء فترة نشاطه العلني بين 1937 م-1939 م ثلاث جرائد أولها وأقدمها الأمة الجريدة التي رافقت نجم شمال إفريقيا من سنة 1930 م ودعمت ح ش ج منذ تأسيسه سنة 1937 م².

¹ - احمد محساس، الحركة الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى الى الثورة المسلحة، تر: الحاج مسعود مسعود ومحمد عباس، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2003، ص. 264.

² - بكار العايش، حزب الشعب الجزائري ودوره في الحركة الوطنية 1937-1939، دار شطايب، الجزائر، ص. 487.

كما أصدر الحزب جريدة الشعب باللغة العربية في 27 جوان 1937 م من طرف مفدي زكرياء الذي تم القبض عليه في نفس اليوم، وعندما أوقفت كان من المقرر أن تصدر محلها " صرخة الشعب "وأصدر الحزب جريدة ناطقة بالفرنسية في الجزائر كان عنوانها وحده يحمل برنامج حزب الشعب لم يصدر منها إلا سبعة أعداد وهي جريدة (البرلمان الجزائري)¹.

- نشاطه الميداني:

في ربيع 1937 م عاد مصالي الحاج إلى أرض الوطن والتقى بمناضليه وعقد معهم عدة اجتماعات، فاستهل الحزب نشاطه بالدعوة إلى الإضرابات والمظاهرات²، بالإضافة إلى الولائم العامة والحفلات الساهرة أو الحفلات العائلية بهدف الالتقاء وتبادل الآراء والتعريف بمبادئ الحزب وأهدافه وإنشاء النشيد الوطني للحزب، وبذلك حولوا المناسبات إلى مهرجانات وطنية³، ومن بين هذه الأنشطة نذكر بعض الأمثلة:

• الاجتماعات :

في 12 جويلية 1937 عقد حزب الشعب بقاعة سنيم "ديامون" بالقصبة اجتماعا انتقد فيه قادة ح ش ج المؤتمر الإسلامي وبينوا خطر مطالبه وقيادته من طرف قوة أجنبية عن الجزائر.

في 30 أوت 1937 كان هناك اجتماع عظيم بمدينة تلمسان وعلى إثر هذا الاجتماع قرر عامل وهران منع كل اجتماع وطني، وهكذا منع اجتماع وهران في 1 سبتمبر واجتماع مستغانم يوم 2 سبتمبر واجتماع غليزان يوم 3 من نفس الشهر⁴.

¹ - محفوظ قداش ومحمد قنانش، نجم شمال افريقيا 1926-1937، تر: أوزانية خليل، د ط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013، ص.14.

² - عمار بوحوش، المرجع السابق، ص.180.

³ - احمد الخطيب، المرجع السابق، ص.291.

⁴ - محفوظ قداش ، المرجع السابق، ص.93.

● المظاهرات:

في 14 جويلية 1937 بمناسبة عيد الثورة الفرنسية أقيمت مظاهرة في شوارع العاصمة شارك فيها الحزب بقوة هائلة تحت الراية الجزائرية وبقيادة رئيس الحزب تحت شعار الديمقراطية والحرية والبرلمان الجزائري.

في سبتمبر 1937 قامت مظاهرة أمام السجن بعد وصول قاضي التحقيق ليبدأ في استنطاق رئيس الحزب فوُقت مشادة بين رجال الأمن وبين المواطنين¹.

● الإضرابات:

في 15 سبتمبر 1937 نظم إضراب عام بغلق جميع الدكاكين بمدينة تلمسان وكان الأول من نوعه من حيث الاجتماع الذي وقع احتجاجا على اعتقال الأخوين.

في 1 أكتوبر 1937 قرر المسجونين الإضراب عن الطعام للمطالبة بالتمتع بالحقوق السياسية وبعد ثمانية أيام من الجوع والكفاح داخل السجن وخارجه اعترف لهم بالحقوق السياسية².

● الانتخابات:

في 24 أبريل 1937 قررت قسمة الحزب بقالمة تقدير مرشح هو " عبد القادر هرقة " عضو سابق في النجم للمشاركة في الانتخابات، حصل على 29 صوت من بين 444 صوت.

في 27 جوان 1939 م جرت الانتخابات لبلدية العاصمة حيث رشح الشعب الجزائري 12 حزب على رأسها بعض قاداته: مفدي زكرياء، حسين الأحول... إلخ³.

¹ - المرجع نفسه ، ص.ص.91-93.

² - عمار بوحوش، المرجع السابق، ص.180.

³ - احمد الخطيب، المرجع السابق، ص. ص.254-255.

2- الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية

أ- الأوضاع الاقتصادية.

لم يكن الوضع الاقتصادي بالنسبة للجزائريين هو الآخر بمنأى عن الأزمات والأوضاع المتردية، وذلك نتيجة لسياسة الاستعمار القائمة على استغلال الإمكانيات الاقتصادية للجزائر، ففي المجال الفلاحي قام المستعمر بتجريد الأهالي من أراضيهم الخصبة بدعوى أن ملكيتها غير معروفة أو فرض غرامة مالية مرتفعة على أصحابها وفي حالة العجز عن دفع تتم مصادرتها، حيث أنه إلى غاية عام 1920 استولت إدارة الاستعمار على أكثر من 897 ألف هكتار من الأراضي¹، وقامت بمنحها للمستوطنين الأوروبيين الذين قاموا بتحويلها إلى أراضي لزراعة الكروم، حيث قدرت المساحة المخصصة لهذه الزراعة حالي 400 ألف هكتار سنة 1935، وبذلك تضاعف الإنتاج السنوي للخمور وانتقل من 9 ملايين و265 ألف هكتولتر عام 1920 إلى 82 مليون و318 ألف هكتولتر سنة 1935، حيث كانت تصدر أربعة أخماسها إلى الخارج وقد كان للشركات الأوربية دور في زراعة الكروم وإنتاج العنب والخمور، لدرجة أنها استحوذت على 4425 مزرعة وذلك بنسبة 15% من مجموع المزارع، وأنها كانت تنتج ثلاثة أرباع المحصول الجزائري من الكروم بفائدة 55 مليار فرنك².

بالإضافة إلى زراعة الكروم كانت هناك مواد صناعية أخرى كالتبغ والحلفاء التي كانت تشغل 170 ألف هكتار، يستغل المستوطنين تسعة أعشارها كل ذلك كان على حساب زراعة الحبوب التي تراجع إنتاجها في الجزائر، حيث بلغ متوسط إنتاج الحبوب خلال الفترة الممتدة من 1921 إلى 1930 حوالي مليون قنطار ونجد أن معظم اليد العاملة الموجهة إلى هذه الزراعة تضم الأهالي الجزائريين، وكانت تزرع في أراضي ضيقة موجودة بالجبال، الهضاب

¹ - محمد العربي ولد خليفة، الاحتلال الاستيطاني، انجاز وتصميم منشورات ثالة، الجزائر، 2005، ص.60.

² - يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري، المرجع السابق، ص.48.

والصحراء¹ ، تستعمل فيها وسائل بدائية وكمية الانتاج مرتبطة بمنسوب تساقط الأمطار، لهذا سجلنا تناقص في الانتاج خاصة في السنوات الجافة، هذا ناهيك عن ظاهرة انتشار الجراد التي كانت خطيرة على المحصول خاصة بمناطق الهضاب العليا حيث تأثر الانتاج في كل من قسنطينة، سطيف، بجاية، سكيكدة، قالمة، عنابة، سعيدة ومعسكر².

وأما فيما يتعلق بملكية الأراضي فقد ارتفع عدد الملكيات الأوربية الكبيرة بالجزائر بشكل ملحوظ وتلك الملكيات كانت تستخدم فيها الآلات بنسبة 18%، وازدادت مساحتها سنة 1930 بنسبة 30% كل ذلك كلن على حساب الملكيات الأوربية المتوسطة والصغيرة وملكيات الأهالي، ومع ازدياد تلك الملكيات اختار المستوطنون الانتقال من الأرياف إلى المدن للاستقرار بها، حتى وصل عددهم سنة 1931 الى 772000 نسمة وقد قام هؤلاء بالإضافة الى زراعة الكروم -كما مر بنا- بممارسة زراعة الخضر والحمضيات التي ارتفع إنتاجها قبيل اندلاع الحرب العالمية الثانية الى 100 ألف طن فارتفع بذلك دخلهم الفردي السنوي الى 93 مليار فرنك³.

وبالحديث عن الملكية الإسلامية فنجدها قد تجمعت على حساب الملكية الصغيرة وتجزأت في الوقت نفسه على حساب الملكية المتوسطة، حيث أنه وخلال سن 1930 كانت تقدر بـ 8499 ملكية، بلغ متوسط مساحتها حوالي 200 هكتار، تغطي حوالي 683800 هكتار، ونجد أن اربعة أخماس تلك الأراضي كانت مقسمة الى قطع صغيرة وأنها في الغالب لا تستغل إلا بعد عامين وبطرق بدائية كالمحراث الخشبي⁴.

¹ - رايح تركي، التعليم القومي والشخصية الجزائرية 1931-1956، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981، ص. ص. 84-85.

² - Augustin Bernard, Histoire des colonies Françaises et de l'Expansion de la France dans le monde, tome2, l'Algérie société de l'Histoire Nationale libraire Plon, Paris, 1930 , p513.

³ - يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص. ص. 48-49.

⁴ - شارل روبار اجرور، تاريخ الجزائر المعاصرة، تر: عيسى عصفور، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982، ص. ص. 130-131.

وعلى هذا الأساس نجد أن معظم الأراضي الخصبة تقع في السهول، وبجانب القنات المائية كانت في يد المستوطنين، في حين أن الجزائريين يملكون سوى 7% فقط من الأراضي الزراعية الخصبة بساحل العاصمة الجزائر، و17% في منطقة متيجة ونحو 15% بوهران، و23% بمستغانم، و24% في منطقة سيدي بلعباس¹.

أما فيما يخص محصول الزيتون فنجد زراعته منتشرة وبصورة أكثر بمنطقة القبائل، ولكن إنتاج مادة الزيت قد انخفض من 250 ألف هكتولتر عام 1920 إلى 160 ألف هكتولتر سنة 1939، ويعود سبب ذلك التراجع في الإنتاج إلى نقص الأراضي المملوكة لدى الأهالي من 7562977 هكتار سنة 1930 إلى 349100 هكتار في السنوات اللاحقة، ونجد أن أربعة أخماس تلك الملكيات كانت تتكون من قطع صغيرة ذات تربة غير خصبة، كما أن الفلاحين الأهالي لم يكن بإمكانهم الحصول على القروض الفلاحية التي تمكنهم من تحسين وسائل الإنتاج من آلات وأسمدة قصد المردود هذا بعكس المستوطنين الذين كانت تمنح لهم جميع الامتيازات دون مقابل².

ولقد اهتم الأهالي بتربية المواشي خاصة الأغنام منها حيث وصل عددها حتى عام 1930 إلى أكثر من 5.3 مليون رأس، ونسجل هنا ابتعاد المستوطنين عن هذه الحرفة بسبب المشاق المترتبة عنها³.

ونجد أن تلك المنتجات الفلاحية لم يكن للشعب الجزائري منها نصيب ولا حتى الفلاحين استفادوا منها، في حين أن للمستوطنين فوائد كبيرة جراء إعادة بيع تلك المنتجات في القارة الأوروبية، وبالتالي تحقيق ثروة لا جهد لهم فيها عكس الجزائري الذي كان لا يصل

¹ - رضوان عينايد ثابت، 8 ماي 1945 والإبادة الجماعية في الجزائر، تر: عينايد ثابت ومغيلي، ديوان المطبوعات

الجامعية، الجزائر، 1986، ص. ص. 31-32.

² - يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص. ص. 59-60.

³ - مغنية الأزرق، نشوء الطبقات في الجزائر دراسة في الاستعمار والتغير الاجتماعي والسياسي، تر: سمير كرم، مؤسسة

الأبحاث العربية، لبنان، 1980، ص. 73.

حتى الى تحصيل غذائه اليومي¹ ، فمن خلال تقرير أجري عام 1939 تبين أن 10% فقط من مجموع سكان الجزائر كانوا قادرين على توفير احتياجاتهم الغذائية الضرورية، وللإشارة هنا أن تلك الفئة لم تكن من عامة الشعب الذي فاقت نسبته 80% كان عاجزا عن توفير غذائه الأساسي، وحسب التقرير فإن العائلة التي يقل دخلها عن 2000 فرنك فإنها تعتبر فقيرة، أما التي يتراوح دخلها ما بين 4000 و 5000 فرنك فتعتبر عائلة ميسورة الحال، ما عدا ذلك يشير التقرير إلى أنه توجد عائلات فوق هذا الدخل².

وكانت إدارة الاحتلال تفرض على الشعب الجزائري جملة من الضرائب على تلك المنتجات الفلاحية فمثلا في مقاطعة قسنطينة قبل بداية الحرب العالمية الثانية، إضافة إلى فرض مبالغ مالية تم إجبار السكان على دفع مواد غذائية كالتمر، التين والحبوب وإن امتنعوا عن ذلك تتخذ ضدهم إجراءات عقابية³.

على غرار المجال الفلاحي، الوضع الصناعي هو الآخر لم يكن بمنأى عن السياسة الاستعمارية، فقد عمد هذا الأخير إلى حرمان الجزائريين من الصناعة التحويلية واكتفى بالصناعات الاستخراجية للمواد الأولية في شكلها الخام⁴ ، كما أنه قام باحتكار مصادر زائدة كالثروة المعدنية بالجزائر منها مناجم الحديد، الفوسفات والفحم، وكذا محاصيل الفلين والحلفاء، تلك كانت توجه مباشرة من مناطق الاستخراج الى الموانئ الكبرى كالجزائر، عنابة، وهران ومنها الى فرنسا وأوربا⁵، أما المصانع فكانت موجودة بمحاذاة المدن التي

1- André Nouschi, l'Algérie amère 1914-1994, édition la maison des sciences de L'homme, Paris, 1995, p133.

2- الجيلالي صاري، المرجع السابق، ص. 209.

3- كريمة بن حسين، الحياة السياسية في قسنطينة من 1930 الى 1939، رسالة دبلوم الدراسات المعمقة في التاريخ الحديث، معهد العلوم الاجتماعية دائرة التاريخ، جامعة قسنطينة، تحت اشراف الدكتور توفيق برو، الجزائر، اكتوبر 1984، ص.253.

4- سعد زغلول فؤاد، الجزائر في معركة التحرير، ط1، دار الكتب الشرقية، تونس، 1984، ص.63.

5- اندري برايانا واندري نوشي ايف لاکوست، الجزائر بين الماضي والحاضر، تر: رابح اسطنبولي ومنصف عاشور، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1977، ص.419.

تستخرج منها المواد الأولية كمصنع الفوسفات بمقاطعة قسنطينة، وكذا بجانب طرق السكك الحديدية التي يتم بواسطتها نقل المواد الأولية إلى الموانئ، ونجد أن عمال تلك المصانع كانوا أغلبهم من الجزائريين مقابل أجور زهيدة، في حين الفائدة تعود كاملة للمستوطنين، ضف إلى ذلك كانت هناك مصانع للخمر خاصة في ظل زيادة مساحة زراعة الكروم¹.

وفي حقيقة الأمر أن الحياة الاقتصادية في الجزائر كانت ذات طابع تقليدي، لا تكاد تتجاوز النواحي المحدودة التي تخدم المصلحة الفرنسية، ثم أن المستعمر كان ضد تطور المجال الصناعي بالجزائر لأن في ذلك خسارة لليد العاملة الزهيدة، وكذا أن الرأسمالية الفرنسية كانت تخشى من أن تفقد أحد أسواقها المضمونة لبيع وترويج منتجاتها، تلك السوق التي توفر لها أكثر من 700 ألف يد عاملة²، هذا إن لم نقل أن هدف المستعمر من سياسته الصناعية تلك هو الإبقاء على الجزائر مرتبطة اقتصاديا به في جميع المجالات وبالتالي محاربتها في الجانب الصناعي، حتى لا تبرز بكيانها الاقتصادي الخاص وهكذا تنفلت من قبضته، وذاك يتنافى وأسطورة الجزائر فرنسية³، خاصة وإن حاجة الاستعمار في الاستحواذ على ثروات الشعب الجزائري قد ازدادت خلال سنوات الثلاثينيات من مطلع القرن العشرين، ذلك ما أوضحه مدير الشؤون الاقتصادية في إدارة الاحتلال بالجزائر بقوله: ليس علينا الشروع في تصنيع الجزائر لأن من شأنه أن يجعل المستعمر في موقف عدائي بالنسبة للصناعة الفرنسية⁴.

للإشارة هنا نجد أنه رغم محاولات الاستعمار تلك المتمثلة في القضاء على الجانب الصناعي والفلاحي في الجزائر، إلا أننا نسجل اهتمام بعض أحزاب الحركة الوطنية بهذا المجال، خاصة حزب الشعب الجزائري الذي كان يدافع عن الصانع وصغار الفلاحين

¹ - جوان غليسي، الجزائر الثائرة، تر: خيري حمادة، دار الطباعة، بيروت، لبنان، 1971، ص.20.

² - أندري برايان، المرجع السابق، ص.420.

³ - رابح تركي، المرجع السابق، ص. ص.89-90.

⁴ - المرجع نفسه، ص. 89 .

وأصحاب الحرف الحرة¹، بل أكثر من ذلك وضع مخطط حدد فيه مجموعة من الإجراءات التي من شأنها النهوض بالميدان الاقتصادي منها نذكر:

- تخفيض الضرائب.
- تأميم المصانع الأساسية.
- فرض ضريبة تصاعدية مع ارتفاع الدخل.
- العمل على تخفيض نسبة البطالة بتشجيع العمل في المصانع.
- العمل على إلغاء قانون الاستيلاء على الأراضي وحث المواطنين على خدمة الأرض وذلك بتسجيل وتوفير وسائل استغلالها.
- منع الربا وذلك بتقديم قروض للفلاحين والتجار.
- تأسيس نظام جمركي يحمي المصانع من المنافسة².

لكن رغم مجهودات حزب الشعب الجزائري تلك إلا أن المجال الاقتصادي بالجزائر ضل يعاني ركوداً، وذلك بسبب السياسة الاستعمارية القائمة آنذاك على استغلال ثروات الجزائر واستنزافها ثم تصديرها إلى الوطن الأم، كل ذلك على حساب الاقتصاد الجزائري كما رأينا³.

وإذا تحدثنا على المجال التجاري في الجزائر فإنه هو الآخر كان تحت سيطرة المستوطنين، حيث أن هؤلاء وبمساعدة البنوك والشركات الاحتكارية الفرنسية الكبرى تمكنوا من الهيمنة على التجارة الداخلية والخارجية معاً، واستطاعوا تشكيل شبكات متداخلة، تحكموا من خلالها في سائر المرافق الاقتصادية بالجزائر بما في ذلك التجارة حيث كانت المستعمرة عبارة عن سوق للمنتجات الفرنسية المصنعة بالإضافة إلى القهوة، الشاي، السكر وموردا

¹ - محمد الطيب العلوي، مظاهر المقاومة الجزائرية من 1830 حتى أول نوفمبر 1954، ط1، دار البعث، قسنطينة، ص.182.

² - محفوظ قداش، المرجع السابق، ص.22.

³ - رايح تركي، المرجع السابق، ص.88.

هاما للمنتجات الأولية التي كانت تصدر في شكل مادة خام نحو مرسيليا¹ ، ونجد أن قيمة الصادرات كانت تفوق قيمة الواردات ذلك لأن معظم الصادرات كانت في صورة خام توجه إلى الأسواق الرأسمالية، وتتأثر بالآزمات، كما حدث في الأزمة الاقتصادية لعام 1929، في حين الواردات كانت من المواد المصنعة التي تتطور باستمرار مما يؤدي إلى ازدياد قيمتها، ثم أن موقع الجزائر كمستعمرة جعلها مرتبطة في مبادلاتها التجارية بالأسواق الصناعية خاصة الفرنسية منها، ونجد أن التفاوت بين القطبين الأوربي والجزائري التقليدي نتج عنه تفاوت كذلك في نسبة مساهمتها في قطاع التجارة، حيث أن الصادرات كانت تمثل أغلب الإنتاج في القطاع الأوربي الذي كانت مشاركته أساسية ومبيعاتها للخارج مكونة من عدة منتجات زراعية ومعدنية² ، أما القطاع التقليدي فمشاركته في الصادرات ليست أساسية وغير ثابتة فالحبوب والأغنام من أهم صادرات هذا القطاع، لكنها شهدت انخفاضا خلال سنوات ما بين الحربين نظرا لقلّة المراعي وهجرة اليد العاملة الى المدن، ويعود ضعف الجزائر في الجانب التجاري الى تدهور القطاعات الأخرى كالزراعة والصناعة، كما أن الأهالي لم يحصلوا على القروض ولا لا على رخص الاستيراد والتصدير باستثناء البعض منهم نقصد هؤلاء الذين أعلنوا ولاءهم الكلي لسلطات الاحتلال³ ، إلى جانب ذلك احتكرت إدارة الاستعمار تجارة الجملة - من ناحية الاستيراد والتصدير - وأسندتها إلى اليهود الفرنسيين، وقد حاول بعض الجزائريين اقتحام هذا المجال لكنهم قبلوا برفض إدارة الاستعمار من جهة، ومن ردود فعل الوسطاء (يهود وأوربيين) من جهة أخرى، ثم إن عملية الاستيراد والتصدير تلك تتطلب نفقات ضخمة والمعلوم أن رؤوس الأموال كلها كانت في قبضة المستعمر⁴.

¹ - André Nouschi, op-cit, p131.

² - رزاق عبد الرحمان، تجارة الجزائر الخارجية صادرات الجزائر بين الحربين العالميتين، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2002، ص.43.

³ - André Nouschi, op-cit, p131.

⁴ - رزاق عبد الرحمان، المرجع السابق، ص.44.

وقد لوحظ خلال إحصائيات عام 1939 أن صادرات الجزائر قد سجلت تراجعاً قدر بـ 2.105 طن، كما شهدت الجزائر قبيل اندلاع الحرب العالمية الثانية انتشار ظاهرة السوق السوداء، وذلك ما أدى إلى ازدياد ثروة فئة معينة من الشعب على حساب فئات أخرى بطرق غير شرعية، كما نجم عن ذلك ارتفاع للأسعار التي وصلت إلى قيم خيالية فالشعير الذي كان سعره 600 فرنك للقنطار أصبح بـ 2500 فرنك، أما القمح فقد وصل سعره إلى 5000 فرنك للقنطار بع أن كان سعره محدد بـ 850 فرنك للقنطار ونجد أن أسعار مادة الخبز هي الأخرى عرفت ارتفاعاً بنسبة فاقت 10%، ذلك الارتفاع في الأسعار زاد من معاناة الجزائريين خاصة ما تعلق بالقدرة الشرائية، هذا بعكس الأوروبيين الذين لم يتأثروا بذلك، نظراً لامتلاكهم اعتمادات مالية، وكذا المساعدات التي كانت تقدمها لهم بعض البنوك الفرنسية في شكل قروض¹.

إن ذلك التمييز الواضح بين الجزائريين والمستوطنين، ظهر جلياً حتى في توزيع المواد الغذائية سواء في حجم الكميات أو في الأسعار، ففي وقت الأزمات مثلاً كان نصيب الجزائري من القمح والشعير يتراوح بين 3 إلى 7 كغ لمدة تصل إلى شهر أو أكثر ومن الخبز 300 غ لكل فرد أي 9 كغ للشهر، في حين الأوروبي تمنح له الكمية التي يطلبها دون نقصان وإن أراد الجزائري المطالبة بحقوقه لا يجد أذان صاغية، فإن أصر كان يتعرض لعقوبات قد تصل إلى حد السجن إن تطلب الأمر².

وبعد القضاء على معظم المقاومات الشعبية من قبل الاستعمار الفرنسي والتوسع عسكرياً وإدارياً قامت السلطة الفرنسية بتطبيق مجموعة من القوانين التي تهدف إلى تفكيك البنية الاقتصادية للأهالي الجزائريين، وركزت بشكل واضح على مصادرة الأراضي ومنحها للمعمرين والمستوطنين³، فقامت بتفكيك الملكية العقارية حيث استولت على الآلاف من

¹ - رزاقى عبد الرحمان، المرجع السابق، ص. 45.

² - المرجع نفسه، ص. ص. 254-258.

³ - يحيى بوعزيز، المرجع السابق، ص. 48.

الهكتارات بلغت أكثر من 897 ألف هكتار من الأراضي إلى غاية 1920 وكانت النتيجة الحتمية تحول في نمط الاستغلال وأنواع المحاصيل وإدخال وسائل وطرق حديثة مع ظهور زراعة ذات طابع تجاري مثل: محاصيل الكروم والخمر والتبغ والحلفاء¹.

لقد ظهرت طبقة من كبار الملاك من الأوروبيين المستوطنين الذين أصبحوا يتحكمون في مساحات شاسعة وصلت إلى حوالي 30% من المساحة الخاصة للعقارات الفلاحية²، وبالمقابل تجزأت ملكية الجزائريين والتي كانت تعتمد على وسائل بدائية تعتمد فقط على كميات الأمطار ومعظمها تتواجد في مناطق جبلية وعرة لا توفر إلا الحاجيات الضرورية المعاشية للعائلات الجزائرية التي أصبحت تعاني من الظروف الاقتصادية الصعبة وانعدام الدخل هذا إذا استثنينا بعض العائلات والأسر التي كانت مقربة من الإدارة الفرنسية³.

أما في المجال الصناعي فقد ركز الاستعمار الفرنسي على أسلوب النهب والاستنزاف واستغلال الثروات المتوفرة كالحديد والفوسفات والفحم ومنتوج الفلين والحلفاء والصوف التي كانت تنقل مباشرة إلى المصانع المقامة في فرنسا⁴، وشهدت مرحلة ما بين الحربين زيادة في الطلب على المواد الخام من قبل المستعمر لتزويد المصانع وتطوير الصناعة في المستعمرة مما أدى على عدم تطور الحياة الاقتصادية بصفة عامة حيث بقيت تعتمد على الطابع التقليدي فقط ومن هنا يمكننا أن نستنتج الحالة الاقتصادية للجزائريين التي تعاني الركود والجمود إلى غاية بداية القرن العشرين⁵.

¹ - رابح لونيسي، تاريخ الجزائر المعاصر، 1830-1989، ج1، دار المعرفة الجزائر، ص.94.

² - هواري عدي، الاستعمار الفرنسي في الجزائر - سياسة التفكك الاقتصادي، ط1، تر: يوسف عبد الله، دار الحداثة، الجزائر، 1993، ص.131.

³ - محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، ج1، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، سوريا، 1999، ص.18.

⁴ - شبوب محمد، الجزائر في الحرب العالمية الثانية 1939-1945 دراسة سياسية اقتصادية واجتماعية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة وهران، 2014/2015، ص. 71.

⁵ - شارل أندري جوليان، تاريخ الجزائر المعاصرة وبدايات الاستعمار 1827-1871، مجلد 1، ط1، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص. 669.

كما فرضت الإدارة الفرنسية على الأهالي الجزائريين أنواع مختلفة من الضرائب التي أضيفت لأنواع الضرائب التي تعود لفترة حكم الأتراك العثمانيين، وتمكنت من إعطاء الامتيازات لصالح فئة المستوطنين والمعمرين على حساب الجزائريين بعد مصادرة أراضيهم وممتلكاتهم وقامت بربط اقتصاد الجزائر بالاقتصاد الفرنسي¹.

لقد تمكن المعمرون والمستوطنون من الاستيلاء على أجود الأراضي، حيث اعتمدوا على أنواع جديدة من المحاصيل الزراعية بدل الحفاظ على المحاصيل المعاشية التي كانت تعتمد على أنواع الحبوب بدرجة أساسية². وقاموا بتوسيع زراعة المحاصيل التجارية الموجهة لخدمة الاقتصاد الفرنسي وتطويره، قامت السلطة الاستعمارية بتحويل ومصادرة مساحات كبيرة لصالح الشركات الفرنسية والمستوطنين ومن الأمثلة على ذلك منحت حوالي 20000 هكتار لصالح شركة جنيف بسطيف، و24000 هكتار لصالح شركة الهبر والمقطع، و100 ألف هكتار للشركة الجزائرية العامة³.

ثم زادت مساحة الأراضي التي تم وضعها تحت تصرف المستوطنين الذين ازدادت أعدادهم في الفترة ما بين 1920 إلى سنة 1929 حيث وصل حجمها إلى حوالي 318770 هكتار، وقامت ببناء ما يقارب 288 قرية استيطانية⁴.

وتم توجيه المحاصيل الزراعية لخدمة الاقتصاد الفرنسي عن طريق تشجيع إنتاج الخمر وإنشاء مصانع خاصة به، ومستودعات لتخزينه، ومن ثم تحويله إلى فرنسا وأوروبا لبيعه وتسويقه، كما اهتمت بتطوير زراعة التبغ في منطقة القبائل الصغرى الذي كان موجه للتصدير حيث وصلت مساحته 21600 هكتار سنة 1929، وأعطت السلطة الاستعمارية

¹ - شارل أندري جولييان، المرجع السابق، ص. 670.

² - رابح لونيسي، المرجع السابق، ص. 94.

³ - عبد الحميد زوزو، المرجع السابق، ص. 44.

⁴ - المرجع نفسه، ص. 45.

اهتماما خاصا لزراعة الحلفاء في السهول العليا الغربية حيث وصلت صادراتها حوالي 140000 طن سنة 1925¹.

من بين الآثار السلبية لهذه السياسة بعد مرور قرن على الاحتلال الفرنسي للجزائر دخول الاقتصاد الجزائري في مرحلة التبعية والضعف، وعدم القدرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي في الميدان الغذائي بسبب إهمال الإدارة الاستعمارية الفرنسية لزراعة الحبوب بأنواعه، وتحويل معظم الأراضي لزراعة الكروم والحمضيات والتي زادت مساحتها ووصلت إلى حوالي نصف مليون هكتار، وتحولت من مصدر للحبوب إلى مستورد لهذه المادة الأساسية وخاصة في الفترة التي أعقبت الأزمة الاقتصادية العالمية سنة 1929، مما أدى إلى حدوث المجاعات بسبب نقص الغذاء وتدهور المستوى المعيشي للأهالي الجزائريين².

وشهد القطاع الصناعي تراجع على ما كان عليه فالصناعات الثقيلة في الجزائر لم يكن لها وجود، فكانت هناك صناعة غذائية وفلاحية تخدم الزراعة الأوربية حيث وجدت ورشات للتصنيع وليس للإنتاج بلغ عددها حوالي 20540 مؤسسة خلال 1924م، وعدد العمال فيها 110,220 عامل وهذا يدل على انعدام الصناعة القادرة على امتصاص اليد العاملة في الجزائر، وكانت هذه المؤسسات ذات طابع صناعي تشغل يدا فيه أوربية في معظمها³.

وكانت الصناعة اليدوية مزدهرة أعظم ازدهار ففي كل مدينة كانت تعمر الأسواق بأضعاف من مصنوعات الصوف والحريير والجلد والنحاس وكانت صناعة الأسلحة مزدهرة⁴. وفي ظل الأزمة الاقتصادية من 1931م-1935م، كانت الواردات من المنتجات المنجمية هي أول من تعرض الأزمة حيث تراجعت نسبتها بين 30 و 40% من المنتجات

¹ - رابح لونيسي، المرجع السابق، ص 95.

² - أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص. 39.

³ - شارل اوندري جوليان، المرجع السابق، ص. 670.

⁴ - المرجع نفسه، ص. 40.

المنجمية الرئيسية حيث انخفض استخراج الفوسفات من 864000 طن (1926-1930م) الى 572000 طن (1931-1935م) وانخفض استخراج معدن الحديد¹، وكل هذا أدى إلى انهيار في الأسواق العالمية، وكذلك انخفض منتج الأقمشة النسيجية المستوردة بنسبة 57% وأصبح من المستحيل على النصابين مواصلة نشاطهم وكتبت جريدة وهران الصباح (Oran matin) في 17 ديسمبر 1935م².

لم يصبح لصانعي أحذية البابوج والاسكافيين والخرازين عملا يقومون به سوى التسكع في الشوارع، وفي تلمسان التي كان بها 200 عامل في دباغة الجلود في 1930م لم يتبقى منها سوى النصف في سنة 1938م، كما تضرر القطاع الصناعي الصغير الذي كان يشغل في مؤسسات تستوعب 20 عاملا من الأوروبيين فهي ما يشغل من المسلمين³.

وقد لخص الأستاذ سعد الله أوضاع الجزائر الاقتصادية من خلال معاناة الشعب الجزائري وذلك بانخفاض أسعار المواد الفلاحية وانهيار أسواق الحبوب وانهيار قيمة الأجور وجميع المشاريع العامة التي بدأت في 1921 وبالإضافة إلى زيادة البطالة والذي كان معظمه يعيش على الفلاحة سواء كانوا ملاكا صغارا أو عمالا فلاحين لدى غداة المعمرين الاحتكاريين كانت تشتري منهم بثمان بخس وتبيع نفس الإنتاج بأرباح طائلة⁴، وفي مناطق تربية المواشي عانى الفلاحون من نقص المياه وزيادة رهيبة في الضرائب مما اضطر الفلاحين للهجرة من الريف إلى المدن وفرنسا، أما اقتصاديا فقد نهب الاحتلال خيرات وثروات البلاد فكان لهذه السياسة الأثر البالغ على المجتمع الجزائري. خاصة بعد نهاية الحرب العالمية الأولى والأزمة الاقتصادية العالمية⁵.

¹ - يحيى بوعزيز، المصدر السابق، ص. 45.

² - شارل اوندي جوليان، المرجع السابق، ص. 671.

³ - المرجع نفسه، ص. 671.

⁴ - حسين آيت أحمد، روح الاستقلال مذكرات مكافح 1942-1952، تر: سعيد جعفر، منشورات البرزخ، الجزائر،

2002، ص. 18.

⁵ - ابو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص. 41.

ب - الأوضاع الاجتماعية

مع نهاية الحرب العالمية الأولى عام 1918 كان المجتمع الجزائري يعاني الأمرين وذلك نتيجة لسياسة المستعمر القائمة آنذاك على استغلال خيرات وموارد الجزائر وأتباعه أسلوب الإبادة والتجويع بعد تجريد أغلبية الأهالي من أراضيهم الخصبة بدعوى أن ملكيتها غير معروفة، حيث أنه حتى سنة 1917 استولت إدارة الاستعمار على أكثر من 897000 هكتار من مجموع الأراضي الصالحة للفلاحة، وفي ذلك يقول فيليب ميناى في تقرير يصف حالة المجتمع الجزائري آنذاك: إن الظاهرة الثابتة في الأهالي هي البؤس فهناك طوابير للمتسولين والبيوت القصديرية والأكواخ ومناظر العديد من الناس وهم يهيمون على وجوههم بدون هدف يمشون حفاة في الوحل والغبار¹، وبسبب سياسة الاحتلال تلك والأوبئة لقي أكثر من 820000 جزائري حتفهم إضافة الى ضحايا الحرب فبناء على ما نقله فيكتور بسيلمان عن مجلة "الأهالي" الصادرة عام 1938 أن عدد قتلى ومفقودي الحرب العالمية الأولى من الجزائريين قد بلغ أكثر من 161377 بالإضافة الى 72035 جريح²، ونسجل هنا كذلك ما اعترف به أحد نواب على علم بأن أبنائها لا يزالون في الخطوط الأمامية لجبهات الحرب، وفي ذلك نكران واحتقار لهؤلاء الذين فقدوا حياتهم وسالت دماؤهم لأجل فرنسا، فقد اعترف رئيس مجلس الوزراء الفرنسي إدوارد لاديبه بأن : دماء الجرحى والموتى الجزائريين قد وفرت علينا الدم الفرنسي³.

هكذا كان وضع المجتمع الجزائري يومئذ أكثر من 90% منه عاطلين عن العمل مكدسين في أحياء قصديرية وأكواخ مبنية من الطين وأغصان الأشجار، أطفالهم حفاة الأقدام والأبواب عبارة عن قطع من القماش والطرق غير معبد⁴، هذا ناهيك عن الأمراض

¹ - محمد العربي ولد خليفة، المرجع السابق، ص.61.

² - المرجع نفسه، ص.63.

³ - عبد الرحمان بن الفقون، الكفاح القومي من خلال مذكرات معاصرة الفترة الأولى 1920-1936، د ط، المؤسسة

الوطنية للكتاب، ج1، الجزائر، 1984، ص.47.

⁴ - Ferhat Abbas, la nuit coloniale, op-cit, p150.

والأوبئة التي عانى منها الجزائريين، خاصة مرض السل الذي عرف انتشارا واسعا في القرى والأرياف ووسط مساكن العمال الجزائريين في المدن، حيث أنه وحسب ليفي فلانسي الطبيب الأخصائي: أن عدد الجزائريين المصابين بالسل قد وصل إلى أكثر من 40000 شخص في فترة بين الحربين¹، وكذلك سجل وجود أمراض أخرى كالمalaria، وبعض الأمراض المعدية كمرض التيفوئيد (Typhus) أو الحمى الصفراء² كل ذلك ناتج عن انعدام أدنى ضروريات الصحة، وسوء التغذية علاوة على انتشار أمراض العيون، حيث سجل وجود مصلحة واحدة لعلاج هذا المرض عبر القطر الجزائري³.

وأمام تلك الظروف الصعبة التي كان يعيشها الجزائريين اختاروا طريق الهجرة التي كانت على صنفين، القسم الأول كان أصحابه الذين رفضوا الخضوع لقانون التجنيد الإجباري⁴، فكانت وجهتهم المشرق وبعض الدول الإسلامية، أما القسم الثاني فهاجروا إلى فرنسا نتيجة الظروف الصعبة المعاشة -الأنفة الذكر- وأيضا بسبب ثقل الضرائب المفروضة عليهم، والقوانين الاستثنائية والمحاكم الردعية التي تمتعت في استعباد الأهالي، خاصة أيام الحرب العالمية الأولى حيث عوض هؤلاء المهاجرين العمال الفرنسيين المنضمين إلى جبهات القتال، وعند نهاية الحرب تم تسخيرهم لبناء ما خربته ويلاتها حيث مارسوا الأعمال الشاقة كتعبيد الطرقات، وتشديد الجسور والبنائات وحفر الأنفاق والعمل في المصانع والمناجم⁵، حيث قال فرحات عباس في هذا الصدد أن العامل الجزائري كان يعمل لمدة تصل إلى 14 ساعة في اليوم مقابل أجر زهيد يتراوح ما بين 4 إلى 8 فرنكات⁶،

¹ - محفوظ قداش، المرجع السابق، ص. 209.

² - Charles robert Agéron, histoire de l'Algérie contemporaine, op-cit, p553.

³ - احمد توفيق المدني، حياة كفاح، ج2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1988، ص. 134.

⁴ - رابح لونيسي، المرجع السابق، ص. 110.

⁵ - Nora Ben allège, le mouvement syndical en algerie 1930-1942, thèse de 3eme cycle unité d'enseignement et de recherche «connaissance du tiers-monde » directeur de recherche M M. René, tome1, Alger, Avril 1981, p370.

⁶ - فرحات عباس، ليل للاستعمار، تر: ابو بكر رحال، دار القصة للنشر، الجزائر، 2005، ص. 116.

وتجدر الإشارة الى أن تحديد الهجرة أو توقفها يكون دائما تحت ضغط الكولون، ذلك لأن الهجرة المتواصلة لفرنسا قد تحرمهم من يد عاملة شبه مجانية في مزارعهم ومساكنهم.

وأما المناطق التي هاجر منها الجزائريين أكثر نذكر منطقة القبائل، وبعض المدن في الغرب الجزائري كمازونة، ندرومة، ومغنية، وكانت وسيلة نقلهم البواخر¹. ذلك هو الواقع الجزائري المعاش يومها ظلم واستبداد داخل الوطن، بسبب سياسية المستعمر تلك وذلك ما دفع بالآلاف من أبناءه إلى الهجرة نحو الخارج وهناك عانوا الأمرين من العنصرية، والأعمال الشاقة.

وقد كان يعيش في الجزائر بالإضافة الى الجزائريين طائفة من المستوطنين، نقصد هنا الجالية الأوربية التي وفدت إلى الجزائر في ركاب الاحتلال، وقد وصل عدد أفرادها في فترة ما بين الحربين إلى أكثر من 800 ألف نسمة تمكنت من السيطرة على أهم النشاطات الاقتصادية في البلاد وأصبحت أكثر ثراء²، تنعم بمستوى معيشي رفيع 92.8% منهم يشغلون مناصب عليا. الإقطاعيون في الريف والرأسماليون في المدن نفوذهم كان واضحا خاصة في اللجان المالية التي كانت تضع قرارات الميزانية، ونجد أن الطابع العام الذي كان يميز تلك المجموعة هو الانغلاق على نفسها، ضف إلى ذلك التعصب والعنصرية ضد الجزائريين لأنهم في نظرهم يشكلون خطرا على مستقبلهم فبالرغم من أن أفراد هذه الجالية مختلفين عرقيا، ويتنافسون اقتصاديا بسبب اختلاف جنسياتهم لأنهم خليط من الدول الأوربية، إلا أنهم متفقين على تجريد الجزائريين من أملاكهم³.

إلى جانب الجالية الأوربية نسجل كذلك وجود طائفة اليهود الذين قدر عددهم في الجزائر خلال العقد الثاني من القرن العشرين حوالي 130 ألف نسمة، سيطروا على مناصب هامة في الدولة وكانوا منقسمين إلى ثلاثة أصناف:

¹ - André Nouchi, op-cit, p128

² - رابح تركي، المرجع السابق، ص.90.

³ - المرجع نفسه، ص.91

- كبراء اليهود في المدن الساحلية وقد اندمجوا بصفة ظاهرية في الكيان الفرنسي حاولوا بكل الوسائل أن يتستروا على صفتهم اليهودية الرسمية.
- يهود الطبقة الوسطى والدنيا بالمدن الداخلية حافظوا على يهوديتهم في كل شيء.
- يهود القرى الوسطى وأراضي الجنوب هؤلاء احتكوا بالعنصر العربي يتكلمون لغتهم ويلبسون لباسهم.

وهؤلاء هم الأجانب الموجودين بالجزائر أما الجزائريين الأصليين فهم الذين يشكلون الأغلبية، بلغ عددهم في فترة ما بين الحربين أكثر من ستة ملايين¹ ، الأغلبية منهم احتلوا المراكز السفلى في السلم الاجتماعي، يعيشون على هامش الحياة باعتبارهم مجموعة خاضعة للاحتلال مكروهين من الجالية الأوربية، أكثر من 91% منهم مارسوا الفلاحة والبقية هم عمال المدن اليدويين والمهنيين²، أما الطبقة الإقطاعية والرأسمالية فوجودها كان قليلا في المجتمع الجزائري، ذلك لأن الاحتلال صادر الأراضي من الجزائريين في الريف واستحوذ على الملكية العقارية في المدن وعلى قطاعات التجارة والصناعة والمصارف المالية، هذا كله حال دون وصول الجزائريين إلى تلك الميادين³.

إن الظروف القاسية التي كان يعيشها السكان خاصة الصحية منها كانتشار الأمراض، إضافة إلى الجفاف والفقر أدت إلى اضطراب الكثير منهم إلى النزوح نحو المدن طمعا في حياة كريمة، حيث تواصل استقطاب المدن الكبرى لسكان الريف وارتفع العدد عام 1936 إلى أكثر من 320 ألف، كانت لمدينتي الجزائر ووهران حصة الأسد من ذلك، حيث أسفرت عملية النزوح تلك إلى ظهور مشكل من نوع آخر ألا وهو السكن فقد انتشرت البيوت القصديرية على أطراف المدن، والأكواخ التي كانت تحوي في الغالب أكثر من 15 فردا

¹ – André Nouchi، op-cit، p127.

² – رضوان عينايد ثابت، المرجع السابق، ص.96.

³ – سعد زغلول فؤاد، المرجع السابق 1972، ص.46.

أغلبهم أطفال، هؤلاء الذين كانوا يلجؤون الى الشوارع في الليل للمبيت¹، أما عن المناطق التي يتكدس فيها جموع العمال فقد كانت الغرفة الواحدة تؤجر لعائلتين أو أكثر مقابل أثمان باهظة هذا حسب ما ذكره أحمد توفيق المدني، وفي إحدى النشرات الصادرة عن إدارة الاحتلال أوردها يحيى بوعزيز جاء فيها : لقد انتشرت الأكواخ وبصورة كثيرة في مختلف القطر الجزائري كانت تلك هي مساكن الطبقة الكادحة، لقد شوهت المناظر والمدن وهذا ما لا يوجد في الدول الأوربية².

لكن ما لم تذكره تلك النشرة هو أن ذلك الانتشار الكثير للأكواخ إنما كان من صنع سياسة الاستعمار القائمة آنذاك على نزع أراضي وممتلكات الجزائريين وحرمانهم من مناصب العمل ومنح كل ذلك للمستوطنين الذين أصبحوا هم أصحاب الدار يعيشون حياة مترفة بعد ما كانوا دخلاء. وفي القضاء انتزع الفرنسيون تدريجيا اختصاصات المحاكم الشرعية وضموها إلى محاكمهم المدنية وأصبح من حق المتخاصمين في جميع الأحوال أن يرفعوا شكاوهم إلى محاكم المصالحات التي تنتظر في الشؤون المدنية³.

فأما من حيث الضرائب فقد أعفت إدارة الاحتلال المستوطنين من ضرائب الدخل والتركات التي كانت قائمة يومئذ بفرنسا بل أكثر من ذلك كانت تقدم لهم المساعدات المالية أما الجزائريين فكانت الضرائب المفروضة عليهم متنوعة وكثيرة فهناك زكاة العشور على المحاصيل الزراعية وضريبة على الثروة الحيوانية وعلى سكان الواحات تؤخذ ضريبة على النخيل بالإضافة الى ذلك كانت هناك غرامات تفرض على الأهالي بمجرد التلفظ بعبارات معادية للاستعمار أو الامتناع عن العمل في المزارع الأوربية أثناء موسم الحصاد أو التأخر في دفع الضرائب⁴.

1- شارل روبراجرون، المرجع السابق، ص.128.

2- يحيى بوعزيز، المرجع السابق، ص.92.

3- شارل روبراجرون، المرجع السابق، ص.133.

4- صلاح العقاد، الجزائر المعاصرة، معهد الدراسات العربية العالية، القاهرة، 1964، ص.11.

لقد شهدت الجزائر في أعقاب الحرب العالمية الأولى ظروفًا اجتماعية قاسية وصعبة بسبب السياسة الاستعمارية الفرنسية التي اعتمدت على العديد من الإجراءات القمعية المطبقة ضد الأهالي من جهة والتسهيلات والقوانين التي شجعت هجرة المستوطنين الأوروبيين حيث سمحت لهم بالحصول على مجموعة من الامتيازات المادية مع امتلاك للأراضي الزراعية بعد مصادرتها وتحويلها لصالح هذه الفئة الجديدة في النسيج الاجتماعي من جهة أخرى، عرف الجزائريون ظروفًا صعبة إذ همشوا وتجاهلهم المستعمر الفرنسي ولم يشملهم أي مشروع اجتماعي على عكس الأوروبيين الذين تمتعوا بمختلف الحقوق والصلاحيات¹.

ونتيجة لهذه السياسة المنتهجة من قبل الاستعمار الفرنسي بسبب الإبادة الجماعية والتجوع والحرمان انتشرت مظاهر البؤس والفقر من خلال البيوت القصديرية والأكوخ ناهيك عن التسول وتفشي الأمراض في أوساط الأسر الجزائرية وخاصة بعد تطبيق قوانين نزع الملكية ومصادرة الأراضي ومنحها لفئات جديدة دخيلة على المجتمع الجزائري².

وأثرت نهاية الحرب العالمية الأولى على أوضاع الجزائريين من الناحية الاجتماعية بشكل كبير بالرغم أنهم وقفوا مع فرنسا في حربها ضد ألمانيا حيث فقدوا أكثر من 161377 من المجندين في صفوف الجيش الفرنسي، يضاف إليهم الذين هلكوا بسبب أنواع الأمراض والأوبئة والذين قدر عددهم بحوالي 82 ألف جزائري³، ومن بين الأمراض الفتاكة التي كانت منتشرة مرض السل والتيفوئيد اللذان انتشرا بشكل مذهل في القرى والأرياف حيث وصل عدد المصابين بمرض السل نحو 400000 شخص ويصف الأطباء الفرنسيين أنفسهم هذه الوضعية المزرية بفقدان وإبادة عائلات بأكملها بسبب مرض السل خلال فترة ما

¹ - عبد الرحمان الجيلالي، تاريخ الجزائر العام، ج3، دط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د ت ، ص. 284.

² - محمد العربي ولد خليفة، المرجع السابق، ص. 61.

³ - المرجع نفسه، ص. 63.

بين الحربين العالميتين¹، ويصف لنا هذا الوضع حسين آيت أحمد من خلال بعض الصور الحزينة في مذكراته بقوله: « إذا نجا المرء من الموت بالجزري فهو معرض للموت من شح الغذاء وسوء التغذية وكانت حمى المستنقعات تحصد العديد من الأرواح»².

لقد عرفت الجزائر من الناحية الديموغرافية في نفس الفترة تزايدا في عدد السكان الأوروبيين الذين وصل عددهم الى حوالي 20000 نسمة سنة 1931م، هذا النمو المتسارع أثر بشكل سلبي على الوضع الاجتماعي للجزائريين الذين فقدوا في ظرف قصير معظم أراضيهم الخصبة ومصادر ثرواتهم التي استفادت منها فئات جديدة دخيلة على المجتمع الجزائري، ثم السيطرة على الأنشطة الاقتصادية والاستفادة من معظم الامتيازات التي منحتها لهم القوانين المطبقة على حساب الجزائريين، فأصبحوا أكثر ثراء ويتمتعون بمستوى معيشي رفيع يتمركز معظمهم بالمناطق الساحلية والسهول الخصبة الداخلية والهضاب العليا³.

ولقد انتشرت الأمراض والبطالة والمجاعات والأوبئة الفتاكة في صفوف الأهالي مثل: مرض السل والتيفوئيد فحصدت بذلك الآلاف من أرواح الجزائريين، وهذا يعود بدرجة أساسية إلى النقص الفادح في المرافق الضرورية الصحية، وخاصة على مستوى المناطق الجبلية والصحراوية ومن الآثار الناجمة عن هذه السياسة الاستعمارية التي زادت في أنواع وحجم الضرائب والمحاكم المرعبة على الجزائريين، اختاروا الهجرة نحو المدن الكبرى والمناطق التي تتوفر بها الأراضي الزراعية الخصبة والسهول الساحلية، وهناك من اضطر إلى الهجرة خارج الجزائر بسبب الاضطهاد والقهر الذي سلطته الإدارة الفرنسية على العائلات والقبائل فكانت وجهة البعض منهم نحو المشرق العربي والبعض الآخر نحو فرنسا⁴.

¹ - فرحات عباس، الجزائر من المستعمرة الى الإقليم الشاب الجزائري 1930، تر: أحمد منصور، دار الثقافة الجزائرية، الجزائر، 2007، ص. 57.

² - حسين آيت أحمد، المصدر السابق، ص. 15.

³ - محمد العربي ولد خليفة، المرجع السابق، ص. 64.

⁴ - يحيى بوعزيز، المرجع السابق، ص. 162.

ومن مظاهر السياسة العنصرية التي طبقتها الإدارة الفرنسية في حق الأهالي الجزائريين تطبيق قوانين زجرية تعتمد على التمييز بين المعمرين والجزائريين في الحقوق والامتيازات كالحصول على الوظائف التي كانت حكرًا على أبناء المعمرين والمستوطنين فلا يسمح للجزائريين الحصول عليها في الترقية لأنها تصنف حسب القوانين ووظائف السلطة ولو حصلوا على الجنسية الفرنسية حيث تم تخصيص هذه الوظائف للفرنسيين حسب قرارات صدرت خلال فترات متتالية مثل التي صدرت بتاريخ: 1919/03/26 وفي 1929/02/24¹.

وأدت هذه الوضعية الى ظهور عدة نتائج أثرت على تماسك المجتمع وتفككه بسبب قوانين مصادرة الأراضي التي كانت تهدف إلى القضاء على البنية الاجتماعية بدرجة أساسية، ومن أبرز هذه النتائج هجرة الجزائريين نحو عدة اتجاهات كتونس والمغرب ومصر وسوريا وفلسطين²، وكانت الحرب العالمية الأولى من أهم المحطات التي هاجر على إثرها الجزائريون بأعداد كبيرة للعمل في فرنسا لتعويض اليد العاملة الفرنسية بسبب الحرب خاصة بعد صدور قانون 1914 الذي شجع في البداية على الهجرة، إلا أن المعمرين طالبوا بعد ذلك بالحد من الهجرة في فترة ما بين الحربين العالميتين، فصدرت عدة قرارات تقيد حركة الأهالي الجزائريين وتفرض عليهم عدة شروط خاصة بعد سنة 1924 حيث تم تسجيل انخفاض في أعداد المهاجرين³.

¹ - شارل روبار اجيرون المرجع السابق، ص. 61.

² - محمد السويدي، مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري، تحليل سوسيولوجي لأهم مظاهر التغيير في المجتمع الجزائري المعاصر، د ط، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 1990، ص. 65.

³ - أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية 1900-1930، ج2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1982، ص. ص. 129، 130.

الفصل الأول: التعريف بشخصية محمد خيضر

المبحث الأول: النسب والمولد

المطلب الأول: نسب محمد خيضر

المطلب الثاني: المولد والتعليم

المبحث الثاني: تكوينه الفكري والسياسي

المطلب الأول: البيئة الثقافية والدينية التي نشأ فيها خيضر

المطلب الثاني: دوافع انضمامه لحزب الشعب الجزائري

المبحث الأول: النسب والمولد.

المطلب الأول: نسب محمد خيضر.

ينحدر نسبه من عائلة خيضر التي تقطن في منطقة الزاب¹ الغربي -وأحيانا يعرف بالظهاوي -بولاية بسكرة تعرف ببلدة طولقة وتمثل إحدى أكبر واحات النخيل في الجزائر. والده يوسف خيضر وأمه حواجلي يمينية، اضطرت عائلته إلى الهجرة والتنقل إلى مدينة الجزائر العاصمة في العقد الأول من القرن العشرين حيث قرر والده وهو في سن 18 من عمره البحث عن منصب عمل ونشاط لإعالة أسرته نظرا للأوضاع المادية والاجتماعية التي ترتبت عن القوانين والسياسة الاستعمارية المطبقة من طرف فرنسا، حيث قامت بنهب خيرات وثروات الأسر الجزائرية مما دفع بالكثير منها في منطقة الزيبان* لاختيار طريق الهجرة نحو الشمال بهدف تحسين أوضاعها المادية والاجتماعية².

وبعد أن استقر والد خيضر مع أسرته في مدينة الجزائر العاصمة لم يجد فرصا كثيرة للحصول على عمل لكنه مارس التجارة البسيطة من خلال فتح دكان لبيع الخضر والفواكه، فكان مصدر رزقه الوحيد الذي يعيل من خلاله الأسرة. وأشارت الوثائق الأرشيفية الفرنسية بأن عائلة خيضر تنتمي إلى أسرة فقيرة تنحدر من منطقة الزيبان³.

* - يصف المؤرخ ابن خلدون الزاب بأنه عبارة عن وطن كبير يتشكل من مجموعة من القرى المتجاورة قد يصل عددها مائة قرية يطلق على كل واحدة منها زاب. ويمكن تقسيم الزيبان ببسكرة الى الزاب الظهاوي أي الغربي الذي يضم ايضا واحات فوغالة وليشانة وبوشقرون وفرفار ثم نجد الزاب القبلي ويضم واحة الدوسن واولادجلال واورلال واخيرا الزاب الشرقي ويضم واحات سيدي عقبة وسيدي خليل والدروع وخنقة سيدي ناجي وزريبة الوادي اسماعيل العربي، الصحراء الكبرى وشواطئها المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر 1983 ص 142.

1-اسماعيل العربي، الصحراء الكبرى وشواطئها المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر 1983 ص 142.

2- مجلة أول نوفمبر، العدد 145 الصادر سنة 1994، ص 43.

3- عبد الحميد زوزو، محطات في تاريخ الجزائر دراسات في الحركة الوطنية والثورة التحريرية على ضوء وثائق جديدة، دار هومة للنشر، الجزائر، 2004، ص 489.

المطلب الثاني: المولد والتعليم.

ولد محمد خيضر بمدينة الجزائر العاصمة في 13 مارس من سنة 1912م** بحي القصبة 8 شارع سان فنسان دوبول بالجزائر العاصمة، في حين تذكر بعض التقارير إلى منطقة كوربي بضواحي العاصمة حيث تربي وترعرع بها بدأ تعليمه في المدرسة الابتدائية الفرنسية بعد نهاية الحرب العالمية الأولى، وواصل إلى غاية مرحلة التعليم المتوسط¹. وخلال هذه الفترة من التعليم بدأ يكتشف التمييز الذي كان يمارس على أبناء الجزائريين من طرف إدارة المدرسة الفرنسية التي كانت تفرق بين فئتين من التلاميذ، الفئة الأولى من أبناء الفرنسيين والمعمرين، والثانية من أبناء الجزائريين أو الأهالي وهو الاسم الذي كان يطلق عليهم دلالة على مكانتهم التي تعبر عن الجانب العرقي والقانوني والاجتماعي لأصحاب الأرض الأصليين².

ومن بين مظاهر هذه التفرقة العنصرية كانت الإدارة الفرنسية للمدرسة التي تتلمذ فيها خيضر تقوم بتقسيم الساحة أو الفناء بوضع خط أو علامة بالطبشور فتقسم بذلك الساحة إلى قسمين جزء للأوروبيين وجزء آخر للجزائريين. كما لاحظ أيضا كيف أن عملية تسجيل التلاميذ في المدارس تتم من خلال ضمان مقاعد لأبناء الأوروبيين والفرنسيين أولا ثم تأتي الدور على أبناء الجزائريين المسلمين في حالة ما إذا بقيت أماكن شاغرة لهم، مما يفرض على أوليائهم الوقوف يوميا في طوابير طويلة منذ وقت مبكر عليهم يصفرون بمقاعد دراسية لأبنائهم³.

واكتشف خيضر** في نفس الوقت أن اللغة التي يتلقى بواسطتها أنواع العلوم والمناهج ليست هي لغته الأصلية التي هي العربية تلك اللغة التي نطقها منذ الصغر وعلمته

**شهادة ميلاد محمد خيضر انظر الملحق رقم 01 ص192.

¹ - Archives du ministère des affaires étrangères Française (direction des affaires politiques Afrique du nord Algérie) boîte N° 54 , A13, Mohamed Khider 1949-1957.

² - Tarik Khider, l'affaire khider(histoire d'un crime d'état impuni) éditions koukou, Alger, 2017, p. 16.

³ - Ibid, p. 17.

**صورة فوتوغرافية لمحمد خيضر وهو في مقتبل العمر انظر الملحق رقم 02 ص 193

إياها أمه في البيت، بل هي الفرنسية لغة دخيلة على مجتمعه وهي لغة المستعمر الفرنسي التي يريد أن يفرضها على أبناء الشعب الجزائري فبدأ منذ ذلك الحين يبذل جهدا كبيرا في تعلم اللغة العربية وقواعدها بالاعتماد على إمكانياته الخاصة. ولم يكن يعلم خيضر بأنه سيدخل في مواجهة مفتوحة مع الاستعمار منذ نعومة أظفاره وفي مرحلة مبكرة من صباه، حيث يروي في كتاباته التي كانت البداية لتدوين مذكراته غير أنه لم يكمل كتابتها لأنه بدأ في تدوينها قبل فترة قصيرة من عملية اغتياله سنة 1967، ويقول أنه بدأ يتساءل وهو لم يبلغ بعد السن الخامس عشرة، ما هي اهتماماته وانشغالاته¹؟

ويتذكر في بداية نشأته العائلية والاجتماعية حيث تربى في ضواحي العاصمة في حي القصبة بأنه كان مولعا بركوب الدراجة الهوائية، والذهاب إلى السينما أما الألعاب الأخرى فكان يفضل اللعب مع الأصدقاء بالكرات الصغيرة، واللعبة التي يطلق عنها اللعبة الأعلى، السيارات المصنوعة من الألواح التي تعتمد على اللفات أو لعبة العراك والشجار فيما بين الصبية بين حي وحي آخر².

وخلال هذه الفترة من عمره كان يسكن في الحي السفلي للقصبة ساحة المسبك بالقرب من ثانوية بوجو التي سيتم تحويلها إلى ثانوية الأمير عبد القادر مع بداية الاستقلال، تمتد هذه الساحة التي تشبه المقاطعة من مدينة العرب إلى وسط باب الواد في الجهة الشرقية، معظم سكانها كانوا من أصول اسبانية ويهود، وفي الجهة المقابلة الحي البحري الذي يقطنه الايطاليين، أما الحي الذي يسكنه خيضر فكان خليط ما بين الأسبان والايطاليين والجزائريين الذين كانوا يمثلون الأغلبية، وسيطرت لغة المجابهة بين هذه العناصر خاصة عندما يتعلق الأمر بالعراك بين السكان الجزائريين والأقليات الاسبانية والايطالية حيث تجد فكرة القبلية قد سيطرت على رد الفعل الذي يستخدمه الجزائريون ضد الأسبان والايطاليين³.

¹ - Tarik Khider, Ipid, p. 18.

² - Ibid, p. 18

³ - Ibid, p. 19.

ومن الناحية الاجتماعية نجد أن مستوى الفقر كان يمثل الفارق الكبير لسكان حي المسبك وباقي الأحياء لمدينة الجزائر، فباستطاعتك الالتقاء بالفقراء والمحرومين الذين يعيشون في الأقبية أسفل العمارات بدون تهوية ولا إنارة تصدر منها روائح كريهة ممزوجة بالرطوبة، ويتذكر خيضر أنه كان يقطن شارع لحمر ويسكن هؤلاء الفقراء في شارع سيدي هلال، فكان عندما يعبر بينهما ذهابا وإيابا وهو يمسك بفمه وأنفه بواسطة يديه حتى لا يستنشق الروائح النتنة والكريهة التي تتبعث من الأقبية التي تشبه المغارات، كانت هذه الصورة التي يصادفها يوميا تقريبا أثناء الطريق والتي تعبر عن مدى معاناة الجزائريين المسلمين أثناء هذه الفترة وفي الجهة السفلى نجد الغالبية من السكان ذوي الأصول الإسبانية الذين يعانون هم أيضا من وضعية اجتماعية مزرية في المكان المسمى زوج عيون الذي يتحول الى حلبة للمتسكعين والمعوزين، ونادرا ما تتدخل الشرطة للقيام بدوريات للاطلاع على ما يجري ، وكأنه حي يتمتع بالاستقلالية يعيش حياة هادئة¹.

أستدعي للخدمة العسكرية في شهر أكتوبر سنة 1939 لكن تم تسريحه في شهر جانفي لأسباب صحية سنة 1940، وللتعرف أكثر على هذه الشخصية، بقيت الإشارة إلى زواجه الذي كان خارج الجزائر في الفترة التي لجأ فيها إلى القاهرة العاصمة المصرية، وكان يترأس الوفد الخارجي لحزب انتصار الحريات الديمقراطية بصحبة آيت أحمد ولحسين هذا الأخير الذي تزوج قبل اللجوء إلى مصر بإحدى بنات الشيخ عاشور تودرت (عرفت هذه العائلة بنشاطها الثوري الأب عاشور ينحدر أصله من منطقة بني يني بمنطقة القبائل الكبرى كانت لدى عائلته مقهى ومحل لبيع المجوهرات بالقرب من السوق المركزي بالجزائر العاصمة وغالبا ما يقوم الفرنسيين بالتسوق في المحل الذي كانت تعقد فيه الاجتماعات بين المناضلين في الحركة الوطنية بالإضافة إلى منزل العائلة بنوتردام دافريك الذي أضحي ملجأ

¹ - Tarik Khider, Ibid, p. 19

لأهم الشخصيات الوطنية التي تلاحقها الشرطة الفرنسية مثل كريم بلقاسم وآيت أحمد وبن بلة وبوضياف)¹.

و كانت البنت الأولى زوجة حسين آيت احمد هي جميلة واسمها الحقيقي "تونسية" فبقيت البنت الثانية وهي فاطمة زهرة أو "فتة" والتي سمع بها خيضر عن طريق آيت احمد فقام بتكليف عائلته وعلى رأسها والدته بخطبتها على أن تتم مراسيم عقد القران والزواج بمصر وهو ما تم التخطيط له مع والد الخطيبة الذي يحظر للسفر الى البقاع المقدسة بصحبة البنيتين مروراً بتونس ثم ليبيا الى غاية القاهرة وبالاتفاق مع آيت أحمد تركهما في بيت حسن التريكي المناضل التونسي الأصل والمتزوج بجزائرية إلى حين عودته من أداء فريضة الحج بالبقاع المقدسة وعند عودته تم تحديد موعد الزواج في منزل أحد الأصدقاء بشارع جردن سيتي بالقاهرة وهو حسن التريكي وحضر عقد القران مجموعة كبيرة من الشخصيات من بين أعضاء مكتب المغرب العربي كعلال الفاسي وصالح بن يوسف وشخصيات أخرى عربية مثل ياسر عرفات وأخوه جمال وفتحي الديب وعبد المجيد بن جلون وعبدالله ثل وتوفيق الشاوي².

وحسب رواية توفيق الشاوي دائماً في اللحظة التي سيقوم من خلالها المأذون بالشروع في عقد القران طلب من خيضر وثيقة إثبات الهوية وحينما عرف بأنه ليست لديه الجنسية المصرية امتنع عن القيام بعقد القران وطلب منه القيام بذلك على مستوى المحكمة وفي هذه اللحظة تدخل علال الفاسي الذي رأى بأن المسألة ستتعدد وقال لخيضر بأن الزواج سيتم عن طريق قراءة الفاتحة ووفقاً للشرع الإسلامي بوجود حضور شاهدين وهو أولهما بينما كان الشاهد الثاني توفيق الشاوي وتم الزواج بعقد قران الزوجين وكان عمر خيضر آنذاك أربعين سنة* * هذا العقد العرفي سيسبب لعائلة خيضر متاعب بعد ذلك لأنه لم يتم تسجيله بصفة رسمية في الجزائر بعد عودة خيضر وعائلته للجزائر في بداية الاستقلال³.

¹ Tarik Khider, Ibid, p-p. 35-36

² - توفيق محمد الشاوي، مذكرات نصف قرن من العمل الاسلامي (1945-1995) دار الشروق مصر 1998 ص 95.

³ - توفيق الشاوي، المصدر السابق، ص 96.

المبحث الثاني تكوينه الفكري والسياسي:

- المطلب الأول: البيئة الثقافية والدينية التي نشأ فيها خيضر

وإذا أردنا التعرف على الظروف التي عاصرها خيضر في بداية نشأته يجب الحديث عن الجانب الثقافي وهو ليس بالأفضل من الجانب الاجتماعي ذلك لأن الاستعمار الفرنسي ومن أجل تثبيت وجوده وإحكام سيطرته على الجزائر عمد ومنذ بداية الاحتلال إلى انتهاج سياسات متعمدة لمحو الشخصية الجزائرية وإفراغها من مضمونها القومي وإحلال الشخصية الفرنسية محلها وكان يشرف على تطبيق هذا المخطط أساتذة فرنسيين متخصصين في العلوم الاجتماعية والإنسانية ولهم دراية بالحقائق الخفية للتركيب النفسي والاجتماعي للفرد¹

وكانت بداية المخطط تهدف إلى ضرورة القضاء على التعليم العربي والديني في الزوايا والكتاتيب ومن ثم غلق المدارس وحل الجمعيات الدينية لدرجة أن أصبح التعليم العربي في فترة ما بين الحربين شبه معدوم². لهذا كانت نسبة التعليم متدنية مقتصرة على الأقلية الأوروبية وإن كان هناك تعليم للجزائريين فهو محصور عند فئة معينة أو عائلات محددة ومعروفة بمواقفها الموالية للوجود الاستعماري والتي قبلت التجنيس والاندماج أما باقي الشرائح فتعاني من الأمية³ وعلى هذا الأساس بلغت قيمة الاعتمادات المخصصة لتعليم الجزائريين 43170794 فرنك فرنسي وهي لا تمثل إلا ربع الميزانية المخصصة لشؤون القمع البوليسي الفرنسي.

وقد كان التعليم يتم باللغة الفرنسية في مختلف أطواره خاصة بعد أن اعتبر المستعمر اللغة العربية أجنبية في عقر دارها وقدرت نسبة التعليم الابتدائي الجزائري في عام 1920 بـ 3.454 بنات و 37.786 ذكور بمجموع 41.240 جزائري أما عن التعليم الثانوي لنفس السنة فنسجل 40 بنت و 405 ذكر بمجموع 47 طالب جزائري مقابل 1282 طالب

¹- عثمان سعدي عروبة، الجزائر عبر التاريخ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982، ص 93.

²- عبد الرحمان بن الفقون ، المرجع السابق، ص 95.

³- محمد العربي ولد خليفة، المرجع السابق، ص 81.

فرنسي¹ أما عن اللغة العربية فقد قام الاستعمار بطمس معالمها لأنه تأكد بأنها أساس الدين وصلة الجزائريين بأجدادهم وأجدادهم وعمل كذلك عن نهب التراث المتمثل في المخطوطات والوثائق والكتب كما حارب الصحافة الوطنية والمجلات العربية².

وهكذا عمل الاستعمار على تحطيم الشخصية الجزائرية بسلب قيمها الثقافية والحضارية وسعى بسياسته إلى فصل كل ما يربط النشء بماضيه فعمد إلى نشر الأمية بين الجماهير عن طريق غلق المدارس العربية كما مر بنا وفي ذلك يقول فرحات عباس: لما كنا نطالب بفتح المدارس كان جوابهم لنا أننا لسنا أهلا لها قوم لا نقبل لا التربية ولا التعليم³.

ولكن بظهور جمعية العلماء المسلمين في عام 1931، عملت على إحياء الدين الإسلامي عن طريق تحريره من السيطرة الاستعمارية المتمثلة في رجال الدين الرسميين ومحاربة الخرافات والبدع والفساد، والظلم ومحاربة الجهل بواسطة إحياء اللغة العربية ذلك كله لا يتم إلا بإعداد بعث المجال التعليمي من جديد ببناء المدارس والكتاتيب، حيث بلغ عدد المدارس التي استطاعت الجمعية أن تؤسسها في سنة 1935 سبعين مدرسة يتعلم بها ما يزيد عن ثلاثين ألف تلميذ نذكر منها مدرسة الشبيبة الإسلامية في مدينة الجزائر⁴، إضافة إلى المدارس كانت هناك المساجد التي اعتبرت مكان لنشر التعليم والدعوة إلى الإصلاح الديني، كما اتجهت الجمعية إلى اعتماد النوادي التي أصبحت تحتضن الأدوار الثقافية والتي حملت مشعل الثقافة العربية الإسلامية، من تلك النوادي نذكر نادي الإصلاح بقيادة الشيخ عمر دردوري ببوزينة الذي كان له نشاطات متعددة منها تعليم اللغة العربية، الأمر الذي أثار إدارة الاحتلال الفرنسي فسارعت إلى حله في عام 1937، ولكن ذلك لم

¹ محمد علي دبوز، نهضة الجزائر الحديثة وثورتها المباركة، ج1، ط1، المطبعة التعاونية، القاهرة، 1965، ص25.

² رابح تركي، التعليم القومي والشخصية الجزائرية 1931-1956، المرجع السابق، ص31.

³ فرحات عباس، ليل الاستعمار، المرجع السابق، ص31.

⁴ ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص301.

يمنع الشيخ عمر دردوري في نفس السنة من تأسيس نادي ثقافي آخر أطلق عليه اسم "نادي الإرشاد" و "نادي الترقى" بوسط العاصمة¹.

وأما في غرب الجزائر فقد تميزت تلمسان باعتبارها حاضرة حضارية قديمة، باحتضان أكبر عدد من النوادي الثقافية مثل "نادي الرجاء" و "جمعية التربية والتثريب" إضافة إلى مدن ندرومة، وهران، معسكر ومستغانم، التي كان يوجد بها كذلك نوادي ثقافية محلية مثل نادي الاتحاد الأدبي بمستغانم²، وإلى جانب ذلك كانت هناك جمعيات أدبية وفنية مثل "جمعية إخوان الأدب"، و"الجمعية الكشفية" التي مركزا للنشاط الثقافي ومنطلقا واسعا للفكرة القومية³.

وقد اعتمدت الجمعية على الصحافة لنشر الثقافة الجزائرية، ومن تلك الصحف نذكر صحيفة "المنقذ" ثم صحيفة "الشهاب"، كما أصدر الشيخ العقبي ببسكرة صحيفة "الإصلاح" وللاشارة هنا أن تلك الصحف كانت تصدر بالعربية، وكانت المواضيع المعالجة تتناول مقومات الهوية الجزائرية من دين ولغة، وكانت تستنكر سياسة المستعمر المتمثلة في غلق المساجد والمدارس في وجه العلماء⁴، حيث دعت جريدة "الشهاب" في عددها الصادر لعام 1935 جميع المتعلمين المصلحين المشتتين في أنحاء الجزائر بأن يجتمعوا في "حزب ديني محض" يكون هدفه تنقية الدين من الخرافات والبدع والعودة الى مصادره الأولى القرآن الكريم والسنة النبوية، وفي ذلك دعوة صريحة إلى الاهتمام بالجانب الثقافي بالجزائر عن طريق تلقين النشء، الأصول الصحيحة المنبثقة من عقائد الدين الإسلامي⁵.

¹- ابو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج2، المرجع السابق، ص462.

²- عمار هلال، أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصرة 1830-1962 ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 1995 صص265-267.

³- رايح تركي الشيخ عبد الحميد بن باديس، فلسفته وجهوده في التربية والتعليم 1900-1940، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1990، ص367.

⁴- ابو القاسم سعدالله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج3، دار الرائد، الجزائر، 2009، ص43.

⁵- جريدة الشهاب، العدد3، 26 نوفمبر1935، ص5.

ونجد أن التعليم كان جزءا من حياة العلامة ابن باديس الذي قال: إننا سعينا إلى حث الشعب الجزائري إلى طلب العلم في كل أرض، وتعلمه بكل لسان¹، وبذلك كانت الجمعية تهدف في حركتها التربوية والإصلاحية إلى تكوين جيل صالح وقائد في الجزائر يعمل على إحداث النهضة المنشودة وقيادتها في الطريق الصحيح الذي يؤدي إلى تحرير البلاد وتقديمها بتعاليم عربية إسلامية².

وعلى هذا الأساس نجد أنه حتى المرأة نالت نصيبها من التعليم أيام جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، على أن يكون ذاك التعليم قائما على أساس الدين والقومية والأخلاق النبوية المحمودة ، ولقد كتب ابن باديس في جريدة الشهاب مقالا تحت عنوان " المرأة" يشرح وظيفتها في الحياة ويوضح طبيعتها وما هو الدور المطلوب منها بالنسبة للأجيال القادمة قائلا: الجزائرية بدينها ولغتها وقوميتها، يجب عليها أن تتعلم تعاليم الدين الإسلامي حتى تمدنا بأجيال لا ينكرون أصلهم ولا يبتكرون لأمتهم، حتى لو تنكر لهم الناس أجمعون³ ، إلى جانب هذه النشاطات داخل الوطن كانت الجمعية تتسق مع الدول العربية كمصر، العراق، سوريا والسعودية، وذلك لإرسال الطلاب الجزائريين للدراسة هناك وفي ذلك اتصال فكري وثقافي، وابتداء من عام 1936 اعتنت الجمعية بالجالية الجزائرية في فرنسا خوفا من ابتعادها عن عروبيتها وإسلامها وذوبانها في المجتمع الفرنسي، لهذا الغرض بعثت الجمعية في نفس السنة الشيخ الفضيل الورتلاني وأمدته بمجموعة من المسلمين للتعليم هناك⁴.

ولكن أعمال الجمعية الداعية إلى إعادة بعث ثقافة وهوية الجزائريين كانت محل مراقبة من قبل سلطات الاحتلال، التي عمدت إلى وضع مخططات من شأنها عرقلة برنامج وأهداف الجمعية، من ذلك أنها عملت على توقيف أي صحيفة لا ترضيها لهجتها عن

¹- جريدة الشهاب الجديد، المجلد 1، السنة الأولى، العدد 1، افريل 2002، ص108.

²- أنيسة بركات، درار أدب النضال في الجزائر من سنة 1945 حتى الاستقلال، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1999، ص45.

³- جريدة الشهاب، مجلد 1، ج 1، نوفمبر 1929، ص14.

⁴- ابن شنب سعد الدين، النهضة العربية في الجزائر في النصف الأول من القرن الرابع عشر للهجرة، مجلة كلية الآداب، جامعة الجزائر، ع1964، ص41.

الصدور كما وضعت كافة أعضائها تحت المراقبة المشددة، وقامت في عام 1932 بمنع البشير الإبراهيمي من ألقاء دروس التفسير في الجامعة الكبير بتلمسان، وكذلك تم منع الشيخ العقبي من ألقاء دروسه بمسجد العاصمة¹.

ورغم الصعوبات والعراقيل الميدانية التي واجهتها الجمعية، إلا أنها نجحت ولو بنسبة ضئيلة في إعادة بعث ثقافة وهوية الجزائريين، لكن رغم ذلك ألا أن نسبة الأمية ظلت مرتفعة في فترة ما بين الحربين، حيث بلغت 94.9 والقلة فقط التي أتيح لها التعليم لم تتجاوز 5، وفئة تلقت تعليم فرنسي "نخبة مثقفة" تكوين فرنسي تم دمجها بقيم الحضارة الفرنسية².

لقد تميزت الأوضاع الثقافية بعد فرض السيطرة الاستعمارية الفرنسية منذ 1830 بحدوث تغيرات كبيرة مست الجوانب والحياة الثقافية ولعل أبرزها تدني المستوى الثقافي والتعليمي والدراسي للجزائريين، الذين كانت غالبيتهم يحسنون القراءة والكتابة بفضل دور المدارس والزوايا والكتاتيب والمساجد التي كانت لها مساهمة فاعلة في نشر التعليم والثقافة الإسلامية³.

فمنذ البداية أعلنت الإدارة الاستعمارية الحرب على مقومات الأمة الجزائرية وعلى رأسها المؤسسات الدينية بتطبيق العديد من المراسيم والقوانين مثل: قانون 30 أكتوبر 1886 ومرسوم 6 ديسمبر 1887 الذي تخضع بموجبه أنواع المدارس القرآنية والعربية للرقابة والتفتيش الصارم⁴، بالمقابل بدأت بتنفيذ سياستها بنشر التعليم الفرنسي الذي انتشر في البداية في المدن الكبرى والمناطق التي ينتشر ويتواجد بها الأوربيين بكثرة لأنه موجه في الأصل للأوربيين⁵، ويسعى أيضا إلى تكوين نخبة وفئة من الجزائريين باللغة والثقافة

¹ - محمد البشير الإبراهيمي، في قلب المعركة دار الأمة، الجزائرية للنشر والطباعة الجزائر، 2007، ص 95.

² - الزبير بن رحال، الامام عبد الحميد بن باديس رائد النهضة العلمية والفكرية، 1989-1940، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، 2009، ص ص 74-75.

³ - عبد الرحمان بن براهيم بن الفقون، المرجع السابق، ص 107.

⁴ - ابراهيم مهديد، المثقفون الجزائريون في عمالة وهران-خلال الحقبة الكولونية الأولى 1867، 1892-، ط1، د.ن، الجزائر، 2009، ص 197.

⁵ - محمد العربي ولد خليفة، المرجع السابق، 2006، ص 60.

الفرنسية يمكنهم الاندماج في المجتمع الفرنسي وتكن الولاء والطاعة للإدارة الاستعمارية الفرنسية¹.

لقد سخر الاستعمار الفرنسي منذ بداية الاحتلال جميع الوسائل بهدف القضاء على التعليم العربي الإسلامي الذي كان يعتمد على نشاطات مختلفة تقوم بها عدة مؤسسات كالكتاب والزوايا والمساجد، ومن أهم هذه الأنشطة التعليم والعبادة²، واستمر هذا النشاط إلا أن الإدارة الفرنسية وبواسطة مجموعة من الإجراءات القانونية حاولت استبداله بتعليم فرنسي يستند الى أسس وبرامج فرنسية لتحقيق عدة أهداف مرتبطة أساسا بفئة المعمرين والأوربيين الذين استفادوا من هذه الوضعية على حساب الأغلبية من الأهالي الجزائريين الذين كانوا متمسكين بنظامهم التقليدي بمؤسساته التي لعبت دورا كبيرا في الحفاظ على مقوماته وقواعده العربية الإسلامية³.

وبعد نهاية الحرب العالمية الأولى تحركت الحركة الإصلاحية بزعامة الشيخ عبد الحميد بن باديس، والحركة الوطنية التي كان يمثلها الأمير خالد للمطالبة بالإصلاحات والترخيص بفتح المدارس لأبناء الأهالي الجزائريين للاستفادة من حق التعليم، والحقوق المدنية والسياسية، وممارسة الضغط على الإدارة الفرنسية للموافقة على مطالبهم، وحسب الدكتور أبو القاسم سعد الله فإن ميزانية التعليم سنة 1924 بلغت 13458500 فرنك تضاف إليها ميزانية البنايات بحوالي 5 ملايين فرنك⁴.

وأما شارل روبار اجررن فيذكر بعض الإحصائيات حول التلاميذ الجزائريين المتمدرسين في المدارس الفرنسية حيث تراوح ما بين 46000 إلى 69000 تلميذ مسلم، في

¹ - حمدان بن عثمان خوجة، المرأة، تح: محمد العربي الزبيري، طبعة خاصة، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 2008، ص172.

² - عثمان سعدي، المرجع السابق، ص93.

³ - أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي 1830-1945، ج6، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1998، ص10.

⁴ - أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص 11.

الفترة ما بين 1921 إلى سنة 1930، ووصل عدد الأطفال الجزائريين في المدارس الابتدائية الأهلية حوالي 78000 تلميذا يدرسون بـ 1506 قسما في كل قسم حوالي 52 تلميذا.

وفي سنة 1936 يوجد حوالي 69000 تلميذا مسلم في المدارس الأوربية في أقسام خاصة منها 678 مدرسة أهلية حوالي 83 تلميذا في القسم، بالمقابل تم فتح مدارس عادية للأوربيين وصل عددها حوالي 27000، وفي التعليم التقليدي تم توظيف حوالي 3189 معلم قرآني (طالب) خاص بتعليم 50193 تلميذ، عدد التلاميذ المسلمين المسجلين بالمدارس الابتدائية التحضيرية ما بين 1939 الى 1944 حوالي 114000 من بينهم 22000 بنت¹.

وما يمكن ملاحظته على هذا التطور البطيء لعدد التلاميذ الجزائريين في المدارس الابتدائية لم يسجل ارتفاعا وزيادة كبيرة ومرد ذلك إلى المعارضة التي أبدوها الأوربيين المستوطنين ضد تدرس الأبناء من الجزائريين جنبا إلى جنب مع أبنائهم، فكانت النتيجة الحتمية هي توجه أغلبية التلاميذ المسلمين الجزائريين نحو التعليم العربي الحر التقليدي والذي بدأ يتطور بفضل الجهود التي تبذلها الحركة الإصلاحية².

لقد ارتبطت أهداف البرامج التعليمية الفرنسية بأدوات فرض السيطرة على الجزائريين والتحكم في أبنائهم وتحويلهم إلى تابعين يدافعون عن مصالح فرنسا بفضل سياسة تحقيق مشروع الاندماج الثقافي بهدف إبعاد الأهالي الجزائريين عن محتوى البرامج التعليمية التقليدية في المدارس الحرة حتى لا تنتج جيلا يمجد الوطنية بإمكانه أن يتحول إلى تيار يثور ضدها وحاولت بذلك غرس القيم الأخلاقية وكل ما له علاقة بالتراث الفرنسي في

¹ - خديجة بقطاش، الحركة التبشيرية الفرنسية في الجزائر 1830-1871، منشورات دحلب، الجزائر، 2007، ص18.

² - خديجة بقطاش، المرجع السابق، ص 107.

أوساط التلاميذ المسلمين الجزائريين وتحقيق الانفصال عن كل ما له علاقة بالتراث العربي الإسلامي¹.

وما يهمني في هذا الإطار هو التعليم العربي الإسلامي الذي كان يعتمد على العديد من المؤسسات والتي تلعب دورا بارزا في نشر الوعي الوطني وتكوين جيل من المتعلمين من أبناء الجزائريين بإمكانهم التثبث بقيمهم الحضارية وأسسهم الدينية واللغوية والثقافية²، ويمكننا أن نذكر على سبيل المثال الدور الذي قامت به الكتاتيب في تعليم الصبيان القراءة والكتابة، وقد عرف هذا النوع من المدارس انتشارا واسعا في الجزائر حيث أطلق عليه بالعاصمة اسم "المسيد" أو الجامع الذي كان يقوم بتحفيظ القرآن وتعليم اللغة العربية والقراءة والكتابة للأطفال، وتعتبر هذه المدارس مرحلة تحضيرية لكي يلتحق التلاميذ بالزوايا التي تمثل التعليم الثانوي يشرف عليها مدرس³.

لقد لعبت الكتاتيب دورا كبيرا في الحفاظ على اللغة العربية والثقافة الإسلامية ونشر العلم ومحاربة الأمية خلال هذه الفترة بالذات والتي تعمدت الإدارة الفرنسية إهمال المدارس الرسمية لتعلم الأهالي الجزائريين. وبذلك تمكنت الكتاتيب من التصدي لهذه السياسة الاستعمارية التي اعتمدت على أسلوب التضييق بشتى الطرق والوسائل على كل ما هو عربي إسلامي⁴.

وفي المرحلة التي تليها يأتي دور الزوايا التي تمثل حسب الدكتور سعد الله رباطا للجهاد منذ بداية نشأتها تحولت إلى مراكز للتعليم والعبادة لعبت هذه المؤسسة دورا كبيرا في نشر التعليم العربي والديني الإسلامي كما استقطبت الكثير من العلماء وطالبي العلم، اعتمدت برامجها على تدريس قواعد اللغة العربية والقراءة والكتابة وتحفيظ القرآن، والتاريخ

¹ - أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص ص 112، 126.

² - جريدة الشهاب الجديد، المجلد 1، السنة الأولى، العدد 01، أبريل 2002. ص 108.

³ - جمال قنان، التعليم الأصلي في الجزائر في عهد الاستعمار، طبعة خاصة، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007، ص ص 197، 198.

⁴ - جريدة الشهاب، لسان حال الجمعية، العدد 03، 26 نوفمبر 1935، ص 5.

والجغرافيا، وعلم الفقه والسنة والفلسفة وكانت ملجأ ومأوى ومستوصف يقيم به الطلبة، واعتمدت مداخلها على الحبوس¹.

وقامت الإدارة الاستعمارية بمحاصرة الزوايا كمحاولة منها للتقليل من نشاطها ودورها في أوساط الأهالي الجزائريين، وفرضت عليها رقابة منتقدة تعليمها الذي وصفته بالغامض والمتصوف وقامت بهدم ومصادرة أملاكها، ونفي معلمها مع تقليص برامجها التعليمية خاصة المناهج المتعلقة بتفسير القرآن والفقه وغيرها².

فتوجه طلبتها بعد تطبيق هذه الإجراءات التعسفية من قبل الاستعمار نحو الزيتونة بتونس والمغرب والمشرق العربي لمواصلة تعليمهم، وبالرغم من هذا الخناق فقد تمكنت وبفضل الدور الذي قام به الشيخ ابن باديس وشيوخ الحركة الإصلاحية للحفاظ على دورها ومهمتها، وهي نشر التعليم والثقافة العربية الإسلامية على طرق صحيحة، وإعلان الحرب على المفاهيم الخاطئة وخدمة الأهداف التربوية التعليمية المرجوة ومحاربة الأمية والجهل الذي تسببت فيه الإدارة الاستعمارية³.

ثم جاء الدور على الحركة الإصلاحية والتي تزعمها الشيخ عبد الحميد بن باديس لإحياء الثقافة العربية الإسلامية والمحافظة على الشخصية الجزائرية والدفاع عن مقوماتها اللغوية والدينية، ضد المشاريع الاستعمارية التي اعتمدت على تعليم يطبق البرامج والمناهج الفرنسية التي سيستفيد منها أبناء المعمرين والأوربيين وفئة قليلة من أبناء الجزائريين الذين كانوا ينتمون في معظمهم الى عائلات تخدم الإدارة الفرنسية وتقديم الولاء والطاعة لها. وبرزت جهود وأعمال شيوخ الحكمة الإصلاحية في فترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية في محاولة لإصلاح الوضع والتصدي لمشاريع الاستعمار ومكائده⁴.

¹ - رابح دبي، السياسة التعليمية الفرنسية في الجزائر ودور جمعية العلماء في الرد عليها 1830-1962، دراسة نظرية تحليلية، دكتوراه قسم علم النفس، جامعة الجزائر، الجزائر، 2010-2011، ص 179.

² - محمد البشير الإبراهيمي، المرجع السابق، ص ص 95، 96.

³ - رابح تركي عمامرة، التعليم القومي. ص ص 251، 250.

⁴ - رابح تركي عمامرة، الشيخ عبد الحميد بن باديس، ص 24.

ومن أبرز هذه الأعمال هي تطهير الدين الإسلامي وتعاليمه من كل أنواع البدع والشرك والخرافات والشعوذة والتي لا تستند الى الأسس الصحيحة والشرعية بالإضافة إلى نشر العلم والارتقاء بمستوى التعليم والاهتمام بالمعلم وتكوينه وتوعية الجزائريين وتحريرهم من الشعور بالضعف والخضوع والخنوع للاستعمار بالاعتماد على عدة أساليب لتحقيق هذه الأهداف¹. ومن أهمها الاهتمام بإعادة الاعتبار للمدارس القرآنية ورفع مستوى اللغة العربية من خلال التعليم الحر والصحافة والكتابة، وإرسال بعثات طلابية تطلب العلم، ثم العودة إلى الجزائر لكي يصبحوا إطارات ومعلمين².

وحسب شارل روبر أجرون كان عددهم سنة 1952 هو 1130 طالب منهم 900 إلى الزيتونة و 250 في المدرسة الباديسية بقسنطينة و 20 طالب إلى جامع القرويين بفاس و 300 بجامع الأزهر بالقاهرة، ووصل المجموع سنة 1954 حوالي 1270 طالبا³.

لقد تميز التعليم العربي الحر بالطابع الديني، ويصف الشيخ البشير الإبراهيمي هذه الطريقة لإعداد النشء حسب منهج بن باديس وجمعية العلماء المسلمين الجزائريين التي اعتمدت على عدم التوسع في العلم، والتركيز على التربية الصحيحة⁴.

وكان من بين أولويات الشيخ ابن باديس هو الاهتمام بالكيف وليس بالكم، مع التركيز على الفهم وتوظيف الذهن، وعدم إهمال الذاكرة والتخيل، واعتمدت مناهج جمعية العلماء على تعليم القرآن أولاً، ثم فنون الشعر وقواعد اللغة ومادة الحساب وبعض الحرف اليدوية ، مع ضرورة مراعاة البيئة التي يعيش فيها الطلبة، كما منح الشيخ بن باديس للمعلم أهمية خاصة في إعداداته لكي يتمكن من أداء مهمته والقيام بدوره التعليمي النبوي

¹ - عبد الكريم بوصفصاف، جمعية العلماء المسلمين ودورها في تطور الحركة الوطنية الجزائرية 1931-1954، عالم المعرفة، الجزائر، 2009، ص 180.

² - رابح تركي عمامرة، المرجع السابق، ص ص 125، 126.

³ - عبد الحميد بن باديس، التعليم بالمساجد، مجلة الشهاب، مجلد 8، ج 12، السنة الثامنة، ديسمبر 1932، ص 2016.

⁴ - مبارك الملي، جمعية العلماء في الصحف، جريدة البصائر، عدد 93، السنة الثالثة، قسنطينة، 31 ديسمبر 1937، ص 29.

والإصلاحي، فلا بد أن يكون متمكنا من العلوم التي يدرسها، ويدرك الذهنيات ونفسية المتدربين، ويقدم العلم عن المظاهر الدنيوية والعمل بالعلم ويصدق¹.

لقد حققت هذه السياسة التي اعتمدت عليها الحركة الإصلاحية من خلال برامجها وأهدافها دورا رائدا في توعية الشعب، وتحريره من قيود الاحتلال الفكري والاستيطاني مما أهله للمطالبة بحريته، والمحافظة على مقوماته الدينية واللغوية والثقافية التي تركزت عليها الهوية الوطنية العربية الإسلامية فظهرت نخبة من المثقفين الذين يدافعون عن أفكار المجتمع والأمة الجزائرية².

كما اعتمد النشاط الثقافي خلال الفترة ما بين الحربين على الصحف والمجلات التي بدأت تظهر في عدة مدن والتي أسهمت بفضل الأقلام التي كانت تكتب وتعبّر عن رأي الجزائريين حول الوضع العام الذي أحدثه الاستعمار الفرنسي وتأثير سياسته في عدة مجالات وتبني أصحاب هذه الجرائد كالشيخ عبد الحميد بن باديس مبدأ الدفاع عن العقيدة بالدرجة الأولى ثم اللغة العربية وقيم التعليم والتربية، مع محاربة كل أنواع الشرك والبدع والخرافات، كما قاومت وردت على الأفكار الفرنسية التي حاول الاستعمار نشرها في أوساط الأهالي الجزائريين، ومن خيرة الأقلام الذين أشهروا أقلامهم في وجه الإدارة الاستعمارية الشيخ الطيب العقبي ومبارك الميلي³.

ونذكر هنا في هذا الصدد بعض الأمثلة عن هذه الجرائد: جريدة النجاح مؤسسها عبد الحفيظ الهاشمي، كانت تصدر أسبوعيا بقسنطينة، وجريدة الصديق صدر العدد الأول في الجزائر العاصمة بتاريخ 16 أوت 1920 هدفها تأييد الأمير خالد وسياسته، ثم جريدة المنتقد التي كانت تصدر بقسنطينة بتوجيه من الشيخ عبد الحميد بن باديس ويقوم بإدارتها أبو شمال، صدر عددها الأول في 02 جويلية 1925 اعتمدت في أسلوبها وأفكارها على

¹ - احمد توفيق المدني، كتاب الجزائر، ط2، مطبعة البلدية، الجزائر، 1963، ص ص 283-304.

² - ابو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص 44.

³ - ابو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص 70.

إعلان الحرب على كل أنواع البدع والخرافات. وجريدة الشهاب والتي أسسها الشيخ ع الحميد بن باديس سنة 1925 والتي عرفت نشاطا واسعا في تناولها للفكر الإسلامي ونشر القيم التربوية والتعليمية والحفاظ على الدين الإسلامي وإفشال مخططات الاستعمار السياسية والعسكرية والثقافية¹.

يمكن أن نظيف لهذه الوسائل النوادي والجمعيات التي تعبر هي الأخرى عن صور النشاط الثقافي التي ظهرت في شكل واسع بعد نهاية الحرب العالمية الأولى وتركزت أنشطتها حول نشر الوعي في أوساط الشباب وإحياء وبعث اللغة العربية والأمثلة عن النوادي والجمعيات، نادي السعادة الذي تأسس سنة 1925 بقسنطينة برئاسة الطيب زريقين².

كما تأسس نادي الترقى سنة 1926 وضم حوالي 30 عضوا كان أعضاءه يناقشون الأوضاع في الجزائر والسياسة الفرنسية كما لعب دورا كبيرا في نشر الوعي الوطني وكان مقره الجزائر العاصمة، وتحول الى منبر ثقافي يقصده العلماء والمفكرين حتى من الخارج خاصة تونس والمغرب، تلقى فيه المحاضرات وتعتقد به الندوات كان يقوم بتنشيطها شيوخ جمعية العلماء المسلمين وعلى رأسهم الشيخ عبد الحميد بن باديس، والشيخ الطيب العقبي خطيب النادي، ويعتبر هذا النادي ملتقى لجميع التيارات والاتجاهات بالإضافة الى أنه مثل همزة وصل بين المدرسة والمسجد مدعما في ذات الوقت التعليم العربي الحر³.

-المطلب الثاني : دوافع انضمامه لحزب الشعب الجزائري

لقد ساعدت كثيرا مدينة الجزائر العاصمة في المساهمة في تكوين شخصية خيضر من الناحية السياسية والفكرية لأنها مثلت محطة هامة في رسم معالمه وتوجهاته حيث وجدها

¹ - أدب مروءة، الصحافة العربية نشأتها وتطورها، دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، 1960، ص 395

² - أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي 1830-1954، ج5، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1980، ص315.

³ - المرجع نفسه، ص 315.

مفتوحة على كل التيارات والتوجهات السياسية والفكرية، فاختار مبكرا طريقه بالانخراط في حركة نجم شمال أفريقيا خلال سنة 1934 في الوقت الذي كان فيه عدد المنخرطين في هذه الحركة يعدون على الأصابع في معظم الجزائر¹.

ويذكر الكاتب بن يامين سطورا بان خيضر انقطع عن الدراسة في سن مبكرة بسبب عدم قدرة والده تحمل المصاريف الخاصة وبأسرته لكنه كان عصاميا بالاطلاع وقراءة الكتب التي يستعيرها أحيانا ويشتريها أحيانا أخرى².

كان خيضر من الأوائل الذين انخرطوا فيها حيث ضمت مائتي منخرط ومتعاطف تقريبا في مدينة الجزائر وأنظم بذلك لإحدى الخلايا التي تنشط في العاصمة على مستوى حي القصبة، حيث لعب مناضلوها وعلى رأسهم خيضر دورا بارزا في قدوم مصالي الحاج زعيم الحركة لحضور مهرجان المؤتمر الإسلامي الذي تم يوم 02 أوت 1936م بالملعب البلدي (20 أوت حاليا)³.

ويتذكر خيضر جيدا هذا المهرجان وتلك اللحظات التي اقتنع على إثرها بتوجهات ومبادئ حزب نجم شمال أفريقيا على إثر الخطاب الذي ألقاه مصالي الحاج بالمناسبة ووجد فيه الحجة الدامغة من أجل اعتماد أسلوب المعارضة ومجابهة السياسة الاستعمارية وعدم قبولها ورفض تام لفكرة إلحاق الجزائر بفرنسا وهو النهج الذي اختاره خيضر للتعبير عن قناعاته ومبادئه. وأعلن مصالي بأن الجزائر لم تمت وتريد أن تعيش بفضل أبنائها حرة وسعيدة. وبحركة بسيطة رمزية برهن على أفكاره وتوجهات حزبه الذي يدعوا إلى مقاومة الاستعمار الفرنسي والدفاع عن حرية الشعب الجزائري فقام برفع كمشه من التراب وقال: «هذا التراب الزكي ليس للبيع» ودعا الحضور من خلال خطابه بأن حركة نجم الشمال الأفريقي هي التي تعرف كيف تدافع عن الجزائريين وتقودهم إلى طريق الانعتاق⁴.

¹- محمد عباس، نصر بلا ثمن الثورة الجزائرية 1954 – 1962، دار القصة للنشر، الجزائر، 2007، ص 32.

²- Benjamain Stora ،dictionnaire biographique de militants nationalistes Algériens-ENA-PPA-MTLD 1926-1954 ،édition L'harmattan, Paris,1985,p-p.287-288.

³- محمد حربي، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، دار موفم للنشر، الجزائر، 2008، ص 194.

⁴- أحمد منصور، احمد بن بلة يكشف عن أسرار ثورة الجزائر، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، 2007، ص 236.

تطور أسلوب ونضال محمد خيضر السياسي من خلال الأنشطة التي كان يشترك ويقوم بها داخل صفوف مناضلي حزب نجم شمال أفريقيا الذين تهيكلوا وأسسوا عدة خلايا في الجزائر العاصمة وقاموا ببناء قواعد للاتصال في أوساط الشعب إلا أن السلطة الاستعمارية الفرنسية قامت بحل حركة النجم في 27 جانفي 1937، لكن الأنصار والمناضلين وقادة الحركة وعلى رأسهم مصالي الحاج قرروا إعادة بعثها من جديد وتأسيس حزب تحت تسمية جديدة وهي حزب الشعب الجزائري في 17 مارس 1937، ومنذ ذلك برز دور خيضر على مستوى خلايا الحزب في الجزائر العاصمة بصفته عضوا نشطا انطلاقا من القصبة والجهة البحرية حيث أصبح أمينا للمال بقسمة الحزب ثم سكرتيرا للحزب بمكتب الجزائر العاصمة وأسندت له عدة مهام وتم تكليفه بتنشيط اللقاءات والاجتماعات داخل صفوف الحزب أين كان يقوم بشرح برنامج وأهداف الحزب قصد حشد أكبر عدد ممكن من المناضلين الذين يؤمنون بفكرة التصدي ومقاومة الاستعمار والدفاع عن مقومات الأمة الجزائرية ومبادئها والتعبير عن رفض السياسة الاستعمارية وقوانينها¹.

من بين الأساليب التي تم الاعتماد عليها للتعبير عن هذا الرفض الخروج في مظاهرات شعبية وتنظيم تجمعات في الأحياء واجتماعات سرية لخلايا الحزب داخل أحياء المنازل في حي القصبة وفي أماكن سرية لا يمكن للسلطة الفرنسية الوصول إليها بسهولة وعلى رأس هذه الأحياء كان حي القصبة².

وللتعرف على البدايات الأولى التي من خلالها بدأ يدرك ما يجري حوله، وتتبلور لديه الأفكار السياسية، فقد مر مثل أي طفل من أبناء الأهالي الجزائريين الذين كان لديهم فرصة التمدن في المدرسة الفرنسية الابتدائية التي كان شعارها المساواة بين الجميع، هذه الميزة التي لا يمكن التمتع بها والحصول عليها في أذهان الأطفال من الجزائريين المسلمين بالحصول على الجنسية الفرنسية، وتأثر في هذه الأثناء خيضر بالأخبار التي وصلت إلى

¹ عبد الحميد زوزو، مرجع سابق، ص 489.

² - المرجع نفسه، ص 489.

الجزائر حول مقاومة الريف بالمغرب التي قادها الأمير عبد الكريم ضد الاستعمار، ثم إنشاء نجم شمال أفريقيا الذي منح رئاسته الشرفية للأمير خالد، هذا الاتجاه السياسي الذي مع مرور الوقت ستنبتق عنه أسس ميلاد الأمة الجزائرية¹.

لقد بلغ خيضر في سنة 1931 عشرون سنة فقط لكنه بدأ يعي ما يجري حوله من تطورات، ويدرك الحقيقة السياسية لبلاده، ويتذكر جيدا أنه تأثر بعاملين أساسيين في تكوين شخصيته السياسية وبلوغه درجة من الوعي وهما الأخبار الواردة من المغرب حول ثورة الريف من جهة، وظهور أفكار الأمير خالد التي انتشرت بعد نهاية الحرب العالمية الأولى من جهة أخرى، ومشاركته مع أقرانه في المسيرات والمظاهرات فغالبا ما كانوا يجدون أنفسهم قد أقحموا من قبل شباب أكبر منهم سنا في هذه الأحداث، بينما كانت تبدو لهم مجرد لعبة القطة والفأر مع الشرطة الفرنسية في هذا السن².

ومن العوامل المهمة التي أثرت في زيادة الوعي الوطني والشعور بالانتماء الحضاري العربي الإسلامي لدى خيضر هو نشاط الحركة الإصلاحية التي كان على رأسها الشيخ عبد الحميد بن باديس حيث ومنذ تكوين جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ما فتئت تزرع وتبث في أوساط الشباب من جيل خيضر المبادئ والأسس الصحيحة للإسلام الذي بات مهددا من قبل الاستعمار الفرنسي، ولا بد من العودة الى هذا الدين الذي سوف يدعم الكفاح الوطني بواسطة اتحاد الشعب الجزائري للدفاع عن قضيته الأساسية والمصيرية وهي طرد الاستعمار وإعادة بناء مجتمع متماسك اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا³.

لقد كان شعار جمعية العلماء المسلمين "الجزائر وطننا والعربية لغتنا والإسلام ديننا" له وقع خاص على خيضر من الناحية الوجدانية، بالرغم أن هذا الاتجاه كان يعمل بفضل ما يقوم به أئمة وعلماء الجمعية في محاربة المشاريع التي جاء بها الاستعمار الفرنسي

¹ - هنري علاق، مذكرات جزائرية، دار القصة للنشر، الجزائر، 2007، ص169.

² - Tarik Khider, Opcit, p. 18.

³ - Mohamed Harbi, le F.L.N Mirage et réalité (des origines a la prise du pouvoirs 1945-1962) ENAL, Alger, p.19.

للقضاء على الشخصية الوطنية والانتماء الحضاري للمجتمع الجزائري عن طريق نشر الأفكار التي تدعو لفكرة اللائكية، ويبدو أن تأثير أفكار الجمعية ومشروعها لعب دورا إيجابيا في تكوين شخصية خيضر وشعوره بانتمائه إلى وطن لا ينتمي إلى المشروع الاستعماري الفرنسي الذي يريد نشره في أفريقيا الشمالية.

وقبل التطرق إلى البداية الحقيقية لنشاط خيضر السياسي بقي الإشارة إلى أنه لم يتأثر بأفكار الاتجاه الإدماجي الذي كان يقوده فرحات عباس منذ ظهور الأفكار التي نادى بها منذ سنة 1936 ومن أبرزها الإدماج الكلي للمجتمع الجزائري في المشروع الفرنسي، حيث أنكر منذ البداية وجود أمة ومجتمع يسمى الجزائر، مروراً بتطور أفكار هذا التيار حسب الظروف التي مرت بها الجزائر إلى سنة 1946 حين اقترح إنشاء جمهورية جزائرية داخل الاتحاد الفرنسي¹.

لم يتقبل خيضر المشروع الإدماجي الذي قاده فرحات عباس منذ البداية، بالمقابل كان ميالا لأفكار نجم شمال أفريقيا والذي كان يقوده مصالي الحاج لأنه يحمل وبصورة واضحة وحقيقية الأفكار التحررية منذ تأسيسه سنة 1926 بفرنسا بمشاركة العمال المغاربة الذين تأثروا آنذاك بالأفكار التحررية والنشاط النقابي الذي تبنى الأفكار الاشتراكية الشيوعية التي تطالب بتحسين ظروف العمال المهنية والاجتماعية وتدافع عن حقوقهم².

ومن بين هذه الشخصيات التي تبنت هذا الاتجاه حاج علي عبد القادر الذي كان يؤمن باللائكية ولا يرفض المشاركة في العمل السياسي والنقابي مع الطبقة السياسية الفرنسية، ففي سنة 1927 التقى به شاب جزائري مثقف بدأ يمارس النشاط النقابي والسياسي، ولكنه يحمل أفكارا تختلف عن حاج علي عبد القادر هذه الشخصية هو مصالي

¹ - Tarik Khider, Opcit, p. 19.

² - Tarik Khider, ibid, p. 20.

الحاج الذي كان يفضل العمل وفق مشروع وبرنامج سياسي يهدف إلى الحصول على استقلال أفريقيا الشمالية¹.

وبتاريخ 25 فيفري 1927 قام مصالي الحاج بإلقاء خطاب في المؤتمر المناهض للامبريالية المنعقد في بروكسل عاصمة بلجيكا، يرفض فيه قانون الأهالي والإجراءات التي يتم العمل بها، هذا الخطاب الذي سيصبح منذ ذلك التاريخ المرجعية والتي مثلت المنطلقات للأسلوب الذي سيعتمده نجم شمال أفريقيا للمطالبة بإلغاء هذا القانون وإجراءاته التعسفية الاستثنائية، بالإضافة إلى طلب العفو عن المساجين وعودة المنفيين وإطلاق سراح الموجودين تحت الإقامة الجبرية والدعوة إلى العودة إلى التدريس باللغة العربية وإنشاء مدارس عربية، وسحب جميع قوات الاحتلال الفرنسي من الجزائر، وتكوين جيش جزائري، والمطالبة بتحقيق العدالة الاجتماعية وعدم التمييز، وأخيرا المطالبة بالاستقلال التام عن فرنسا هذه المطالب الثورية الوطنية تتسبب في قطع الصلة مع دعاة التيار الشيوعي وتأسيس حزب نجم شمال أفريقيا سنة 1926، ليتم انتقال الحزب ونشاطه بصفة رسمية الى الجزائر الى غاية ظهور حزب تحت تسمية جديدة يحمل نفس الأفكار الثورية التحررية وهو حزب الشعب الجزائري².

في ظل هذه الظروف غادر خيضر مقاعد الدراسة وهو في سن السادسة عشر مرغما، وبدأ يعمل في متجر ثم مارس مهنة قابض في الحافلة، وبعد نهاية العمل كان يجتمع مع مجموعة من الشباب من أقرانه في حي القصبة يتبادلون أطراف الحديث حول الوضع العام، وظروف المعيشة الصعبة على مستوى أحياء العاصمة كما يتناقلون الأخبار الوافدة حول نشاط حركة نجم شمال أفريقيا التي أصبح يقودها مصالي الحاج³.

ويشير طارق خيضر في كتابه "قضية خيضر قصة جريمة دولة دون عقاب" باللغة الفرنسية حول بداية انخراط والده في صفوف الحركة الوطنية، حسب المعلومات المتوفرة لديه

¹ - Mohamed Harbi, Opcit, p.14.

² - Tarik Khider, Opcit, p.15.

³ - محمد حربي، المرجع السابق، ص 194.

فإن نشاط خيضر ارتبط بمجموعة من الشخصيات الوطنية الثورية في بداية الثلاثينيات ويذكر من بينهم محمد مستول، أحمد مزغنة، خليفة بن عمار الذين كانوا ينشطون ضمن الحزب الوطني الثوري الذي قام بتأسيسه أحد أعضاء الحزب الشيوعي النشطين على مستوى العاصمة ويدعى سيد أحمد بلعربي المكنى ببوعلام إلا أن هذا النشاط لم يكن له تأثير وانتشار واسع في صفوف المناضلين بل كان محدودا وعلى نطاق ضيق¹.

وفي خريف سنة 1934 بدأ خيضر وبعض الأعضاء من هذا الحزب في إجراء اتصالات مع مصالي الحاج بهدف الانضمام لحركة نجم شمال أفريقيا وهنا يشير محفوظ قداش بأن العناصر التي انضمت بصفة جماعية إلى حركة النجم كان معظمهم من العمال الذين يعملون في قطاع النقل بالسكك الحديدية والحافلات، وقدر عددهم بمائة مناضل في الجزائر العاصمة وضواحيها، هؤلاء سيساهمون في إرساء قواعد العمل الثوري وفي نقل نشاط حركة نجم شمال أفريقيا من فرنسا إلى الجزائر. حيث يجب الانتظار إلى غاية تاريخ 02 أوت 1936 وهو اليوم الذي ألقى فيه مصالي خطابه في الملعب البلدي بالجزائر العاصمة للتعريف بأفكار النجم ونشرها في أوساط المناضلين والفئات الشعبية².

ويعتبر هذا الخطاب من بين أهم الأحداث التي أقضت مضجع الفرنسيين وحركت الشعور لدى الجزائريين بضرورة إحياء وزرع الشعور الوطني والمد الثوري والانتفاضة على السياسة الاستعمارية بكل قوانينها ووسائلها حيث وصفه رئيس بلدية الجزائر العاصمة آنذاك بأنه كان من أقوى الخطابات الراديكالية التي أعلن على إثرها ميلاد الأفكار التحررية ومحاربة الاستعمار وبداية لمشروع بناء الحركة الوطنية ممثلة في حركة نجم شمال أفريقيا التي كانت تهدف منذ الوهلة الأولى إلى نشر فكرة الاستقلال التام عن فرنسا³.

وحسب رأي محمد مستول فإن أول نواة لحركة نجم شمال أفريقيا كانت على مستوى الحي القديم للواجهة البحرية في 02 شارع لبنان بالجزائر العاصمة وهو مكان عبارة على قبو

¹ - Tarik Khider, Opcit, p. 23.

² - Mahfoud kaddache, histoire du nationalisme Algérien, Tome 1, édition Paris, 2004, p 104.

³ - Tarik Khider, Opcit, p. 24.

يتسع لحوالي ثلاثون شخصا على الأكثر، في هذا المكان كانت تعقد الاجتماعات للخلايا وكل مسؤول خلية يستدعي المناضلين التابعين لخليته لتبليغهم بآخر التطورات وكانت كل خلية تظم رئيس وأمين عام وأمين للمال، أما الاجتماعات العامة فكانت تعقد في الغالب بسنما اللؤلؤة المتواجدة بشارع الألوان الثلاثة وكانت تمثل بالنسبة لحركة النجم دعما كبيرا في نشر أفكار الحركة من جهة وجمع الأموال والتبرعات لتمويل نشاطها ماديا من جهة أخرى¹.

وقبل الخوض في البيئة والظروف التي نشأ وتأثر بها خيضر في بداية مشواره يجدر بي التطرق لبعض صفاته فحسب رواية وشهادة أحمد توفيق المدني الذي تعرف عليه بالقاهرة خلال تواجده على رأس الوفد الخارجي ومن الصفات التي اتصف بها خيضر انه كان واسع الاطلاع الى حد كبير على الرغم انه لم يتلقى تعليما كافيا فباستطاعته تصفح الجرائد والصحف. وعن حديثه عن أخلاقه فقد كان حسن السريرة حديثه شيق وحلو ولهجته ودية يتسم بالتواضع الى حد كبير. ولم يتخاصم ويتشاجر مع أحد وان حدث وتناوش مع أحدهم فانه لا يرفع صوته ولا ينطق بكلمات بذينة سيئة كان دوما هادئا وديعا على خلاف بن بلة الذي كان مريئا².

هذه الخصال والطباع تغيرت بعد الاستقلال بعودة خيضر الى الجزائر بعد إطلاق سراحه مع الزعماء السياسيين وخاصة بعد توليه لمنصب الأمين العام لحزب جبهة التحرير الوطني فقد كان واثقا من نفسه بشكل لافت ويعلن عن رأيه بجرأة وصراحة قد لا ترضي الآخرين ولا تتوافق مع آرائهم³.

¹ - ibid, p.25.

² - احمد توفيق المدني، حياة كفاح، ج3، المرجع السابق، ص392.

³ -توفيق محمد الشاوي المصدر السابق، ص382.

الفصل الثاني : دور محمد خيضر في الحركة الوطنية

المبحث الأول: دوره في البرلمان الفرنسي ونشاطه في المنظمة الخاصة

المطلب الأول: دوره النضالي كنائب في البرلمان الفرنسي

المطلب الثاني: دور خيضر في إنجاح عملية بريد وهران

المبحث الثاني: اعتقال خيضر وسجنه

المطلب الأول: أسباب اعتقاله وظروف محاكمته

المطلب الثاني: ظروف فراره من السجن ونشاطه في مصر

المبحث الأول: دوره في البرلمان الفرنسي ونشاطه في المنظمة الخاصة

المطلب الأول: دوره النضالي كنائب في البرلمان الفرنسي

لقد برز دور خيضر ونشاطه بصورة لافتة بعد تأسيس حزب الشعب الجزائري بتاريخ 11 مارس 1937 بنانتير بفرنسا من طرف زعيمه مصالي الحاج وباقي أعضاء وقيادة حزب نجم شمال أفريقيا سابقا، وقد جاء هذا التأسيس ليؤكد مدى عزم حركة النجم والمنخرطين فيها خاصة العمال منهم على مواصلة النضال من أجل بلوغ الهدف المنشود وهو تحقيق الاستقلال، وتعتبر المرحلة السابقة سوى مرحلة اختبار تمكن من خلالها المناضلون من اكتساب الخبرة والتجربة بعدما عانوه من السجون والاعتقالات والنفي والسجن، فزادتهم بذلك هذه التجربة أكثر إصرارا على التركيز مجددا على التنظيم والتلاحم من أجل مجابهة كل أنواع الأساليب القمعية التي اعتمدت عليها الإدارة الاستعمارية الفرنسية¹.

وحافظ حزب الشعب على معظم مبادئه التي بقيت بالأساس تعبر عن الاستقلال والتحرر وعدم قبول المشاريع الاندماجية والانفصالية، كما فتح المجال أمام جميع شرائح وفئات الشعب الجزائري للانخراط في صفوفه من فلاحين وتجار وحرفيين وأصحاب المهن الحرة، ومنذ الوهلة الأولى استطاع خيضر أن يكثف من نشاطه على مستوى خلايا الحزب في مدينة الجزائر في الحي الذي نشأ فيه وهو حي القصبة حيث وضع فيه مصالي الحاج الثقة لكي يصبح أمينا للمال لقسم الحزب في ناحية الجزائر البحرية في القاعدة، ونظرا لنشاطه المتزايد عين عضوا في اللجنة المركزية للحزب².

لقد تمكن خيضر بفضل نضاله وتجربته السياسية ومجهوداته من الارتقاء في المناصب داخل صفوف الحزب حيث اختير لإدارة خلية حزب الشعب الجزائري بصفته الأمين العام وأمين المال على مستوى ناحية الجهة البحرية وبعد أن لاحظت الإدارة الفرنسية كثرة تحركات خيضر واتصالاته بمناضلي حزب الشعب قامت فرنسا بحله في 1939/12/29

¹ - احمد محساس، الحركة الثورية 1914-1954، دار المعرفة، د ت، ص 120

² - tarik khider, opcit, p.27

وغلق صحيفة البرلمان الجزائري التي أنشأها الحزب وكان خيضر من بين الشخصيات التي تشرف على صدورها¹.

وفي هذه الأثناء انتقل مناضلو حزب الشعب إلى العمل السري بتنظيم المظاهرات للتعبير عن رفضهم للسياسة الاستعمارية التي تطبقها فرنسا مع اقتراب موعد انطلاق الحرب العالمية الثانية وعلى اثر خروج مصالي وأعضاء حزب الشعب الجزائري في مظاهرة ضمت حوالي 20000 متظاهر بالجزائر العاصمة تم اعتقال مصالي، خيضر، مفدي زكريا، وبومدين معروف مع بداية سبتمبر سنة 1939 وصدر في حقهم حكم ب8 سنوات سجنا نافذة و20 سنة نفيا بتهمة المساس بأمن الدولة قضى منها خيضر فترة في سجن لومبار* والباقي تحت الإقامة الجبرية باومال بسور الغزلان حاليا ثم استفاد من تخفيف الحكم خلال الحرب العالمية الثانية حيث تزامن ذلك مع نزول الحلفاء بالجزائر. وخرج خيضر من السجن في نهاية سنة 1944 لكنه كان أكثر عزما على مواصلة النضال و قام بتنظيم عدة تجمعات ومسيرات للمطالبة بإطلاق سراح زعيم الحزب مصالي وباقي المساجين وهي الفترة التي سبقت مظاهرات 8 ماي 1945 حدث وأن اعتقل من جديد من قبل السلطة الفرنسية بسبب هذا النشاط وعاد إلى السجن العسكري في بوزريعة بالجزائر العاصمة.²

وبعد صدور مرسوم العفو العام على المساجين السياسيين في شهر مارس سنة 1946 وإطلاق سراحهم استفاد منه زعيم الحزب مصالي الحاج في 13 أكتوبر 1946 مع مجموعة من مناضلي حزب الشعب الجزائري ومن بينهم خيضر الذي عاد إلى النشاط والنضال من جديد لكنه أدرك جيدا هذه المرة معنى الحرية الذي يؤخذ ولا يعطى وبأن وعود السلطة الاستعمارية لا يمكن الوثوق بها.³

¹ - tarik khider, opcit, p.28.

* يعود أصل التسمية الى العهد الروماني يقع بتازولت التي تبعد عن مدينة باتنة بحوالي 10 كلم يعتبر من أقدم السجون الفرنسية بالجزائر أنشأ سنة 1850 أسندت حراسته لزواف

² - tarik khider, opcit, p.30

³ - عبد الرحمان كيوان، المصادر الأولية لثورة أول نوفمبر 1954 ثلاثة نصوص أساسية حزب ش ج - ح ا د، تر: احمد شقرون، منشورات دحلب، د ت، ص 146

وعلى الرغم من الإجراءات والقوانين التي فرضها الاستعمار الفرنسي على أعضاء حزب الشعب وخاصة مصالي الحاج الذي وضع تحت الإقامة الجبرية في بوزريعة ومنع من التنقل في المدن الكبرى وحتى التجوال في أحياء العاصمة، تمكن قادة الحزب بالرغم من هذه القيود والمضايقات من الدعوة إلى عقد اجتماع تتم فيه دراسة جملة من القضايا كان من أبرزها الوضعية القانونية والشرعية لنشاط الحزب، ثم طرح قضية مشاركته في الانتخابات التشريعية وتقديم ممثلين عنه للانخراط في صفوف القوائم الانتخابية على مستوى المدن الكبرى بدرجة أساسية يتم اختيارهم من بين الأعضاء البارزة في داخل صفوف حزب الشعب الجزائري.¹

وخلال هذا الاجتماع تبين أن خيضر كان ينتمي إلى الرأي القائل بضرورة بقاء الحزب في إطاره ونشاطه السري لكي لا تتمكن السلطة الاستعمارية من قمع نشاطه والتكيل بمناضليه وقيادته²، مع التفكير في بداية التحضير للعمل المسلح، بينما جناح الطرف الثاني إلى عودة نشاط الحزب بصفة شرعية وقانونية ومواصلة الدفاع عن أهدافه ومبادئه ، وهو الاتجاه الذي كان يؤيد فكرة إنشاء جمعية تأسيسية جزائرية ذات سيادة منتخبة على أساس المشاركة في الانتخابات دون تمييز وجلاء الجيوش الفرنسية عن الجزائر، وإعادة الأراضي للأهالي الجزائريين التي صودرت منهم، مع المطالبة بالاعتماد على اللغة العربية خلال مراحل التعليم، والتأكيد على عودة المساجد للاهتمام بالدور الديني³.

وتدخل زعيم الحزب مصالي الحاج لكي يطرح قرار المشاركة في الانتخابات التشريعية والاعتماد على قوائم الحزب من أجل الحصول على مقاعد في المجلس الوطني الفرنسي لأن الدفاع عن حقوق ومطالب الجزائريين يمكن التعبير عنها من خلال المجالس النيابية والمنتخبة وهي فرصة لجلب وكسب تأييد وتعاطف فئات وشرائح الشعب الجزائري،

¹ - Mohamed Harbi, le FLN mirage et réalité, op-cit, p.34

² - شوب محمد، المرجع السابق، ص280

³ - Mohamed Harbi, le FLN mirage et réalité, opcit, p.35

قوبل هذا الطرح بالرفض من قبل بعض قادة الحزب، لكنه فاز بموافقة أغلبية الأعضاء على المشاركة في الانتخابات¹.

وقدم الحزب قائمة المناضلين الذين سيشاركون في الانتخابات إلا أن السلطة الاستعمارية رفضت الكثير من الأسماء لأنهم كانوا يمثلون حزبا محضورا لا يمكنه المشاركة بصفة قانونية في هذه الانتخابات، وفي هذه الأثناء قرر زعيم حزب الشعب الجزائري المنحل، تغيير تسميته واعتماد اسم جديد يكون بمثابة غطاء سياسي وقانوني شرعي يسمح له بالمشاركة في هذه الانتخابات تحت تسمية وهي حركة انتصار الحريات الديمقراطية، وبالرغم من ذلك قامت السلطة الفرنسية بشطب اسم مصالي الحاج من القائمة، وتم رفض ترشيح مجموعة من المناضلين على مستوى وهران وسطيف، فاز حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية بخمسة مقاعد من بين أحد عشر مقعدا وكان من بين الفائزين عن مقاطعة الجزائر العاصمة كل من محمد خيضر وأحمد مزغنة أما عن مقاطعة قسنطينة فقد فاز كل من جمال دردور الدكتور الأمين دباغين* ومسعود بوقادوم².

وفاز خيضر في الانتخابات ممثلا لحزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية بحصوله على 99729 صوت من مجموع 224716 من عدد الناخبين 10/11/1946 مع مزغنة عن مقاطعة الجزائر العاصمة، وأثناء نشاطه بصفته نائبا في المجلس الوطني الفرنسي أصبح عضوا في عدة لجان التي يتشكل منها هذا المجلس من بينها لجنة العلاقات لصالح العائلة والصحافة، كان يختار الحضور فقط في الجلسات التي تناقش وتطرح فيها القضايا المتعلقة بحقوق الأهالي الجزائريين وجميع الشعوب التي يسيطر عليها الاستعمار الفرنسي للمطالبة بتطبيق حق مبدأ تقرير المصير والاستفادة من الحرية مثل ما عبر عنه

¹ -Mahfoud Kaddache Histoire du nationalisme Algerien, (question nationale et politique Algérienne 1919-1951, édition SNED, TOME2, ALGER, 1980, p.735

* عضو قيادة حزب الشعب الجزائري من 1939 إلى سنة 1949 انتخب عضوا في البرلمان بين سنتي 1946 إلى غاية 1951 أصبح عضوا في قيادة جبهة التحرير الوطنيين 1956 إلى 1959 ثم عين وزيرا للخارجية في الحكومة المؤقتة الجزائرية خلال سنتي 1958 إلى غاية 1959

² - Mahfoud Kaddache, TOME2, P.P. 756-760

خلال جلسة نقاش حول السياسة المنتهجة من قبل الإدارة الاستعمارية في مستعمراتها بصفة عامة وعلى وجه الخصوص في الهند الصينية¹.

وتناول خيضر الكلمة في جلسة البرلمان بتاريخ 18 مارس 1947 حيث ركز في مداخلته حول مناقشة مشكلة الاستعمار بكل آثارها أمام البرلمان الفرنسي مهما كانت الوسائل والإمكانيات التي يستخدمها هذا الاستعمار سواء كانت وسائل قوة أو وسائل سلمية فإنه لا يمكن أن نداوي جراح الشعوب التي تعرضت لعمليات الإبادة ووقعت بها أحداث مؤلمة مثل الذي حدث في الهند الصينية والتي تركت آثارا وخيمة على العالم بأسره وللتعبير عن موقف المجموعة البرلمانية الممثلة في نواب حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية فإننا نعتبر ما وقع في الهند الصينية هي صفحة من صفحات الاستعمار السوداء وكفاح الشعب الفيتنامي ما هو إلا تعبير عن رد فعل على السياسة القمعية التي طبقتها الإدارة الكولنيالية التي اعتمدت على الإقصاء معتبرة الشعب الفيتنامي أقلية مهضومة الحقوق في داخل أرضها ووطنها. وأضاف خيضر في تدخله حول هذه القضية بأن الحقيقة التي نعيشها الآن هي أن زمن الوعي الوطني لدى الشعوب المستعمرة قد بدأ ونحن متأكدون بأن حل قضية الدماء التي تسيل في الهند الصينية لا بد أن يراعي ويضع في الحسبان هذه الفرضية ونظن بأن الاعتراف بالحقيقة سياسيا يحتاج إلى مواقف وقرارات شجاعة وحاسمة إلا أن الحقيقة هي استخدام القوة من طرف الاستعمار لكنها تبقى ليست هي الحل لأن المستقبل بيد الديمقراطيين والأحرار ومن أجل الوصول الى تحقيق جو من الثقة بين الشعب الفيتنامي وفرنسا ويجب التقيد واحترام ما تم تحقيقه في المفاوضات التي تمنح لهذا الشعب حق تقرير مصيره وبكل حرية والتوقف الفوري لمظاهر العداء بين الجانبين هذا هو الحل الذي نراه بسيطا وواضحا وفي آخر كلمته أوضح خيضر بأنه وزملائه يمتنعون عن التصويت على جدول الأعمال المقترح في ذلك اليوم أثناء مناقشة البرلمان².

¹ - Tarek Khider, opcit, p.31.

² - Tarek Khider, opcit, p.p. 203-204.

وكانت هذه بعض المقتطفات من تدخل خيضر في هذه الجلسة. ويبدو أن كلامه كان يتميز بالوضوح والحدة في مناقشة القضايا المتعلقة بإنهاء السيطرة والهيمنة الكولنيالية على الشعوب الضعيفة في العالم بأسره. وتناول الكلمة في جلسة أخرى بتاريخ 26 جويلية 1949 لكي يقدم احتجاجه وبشدة بسبب ضم الجزائر بصفتها مقاطعة فرنسية إلى ميثاق الأطلسي من قبل فرنسا ولم يشارك في الجلسات والمداولات حول إعداد دستور جزائري ولم يصوت عليه في جلسة 1947/08/27¹.

كما تعرض خيضر وباقي النواب إلى انتقادات وتهجمات بسبب تدخلاتهم وخطاباتهم أثناء الجلسات لأن خطاب خيضر وزملائه كان يركز على المطالبة بحقوق الشعب الجزائري وإعادة كرامته والدفاع عن مقوماته وثوابته الراسخة المبنية على مبادئ الدين الإسلامي واللغة العربية للتعبير عن انتمائه الحضاري وقام النواب الفرنسيين بتصنيف خيضر ورفاقه على أنهم مصدر خطر على مستقبل الوجود الاستعماري الفرنسي وهم يسيئون إلى الدولة الفرنسية ونظامها².

المطلب الثاني: دور خيضر في إنجاح عملية بريد وهران.

تعود فكرة إنشاء الجناح الشبه العسكري التابع لحزب انتصار الحريات الديمقراطية إلى مرحلة عقد مؤتمر الحزب في شهر ديسمبر 1946 الذي يعرف بالندوة الوطنية للإطارات ببوزريعة في بيت أحد مناضلي الحزب وهو بلمهدي تحت رئاسة مصالي ثم انتقل الاجتماع في شهر فيفري سنة 1947 إلى معمل يملكه مليان مولود أحد مناضلي الحزب بشارع بورجار بلكور لأسباب تتعلق بسرية الاجتماع وعدم وصول أخباره للسلطات الاستعمارية ودام الاجتماع ثلاثة أيام برئاسة مصالي حضره حوالي 100 مناضل³.

وخرج المؤتمر بعدة نتائج كان من أهمها ظهور ثلاثة توجهات في صفوفه فمن المناضلين من رأى ضرورة الرد على الاستعمار باللغة التي يفهم بها في المستقبل ألا وهي

¹ - عبد الحميد زوزو، الفكر السياسي للحركة الوطنية والثورة التحريرية، ج1، دار هومة، الجزائر، 2012، ص884

² - Tarek Khider, opcit, p.32

³ - Mahfoud Kaddache, t2, opcit, p775

استخدام العنف. خاصة وأنه واجه مظاهرات الشعب الجزائري الذي خرج في عدة مناطق خاصة في الشرق الجزائري يعبر عن فرحته بعد نهاية الحرب العالمية الثانية في 8 ماي 1945 كباقي شعوب العالم ويطالب بما وعدت به فرنسا الاستعمارية شعوب مستعمراتها للحصول على حق تقرير المصير مستخدمة القوة والإبادة الجماعية، وقامت بمنع هذه المظاهرات والمسيرات بكل وحشية ودموية راح ضحيتها الآلاف من الجزائريين¹.

وأما الطرفان الآخريان فأحدهما اختار الدخول في سجال ومعتك المشاركة في الانتخابات ومجارة السياسة الاستعمارية التي طبقت العديد من الإجراءات لتهدئة الأوضاع في مستعمرة الجزائر وإصلاحات كانت شكلية ظرفية لا تعالج الوضعية الحقيقية لمستقبل الأهالي الجزائريين الذين يطالبون بفرض أكثر من الناحية القانونية والاستفادة من حقوقهم المدنية والسياسية والاجتماعية ويبقى الطرف الثالث الذي اختار أصحابه البقاء في ممارسة النشاط السري اعتمادا على خلايا حزب الشعب السرية التي كانت تنشط قبل وخلال الحرب العالمية الثانية.²

ومن أهم القرارات التي خرج بها المؤتمر ضرورة إنشاء منظمة سرية عرفت بالمنظمة الخاصة أوكلت مهمة تكوينها لمحمد بلوزداد* بالإضافة إلى انتخاب اللجنة المركزية للحزب التي ضمت كل من مصالي الحاج، لمين دباغين، لحول حسين، شوقي مصطفى، عسلة

¹ - Mohamed Harbi, le FLN, opcit, p69

² - Ibid., p 39

* ولد في 3 نوفمبر 1924 بالجزائر العاصمة موظف في أمانة الحكومة العامة الفرنسية انضم الى حزب الشعب الجزائري سنة 1943 وقام بتكوين خلية من المناضلين عرفت بشباب بلكور تمت متابعتها من قبل الشرطة الفرنسية سنة 1945 وقام بإعادة تنظيم وتجديد هياكل الحزب بناحية قسنطينة بعد أحداث 8 ماي أصبح عضوا في اللجنة المركزية والمكتب السياسي لحركة انتصار الحريات الديمقراطية من 1947 الى 1949 توفي بفرنسا بعد مرض عضال بمستشفى بوبيني بتاريخ 14 جانفي 1952 ص 399.

* ينحدر من منطقة القبائل الكبرى انضم الصفوف حزب الشعب الجزائري سنة 1942 عضو اللجنة المركزية للحزب بين سنتي 1947 الى 1949 ثم عضوا في المجلس الوطني للثورة من 1957 الى سنة 1962 مكلف بمهمة في كوناكري بين سنتي 1960 الى غاية 1961 مستشار سياسي في المنطقة المستقلة بالجزائر العاصمة أثناء الثورة ثم عين سفيراً في عدة بلدان من بينها بلغاريا، موسكو، نيو دلهي وروما.

حسين، خيضر محمد ممشاوي، فيلاي عبد الله، اوصديق عمار* بوقادوم حواس بودة احمد، بلوزداد، عمراني السعيد، ايت احمد، ولد حمودة، سي واعلي، وطالب محمد.¹

لقد أعطيت الأولوية للتنظيم العسكري للمنظمة الخاصة انطلاقا من القرارات التي توصل إليها المجتمعون في زدين أواخر ديسمبر 1948م في مزرعة بلحاج جيلالي*، هذا الاجتماع الذي شارك فيه خيضر، وآيت احمد، ومحمد بلوزداد هذا الأخير الذي أوكلت له مهمة تشكيل المنظمة بالتنسيق مع حسين لحول ومحمد خيضر داخل حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية، ويعمل هذا التنظيم شبه العسكري على إعداد مجموعة من الإطارات بإمكانها الاعتماد على قدراتها الذاتية والتفكير بصورة جدية في التحضير للعمل المسلح وضمت المنظمة في البداية مجموعة من الكوادر مثل بلحاج جيلالي المشرف العام على التدريب ومجموعة من المسؤولين موزعين على الولايات حيث أوكلت المهمة لبن بلة في القطاع الوهراني، ومحمد ماروك في الجزائر الداخلية، ورجيمي جيلالي بالجزائر والمتيجة، وآيت احمد بمنطقة القبائل وأسندت مهمة الإشراف على منطقة قسنطينة لمحمد بوضياف وأسندت مهمة ربط الاتصال بقيادة المنظمة لحسين لحول* فهو الشخص الوحيد الذي يحق له ربط الاتصال بمحمد بلوزداد والاطلاع على نشاطات المنظمة السرية.²

وهذا هو الأسلوب والطريق الصحيح الذي بإمكانه تحقيق ما عجز عنه الأسلوب السياسي الذي أصبح يعتبر مجرد مغامرة بالنسبة لمجموعة من الأعضاء الشباب في الحزب خاصة وأنهم ذاقوا ويلات وأساليب القمع والسجن والتعذيب من قبل الشرطة الفرنسية في

¹ - Mahfoud Kaddache, t2, opcit, p.775

* المشرف العام على التدريب على مستوى المنظمة الخاصة سنة 1950 والمعروف بشخصية كوبيس بعد اعتقاله على إثر اكتشاف التنظيم تحول الى عميل لمصالح الشرطة الفرنسية قام بتكوين مجموعات مسلحة تعمل ضد جبهة التحرير الوطني تم اغتياله من قبل العناصر الموالية له سنة 1958 انظر Mohamed harbi le fln mirage et realite page 397

* ينحدر من سكيكدة مناضل في صفوف نجم شمال أفريقيا ثم ضمن حزب الشعب الجزائري عضو في قيادة الحزب بين سنتي 1954/1937 ممثل لجبهة التحرير الوطني سنة 1955 تخلى عن جميع الأنشطة السياسية سنة 1956 انظر 396 mohamed harbi le fln mirage et realite page

² - Mahfoud Kaddache, t2, opcit, p.776

العديد من المراحل. وقد تمت المصادقة وتبني التقرير المفصل الذي قدمه آيت أحمد والذي وضع من خلاله التصور العام والشامل لمستقبل النضال ومصير العمل السري الذي تقوم به المنظمة الخاصة¹.48

وبدأت المنظمة الخاصة في عملها ونشاطها وعلى رأسها محمد بلوزداد بجمع المتطوعين والمنخرطين حسب قانونها الداخلي** الذي كان يعتمد على السرية التامة، وشهدت عدة مناطق من الوطن تأسيس خلايا سرية تقوم بالتدريب على عدة أساليب حرة عسكرية بإمكانيات بسيطة في مناطق بعيدة عن أعين السلطة الاستعمارية، وخاصة في المسالك الجبلية نظرا لصعوبة الوصول إليها أو اكتشافها بسهولة، لكن المنظمة السرية واجهتها عدة صعوبات لوجستية وتنظيمية لان الحزب لم يعطها الأولوية خاصة فيما تعلق بالدعم المالي، ولم يخصص لها جزء من الميزانية لتغطية الأنشطة التي تقوم بها والتي تعتمد بصورة أساسية على الدعم المالي من أجل الحصول على السلاح والمؤونة وغيرها من المعدات والوسائل وتقديم إعانات مالية لعناصرها بهدف إعالة أسرهم ، هذا الوضع الذي فرض على قيادتها وأعضائها البارزين مثل: أحمد بن بلة -الذي خلف آيت أحمد على رأس التنظيم العسكري سنة 1950 - بعد أحداث القضية البربرية وتداعياتها- وقيادة المنظمة بالبحث عن بدائل وسبل للحصول على التمويل بالاعتماد على الطرق الذاتية والخاصة.²

وفي هذه الأثناء وبعد التفكير في عدة اقتراحات تقدم بها قادة المنظمة الخاصة تم اختيار الاقتراح الذي يدعم فكرة الهجوم على مركز بريدي للحصول على الأموال من أجل توفير الدعم المادي والمصاريف اللازمة لمواصلة نشاط المنظمة. فكان مكتب وهران هو الاقتراح الذي وافق عليه بن بلة بالتشاور مع آيت أحمد وقيادة الجهة الغربية للمنظمة وتم تكليف مجموعة من الأعضاء للتحضير لهذه العملية بسرية تامة والتي سيشترك فيها إطارات على مستوى جهة الغرب من بينهم:

¹ - ibid, p.776

**-صورة لنسخة من القانون الداخلي بخط اليد أرشيف اكس انظر الملحق رقم 03 ص194

² - Mahfoud Kaddache, t2, opcit, p.780.

حمو بوتليليس، بلحاج بوشعيب* وسويداني بوجمعة، محمد يوسف، بالتنسيق مع حسين آيت أحمد، أحمد بن بلة ومحمد خيضر الذي لم يكن عضوا في المنظمة الخاصة.¹ لقد تم تكليف محمد خيضر بعد الحصول على الأموال ونجاح العملية بمهمة النقل على متن سيارته بحكم أنه يتمتع بالحصانة النيابية ولا يمكن للشرطة والجيش الفرنسي تفتيشه أو اعتراض طريقه بصفته نائب في البرلمان الفرنسي وتم تكليف حمو بوتليليس بتوفير مأوى يخبأ فيه جزء من الأموال والأسلحة المستخدمة في العملية وكذا المناضلين الذين شاركوا فيها لغاية إيجاد حلول وطرق مناسبة لنقلها.²

وتمكنت المنظمة بفضل عناصرها على مستوى وهران من جمع وبطريقة سرية المعلومات الكافية لتنفيذ الهجوم على مركز البريد بطريقة احترافية وقام كل من بن بلة وبالتنسيق مع آيت أحمد وامحمد يوسف بوضع خطة مناسبة ويبدو أن العملية تم تأجيلها بعد تعذر تنفيذها في المرة الأولى بتاريخ 2 مارس 1949 الذي يصادف يوم الاثنين وهو اليوم الذي تتم فيه عملية تجميع اكبر مبلغ من الأموال في هذا المركز بعمالة وهران وتعود أسباب الفشل حسب شهادات البعض ممن شاركوا في العملية الأولى إلى عطب في محرك السيارة التي تم استخدامها في المحاولة الأولى مما حتم على المجموعة تأجيل التنفيذ إلى يوم الاثنين من الشهر القادم والذي يصادف تاريخ 5 افريل نظرا لوجود بعض الثغرات على مستوى الخطة التي تستدعي تصحيحها بدقة و تحديد المهام حسب دور كل عنصر من العناصر التي ستقوم بالهجوم.³

ومن أهم الخطوات التي ركزت عليها المجموعة التي وضعت الخطة ما يلي

¹ - ibid., p .780.

* أصله من عين تموشنت عضو في المنظمة الخاصة بين سنوات 1947 إلى 1950 ثم عضو مجموعة 22 اعتقل من قبل السلطات الفرنسية في بداية الثورة التحريرية اشتغل بعد الاستقلال بصفته عضوا في البرلمان والجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني الى غاية جوان 1965،

² -Tarik khider, opcit, p.32

³ Témoignage de Bakhti Nemiche in Algérie Actualité spécial juillet 1985p16.

- انتقاء العناصر التي ستقوم بالهجوم بدقة وتقسيم فيما بينهم بدقة أيضا ثلاثة يقومون بالاختحام واثنان منهم يقومان بالحراسة خارج المركز البريدي وعنصر ينتظر في السيارة على أهبة الاستعداد وعنصر مهمته احتجاز سائق السيارة المحتجزة إلى غاية انتهاء العملية.
- الاهتمام بالوسائل المادية كالأقنعة والقفازات والأكياس والسيارة بالإضافة إلى الأسلحة مع توفير الملاجئ والمخابئ للعناصر المنفذة والغنيمة والأسلحة.
- الاعتماد على التمويه أثناء تنفيذ العملية حتى تبدو لدى السلطة الاستعمارية وكأنها من تنفيذ مجموعة أشرار تشبه عصابة بيرو لوفو بفرنسا واستعمال النبرة الباريسية أثناء الحديث وارتداء لباس أوروبي بالنسبة لبعض العناصر.
- تحديد توقيت الهجوم ومدته في وقت قياسي والمكان الذي يتم من خلاله التسلل لمركز البريد مع تأمين عملية الانسحاب واستخدام سيارتين يتم استبدالهما للوصول الى نقطة المخبئ الخاص المتواجد بقمبيطا بوهرا ن ثم يتفرق بعدها الجميع كل نحو وجهته.
- اتخاذ التدابير اللازمة في حالة وقوع عناصر الهجوم للاعتقال فعليهم إنكار انتمائهم لحزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية كما تلقى قادة المنظمة أوامر بعدم التواجد في مدينة وهران خلال التحضير وقت تنفيذ الهجوم ومثال على ذلك هو عودة ايت احمد بواسطة القطار الى الجزائر العاصمة قبل عملية التنفيذ بوقت قصير أثناء الليل¹.
- وبدأت المجموعة في تنفيذ الهجوم على مقر البريد في الصباح الباكر وفي الوقت المحدد الذي يصادف الفترة التي يلتحق بها الموظفون لعملهم وفتح المركز للجمهور بحوالي ربع ساعة تقريبا وقد أدى كل عنصر الدور المنوط به فتكفل كل من رابح لرجيوي، ومحمد بويحي بالحراسة الخارجية وكان في قيادة السيارة محمد خيضر وكانت مهمته أيضا هي إعطاء برقية طويلة كتبت باللغة الانجليزية لعامل البرق لالهائه بها ولا يتفطن لدخول كل من سويداني، حداد، وبوشعيب إلى القاعة التي توجد فيها الخزينة للحصول على الأموال لكنهم لم يحصلوا سوى على مبلغ ضئيل والسبب في ذلك يعود إلى الصراخ والمقاومة التي

¹ - محمد وعباس، شهادة بوشعيب في رواد الوطنية، دار هومة للطباعة ونشر، ط 2 الجزائر، 2004 ص ص 324-325.

أبداها المخزني واستخدامه لزر الطوارئ المتصل مباشرة بالشرطة بالرغم أنه تلقى ضربة على رأسه أدت إلى إغمائه وبذلك لم تتمكن المجموعة من الحصول على شفرة الخزينة فوقعوا في ارتباك عجل بخروجهم مسرعين إلى السيارة وانطلقوا وسط صراخ عمال البريد واعتراض بعض المارة لطريقهم. وفي هذه الأثناء عاد بختي نميش إلى عمله بالمركز بصورة عادية واغتتم فرصة الارتباك والذهول على الحضور وقام بمحو والتخلص من بعض الآثار التي بقيت في مسرح العملية كالفازات ومشط مسدس¹.

وأثمرت عملية الهجوم على مركز بريد وهران التي وقعت في ليلة 4 إلى 5 أبريل سنة 1949 بالحصول على مبلغ من المال قدر بـ 3 ملايين ومائة وسبعون ألف فرنك فرنسي (3170000 ف) فقط، في حين أن مدبري العملية كانوا يرغبون في الحصول على كامل المبلغ الذي كان من المتوقع العثور عليه وهو حوالي 33 مليون فرنك^{**}. تكفل خيضر بنقل الجزء الكبير منه أي الأوراق النقدية ذات القيمة الكبيرة إلى مكان متفق عليه².

وبذلك تمكنت المنظمة الخاصة من الحصول على التمويل الذاتي بالاعتماد على أعضائها المنتشرين على مستوى الخلايا السرية في الجهة الغربية تحت قيادة بن بلة ومحمد خيضر الذي قام بدور فعال وكبير في تحمل المسؤولية لنقل الأموال خارج وهران وتهريبها في الوقت المحدد،^{**} مما ساهم في إنجاح العملية عند بلوغها المرحلة الأخيرة حسب ما تم التخطيط له من قبل بن بلة وباقي الأعضاء المشاركين في العملية، ومدى نجاح هذه

¹ - إبراهيم لونيسي، المنظمة الخاصة أو المخ المديبر لثورة الفاتح من نوفمبر 1954، مجلة المصادر، العدد 6،

محرم 1423هـ/2002م، ص ص 66-67

^{**} - انظر الملحق رقم 04 ص 195

² - امحمد يوسف، الجزائر في ظل المسيرة النضالية (المنظمة الخاصة)، تقديم وتعريب محمد الشريف بن دالي حسين،

ط2، دار ثالثة، الجزائر، 2010، ص 116.

^{**} - انظر الملحق رقم 05 ص 196

العملية كان مرهون بثقة خيضر واستعداده للمخاطرة في نقل هذه الكمية من الأموال بسيارته لأنه كان يدرك مدى الأهمية التي تمثلها بالنسبة لأعضاء التنظيم العسكري وقيادته.¹ ومن هنا برز لدى خيضر الحس الثوري والإيمان بضرورة التحضير للعمل المسلح من أجل بلوغ الهدف النهائي وهو الحصول على الاستقلال بالاعتماد على الأسلوب الذي يفهمه الاستعمار فيمكن اعتبار هذه الحادثة مؤشراً على استعداد خيضر للتضحية في سبيل وطنه وأتمته ومجابهة السلطة الفرنسية مهما كانت الصعاب والأخطار التي سوف تترتب عنها وحتى وإن استدعى الأمر دخول السجن والتعذيب من قبل الشرطة الفرنسية². وهذا ما ترجمته الحملة الكبيرة للجهات القضائية وحتى السياسية والبرلمانية وباستخدام وسائل الإعلام التي تتهم خيضر بمشاركته في عملية الهجوم على بريد وهران فأصبح متابعاً متخفياً عن أنظار الشرطة والجيش لمدة لم تدم طويلاً فسرعان ما وقع في الأسر وبدأت الشرطة بالتحقيق معه حول إعادة سيناريو عملية تنفيذ السطو على مركز البريد.**

المبحث الثاني: اعتقال خيضر وسجنه

المطلب الأول: أسباب اعتقاله وظروف محاكمته

لقد مارست السلطة الاستعمارية عدة أساليب قمعية وتسلطية على كل أشكال المقاومة والرفض للقوانين المطبقة على الأهالي الجزائريين، وفرضت عدة إجراءات بواسطة مجموعة من القوانين الإدارية الجائرة على نشاط الحركة الوطنية بصفة عامة وعلى وجه الخصوص التيار الاستقلالي الممثل في حزب الشعب الجزائري، فكانت الإدارة الفرنسية في كل مرة تقمع وتحد من نشاط الأعضاء البارزين في الحزب وعلى رأسهم مصالي الحاج الذي تم اعتقاله في العديد من المناسبات والزج به في السجون ونفيه إلى خارج الجزائر³.

¹ - محمد يوسف، المرجع السابق، ص 122

² - محمد يوسف، المرجع السابق، ص 124.

** - انظر الملحق رقم 06 ص 197.

³ - أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية 1830-1945، ج 3، ط 4، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان،

1992. ص 181.

ولم يسلم باقي الأعضاء من قيادة الحزب، وكان من بين هؤلاء محمد خيضر الذي تعرض في عدة مناسبات ومحطات إلى الاعتقال ودخول السجن بسبب نشاطه النضالي ودوره في توعية الشعب الجزائري بشرائحه المختلفة ونظرا للمسؤولية التي أنيط بها على مستوى خلايا حزب نجم شمال أفريقيا وهي ربط الاتصال وعقد الاجتماعات السرية على مستوى القصبة، والجزائر البحرية حيث كان يتلقى الرسائل مباشرة من زعيم الحزب مصالي الحاج، هذا الأخير الذي أعطى تعليمات لقيادة الحزب بتوجيه الرسائل والخطابات الى عنوان محمد خيضر لأنه وضع فيه ثقة الحزب¹.

وتثبت الوثائق الأرشيفية الفرنسية بأن خيضر عندما كان ينشط بصفته أمينا للمال ومسئولا عن جهة الجزائر البحرية شارك في مظاهرة احتجاجية على السياسة التي تطبقها السلطة الاستعمارية، فقامت باعتقاله رفقة زعيم الحزب ومجموعة أخرى من المناضلين في 1937/08/27 ووجهت لهم تهمة القيام بحملة معادية لفرنسا والنشاط الحزبي بدون ترخيص وهو القرار الذي صدر عن الإدارة الاستعمارية بقيادة رينيه، وصدر في حقهم حكم بالسجن لمدة سنتين، وتم تجريدهم من حقوقهم المدنية والسياسية، ووضعوا في سجن بربروس بالجزائر فتعرضوا إلى معاملة قاسية ومذلة داخل السجن².

وأطلق سراح خيضر ومجموعة المناضلين من قيادة حزب الشعب في بداية سنة 1939 فعادوا من جديد إلى النشاط والنضال مستغلين الفرص التي تتعلق بالمناسبات مثل عيد العمال أول ماي من سنة 1939، حيث نظم رئيس الحزب تجمعا شارك التحضير له خيضر على مستوى الجزائر العاصمة، حمل فيه الجزائريون الرايات واللافتات التي كتبت عليها العديد من الشعارات.

وعند اقتراب موعد انطلاق الحرب العالمية الثانية لجأت السلطة الاستعمارية الى تطبيق مجموعة من الإجراءات الاستثنائية، وقامت بحملة من الاعتقالات في وسط الأعضاء

¹ - Tarik Khider, opcit, p.26.

² - Tarik Khider, opcit, p.27.

النشطين لحزب الشعب الجزائري وعلى رأسهم مصالي الحاج، وكان محمد خيضر من بين الأعضاء القياديين الذين تم سجنهم خلال هذه الحملة، ولجأت إلى حل الحزب بصفة رسمية في 29/12/1939، وعلقت صحيفة البرلمان الجزائري التابعة للحزب¹.

كما حاولت حكومة فيشي خلال الحرب العالمية الثانية التأثير على قيادة حزب الشعب الجزائري داخل السجن، وقبول مقترحات التعاون بين الفرنسيين والمسلمين الجزائريين على أساس المساواة إلا أن خيضر رفض هذه المقترحات، فتم تقديمه لمحاكمة عسكرية من جديد، وصدر في حقه حكم بالسجن لمدة ثمانية سنوات والنفي لمدة عشرين سنة وحرمانه من حقوقه المدنية، كما فرض عليه دفع غرامة تقدر بمائة وستون ألف فرنكا (160000 فرنك) ولكنه لم يقض كل هذه العقوبة داخل السجن حيث جاءت فرصة نزول قوات الحلفاء بالجزائر سنة 1943 وتم إطلاق سراحه في 23 أبريل 1943 بقرار من الجنرال جيرو (أرشف) لكنه يظل تحت الإقامة الجبرية بأومال (سور الغزلان)².

وفي نهاية الحرب العالمية الثانية تعهدت السلطات الاستعمارية بملاحقة قيادة وأعضاء حزب الشعب الذين كانوا ينشطون بطريقة سرية، ويقومون بتعبئة الشعب وبث الأفكار التي تدعوا إلى التحرر وتقرير المصير، ومن بين هؤلاء خيضر الذي كان يتعرض للمضايقة وتفتيش بيته ومتابعة تحركاته واتصالاته، وحسب التقارير الفرنسية فقد تم تفتيش بيته في شهر سبتمبر سنة 1944 عثر بحوزته على منشور ووثائق تثبت ضلوعه في نشاط حزب الشعب الجزائري المحضور، وتم حجز هذه الوثائق التي أدانته ووجهت له تهمة التآمر والمساس بالأمن العام، وتمت محاكمته من جديد، وصدر في حقه حكم بالسجن مدة 5 سنوات في شهر جويلية سنة 1945، و10 سنوات حرمان من حق التنقل والسفر ومصادرة كل ما يملك³.

¹ - Mahfoud Kaddache, tome2, opcit, p.598.

² - محمد الطيب العلوي، المرجع السابق، ص ص 207 و 206.

³ - احمد محساس، المرجع السابق، ص 257.

ثم أطلق سراح خيضر بعدما تم سجنه في بوزريعة في مطلع مارس سنة 1946 بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث صدر قرار العفو العام على المساجين السياسيين، فعاد إلى النشاط السياسي من جديد والتحضير للاجتماعات التي سوف يتقرر من خلالها مصير الشعب الجزائري ووضعيته القانونية¹.

وخلال ممارسته لنشاطه النضالي ومهامه في صفوف البرلمان الفرنسي ممثلا لحزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية كان يتعرض للمضايقات إلا أنها لا تصل الى حد الاعتقال والمساءلة من قبل الشرطة لأنه كان يتمتع بالحصانة البرلمانية ويستفيد من الامتيازات التي يقرها القانون الفرنسي بالنسبة للشخص الذي يحمل صفة النائب في المجلس، لكن يبدو أن هذه المرحلة لن تستمر خاصة وان خيضر كان دائم النشاط وعلى استعداد تام لخدمة مصالح الشعب الجزائري والدفاع عنها داخل قبة البرلمان وخارجه، حتى أنه لم يتوان في قبول المسؤولية والمهمة الموكلة إليه بعد مشاركته في الهجوم على بريد وهران ونقل الأموال المتحصل عليها بواسطة سيارته الخاصة².

وبعد اكتشاف أمر المنظمة الخاصة من قبل سلطات الاستعمار الفرنسي سنة 1950 وإلقاء القبض على العديد من قياداتها، وبعد صدور أوامر قضائية بمتابعة خيضر بعد دراسة ملف رفع الحصانة البرلمانية عنه في المجلس النيابي** تم اعتقاله وسجنه بعد مطالبة الحاكم العام نايجلان بإلقاء القبض عليه بعد أن تتم عملية رفع الحصانة البرلمانية عنه والتي كان يتمتع بها بصفته نائبا في البرلمان لتتم محاكمته. وبناء على التقارير التي قامت بإعدادها مصالح الأمن والشرطة حسب الشهود بأن خيضر هو من تكفل بنقل الأموال التي تم السطو عليها من قبل عناصر المنظمة الخاصة خارج وهران باتجاه وجهة متفق عليها مع مدبري الهجوم وهم احمد بن بلة وآيت احمد**.

¹ - Tarik Khider, opcit, p.30.

² - Mohamed Harbi, le FLN, opcit, p.56.

** -انظر الملحق رقم 07 ص198

** -انظر الملحق رقم 08 ص199

وتجدر الإشارة عند التطرق لقضية خيضر الذي وقع في يد الشرطة الفرنسية** بعد صدور الأوامر بمتابعته قضائيا من قبل النائب العام للجزائر العاصمة فان حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية وقيادته لم تضع في الحسبان حدوث مثل هذا السيناريو وهو وقوع أحد قياديينها بصفته نائبا في البرلمان تحت الأوامر القضائية هل يتوجب عليه الانصياع وتسليم نفسه للسلطات القضائية الاستعمارية أم انه يرفض ذلك. لكن المكتب السياسي للحزب طلب من خيضر في حالة رفع الحصانة البرلمانية عنه فيجب عليه عدم الانصياع ومقاومة الأوامر الصادرة في حقه في بداية الأمر**وعندما عقدت اللجنة المركزية في شهر سبتمبر سنة 1950 اجتماعها للنظر في قضية خيضر رفضت طلب المكتب السياسي وفي نفس الوقت عبر زعيم الحزب عن رفضه أيضا معلقا على ذلك بأنه من العار والمشين على حركة ثورية أن تدفع بأحد قادتها للمحاكمة والمثول أمام قاضي التحقيق. إلا أن المكتب السياسي تمكن من فرض قراره على اللجنة المركزية وربما عدول زعيم الحزب عن رأيه وانضمامه الى الرأي الذي يأمر خيضر بتسليم نفسه للسلطات الفرنسية. وفي هذه الأثناء اتخذ كل من عبد الله فيلالي* وامحمد يزيد قرارا بالتكفل بتهريب خيضر إلى خارج الجزائر وعدم تطبيق ما أمر به المكتب السياسي¹.

المطلب الثاني: ظروف فراره من السجن ونشاطه في مصر

وبقي بعدها خيضر متخفيا عن الأنظار بعد فراره من السجن**، وقامت السلطة الفرنسية باتخاذ الإجراءات القانونية بمتابعته قضائيا وأصدرت أمرا بإلقاء القبض عليه وخوفا

** -انظر الملحق رقم 09 ص 200

** -انظر الملحق رقم 10 ص 201

* ولد في 13 سبتمبر 1913 بضواحي القل، ناضل في حزب الشعب الجزائري ثم حركة انتصار الحريات الديمقراطية، عضو قيادة فدرالية فرنسا للحركة من 1947 الى 1954. ومع اندلاع الثورة انضم إلى جناح مصالي، وتولى منصب الأمين العام المساعد لاتحاد نقابات العمال الجزائريين خلال 1956/1957. قتل بتاريخ 24 نوفمبر 1957. أنظر: خلوفي بغداد 2014/2015، ص 133 خلوفي بغداد، (2014/2015) الحركة العمالية الجزائرية ونشاطها أثناء الثورة التحريرية 1954 - 1962، أطروحة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة وهران،

¹ - Mohamed Harbi, le FLN, opcit, p. 83.

** -انظر الملحق رقم 11 ص 202

من تعرض الحزب للحل ولطائلة الإجراءات التعسفية بسبب اكتشاف المنظمة السرية من جهة وعلاقة خيضر بقضية الهجوم على بريد وهران،** طلبت قيادة الحزب وعلى رأسه مصالي الحاج من خيضر تسليم نفسه، لكنه رفض رفضا قاطعا، وهو على استعداد للتضحية من أجل الوطن ونيل الشهادة في سبيل الله على أن يقع في يد السلطة الاستعمارية وهي الرسالة التي ابلاغها لزعيم الحزب مصالي الحاج وأعضاء المكتب السياسي الى غاية اتخاذه لقرار الفرار الى الخارج نحو مصر¹.

لقد أصبح خيضر محاصرا من قبل الشرطة الفرنسية التي تتربص بخروجه من مخبئه ولأنه فقد الحصانة النيابية مع المتابعة القضائية، وصدرت عدة أوامر بإلقاء القبض عليه في محكمة الجزائر العاصمة،** وكذا محكمة تيزي وزو بطلب من المدعي العام ثم توسيع دائرة الأوامر الى غاية الحاكم العام الفرنسي بالجزائر. وتعتبر حادثة الهجوم على بريد وهران التي تزامنت مع اكتشاف أمر المنظمة الخاصة** من أبرز وأهم الأسباب التي دفعت وفرضت عليه الخروج سرا إلى الخارج عبر الجهة الشرقية مرورا بتونس وليبيا وصولا لسويسرا عبر فرنسا إلى غاية وصوله العاصمة المصرية القاهرة في شهر جوان سنة 1951².

وحاولت إدارة الحزب التأثير على قراراته والعدول عن رفضه تسليم نفسه للسلطة الاستعمارية لكنها فشلت في ذلك لأن خيضر كان مصرا على عدم الوقوع في الأسر ومن ثم تقديم نفسه طواعية لجلاديه. وحسب بعض الروايات فقد اختار الشهادة والتضحية في سبيل وطنه وخدمة لأمته، ويبدو أن فكرة تسليم خيضر للشرطة الفرنسية ما هي إلا وسيلة لتفادي

** -انظر الملحق رقم 12 ص 203

¹ - حسين ايت احمد، المرجع السابق، ص 216.

** -انظر الملحق رقم 13 ص 204

² - عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، ط2، دار الغرب الاسلامي، بيروت، لبنان، 2005، ص 321

** -انظر الملحق رقم 14 ص 205

الإجراءات التعسفية التي سوف تتخذها الإدارة الفرنسية ضد حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية وخوفا من صدور قرار بحله بصفة رسمية¹.

وحسب المناضل أحمد حدانو المكنى "بالكابة" فإن خيضر رد على زعيم الحزب مصالي بمكالمة هاتفية يطلب منه تسليم نفسه للسلطات الفرنسية لكنه رفض رفضا قاطعا الامتثال والانصياع لأوامر الزعيم قائلا: "مانيش رايح سيدي الحاج" هذه العبارة كررها ثلاث مرات وهو يصرخ في سماعة الهاتف، لقد مل من السجون الفرنسية. ويبدو أن مصالي الحاج وقيادة الحزب كانت تصر على هذا الإجراء حتى تسمح الفرصة بالإعلان عن حملة إعلامية ودعائية واسعة من أجل إطلاق سراحه، لكن خيضر رفض هذه الفكرة وقرر مغادرة فرنسا التي كان يختبئ فيها ** في اتجاه القاهرة مروراً بسويسرا².

وبعد وصوله إلى العاصمة المصرية في بداية شهر جوان سنة 1951 استقر بها ومكث في حي جاردن سيتي بالقاهرة ، ومنذ الوهلة الأولى استعاد نشاطه النضالي وبدأت مرحلة جديدة بالنسبة له تختلف عن تلك التي كان يمارس من خلالها النضال السياسي في مواجهة السلطة الاستعمارية الفرنسية داخل الجزائر، وإنما اضطلع بدور نضالي خارج الجزائر لكنه يحمل نفس التوجهات والأفكار التي كان يدافع عنها سابقا، بحكم انتماءه لحزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية وعضوا ممثلا عنه في البرلمان الفرنسي، فالتمثيل هذه المرة أصبح على مستوى مكتب المغرب العربي بالقاهرة بحيث أصبح عضوا ونائبا للشاذلي المكي الذي كان ممثلا لحزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية في الخارج قبل وصوله، وسرعان ما خلفه خيضر على رأس الوفد في أكتوبر سنة 1952 وبدأت مرحلة جديدة من النضال بالنسبة لخيضر لكن هذه المرة خارج الوطن وهي مهمة كبيرة تضاف إلى المهام والمسؤوليات التي تقلدها³.

¹ - عمار بوحوش، المرجع السابق، ص322.

** -انظر الملحق رقم 15 ص206

² - Tarik Khide, opcit, p.33

³ - Ibid., p.34

وقبل التطرق لهذه المهمة وهي رئاسة الوفد الخارجي لحزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية خلفا للشاذلي المكي الذي يبدو أن الحزب سحب منه هذه المهمة يجدر بي أن أعرج ولو بصورة موجزة بنبذة حول مفهوم والهدف من إنشاء مكتب المغرب العربي بالعاصمة المصرية القاهرة ومن ثم الدور الذي سيلعبه في جلب التأييد والدعم العربي والدولي من أجل تصفية الاستعمار في منطقة المغرب العربي.

لقد تأسس مكتب المغرب العربي عقب لجوء الأمير محمد بن عبد الكريم الخطابي إلى مصر على إثر انعقاد مؤتمر المغرب العربي بالقاهرة من 16 إلى 23 فيفري 1947 صدرت عنه عدة قرارات من أبرزها تأسيس مكتب المغرب العربي وقد ضم في البداية أربعة فروع وهي: فرعين عن المغرب يضم الأول المغرب الفرنسي (تحت السيطرة الاستعمارية الفرنسية) ويمثله علال الفاسي، وفرع المغرب الإسباني ويمثله عبد الخالق الطريس. ويمثل بورقيبة الحزب الدستوري الجديد في الفرع الأول لتونس، وأما ممثل للحزب الدستوري القديم فقد كان محي الدين القليبي، بقي فرع الجزائر والذي كان ممثلا في شخصية واحدة وهو الشاذلي المكي عن حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية¹.

وأنشئ مكتب المغرب العربي بتاريخ 15 فيفري 1947 بمشاركة الشاذلي المكي ممثلا لحزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية من أجل التنسيق بين أقطار المغرب العربي لإيجاد أرضية تنسيق وتشاور بين الحركات السياسية الوطنية المناوئة للاستعمار في المغرب وتونس والجزائر، والعمل على توحيد الخطط وأساليب الكفاح المسلح المشترك لطرد المستعمر في الداخل، والبحث عن الدعم والتأييد الدولي لدعم المقاومة المسلحة في الخارج لأن الاستعمار الفرنسي يسيطر على هذه الأقطار. فالعدو واحد والهدف واحد².

ثم تأسست لجنة تحرير المغرب العربي في 5 جانفي 1948 على رأسها عبد الكريم الخطابي التي ضمت كل الأحزاب التي تدعوا إلى الاستقلال في كل من الجزائر وتونس

¹ - امحمد بن عبود، بداية نشاط مكتب المغرب العربي في القاهرة (عمية ابن عبد الكريم)، المجلة التاريخية المغربية،

العدد 25- 26، 1982، ص ص 7-10

² - إدريس الرشيد، ذكريات عن مكتب المغرب العربي بالقاهرة، الدار العربية للكتاب، تونس، 1981، ص 69.

والمغرب، وتبنت مجموعة من الأفكار تمت صياغتها في شكل ميثاق تمحور حول مجموعة من المطالب مثل: المطالبة بالاستقلال لجميع أقطار المغرب العربي، تطلع وتراقب اللجنة الاتصالات التي تقوم بها الأحزاب مع السلطة الاستعمارية سواء الإسبانية أو الفرنسية في مراحلها، والعمل والالتزام على مواصلة الكفاح للحصول على الاستقلال العام لكافة الأقطار حتى وإن حقق قطر من الأقطار الثلاثة استقلاله¹.

وساهمت عدة عوامل في تكوين جبهة موحدة للدفاع عن حقوق وحرية شعوب المغرب العربي، ومن أبرزها تأسيس الجامعة العربية سنة 1945 ومقرها مصر، حيث كانت قبلة لبقية الشعوب العربية التي لا تزال تحت وطأة الاحتلال وتعاني من التسلط الاستعماري، فمن واجب مصر تقديم يد المساعدة وأشكال الدعم للأشقاء المغاربة².

والهدف الرئيسي لمكتب المغرب العربي بالقاهرة هو تنسيق الجهود بين زعماء الحركة الوطنية المغربية للتصدي للاستعمار، مع استخدام لكل أنواع الدعاية وبشكل واسع عبر الصحف ووسائل الإعلام المرئية والمسموعة وتزويدها بالمعلومات الصحيحة حول حقيقة ما يجري في بلدان المغرب العربي، بالإضافة إلى إلقاء المحاضرات وعقد المؤتمرات وإرسال الوفود للخارج للقيام بالدور الدعائي من أجل الحصول على التأييد العربي والدولي ماديا وسياسيا³.

وبعد تأسيس لجنة تحرير المغرب العربي بالقاهرة من قبل الأمير عبد الكريم الخطابي سنة 1948 تحولت إلى الممثل الأول والشرعي للمغاربة بعد موافقة مصر والعديد من الدول العربية والإسلامية، واستندت إلى عدة مبادئ ومنطلقات في صياغة برنامج عملها ومن أهمها:

- الإسلام هو الذي يحدد هوية المغرب العربي الحضارية وهوية المجتمع المغربي.

¹ - امحمد بن عبود، نشاط مكتب المغرب العربي بدمشق في انعقاد مؤتمر المغربي العربي بالقاهرة، المجلة التاريخية الغربية، عدد15، 16 جويلية 1979، ص110.

² - نفسه، ص110

³ - الشاذلي المكي، جريدة المغرب العربي، عدد18، 18جانفي 1948، ص31

- المغرب العربي جزء لا يتجزأ من وحدة البلدان العربية يقدم يد المساعدة والتعاون في إطار جامعة الدول العربية يتمتع بنفس الإطار كباقي البلدان العربية. في كل المغرب وتونس والجزائر التي كان ممثلها ينتمي إلى حزب الشعب الذي يتبنى مبدأ الاستقلال التام عن فرنسا.

- تعبر لجنة تحرير المغرب العربي عن مدى تلاحم الكفاح المشترك لأقطار المغرب العربي ومرحلة هامة من مراحل هذا الكفاح حيث توحدت جهود الحركة الوطنية لتحقيق هدف مشترك في إطار انتمائه العربي الإسلامي¹.

¹ - أبو القاسم محمد، الاتجاه الوحدوي في المغرب العربي 1910-1954، رسالة ماجستير إشراف الدكتور أبو القاسم سعد الله (رحمه الله)، معهد التاريخ، جامعة الجزائر، ص 331-332

الفصل الثالث: دور خيضر أثناء الثورة التحريرية الكبرى

المبحث الأول: دوره على رأس الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني

المطلب الأول: دوره السياسي في القاهرة

المطلب الثاني: نشاطه الدبلوماسي في دعم الثورة

المبحث الثاني: دوره في ربط الاتصال بقيادة الداخل وقيادته للاتصالات السرية

المطلب الأول: علاقته بقيادة الداخل وموقفه من قرارات مؤتمر الصومام

المطلب الثاني: دوره في إدارة الاتصالات السرية مع الطرف الفرنسي.

المبحث الأول: دوره على رأس الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني

المطلب الأول: دوره السياسي في القاهرة

لقد تزامن تواجد خيضر في مصر منذ وصوله الى العاصمة القاهرة سنة 1951 الى غاية انطلاق الثورة سنة 1954 حدوث عدة تطورات وتغيرات على مستوى نشاط حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية¹، حيث بدأت تظهر الخلافات بين زعيم الحزب منذ نهاية 1947 تقريبا حول كيفية تسيير الحزب وتقليص صلاحيات مصالي الحاج الذي لم يكثر بما يحدث داخل الجزائر بالرغم من التحذيرات التي قدمها له أعضاء قيادة الحزب خوفا من اعتقاله من جديد من قبل السلطة الفرنسية، فكان مصيره الاعتقال من جديد ووضعه تحت الإقامة الجبرية².

وتم عقد مؤتمر حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية خلال شهر أفريل 1953 بمقر الحزب بالجزائر العاصمة لحل المشاكل الشخصية، وإحداث تعديل على القانون الأساسي لوضع حد للصلاحيات المطلقة التي يتمتع بها مصالي³، وعند مناقشة هذه القضايا من قبل المندوبين الذين جاؤوا من فرنسا والجزائر، وبحضور ممثل مصالي وهو مولاي مرياح، حدث انشقاق داخل صفوف قيادة الحزب وأجهزته بعد أن خرج بعدة قرارات من أهمها: تقليص مهام زعيم الحزب، وانتخاب أعضاء في اللجنة المركزية للحزب لا يحسبون في صالح المكتب السياسي الذي يضم معظم الموالين لمصالي الحاج، فظهرت أزمة بين مصالي وأنصاره و بين أعضاء اللجنة المركزية خاصة بعد الرسالة التي وجهها زعيم الحزب إلى أعضاء اللجنة المركزية يندد فيها بالقرارات التي خرجوا بها والتصرفات التي يقوم بها

¹ – Mohamed Harbi, Opcit, p.38.

² – جيلالي بولوفة عبد القادر، حركة انتصار الحريات الديمقراطية الخروج من النفق، دار الأصمعية، الجزائر، 2001، ص 313.

³ – عامر رخيعة، التطور السياسي والتنظيمي لحزب جبهة التحرير الوطني 1960-1962، د.م.ج، الجزائر، د ت، ص 41.

الأمين العام للحزب مع التأكيد على المطالبة باستعادة صلاحياته الكاملة على رأس القيادة والحزب¹.

هذا الوضع ترتب عنه ظهور تيارين الأول بقيادة مصالي وأنصاره، والثاني اللجنة المركزية وأنصارها، لكن هذا الصراع تولدت عنه أيضا عدة نتائج آنية على مسار ونشاط الاتجاه الاستقلالي ومستقبل القضية التي يدافع عنها، ومن أهم هذه النتائج الإهمال والتناسي، وعدم الاكتراث لأن الخلافات وعدم التطابق في وجهات النظر وعدم التوصل إلى قرارات ترضي الطرفين المتنازعين أدى بشكل واضح إلى بقاء الأزمة وكل طرف متمسك برأيه².

لكن هذا الوضع كان يخدم الاستعمار ويؤثر بصورة مباشرة على مصير العمل النضالي ونشاطه في صفوف الشعب الجزائري الذي بدأ يستعيد فكرة الإيمان بضرورة التخلص من الاستعمار الفرنسي عن طريق العمل المسلح، وهو الهدف الذي يسعى إليه الاتجاه الاستقلالي³، فيجب على قيادة الحزب بما فيهم مصالي وأعضاء اللجنة المركزية تجاوز هذه الأزمة ونبذ الخلافات والالتفاف حول قيادة واحدة من أجل بداية التحضير للعمل المسلح، واللافت للانتباه أن القاعدة الشعبية وحتى الوفد الخارجي للحزب في مصر لم يكونوا على إطلاع بهذه الأزمة والصراع بين التيارين المصاليين والمركزيين⁴.

¹ - Mahfoud Kaddache, tome2, Opcit, p.880.

² -ibid., p. 881

³ - الجلاي صاري ومحفوظ قداش، المرجع السابق، ص 59.

⁴ - محمد الطيب العلوي، المرجع السابق، ص 240.

وبالنسبة لخيضر والوفد الخارجي الذي تدعم بوصول أحمد بن بلة وحسين أيت أحمد إلى مصر هذه الأزمة لم تؤثر على نشاط الوفد حيث واصل خيضر كتابة الرسائل إلى ممثلي الأحزاب والأعضاء الممثلين للدول العربية واللجان التابعة لها من أجل الحصول على التأييد والدعم العربي للقضية الجزائرية¹، بعث خيضر بمذكرة إلى اللجنة السياسية للجامعة العربية** مذكرا بما يحدث في الجزائر التي يجب الاهتمام بها هي أيضا وعدم إعطاء الأولوية لما يحدث في تونس والمغرب فقط، وطالب من الأعضاء تقديم الدعم السياسي والدبلوماسي لطرح القضية الجزائرية ومناقشتها على مستوى هيئة الأمم المتحدة واعتبارها قضية تصفية استعمار وتقرير مصير².

وشهدت الجزائر في نهاية سنة 1953 عدة تطورات على مستوى أعضاء قداماء المنظمة الخاصة الذين تفتنوا إلى ضرورة تجاوز أزمة حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية والشروع في التحضير بجدية لتفجير الثورة، ولو بالإمكانات المتاحة لديهم خاصة المادية، وجب عليهم وضع الثقة في قدراتهم وعلى الدور الذي سيقوم به الشعب لاحتضان الثورة والالتفاف حول قيادتها منذ الساعات الأولى عندما يعي مدى أهمية اللحظة التي تم اختيارها للإعلان عن فتح باب التضحية في سبيل الوطن³.

ولقد زاد تفاقم أزمة حزب انتصار الحريات الديمقراطية بعد تمسك كل طرف بمواقفه بعد عقد مؤتمرين الأول لأنصار مصالي الحاج في هورنو ببلجيكا خلال شهر جويلية سنة 1954، والثاني للمركزيين خلال شهر أوت سنة 1954، وعلى الرغم من محاولات تهدئة النفوس والتخفيف من حدة الأزمة التي قام بها بعض المناضلين في قيادة الحزب إلا أن الهوة زادت، في هذه الأثناء بدأ يظهر طرف ثالث تقطن وشخص تداعيات وآثار هذا الصراع ورأى بأنه يجب التركيز على ما هو أهم وهو كيفية بداية التحضير للعمل المسلح

** - انظر الملحق رقم 16 ص 207

¹ - جيلالي بولوفة عبد القادر، المرجع السابق، ص 314.

² - فتحي الديب، عبد الناصر وثورة الجزائر، دار المستقبل العربي، القاهرة، مصر، 1974، ص 25.

³ - Ferhat Abbas, Autopsie d'une guerre, édition Garnier, Paris, 1980, p. 178.

وبصورة جدية من أجل تجاوز الخلافات والصراعات الدائرة بين التيارين المصاليين والمركزيين¹.

وفي الوقت الذي تفاقمت فيه الأزمة بين المصاليين والمركزيين حاولت اللجنة الثورية للوحدة والعمل التي تأسست في 23 مارس التوفيق بين الجناحين المتصارعين خاصة الجهود التي قام كل من محمد بوضياف ومصطفى بن بولعيد في إيجاد أرضية لتجاوز الخلافات بين الزعيم مصالي وانصاره من جهة، والمركزيين من جهة أخرى، إلا أن فشل هذه المساعي كان دافعا للمضي قدما في تجسيد الهدف الحقيقي الذي من أجله تشكلت لجنة انبثقت من اجتماع الاثنين والعشرين، وهو الإعلان عن تفجير الثورة المسلحة من أجل تجاوز أزمة حزب انتصار الحريات الديمقراطية، وضمت في البداية خمسة أعضاء ثم أضيف إليها عضوا سادسا، وأصبح عدد تسعة بعد انضمام وموافقة الثلاث أعضاء المتواجدين بالخارج وهم خيضر، بن بلة، وآيت أحمد².

ولقد كان الإعلان عن تاريخ انطلاق الثورة يمثل المرحلة الحاسمة بالنسبة لقيادة الحركة الوطنية الذي بادر بتأسيسه مصالي الحاج وأنصاره، مما سيضعف موقف زعيم الحزب والأعضاء الموجودين في الوفد الخارجي بالقاهرة مثل: الدكتور لمين دباغين، أحمد مزغنة*، أحمد يزيد، هؤلاء الذين تم الاتصال بهم من قبل خيضر من أجل ضمهم إلى الثورة، غير أن أحمد مزغنة كان يشكك في البداية في الإعلان عن بداية الثورة ومتخوف من تبعات هذا القرار الخطير، ورأى بأن تأجيل الإعلان عن بداية الثورة هو الرأي المناسب وقام

¹ - Mahfoud Kaddache, Opcit, p. 882.

² - محمد لحسن زغيدي، التحضيرات السرية للثورة التحريرية، المتحف الوطني للمجاهد، عدد 1، الجزائر، 1994، ص 26.

* مناضل في الحزب الوطني الثوري من 1930 إلى 1933 ثم في نجم شمال أفريقيا من 1933 إلى 1939 وعضو في قيادة حزب الشعب الجزائري وحركة انتصار الحريات الديمقراطية من 1943 إلى 1954 انضم إلى مصالي وحزب الحركة الوطنية من 1954 إلى 1955 أعتقل بالقاهرة في جويلية 1955 بطلب من الوفد الخارجي وبقي في السجن إلى غاية الاستقلال أطلق سراحه بطلب من خيضر ص 395

أحمد مزغنة بإطلاع مصالي الحاج على هذه الوضعية، وبأن قرار تفجير الثورة هو أمر واقع لا يمكن التراجع عنه¹.

وفي 10 فيفري 1955، وقع أحمد مزغنة وحسين لحول مع محمد بوضياف وأحمد بن بلة الإعلان عن تكوين جبهة مشتركة تضم جميع التيارات التي تمثل الحركة الوطنية، لقد قام مصالي برفض هذا الاقتراح بقوة واتهم مزغنة بأنه يبحث عن وسيلة للتخلص من حزب الحركة الوطنية وتعويضها بجبهة التحرير الوطني، وربما كان في اعتقاد مزغنة بأن تحقيق الوحدة على مستوى تيارات الحركة الوطنية يعني مستقبلا تشكيل فدرالية تضم الجميع، ولا تعني بالنسبة له التخلص من حزب المصاليين².

وللحد من نشاط أحمد مزغنة كممثل لمصالي على مستوى العاصمة المصرية وبإيعاز من الوفد الخارجي اعتقل مزغنة من قبل السلطات المصرية لأنه أصبح يمثل عائقا أمام خيضر وأعضاء الوفد الخارجي في القاهرة، وبقي في السجن إلى غاية الاستقلال حيث تدخل خيضر شخصيا من أجل إطلاق سراحه بحكم علاقتهما الشخصية عندما كانا عضوين في المجلس الوطني الفرنسي³.

وفي هذه الظروف قرر أصحاب التيار الثالث وأغلبهم من عناصر المنظمة الخاصة تأسيس لجنة في شهر مارس 1954 سميت باللجنة الثورية للوحدة والعمل والتي تمحورت مهمتها في البداية حول محاولة إيجاد توافق بين التيارين المتصارعين، وتجاوز الأزمة إلا أنها فشلت في مسعاها بعد تمسك كل طرف برأيه، ولم يجد أعضاءها إلا المضي في طريق التحضير لتفجير الثورة والإسراع بهذا العمل حتى لا تؤثر أزمة الحزب على جهودهم في

¹ - إبراهيم لونيسي، أزمة حزب الشعب الجزائري، مجلة المصادر (فصلية)، عدد2، الجزائر، 1999، ص112.

² - إبراهيم لونيسي، المرجع السابق، ص 113.

³ - فتحي الديب، المصدر السابق، ص 27.

محاولة بلوغ الهدف النهائي وهو تحقيق الاستقلال، وحتى لا تؤثر تداعياتها على الشارع وشرائع الشعب الجزائري فيفقد الأمل في التحرر من سيطرة الاستعمار¹.

لقد بدأت مرحلة الحسم من خلال الاتصالات التي سيقوم بها محمد بوضياف بعد تعيينه على رأس لجنة تمخضت عن اجتماع 22 حيث اختار ستة من القادة الذين سيعلنون عن اللحظة التاريخية لتفجير الثورة، وشرع في إجراء الاتصالات مع الوفد الخارجي لحزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية من خلال إجراء لقاءات مع كل من محمد خيضر ثم أحمد بن بلة وآيت أحمد في سويسرا لوضع الترتيبات النهائية للإعلان عن اندلاع الثورة التحريرية، وتحديد الدور الذي سيقوم به أعضاء الوفد الخارجي بقيادة محمد خيضر في مصر²، حيث أوكلت له مهمة تقديم الدعم المادي والدبلوماسي انطلاقا من العاصمة المصرية التي بإمكانها لعب دور أساسي في الحصول على هذا الدعم بالاعتماد على الجامعة العربية ووجود ممثلين عن كل دولة من الدول العربية المستقلة³.

المطلب الثاني: نشاطه الدبلوماسي في دعم الثورة

وأُسندت مهمة قيادة ورئاسة الوفد لخيضر لكي يلعب دورا رياديا على المستوى الدبلوماسي والسياسي وضمان الدعم للثورة الجزائرية على المستوى الخارجي، كما تم تكليف أحمد بن بلة بإيجاد وسائل لدعم الثورة ماديا عن طريق جمع الأموال والتبرعات من أجل شراء السلاح الذي يعتبر أهم وسيلة تعتمد عليها الثورة من أجل تحقيق الانتصارات على المستوى الداخلي⁴.

¹ - محمد لحسن زغدي، المرجع السابق، ص 27.

² - محمد الطيب العلوي، المرجع السابق، ص 249.

³ - محمد خشيان، مهام الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني بالقاهرة 1947-1957، جامعة الجزائر، 2001، ص 20.

⁴ - أحسن بومالي، إستراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى 1954-1956، دار الهدى، الجزائر، 2002، ص 136.

ومن الأمثلة على نشاط خيضر السياسي والدبلوماسي فيمكنني الاستشهاد في هذا المقام ببعض الوثائق السرية التي تمت ترجمتها من العربية الى اللغة الفرنسية المحفوظة في الأرشيف الفرنسي بوزارة الخارجية بباريس، من بينها:

الوثيقة التي كتبها خيضر وتناولت تطور القضية الجزائرية بهدف الحصول على التأييد الدولي والعربي لصالح قضية الشعب الجزائري، ومما جاء فيها ما يلي **:

- تطور القضية الجزائرية على المستوى الدولي : كانت تهدف السلطة الفرنسية خلال سنة 1956 الى البحث عن اتفاق مع الدول المجاورة للجزائر وخاصة تونس والمغرب من أجل الحد من نشاط الثورة الجزائرية انطلاقا من الأراضي الحدودية، حيث تمكنت من الحصول على نتائج إيجابية انتهت بمنح الاستقلال للدولتين، أما على مستوى منظمة الأمم المتحدة، فقد حاولت فرنسا التأثير على الدول العربية من أجل التقليل من دعمها للقضية الجزائرية وتقديم التأييد لها، وفي هذه الظروف قام محمد خيضر بقيادة وفد يتشكل من حسين آيت أحمد ممثل جبهة التحرير الوطني بنيويورك، والدكتور الأمين دباغين، بتاريخ 1956/12/26 لمقابلة عبد المنعم مصطفى الأمين العام المساعد للجامعة العربية ورئيس اللجنة السياسية لدى الجامعة، وبعد أن استعرض خيضر الصعوبات التي واجهتها الثورة وتواجهها بسبب الحصار والإجراءات العسكرية وأنواع القمع التي فرضتها السلطة الفرنسية على الشعب الجزائري، وقام بالإدلاء بالتصريح الآتي بعد هذه المقابلة: «ترغب السلطة الاستعمارية الفرنسية في إبادة الشعب الجزائري والضغط عليه من أجل الاستسلام بدون شروط، ومن وجهة نظر الثورة الجزائرية لها أهمية قصوى في كفاح شعوب شمال أفريقيا لأن كفاح الشعبين التونسي والمغربي لم يصل بعد الى تحقيق الأهداف النهائية، وللأسف الجامعة العربية وبعض الدول الأعضاء فيها يبدوا أنها لا تولي الاهتمام الكافي للقضية الجزائرية خاصة بعد موقفها الأخير داخل منظمة الأمم المتحدة»، وأكد خيضر أنه لا يمكن الإنقاص من دور جميع الأطراف وكان الهدف من نشاطه هو خلق جو مناسب للحصول

** - انظر الملحق رقم 17 ص 208.

على التأييد العربي من أجل عرض القضية الجزائرية بمناسبة انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة، واقترح في نفس الإطار القيام بعقد ندوة صحفية لشرح الأعمال الوحشية والقمعية التي تمارسها السلطة الاستعمارية على الشعب الجزائري أمام مرأى الرأي العام العالمي والدول العربية ومن أهمها مصر¹.

- تطور الكفاح الجزائري على المستوى الداخلي: بالرغم من الصعوبات التي تواجه الثورة الجزائرية على الصعيد الخارجي فإن هذا الوضع لا يوحى بالتشاؤم المفرط الذي يعبر عن استحالة تحرر الشعب الجزائري من السيطرة الاستعمارية الفرنسية، حيث لا تزال القضيتين التونسية والمغربية بدون تسوية نهائية، وحتى وإن تمت التسوية فإن الشعب الجزائري بإمكانه الاعتماد على نفسه في مواصلة الكفاح ولا يمكن لفرنسا أن تفرض عليه حلولاً تحت وطأة استخدام القوة والعنف حتى وإن تخلى عنه التونسيين والمغاربة. الخطر ليس هنا وإنما يكمن في المناورات التي قامت بها السلطة الاستعمارية مع الحزب الدستوري الجديد الذي كان ضحية هذه المناورات التي لا يمكنها أن تؤثر على جبهة التحرير الوطني وقد تحقق نجاحاً مع بعض الأطراف الأخرى في أوساط النخبة الجزائرية للاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري أو حتى على مصالي الحاج نفسه. وجبهة التحرير الوطني تحت تأثير هذا الضغط مضطرة الى فتح جبهة ثانية من الكفاح لكنها على استعداد لمجابهة ومواجهة هذه الوضعية لتحقيق النصر².

وكما قام محمد خيضر أيضاً بتقديم مقترحات باسم جبهة التحرير الوطني للجنة السياسية للجامعة العربية على شكل ملف تناول عدة نقاط بتاريخ 1956/04/07 بالعاصمة المصرية القاهرة تضمنت ما يلي **

¹ Archive du ministère del' extérieure Française, Boite N54, numero donvoi 28/23.04, du 18/01/1956.

² - Archive du ministère del' extérieure Française, Boite N54, numéro 28/23.04, du 18/01/1956.

- تمنح الجامعة العربية مساعدات مادية للثورة الجزائرية وتقوم بمراقبتها وكيفية استغلالها الى حين وصول الجزائر على استقلالها فتقوم بإعادتها وتسديدها.

- تخصيص مبالغ مالية لتمويل الحملات الدعائية والإعلامية لصالح القضية الجزائرية بفرنسا من طرف البرلمانين والصحفيين.

- مناقشة القضية الجزائرية على مستوى مجلس الأمن لمنظمة الأمم المتحدة بالتعاون مع مجموعة الدول الأفروأسيوية. كما أضاف خيضر بأن العمال الجزائريين بفرنسا على استعداد لشل الاقتصاد الفرنسي والقيام بعمليات تخريبية على جميع الأصعدة والميادين. وفي نهاية التقرير أعلن عن قرب الاعلان عن تكوين حكومة جزائرية تتمتع بكامل الصلاحيات وتشرف على كل ما يحدث داخل التراب الجزائري المحتل.¹

ولكي تتجح جهود القيادة التي فجرت الثورة داخليا وخارجيا ضمنت مساندة وموافقة محمد خيضر، واحمد بن بلة، وآيت أحمد الحسين الذين كانوا من بين أعضاء حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية المدعمين لجهود لجنة الستة المنبثقة عن اجتماع 22 التاريخي وتم عزل في نفس الأثناء الأعضاء الذين لديهم شيء من التردد، وتذبذب في المواقف، ويساورهم الشك حول صدق عملية تفجير الثورة والاعتماد على السلاح من أجل التخلص من السيطرة الاستعمارية الفرنسية.²

لقد تم إضافة الوفد الخارجي لحزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية الذي كان يرأسه خيضر الى قيادة الثورة فأصبح يمثل التنظيم الثوري الذي أطلق عليه جبهة وجيش التحرير الوطني ليصبح عدد أعضاء القيادة تسعة، وكان يبدو أن انضمام أعضاء الوفد ضرورة أملت الظروف على القيادة التي تشكلت في الداخل حتى تستفيد الثورة من الدعم المادي والسياسي خارجيا بفضل النشاط الذي سيقوم به خيضر ورفاقه الذين سيشكلون

¹ Archive du ministère del' extérieure Française, Boite N54, numéro 1392/232, du 11/04/1956.

² - C.A.N, Boite N° 182, F.G.P.R.A, rapport politique de Mohammed khider, le Caire, Egypte, 27 avril 1954, p1.

مجموعة من القياديين في الخارج من أجل البحث عن السند المادي والسياسي للثورة وبحثا عن التأييد والدعم الدوليين انطلاقا من العاصمة المصرية ومن بوابة الجامعة العربية.¹

وتكفل خيضر بما أنه أصبح رئيسا للوفد الخارجي بالقيام بدور ريادي على رأس التنظيم الجديد وهو جبهة وجيش التحرير الوطني بعد تجاوز مرحلة أزمة حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية والضغط الذي مارسه عليه زعيم الحزب الذي كان يرى بأن مسألة تفجير الثورة في هذا الوقت بالذات بعد مغامرة غير محسومة ومحسوبة بدقة ويجب التريث والانتظار حتى تتوفر الظروف والإمكانات اللازمة والضرورية وخوفا من النتائج التي قد تترتب عنها. وأول تحرك قام به خيضر هو انتداب السيد بشير الجزائري لكي يمثل الوفد الخارجي لدى حكومة ليبيا وربط الاتصال مع عمر مالك من أجل دراسة إمكانية تزويد الثورة بالسلاح وتقديم يد المساعدة بالتموين اللوجستيكي عبر الحدود الليبية التونسية مروراً بمنطقة وادي سوف، ومنذ ذلك تحولت ليبيا إلى منطقة عبور لنقل الأسلحة بعد وصولها عبر البواخر من مصر، وبلاد المشرق وأوروبا الشرقية.²

لقد ركز خيضر على ربط الاتصال منذ البداية مع مجموعة الدول العربية التي لها وزن وثقل داخل أروقة الجامعة العربية** بهدف ضمان دعمها ومساندتها ومن ثم التأثير على بقية الأعضاء من الدول العربية، واعتمد على وسيلة التحرك الدبلوماسي بدءاً بترسيم والتأكيد على شرعية الثورة وقيادتها التي وضعت الثقة في الوفد الخارجي كمثل لجبهة وجيش التحرير وهو الذي بإمكانه التحدث باسمها، وفي هذا الإطار وجه خيضر رسالتين إلى العاهل السعودي الأولى بتاريخ 2 جويلية 1954 يشكر فيها الملك وبنثي على موقفه الواضح من القضية الجزائرية والتوجهات التي قدمها للأمين العام للجامعة العربية من أجل العمل على تقديم المساعدات للقضية الجزائرية، والثانية بتاريخ 22 جويلية 1954 يطلب من

¹ - فتحي الديب، المرجع السابق، ص 190.

² - Ferhat Abbas, Opcit, p179.

** - انظر الملحق رقم 19 ص 212.

خلالها خيضر من الملك السعودي إعطاء تعليمات للوفد الذي يمثلها في هيئة الأمم المتحدة بالتعاون مع كتلة الدول الأفروآسيوية** من أجل محاولة إدراج القضية الجزائرية ضمن جدول أعمال الهيئة في الدورات القادمة لمناقشتها كقضية تدخل ضمن قضايا تصفية الاستعمار وتطبيق مبدأ تقرير المصير¹.

والتزمت المملكة السعودية بالتعهد بإيصال هذه الانشغالات وهذا المطلب وأمرت وفدها الدائم في هيئة الأمم المتحدة الاهتمام بالقضية الجزائرية، وسمح هذا الاهتمام للوفد الخارجي بتفويض الملك السعودي بالتحدث باسم القضية الجزائرية في المحافل الدولية**. وفي دورة هيئة الأمم المتحدة، هذا الموقف الذي كان مبنيا على خطة محكمة تضمن للقضية الجزائرية السند الحقيقي والنقل الذي تمثله السعودية الى جانب مصر في أروقة الجامعة العربية، ومحاولة تدويلها².

لقد اعتمد خيضر في صياغة الرسائل والعرائض التي وجهها لرؤساء البعثات والدول على مجموعة من الأفكار التي استنبطها من المواثيق الدولية والهيئات الجهوية التي تضمنها ميثاق الأطلسي سنة 1941، ثم ميثاق هيئة الأمم المتحدة وخاصة مبدأ حق تقرير المصير ومبادئ حقوق الإنسان التي يجب الاعتماد عليها من أجل الدفاع عن القضية الجزائرية في المحافل الدولية، ولا يمكن للشعوب الحصول على حقوقها من دون الاعتماد عليها³.

حاول خيضر في بداية الثورة كسب وتأييد الرأي العام العربي** والدولي عبر ربط الاتصال بالأحزاب ورؤساء الدول بواسطة الرسائل حتى لا تتمكن الدبلوماسية الفرنسية من التأثير على مواقف هذه الدول وزعمائها حول ما يحدث في الجزائر، حيث استخدمت

** - انظر الملحق رقم 20 ص 214

¹ - مركز الأرشيف الوطني، رصيد الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، علبة 99، رسالة محمد خيضر إلى عبد العزيز

آل سعود، 02 يوليو 1954، ص 1.

² - مركز الأرشيف الوطني نفس العلبة.

³ - C.A.N, Boite N° 199, F.G.P.R.A, rapport politique de Mohammed khider, L'Algérie a la conférence Afro-asiatique, le Caire, 12 avril 1955, p1.

الخارجية الفرنسية كل وسائل الضغط من أجل التأثير على الدول الإفريقية والآسيوية والعربية حتى لا تساند القضية الجزائرية ولا تدعم الرأي من أجل تمريرها ضمن جلسات الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة¹.

ويمكن اعتبار هذا النشاط والجهد الذي قام به خيضر يندرج ضمن الصراع والضغطات التي كانت تمارسها فرنسا على نشاط الوفد الخارجي وعلى رأسها خيضر لأنها كانت تعلم جيدا قدراته وشخصيته في التفاوض والتفاوض وربط الاتصال وتوظيف كل ما لديه من أفكار لتوسيع دائرة نشاط الوفد لإنجاح العمل الثوري إلى غاية تحقيق الاستقلال واسترجاع السيادة، حيث استطاع ومنذ انطلاق الثورة من تحريك الضمير العربي والدولي عبر الأطر القانونية لتسهيل عملية نقل القضية الجزائرية الى أروقة الهيئة الأممية ، على أنها قضية تهم المجتمع الدولي الذي يتوجب عليه إيجاد حل عادل لها². يعتبر مؤتمر باندونغ 1955 بإندونيسيا بالنسبة للثورة الجزائرية سندا ودعما من أجل استمرارية الكفاح ضد الاستعمار الفرنسي على الصعيد الدولي والخارجي ومن أبرز المحطات التي تمكن من خلالها خيضر ورفاقه في الوفد الخارجي من إيصال صوت الثورة إلى باقي الشعوب في العالم **عبر بوابة الكتلة الأفروآسيوية³.

وشهدت هذه الفترة نوع من التضارب والتعتيم الذي مارسه بعض العناصر التي تنتمي إلى حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية ومن بينهم الشاذلي المكي وأحمد مزغنة المواليين لزعيم الحزب مصالي الحاج، هؤلاء كلفهم مصالي بالتحدث والمشاركة في المؤتمر كممثلين للقضية الجزائرية من دون الإعلان عن ذلك فقام خيضر باختيار الشاذلي المكي عبر رسالة بعثها له يختاره كشخصية للقيام بتنشيط حملة دعائية في الخارج لخدمة القضية

** -انظر الملحق رقم 21 ص 215.

¹ - C.A.N, Boite N° 01, rapport notes aux gouvernements des payes membre de L'ONU, le Caire, Egypte, 22/08/1954, p1.

² - ibid., p1

** -انظر الملحق رقم 22 ص 216.

³ - محمد خشيان، المرجع السابق، ص 52.

الجزائرية من خلال المشاركة في مؤتمر باندونغ، وكان هدف خيضر من وراء هذا الاختيار هو كسب تأييد الشخصيات والزعماء الذين يمثلون الدول الأعضاء في هذه الكتلة من قارة آسيا وأفريقيا. لكن سرعان ما عدل عن رأيه بعدما اكتشف بأن الشاذلي المكي يشارك في المؤتمر كممثل لمصالي وليس جبهة التحرير الوطني، فتم إبعاده مع أحمد مزغنة من الوفد¹.

وبعد هذه النجاحات التي تحققت على الصعيد الدبلوماسي بعث خيضر برسالة لوزارة العدل لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية يطلب منها السماح لآيت أحمد بالإقامة الشرعية على أراضيها وتمثيل الجزائر وكمفوض عن قيادة الثورة على مستوى هيئة الأمم المتحدة بهدف زيادة النشاط على مستوى هذه الهيئة لكسب التأييد والدعم الدوليين كما تم تسجيل القضية الجزائرية في الدورة العاشرة لهيئة الأمم المتحدة بالتصويت عن طريق الأغلبية، مما حتم على رئيس الوفد الفرنسي والممثل الدائم على مستوى الهيئة إلى الانسحاب تعبيراً عن عدم رضاه واحتجابه، غير أن رد فعل خيضر اعتبر هذا الانسحاب انتصاراً دبلوماسياً في حد ذاته لصالح القضية الجزائرية التي بدأت تكسب تأييد الرأي العام العالمي وهذا ما تؤكد وثيقة سرية حول تنقل خيضر من مصر إلى يوغسلافيا حيث من المنتظر ان يلتقي برئيس لجنة العلاقات الدولية على مستوى رابطة الاتحاديات الاشتراكية اليوغسلافية في بداية شهر أكتوبر من سنة 1956** بفضل الجهود التي بذلها خيضر في إقناع الدول الأفروآسيوية والعربية والإسلامية الأعضاء في هيئة الأمم المتحدة².

¹- C.A.N, Boite N° 199, F.G.P.R.A, rapport politique de Mohammed khider, L'Algérie a la confirance Afro-asiatique , le Caire, 12 avril 1955, p1.

** - انظر الملحق رقم 23 ص 217 .

² -ibid., p1.

المبحث الثاني: دوره في ربط الاتصال بقيادة الداخل وقيادته للاتصالات السرية

المطلب الأول: علاقته بقيادة الداخل وموقفه من قرارات مؤتمر الصومام

لقد تمكن بوضياف المنسق الوطني الذي تم اختياره من قبل القادة الستة من ربط الاتصال مع أعضاء الوفد الخارجي بهدف التنسيق بين الداخل والخارج، وأخبرهم بذلك، وتم تحديد انطلاق الثورة يوم الفاتح من نوفمبر، وأسندت المهام لأعضاء الوفد من خلال نتائج اللقاءات التي تمت بين بوضياف وأعضاء الوفد، حيث تم تكليف خيضر وآيت احمد بالمهام الدبلوماسية السياسية، وأحمد بن بلة وبوضياف بالشؤون العسكرية¹.

أخذ خيضر على عاتقه الإشراف على هذه المرحلة الهامة من كفاح الشعب الجزائري وبدأ ينشط بصورة مكثفة في العاصمة المصرية من أجل التعريف بالثورة مستغلا وسائل الإعلام المحلية والدولية بواسطة التصريحات، وعقد الندوات والمؤتمرات الصحفية ونشرها في المجلات والصحف، وإذاعتها عبر الإذاعات، وصرحت إذاعة صوت العرب بالقاهرة بهذه المناسبة بالإعلان عن بداية وتفجير الثورة بالجزائر، وساهم بشكل كبير في شرح أبعاد الثورة وأهدافها السياسية بغرض تحقيق الاستقلال التام وطرد الاستعمار الفرنسي².

قام خيضر مؤتمرا صحفيا بتاريخ 15 نوفمبر 1954 حدد على إثره شروط تسوية القضية الجزائرية وفقا لما جاء في بيان أول نوفمبر والخطة التي رسمتها جبهة التحرير الوطني الممثل الشرعي والوحيد للشعب الجزائري، ومن أبرز هذه الشروط:

- استقلال دول المغرب العربي الثلاث مرهون بإيجاد الحلول في إطار الوحدة وكفاح الشعوب المغاربية.

- تسوية القضية الجزائرية سلميا يمر عبر مجلس تأسيسى منتخب بواسطة الاقتراع العام دون عرقي أو ديني.

¹ - محمد لحسن زغيدي، المرجع السابق، ص 28.

² - م.أ.و ، رصيد الحكومة المؤقتة الجزائرية، علة 2، رسالة محمد عبد الكريم رئيس قسم العلاقات العامة بالإذاعة

السعودية الى محمد خيضر، 1955/12/17، ص 1

- إقرار متحدث ممثل حقيقي للشعب الجزائري يهدف لرسم مستقبل العلاقات بين الجزائر وفرنسا على قدم المساواة.

وخلال هذا المؤتمر قام خيضر بشرح مجموعة من مبادئ الثورة، والتعريف بهوية مفجري الثورة¹.

لقد واجهت الثورة عدة صعوبات في بداية انطلاقها من الناحية التنظيمية واللوجيستكية، وربط الاتصال بين قادتها في الداخل والخارج مما أدى الى تباعد الآراء وحدث انقسامات قبل انعقاد مؤتمر الصومام في 20 أوت 1956، ونظرا لصعوبة ربط الاتصال بين قيادة الداخل وقيادة الخارج فقد اعتمد خيضر على الرسائل للاطلاع على ما يجري داخل الجزائر، وتبليغ واعلام قيادة الداخل بنشاط قادة الوفد الخارجي في الحصول على الدعم المادي والمعنوي للثورة².

وفي هذه الأثناء برزت شخصية عبان رمضان الذي أصبح نائبا لأوعمران بالجزائر العاصمة المنطقة الرابعة، ومن خلال المراسلات التي كانت تتم بين عبان وخيضر ظهر عدم تطابق في وجهات النظر حول عدة قضايا تتعلق بالجانب التنظيمي، وتحديد المسؤوليات، والدور الذي يجب أن يقوم به أعضاء الوفد الخارجي في دعم الثورة وتزويدها بالسلاح، وهو أهم عنصر تعاني من نقصه القيادة العسكرية للثورة في الداخل، لأنه يضمن استمرار العمليات العسكرية ويوفر الإمدادات للمناطق التي لا تتوفر لديها الأسلحة والمؤونة الكافية³.

وهذا ما عبر عنه عبان رمضان من خلال رسائله التي بعث بها الى الوفد الخارجي ملقيا اللوم عليهم مشددا من لهجته، وكان خطابه واضحا لمحمد خيضر ورفاقه الذين

¹ - مبروك بلحسين، المراسلات بين الداخل والخارج (الجزائر-القاهرة) 1954-1956، مؤتمر الصومام في مسار الثورة التحريرية، دار القصة للنشر، الجزائر، 2004، ص114.

² - نفسه، ص 115.

³ - محمد عباس، المرجع السابق، ص 112.

أصبحوا غير قادرين على تحمل المسؤولية تجاه الثورة والقضية الوطنية، حيث عبر انزعاجه منهم بناء على مجموعة من التساؤلات التي طرحها عليهم في رسالته المؤرخة في 1955/09/20 من بينها أنه ليسوا على اتفاق، ولا زالوا تائهين غير موحدين لصفوفهم وجهودهم، وحتى نظرة القيادة في الداخل لديها صورة غير مرضية حول الصمعة والمكانة التي كانوا يتمتعون بها، وهم لا يبذلون أي جهد خلال هذه الفترة الحرجة من الثورة في إرسال السلاح، ووصل الحد بعبان إلى التقليل من شرعية وفائدة التمثيل الذي اسند إليهم بتفويض من لجنة الستة¹.

قام خيضر بالرد على هذه الرسالة بتاريخ 1955/09/25 لم يعثر عليها حسب ما جاء في المراسلات التي نشرها مبروك بلحسن، ويبدو أن موقف عبان ومن خلال رد خيضر بدأ بتغيير نحو العدول عن رأيه والتراجع عما قاله وهذا ما نلاحظه في الرسائل التي تلقاها خيضر بعد ذلك، وتعود أسباب تغير لهجة عبان ونظرته الى أسلوب خيضر في الرد عليه بطريقة وأسلوب ينم عن حنكة يرقى به صاحبه الى مصاف الدبلوماسي الذي يستطيع إقناع الآخرين بطريقة لبقة وسلسة، وهذا ما يمكن استنتاجه من خلال الرسالة المؤرخة في 19 اكتوبر 1955 حيث أكد لعبان بأن مواصلة ربط الاتصالات بين قيادة الداخل والخارج سيزيل العديد من الصعوبات ويزيل الغموض حول القضايا التي يتبناها عبان ويرغب في أن يتبناها ويمتثل لها أعضاء الوفد الخارجي، ولعل أهمها كان إعطاء أولوية للقيادة في الداخل على الخارج، ومنح الصلاحيات الكاملة للقيادة العسكرية على حساب القيادة السياسية².

احتوت الرسائل التي بعث بها عبان إلى خيضر والوفد الخارجي على مجموعة من النقاط يطلب من خلالها القيام بضرورة التحضير للقيام بإضراب وطني شامل بمناسبة ذكرى أول نوفمبر والعمل على أنجاحه إعلاميا ودبلوماسيا عبر الإعلان عنه بداية من 25 اكتوبر 1955 في إذاعة العرب بالقاهرة، وإذاعة دمشق من خلال توجيه النداءات للمشاركة

¹ - مبروك بلحسن، المصدر السابق، ص 116.

² - نفسه، ص 113.

فيه بقوة والعمل على إنجاحه، كما طلب منهم إبعاد وإيقاف كل من شخصية احمد مزغنة والشاذلي بمساعدة السلطات المصرية نظرا لنشاطهما المعادي للثورة بتحريض من مصالي الحاج الذي يجب التنديدية وبحركته المناوية للثورة وهي الحركة الوطنية¹.

ويمكن اعتبار عامل الوقت والمدة التي تستغرقها الرسائل من بين أبرز الأسباب والعوامل التي صعبت مهمة الوفد الخارجي في ربط الاتصال بقيادة الداخل بالإضافة وقوع بعض الرسائل في حوزة العدو الفرنسي لتكتشف السلطة الاستعمارية المعلومات والاتصالات التي كانت تتم بين الطرفين على الرغم من بقائها سرية طوال هذه المدة منذ اندلاع الثورة، بعث خيضر برسالة إلى عبان بتاريخ 1955/10/24 يخبره بعدم وصول المنشور الخاص بالإضراب المقرر ليوم 1 نوفمبر 1955 لكنه قام بالتحضير للإعلان عن الإضراب وتوزيع منشور وبثه في الإذاعة في العاصمة المصرية القاهرة².

إلا أن الرسائل التي بعث بها عبان بعد نجاح إضراب اول نوفمبر لا يزال يعبر من خلالها عن عدم رضاه، وينقص من دور أعضاء الوفد الخارجي، ويسحب منهم التفويض الذي منحهم إياه لجنة الستة في بداية انطلاق الثورة ويطرح عدة تساؤلات حول تصرفاتهم ونشاطهم وعلاقاتهم مع القادة العرب في العاصمة المصرية القاهرة، ويخص بالذكر أحمد بن بلة الذي يتصرف حسب وصفه وكأنه قائد كبير يتقمص دور الوزراء والسفراء في الخارج³.

واصل خيضر الاهتمام بما يكتبه عبان في رسائله بالرغم من تأخر وصولها في وقتها المحدد وانقطاعها في بعض الأحيان**، وعبر له عن ضرورة ربط الاتصال واستعادة

¹ - مبروك بلحسين، المصدر السابق، ص 112.

² - نفسه، ص 113.

³ - مبروك بلحسين، المصدر السابق، ص 114.

** - أنظر الملحق رقم 24 ص 218.

** - أنظر الملحق رقم 25 ص 219.

التنسيق بين الداخل والخارج، وعبر له عن خوفه على مصير المراسلات التي بعث بها له ولم يتلق الرد عنها واحتمال وقوعها في يد السلطة الفرنسية¹.

وبعدما أخبر عبان بأن مكان استلام الرسائل قد تم تغيير عنوانه ليتجدد الاتصال بين الجانبين حيث بعث خيضر برسالة بتاريخ 20 فيفري 1956 ليؤكد فيها على ضرورة الاتصال في هذا الوقت بالذات لأنه انقطع بشكل مفاجئ لأنه أرسل رسالتين الأولى في 09 جانفي 1956 والثانية في 31 منه ولم يتلق أي رد عنهما** ، ومن بين المسائل والأفكار التي طرحها خيضر للتشاور مع عبان والقيادة في الداخل فكرة إنشاء قيادة موحدة تضم عناصر من الداخل وعناصر من الخارج لضمان التنسيق بينهما، كما أصر على ضرورة إنشاء وتكوين تنظيم نقابي يتشكل من العمال الجزائريين في المهجر تابع لجبهة التحرير ينشط ضمن الكنفدرالية الدولية للنقابات الحرة حتى لا يستغل مصالي وأنصاره الفرصة ويبادرون الى نفس العمل، ونصحه في الأخير الى تفادي الأسلوب العنيف خلال المقابلات الصحفية².

وجاء رد عبان في رسالته بتاريخ 29 فيفري 1956 ردا على مقترحات خيضر التي أشارت الى ضرورة إنشاء حكومة مؤقتة جزائرية بالخارج وهو الرأي الذي يتفق حوله أعضاء الوفد الخارجي لكن عبان كان يؤكد بأن قيادة الداخل في الجزائر العاصمة وقسنطينة غير موافقة على هذه الفكرة، كما أصر من جديد على ضرورة إرسال الأسلحة الى المناطق العسكرية التي لم تستلم ولو بندقية واحدة منذ مدة مثل: منطقتي الأوراس ووهران، وبخصوص التنظيم النقابي يتساءل عبان حول توجه التنظيم النقابي السياسي والأيدولوجي وهل يمكنه العمل مع كنفدرالية نقابية حرة ذات توجه شيوعي أو كنفدرالية نقابية حرة ذات توجه رأسمالي غربي³.

¹ - مبروك بلحسين، المصدر السابق، ص 139

² - نفسه، ص 139.

³ - مبروك بلحسين، المصدر السابق، ص ص 159، 161.

- موقف خيضر من قرارات مؤتمر الصومام 20 أوت 1956.

لقد بدأت مرحلة التحضير لمؤتمر الصومام بعد نجاح هجمات الشمال القسنطيني في 20 أوت 1955 والتي حققت عدة نجاحات على المستوى الميداني الداخلي بفك الحصار على منطقة الأوراس من جهة وعلى المستوى المعنوي والتعبوي في صفوف الشعب الجزائري من جهة أخرى، واعتمد عبان رمضان على إعداد مشروع عمل وخطة تتناول العمل بشكل موسع داخليا وخارجيا وشرع في توجيه عدة رسائل للوفد الخارجي يهدف إطلاع أعضائه على التحضيرات التي قام بها مع القيادة في الداخل لعقد مؤتمر يضم جميع قيادات الثورة في الداخل والخارج في شكل مؤتمر وطني يدرس الأوضاع التي مرت بها الثورة ، وحوصله ما تحقق وما لم يتحقق خلال سنتين من الكفاح.¹

وصلت عدة رسائل الى خيضر بما أنه كان رئيس الوفد الخارجي بداية من تاريخ 16 مارس 1956 يطلب فيها من الوفد إعداد تقرير مفصل حول النشاط الذي قام به والتحركات التي مكنته من تحقيق عدة انتصارات على المستوى الدبلوماسي والحصول على الدعم المادي من قبل الحكومات الرسمية والهيئات والجمعيات غير الحكومية بالأموال التي يتم تخصيصها لشراء الأسلحة وإرسالها عبر شحنات إلى المناطق العسكرية في الداخل.

كما تلقى الوفد بقيادة خيضر رسالة جديدة من عبان بتاريخ 3 مارس 1956 يخبرهم بضرورة مشاركة أعضاء الوفد الخارجي في هذا المؤتمر ولو بحضور عضوين فقط، مؤكدا عليهم بأن حضورهم ضروري ، وفي حالة عدم حضورهم لعائق ما مثل اغتيالهم أو اعتقالهم من قبل السلطة الفرنسية فإن المؤتمر سيعقد في وقته الذي سوف يتم تحديده ، ثم جاءت رسالة أخرى لتؤكد بأن عبان لم يتلق الرد من خيضر وأعضاء الوفد الخارجي يخبرهم في انتظار ردهم على الرسائل التي أرسلها من قبل ويطلعهم على المستجدات المتعلقة بالتحضيرات التي تتم من أجل إعداد تصور للأفكار السياسية التي ستقدم للمؤتمر، وفي 14

¹ - محمد خشيان، المصدر السابق، ص115

ماي 1956.¹ بعث عبان رسالة جديدة يخبر أعضاء الوفد بأنه تم تغيير مكان عقد المؤتمر نظرا للظروف الأمنية التي تحيط بسرية عقد المؤتمر ونظرا لضياح وثائق كانت بحوزة قائد المنطقة الثانية كريم بلقاسم في كمين وقع فيه وتسرب أخبار مكان وزمان عقده في الشرق الجزائري في كل من قسنطينة وجبال الأوراس، وبعد مشاورات واتصالات تم الاتفاق على عقد المؤتمر في وادي الصومام بتاريخ 20 أوت 1956، إلا أن عبان وجه رسالة الى خيضر بتاريخ 11 جوان 1956 يخبره عن تأجيل عقد المؤتمر دون تحديد المكان والزمان، وسيرسل مندوبا عنه للقاء بورقيبة الرئيس التونسي لتأمين مرورهم عبر الحدود الشرقية والسماح لهم بالالتحاق بالمؤتمر.²

وسجل عبان غيابه وتواجهه في العاصمة حسب الرسالة التي بعث بها في 22/06/1956 بها لخيضر بأن صالح وهو الاسم المستعار لبن خدة هو الذي سيخلفه في توجيه الرسائل لربط الاتصال مع القيادة في الخارج وجاءت رسالة بن خدة التي وجهها في 22 جولية 56 يعتذر فيها عن عدم إرسال مبعوث إلى العاصمة روما لربط الاتصال مع قيادة الوفد الخارجي ، فكان رد فعل خيضر هو الاستفسار عن فحوى الاتصال به ورفاقه عبر روما³، وما هو محتوى الأرضية السياسية التي تحدث عنها عبان في الرسالة السابقة، وبتاريخ 16 أوت 1956 أي قبل عقد المؤتمر بأربعة أيام أرسل برسالة إلى قيادة الداخل يطلب فيها الحصول على تاريخ ومكان عقد المؤتمر ويؤكد فيها على ضرورة الإسراع في إنشاء حكومة مؤقتة ، وهو المطلب الذي يشترك فيه القادة في الخارج سواء بن بلة أو بوضياف وحتى آيت أحمد المتواجد في نيويورك وتعتبر هذه آخر رسالة لخيضر يرسلها للقيادة في الداخل وهي إشارة واضحة وصريحة لخيضر وأعضاء الوفد الخارجي حول الموافقة على حضور المؤتمر بالرغم من الصعوبات والخطر الذي سوف تتجر عنه عملية دخولهم إلى الجزائر عبر الحدود الشرقية، وهي الجهة التي يمكن لهم المرور بشكل آمن عن

¹ - محمد عباس، خصومات تاريخية، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص 159

² - نفسه ص160

³ - ازغويدي لحسن، المرجع السابق، ص134

طريق توفير الحماية الأمنية من قبل التونسيين الى غاية وصولهم الى الحدود التي تتواجد بها وحدات جيش التحرير على مستوى سوق أهراس في الجهة الشرقية.¹

وتم عقد مؤتمر الصومام في 20 أوت 1956 من دون حضور أعضاء وقيادة الثورة في الخارج وبذلك غابت وجهات نظرهم وأفكارهم لإثراء المشروع السياسي لمستقبل الصراع ضد الاستعمار الفرنسي ، ومسألة المفاوضات ، وتحديد المسؤوليات والصلاحيات على مستوى القيادة في الداخل والخارج، ودراسة الجوانب التنظيمية المتعلقة بهيكله جيش التحرير الوطني والتنظيمات التابعة لجبهة التحرير الوطني، إلا أن غياب الوفد الخارجي عن المؤتمر فتح الباب حول المبررات التي أعاققت عدم وصول أعضاء الوفد الخارجي للمشاركة في المؤتمر والتي طرحت عدة تساؤلات من قبل القادة المشاركين فيه، وحسب بن بلة فإنهم كانوا ينتظرون الضوء الأخضر من القيادة في الداخل حينما كانوا في طرابلس التي مكثوا فيها مدة 20 يوما حتى يصل إليهم من هو مكلف باصطحابهم الى داخل الجزائر عبر الحدود الشرقية التونسية عبر سوق أهراس وصولا الى المكان الذي سيعقد فيه المؤتمر ومستعدين للخطر المحقق بهم والمجازفة بحياتهم وهذا ما يوحي بأنهم كانوا على استعداد للمشاركة في مؤتمر الصومام، ويضيف بن بلة بأنه لم يتصل بهم أي شخص، وكأن الأمر يوحي بوجود أمر مدبر الهدف منه تغييبهم عن المؤتمر.²

وأثارت نتائج وقرارات مؤتمر الصومام ردود فعل متفاوتة لدى قيادة الثورة في الخارج حيث زادت من هوة الشقاق وعدم التطابق في وجهات النظر بين قيادة الداخل وقيادة الخارج حول مختلف القضايا التي تمت مناقشتها من قبل قادة المناطق التي تمكنت من حضور المؤتمر الذي أعطيت فيه الأولوية للعسكري على حساب السياسي والداخل على حساب الخارج في غياب قيادة عن مناطق ومن أبرزهم قادة المنطقة الأولى الأوراس، كان رد فعل بن بلة الذي كان مسؤولا عن الدعم اللوجستيكي للثورة بالخارج ضمن قادة الوفد الخارجي

¹ -ازغيدي لحسن، المرجع السابق، ص135

² - أحمد منصور، الرئيس بن بلة يكشف عن أسرار ثورة الجزائر، ط2، دار الأصاله للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص

الى إرسال رسالة لمسؤولي جبهة التحرير الوطني يعتبر فيها نتائج وقرارات المؤتمر سوى تعبير عن مسعى لتوجه عسكري لقادة المناطق الذين حضروا المؤتمر الذي حسبه يعد انحرافا عن الخط الثوري والنهج الذي رسمه بيان أول نوفمبر وهذا يعود بدرجة أساسية الى انعدام التوازن والانسجام في التركيبة البشرية التي كانت نظم القادة العسكريين على حساب السياسيين ليصل الى اعتبار قرارات المؤتمر هي تعبير عن الفشل والإخفاق، ومن هنا نستنتج بأن موقف خيضر كان مطابقا لموقف بن بلة على الرغم أنه لم يعبر بنفس الأسلوب الحاد والمتذمر من كل القرارات التي صدرت نتيجة عقد هذا المؤتمر.¹

- **المطلب الثاني: دوره في إدارة الاتصالات السرية مع الطرف الفرنسي**

لقد كان خيضر من بين القادة الأوائل الذين تم اختيارهم للقيام بربط الاتصال والدخول في مفاوضات سرية إن صح هذا التعبير مع السلطة الاستعمارية ممثلة في الحكومة الفرنسية انطلاقا من كونه رئيسا للوفد الخارجي الذي ينشط على مستوى القاهرة العاصمة المصرية، وبحكم أنه كان على اتصال مع الحكومة المصرية والرئيس المصري جمال عبد الناصر الذي اتصل به وزير خارجية فرنسا كريستيون بينو في القاهرة بتاريخ 5 مارس 1956 بعد الزيارة التي قام بها الى مصر حيث اقترح هذا الأخير على جمال عبد الناصر إجراء محادثات مع ممثلي جبهة التحرير الوطني بعد موافقة الرئيس المصري الذي طلب من الوزير الفرنسي إرسال اقتراحات الحكومة الفرنسية من أجل تسليمها لأعضاء الوفد الخارجي لجبهة التحرير، فبعثت فرنسا بمبعوث للرئيس المصري حاملا معه هذه الاقتراحات والتي تضمنت مجموعة من النقاط:²

- تقترح الحكومة الفرنسية تكوين إدارة ذاتية موسعة.
- اجراء انتخابات حرة.
- التفاوض مع المنتخبين الذين يمثلون الشعب الجزائري.

¹ - حميد عبدالقادر، عبان رمضان مرافعة من أجل الحقيقة، منشورات الشهاب، دم، 2003، ص 111

² - فتحي الديب، المرجع السابق، ص 194.

- اعطاء ضمانات لعناصر جيش التحرير الوطني.

تمت مناقشة هذه الاقتراحات من قبل الوفد الخارجي التي قبلت بالرفض بصفة تامة في البداية لكن سرعان ما عدل الوفد عن رأيه وتم قبولها مبدئيا لتكون بمثابة البداية لفتح ملف المفاوضات السرية بين قادة الوفد الخارجي للجبهة عن الجانب الجزائري بعد موافقة أعضاء الوفد الخارجي وبالتعاون مع فتحي الديت عن الجانب المصري المكلف بربط الاتصال والتحضير له في سرية تامة أما عن الجانب الفرنسي مثله جوزاف بيغارا الذي سيصل الى القاهرة في 10 أفريل وتمت جميع الترتيبات لضمان سرية اللقاء في العاصمة المصرية مع تأمين الحراسة حول المكان الذي سيتم فيه¹ ، وفي 12 أفريل 1956 التقى الطرفان حيث قام بيغارا بتقديم مقترحات رئيس الحكومة الفرنسية لخيضر ممثل جبهة التحرير الوطني والتي تضمنت ثلاث نقاط أساسية وهي: توقيف القتال ثم إجراء انتخابات يشترك فيها الجزائريين والفرنسيين وبعدها يتم فتح ملف المفاوضات بصفة رسمية على المنتخبين والمصادقة على دستور يحكم الجزائر كان رد خيضر على هذه النقاط من خلال ما يلي:

- لا يمكن توقيع أي اتفاق سياسي لا يشارك فيه قادة جيش التحرير الوطني.

- لا يمكن إجراء انتخابات خلال هذه الفترة قبل موافقة القيادة العسكرية لجيش التحرير على المبادئ الأساسية للدستور الجديد.

- لا يمكن توقيف القتال وإجراء انتخابات بين الطرفين إلا بعد تقديم ضمانات وفقا لشروط معينة².

واقترح خيضر على الوفد الفرنسي في اليوم الأول تكوين دولة جزائرية تتشكل مع المغرب وتونس كيان فدرالي: كما طالب من المفاوض الفرنسي منح جواز مرور لاثنتين من ممثلي قيادة جبهة التحرير في الخارج للقيام بمهمة تبليغ هذه المقترحات التي تمت مناقشتها

¹ - جريدة المجاهد "الاتصالات الشبيهة بالرسومية في عهد غي موللي " ع 92، ج4، سنة 27 مارس 1961، ص 11

² - فتحي الديب، المرجع السابق، ص 195.

الى القيادة داخل الجزائر، هذا الطلب وافق عليه ببيغارا إلا انه لا يضمن سلامة وأمن هاذين المبعوثين عند دخولهما الى الجزائر بحجة أن هذا الإجراء يدخل في إطار سرية الاتصالات ومصالح الأمن العسكري ليست على اطلاع حولها.¹

انتهى الاجتماع في اليوم الأول وبدأ في اليوم الموالي بتاريخ 13 أفريل 1956 بنفس المكان وبعد عودة ممثلي المحادثات من الاجتماعات التي قام بها كل منهما حيث اجتمع خيضر بقيادة الوفد الخارجي وتمت مناقشة مقترحات اليوم الأول والتحضير للاقتراحات والنقاط التي سيتم مناقشتها خلال اليوم الثاني، تواصلت المباحثات وطلب خيضر من ببيغارا توضيح رأي حكومته والسياسة التي تنتهجها فرنسا في الجزائر من خلال شرح معنى الشخصية الجزائرية التي صرح بها غي مولي في 28 فيفري 1956. وبعد إصرار خيضر شرح ممثل الحكومة الفرنسية رأيه من خلال إعطاء نوع من الاستقلال الإداري للجزائريين لتسيير شؤونهم من دون تدخل من قبل الفرنسيين، وبالإمكان تكوين مجلس تشريعي جزائري له سيادة محدودة لا يتدخل في شؤون الفرنسيين، له صلاحية القيام بسن القوانين ويمارس السلطة التشريعية على رأسه شخصية فرنسية تحت رقابة السلطة التشريعية الفرنسية، له حرية اختيار السلطة التنفيذية.²

لم يقتنع خيضر بهذا الشرح وطلب من ببيغارا الحصول عن تفسير وشرح من قبل الحكومة الفرنسية واضح ودقيق لمعنى الشخصية الجزائرية، وخلص هذا الاجتماع من دون اتفاق ونتائج فعلية. وترأس خيضر الوفد المفاوض والاتصالات التي تمت هذه المرة خارج مصر بتاريخ 1956/09/02 في العاصمة الإيطالية روما، وكان بصحبته هذه المرة كل من امحمد يزيد وعبد الرحمان كيوان، أما أعضاء الوفد المفاوض الفرنسي فكان يضم كل من بيار كومين وبيار هيربوت، وغزال، اقترح الوفد الفرنسي مجموعة من النقاط وهي:

¹ - فتحي الديب، المرجع السابق، ص 196

² - عمار ملاح، المرحلة الانتقالية للثورة الجزائرية من 19 مارس الى سبتمبر 1962، دار الهدى للنشر والتوزيع، الجزائر د س، ص 118.

- تتمتع الجزائر باستقلالية واسعة في تسيير شؤونها تكون محددة وفقا لصلاحيات متفق عليها.

- تكون للجزائر هيئة تنفيذية وأخرى تشريعية يطبق أعضاؤها الصلاحيات المتفق عليها في مجالات مشتركة مختلفة كالحرية العمومية والحقوق الفردية، والمسألة العسكرية والتخطيط، والمشاكل المالية وكان رد فعل الوفد المفاوض الجزائري يطلب منحهم الفرصة لعرض هذه المقترحات على القيادة في جبهة التحرير كما طالب بتشكيل حكومة مؤقتة تتكفل بتسيير المفاوضات الرسمية العلنية والشؤون الإدارية إلى غاية تنظيم انتخابات بعد الوصول الى اتفاق بين الطرفين لوقف القتال. انتهى هذا اللقاء كسابقيه من دون نتائج، واتفقا الطرفان على مواصلة الاتصالات والمحادثات.¹

وفي اللقاء الرابع الذي سيقم في العاصمة اليوغسلافية بلغراد بتاريخ 1956/09/22 مثل الوفد المفاوض الجزائري كل من محمد خيضر والدكتور الأمين دباغين، وعن الجانب الفرنسي هوربالت الذي اقترح مجموعة من النقاط تتلخص فيما يلي:

- يجب ربط المسائل الدستورية المشتركة بين الفرنسيين والجزائريين.

وكان رد خيضر على هذه المقترحات وهو المقابلة بالاستقلال ويجب أن تعترف الحكومة الفرنسية بشرعية هذا المطلب إلا أن هيربالت رأى بأن هذا المطلب يعد إنقاص من سمعة فرنسا وهيبته، ويمكن القبول بصيغة حق الشعب الجزائري في تسيير شؤونه بنفسه، وهذا الموقف هو شخصي لذا يجب مراجعته مع حكومة بلاده، وتعتبر هذه المحادثات آخر حلقة من حلقات الاتصالات السرية بين الجانبين حيث برز خيضر كمفاوض محنك بإمكانه الإشراف على الوفد المفاوض ممثلا لقيادة جبهة وجيش التحرير واستطاع أن يتفطن للمناورات وأسلوب المراوغة الذي كان يعتمد عليه في مولي بهدف التريث وجس النبض، والتأثير

¹ - مالك رضا، الجزائر في إفيان تاريخ المفاوضات السرية 1956-1962، تر: فارس غصوب، دار الفارابي شركة المطبوعات اللبنانية، لبنان، 2006، ص42.

على قيادة الثورة والوفد الخارجي وبذلك ساهم في كشف المناورة السياسية التي اعتمدت عليها الدبلوماسية الفرنسية.¹

تعتبر حادثة اختطاف الطائرة التي كان خيضر على متنها مع أعضاء الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني وهم: احمد بن بلة وحسين آيت أحمد ومحمد بوضياف مع الصحفي مصطفى الأشرف** ، والمتجهة من المغرب الى تونس للمشاركة في مؤتمر يحضره الملك المغربي محمد الخامس والرئيس التونسي بورقيبة، بتاريخ 22 اكتوبر 1956² من أهم العوامل والأسباب التي أجلت الصراع بين أعضاء الوفد الخارجي وقيادة الثورة في الداخل وعلى الأرجح فإن اعتقال القادة الخمسة والزج بهم في السجون** بعد نقلهم الى فرنسا كان في صالح القضية الجزائرية حيث ساهمت في إحداث تقارب وانسجام بين الطرفين وتجاوز للخلافات التي كادت تقضي على وحدة الصف منذ ظهور قرارات ونتائج مؤتمر الصومام التي رفضها الوفد الخارجي واقترح إنشاء قيادة للثورة في الخارج مع بقاء قيادة الداخل³.

قضى خيضر ورفاقه في السجن أكثر من خمس سنوات في السجون الفرنسية حيث تم نقلهم الى فرنسا ولم تتم محاكمتهم** القضائية في الجزائر وكان رد فعل رئيس الحكومة الفرنسية غي مولي حول عملية القرصنة الجوية للطائرة من قبل سلاح الجو للجيش الفرنسي بالجزائر بالعملية الناجحة بالنسبة لفرنسا في تلك المرحلة بالرغم أن منفذي العملية لم يتلقوا الأوامر من باريس بتنفيذها بل كان عملا منفصلا ولا يستند الى قرار رسمي من طرف وزير الدفاع الفرنسي أو رئيس الدولة في فرنسا.

¹ - رضا مالك، المرجع السابق، ص 43.

² - محمد بجاوي، الثورة الجزائرية والقانون 1960 - 1961، دار الرائد، الجزائر، سنة 2005، ص 209.

** - أنظر الملحق رقم 26 ص 220.

** - أنظر الملحق رقم 27 ص 221.

³ - مالك رضا، المرجع السابق، ص 37.

** - أنظر الملحق رقم 28 ص 222.

وخلال هذه الفترة تقلص دور خيضر النضالي لكنه بقي هو ورفاقه يقاومون من داخل السجن بواسطة القيام بالإضراب عن الطعام عندما يتعلق الأمر بالتصدي للقوانين المفروضة عليهم داخل السجن حيث طالبوا منذ البداية من السلطات الفرنسية باعتبارهم سجناء سياسيين وليسوا كبقية السجناء يجب أن تطبق عليهم الإجراءات والقوانين المدونة والمعترف بها دوليا في اتفاقية جنيف الدولية والمتعلقة بالسجناء السياسيين والمعتقلين ويجب الإشارة أن الاتصالات بين خيضر وقيادة الثورة بقيت موجودة بفضل الأساليب التي استخدمتها فدرالية جبهة التحرير في تمرير الرسائل لزعماء الثورة في السجن وخاصة عن طريق مجموعة من المحامين الذين تكفلوا وتحملوا المسؤولية في الدفاع عنهم حيث كانوا يمررون لهم الرسائل والمعلومات عند زيارتهم في السجن.

وعندما بدأت قيادة الثورة في المفاوضات الرسمية مع الحكومة الفرنسية كان خيضر ورفاقه على اتصال مع وفد جبهة التحرير بهدف المشاورات حول القضايا الحساسة والرئيسية حسب المقترحات التي يقدمها الوفد المفاوض الفرنسي الى غاية الوصول الى المرحلة الأخيرة والتي نقلت على إثرها الحكومة الفرنسية الزعماء الخمسة الى مكان يختلف عن السجن وهو عبارة عن قصر لكي يتسنى لخيضر ورفاقه القيام بالاتصالات مع الوفد المفاوض لجبهة التحرير بدون قيود وحتى يتسنى لهم التشاور فيما بينهم بكل حرية من أجل اتخاذ القرارات المناسبة في حينها ** *. وعند اقتراب المرحلة الانتقالية والإمضاء على اتفاقيات أيفيان في نسختها النهائية تم نقلهم الى سويسرا حيث تم اللقاء مع عناصر الوفد المفاوض للجبهة بصورة مباشرة فكانت هذه الخطوة بداية خروج الزعماء الخمسة من السجون الفرنسية وإطلاق سراحهم فبدأت بالنسبة لخيضر مرحلة جديدة من النشاط النضالي قد تختلف عن سابقتها لأنها مرحلة الحسم وقطف ثمار الحرية بعد سنوات التعذيب والاعتقال والسجن.

** -أنظر الملحق رقم 29 ص 224.

الفصل الرابع: دور خيضر النضالي في بداية الاستقلال

المبحث الأول: دوره التنظيمي ومهامه غداة الاستقلال.

المطلب الأول: دوره خلال أزمة صيف 1962.

المطلب الثاني: دوره في هيكلة وتنظيم حزب جبهة التحرير الوطني.

المبحث الثاني : الصراع بين خيضر وبين بلة وقضية الودائع المالية.

المطلب الأول: بوادر الصراع بين خيضر وبين بلة.

المطلب الثاني: بروز قضية الودائع المالية بالخارج.

المبحث الأول: دوره التنظيمي ومهامه غداة الاستقلال.

المطلب الأول: دوره خلال أزمة صيف 1962.

تعد أزمة صيف 1962 بالنسبة لمسار الثورة منعطفًا حاسمًا لرسم معالم جديدة في تاريخ الجزائر التي تمر خلال هذه الفترة بمرحلة انتقالية ستمر بفضلها من النفق المظلم الذي عانت بسببه من ويلات الاستعمار وظلمه وعنصريته طيلة أكثر من قرن من الزمن إلى طريق الحرية والاستقلال، وإعادة بناء ما هدمه الاستعمار الفرنسي الغاشم¹.

وقبل التعرف على موقف خيضر حول هذه الأزمة ودوره خلال هذه المرحلة الحرجة من التاريخ السياسي لجبهة التحرير الوطني، لا بد من العودة إلى أهم الأسباب التي أسهمت في حدوثها، والتطرق إلى أبرز تداعياتها على التوجه الأيديولوجي والفكري الذي ستبنى على أساسه مؤسسات الدولة الجزائرية في بداية الاستقلال.

ويعتبر مؤتمر طرابلس المنعقد في الفترة من 27 ماي إلى 04 جوان 1962 المحطة التاريخية التي تعبر عن عدم وجود تطابق في وجهات النظر وتضارب في المواقف، وجاء المؤتمر في ظروف استثنائية ومستجدات لا بد من دراستها والفصل فيها من قبل المجلس الوطني للثورة من أجل إدارة المرحلة الانتقالية والمهام التي ستستكمل بها الدولة الجزائرية الحديثة بعد الإعلان عن وقف إطلاق النار².

لقد سارت أشغال المؤتمر بشكل عادي فيما يتعلق بالمصادقة على جدول الأعمال والموافقة على برنامج جبهة التحرير الوطني التمهيدي وملحق خاص بالحزب، وملحق خاص بمهام جبهة التحرير المستعجلة خلال هذه المرحلة، لكن عند مناقشة النقطة الخاصة بتعيين المكتب السياسي الذي سيتكفل بتطبيق القرارات التي سيخرج بها المؤتمرين، برزت الخلافات والانقسامات التي أفرزت قيادتين متصارعتين³.

¹ - Tarik Khider, Opcit.p.71

² - Gilbert Moynier, Histoire intérieure de FLN, casbah éditions, Alger, 2003, p.104.

³ - Ben Youcef Benkhadda, La crise de 1962; éditions Dahleb, Alger, 1986, p. 09.

الأول: يفضل بقاء المؤسسات التابعة للثورة وهي الحكومة المؤقتة، المجلس الوطني للثورة وهيئة الأركان إلى غاية العودة إلى أرض الوطن، حيث يتم انعقاد مؤتمر وطني تتبثق عنه قيادة جديدة.

الثاني: كانت له نظرة مغايرة تماما حيث رأى بأن الظروف مواتية لوضع برنامج سياسي للجزائر المقبلة على إجراء الاستفتاء والمروء إلى مرحلة الاستقلال¹.

لقد مثل بن يوسف بن خدة التيار الأول حيث ساند كل من بن طوبال وكريم بلقاسم وعبد الحفيظ بوصوف وبعض المسؤولين في الولايات الداخلية، ومثل التيار الثاني الزعماء الخمسة الذين خرجوا من السجن بمساندة هيئة الأركان وبعض المسؤولين في الولايات الداخلية، وتفاقت الأزمة بينهما لأن هذا التيار كان يرى بأنه صاحب الشرعية مما ساهم في حدوث تفكك وانقسامات على مستوى القيادة في الولايات².

ومن خلال الشهادات التي عبر عنها بعض القادة العسكريين والسياسيين الذين كانوا شاهدين على هذه المرحلة الحرجة من تاريخ الجزائر، فإنهم اتفقوا حول نتائج وقرارات مؤتمر طرابلس فيما يتعلق بالبرنامج الذي سيعبر عنه فيما بعد بالميثاق لكنهم اختلفوا حول تركيبة الشخصيات التي ستتحمل مسؤولية إدارة هذه المرحلة وهناك من اعتبر ووصف أن ما حدث بعد مؤتمر طرابلس هو عبارة عن انقلاب عسكري على الحكومة المؤقتة، وذهب البعض الآخر إلى توجيه اللوم والمسؤولية على الزعماء الخمسة وعلى رأسهم أحمد بن بلة في حدوث الأزمة وتفاقمها إلى حد كادت أن تعصف بمستقبل الجزائر حيث اهتموا بأمور وقضايا شخصية وصراعات لا طائل من وراءها داخل المجلس الوطني للثورة³.

وحسب بن يوسف بن خدة الذي كان أحد أهم الأطراف في هذا الصراع فإن حدوث هذه الأزمة وتداعياتها وخطورتها على مستقبل الجزائر المستقلة يكمن في أربعة نقاط جوهرية هي:

¹ - Ben Youcef Benkhadda, Opcit, p 10.

² - Mohamed Harbi, Opcit.p333.

³ - ibid., p .335

- استقرار ووجود قيادة جبهة التحرير الوطني في الخارج خلال سنوات 1957 إلى غاية 1962 بينما منح قبل ذلك مؤتمر الصومام الأولوية للداخل على الخارج في قيادة الثورة، فمعظم الهيئات والقيادات السياسية كانت موجودة إما في مصر أو في تونس، وانحصر الصراع بين محمد بوضياف من جهة لأنه كان يرى بأنه منسق مجموعة 22 ولجنة الستة، بينما يرى أحمد بن بلة أنه الرجل الأول في المنظمة الخاصة¹.

- صعوبة ربط الاتصال بقيادات الولايات في الداخل من قبل الحكومة المؤقتة بعد تعيين كل من كريم بلقاسم وبن طوبال وبوصوف عن الولايات الثالثة والثانية والخامسة على التوالي.

- لا يمكن اعتبار أزمة صيف 1962 انتصارا ايديولوجيا لصالح تيار على حساب التيار الآخر وإنما الانقلاب على شرعية الحكومة المؤقتة هو الذي كان سببا في فقدان الشرعية لأن ذهاب الحومة المؤقتة معناه تحطيم لجبهة التحرير الوطني مما فتح الباب أمام الانتهازيين والطامحين في الوصول للسلطة وكان من بينهم الشيوعيين الاشتراكيين، أما التوجه الإيديولوجي والمرجعية الفكرية وأسس السلطة فقد رسم معالمه وحدده ميثاق طرابلس بتبني المشروع الاشتراكي والأحادية في نظام الحكم بالاعتماد على حزب واحد².

- الصراع الإيديولوجي والثقافي كان من بين أهم الأسباب التي ساهمت في زيادة حدة الصراعات وباعدت بين أعضاء الهيئات القيادية حيث عبر النهج الاشتراكي والأحادية الحزبية عن انحراف في المسار والخط الذي رسمته منذ البداية الأهداف التي وردت في وثيقة بيان أول نوفمبر وعلى رأسها بناء دولة جزائرية ديمقراطية شعبية ذات سيادة في إطار المبادئ الإسلامية³.

¹ - Mohamed Harbi, Opcit, p.340.

² - محمد عباس، نصر بلا ثمن، المرجع السابق، ص 68.

³ - علي هارون، خيبة الانطلاق فتنة صيف 1962، تر: الصادق عماري، د.ط، دار القصة للنشر، الجزائر، 2003، ص 46.

** انظر الملحق رقم: 30 ص 225.

المطلب الثاني: دوره في هيكلة وتنظيم حزب جبهة التحرير الوطني.

لقد تمكن التحالف الذي نشأ بين قيادة الأركان الذي كان يرأسه هواري بومدين وبين أحمد بن بلة بمساندة محمد خيضر وبعض الولايات الداخلية، أو ما أصبح يعرف فيما بعد بجماعة تلمسان** من الدخول الى الجزائر العاصمة لتسلم السلطة والتحكم في دواليب الحكم بعد انسحاب أعضاء الحكومة المؤقتة بقيادة بن يوسف بن خدة حتى تتمكن الجزائر المستقلة من النجاة والخروج إلى بر الأمان، وعدم إراقة الدماء بين الجزائريين بسبب السباق حول السلطة والوصول إلى سدة الحكم¹.

ووصل الصراع إلى أوجه بين أعضاء جيش التحرير في بعض الولايات الداخلية وبين جيش الحدود الذي كان مرابطا على مستوى الجهتين الغربية والشرقية وتم تسجيل وقوع مناوشات أسفرت عن سقوط ضحايا في صفوف الجانبين من حدود الولاية الرابعة والسادسة ولولا خروج الشعب في مسيرات رافعا شعارات نبذ العنف والاقত্তال معبرا عن ذلك بهتافات مثل "سبع سنوات بركات" لدخلت الجزائر المستقلة في نفق مظلم وفوضى سياسية، وصراع بين جماعة المكتب السياسي المنبثق عن اجتماع طرابلس، وأعضاء الحكومة المؤقتة ومن يساندها من القادة العسكريين على مستوى الولايات الداخلية².

لقد بدأ محمد خيضر مسيرة نضالية جديدة بعد تكليفه من قبل المكتب السياسي لجبهة التحرير الوطني على رأس الأمانة العامة والإشراف على المالية والإعلام، هذه المسيرة التي تختلف عن المرحلة السابقة من النضال التي بدأها منذ سنة 1936 إلى غاية خروجه من السجن سنة 1962، ومهمته الأساسية هي تحويل جبهة التحرير الوطني إلى حزب سياسي، ومن المهام المستعجلة التي يجب عليه الاضطلاع بها هي احتواء نار الفتنة والسعي للتوفيق بين المتخاصمين والرافضين لتشكيلة المكتب السياسي المنبثق عن اجتماع تلمسان³.

¹ - Mohamed Harbi, les archives de la révolution Algérienne, Edition, Dahlab, Alger, 2010, p.175.

² - Gilbert Meunier, Opcit, p.105.

³ - Tarik Khider, Opcit, p.75.

وتمكن خيضر بعد اللقاءات التي تمت بينه وبين بعض القادة السياسيين بإقناعهم والعدول عن مواقفهم وكان من بين هؤلاء كل من محمد بوضياف وكريم بلقاسم في نهاية شهر جويلية وبداية شهر أوت 1962 تمكن من الوصول الى اتفاق بصفته ممثلا للمكتب السياسي لجماعة تلمسان أدى الى اعتراف بوضياف وكريم بالمكتب السياسي وتم الإعلان في تلمسان على أن آيت أحمد وبوضياف سيلتحقان بأعضاء المكتب السياسي باعتبارهما عضوين فيه، والمسألة تعتمد على الوقت فقط¹.

وسيقوم المكتب السياسي بانتخاب المجلس التأسيسي خلال شهر أوت، ثم دعوة المجلس الوطني للثورة للانعقاد بعد إجراء الانتخابات بأسبوع واحد من أجل تقييم الأوضاع والفصل في قضية اختيار أعضاء المكتب السياسي. وبالرغم من الاتصالات التي قام بها خيضر مع بن يوسف بن خدة رئيس الحكومة المؤقتة فإن دورها انتهى بصفة كلية عن الساحة السياسية بعد دخول أعضاء المكتب السياسي إلى الجزائر العاصمة والاستقرار بها².

وشرع خيضر في هذه الأثناء في محاولة تحويل الجبهة الى حزب سياسي حقيقي بصفته عضوا في المكتب السياسي المكلف بمهمة الأمانة العامة لكنه منذ البداية اصطدم بفكرتين الأولى تتمثل في تصور أحمد بن بلة الذي كان يبحث عن تكوين حزب سياسي طلائعي يتشكل من مجموعة من المناضلين، وهو حسب رأيه ضمانا لمستقبل الجزائر والحارس الأمين على مكتسبات الثورة ومبادئها في حين تتلخص وجهة نظر خيضر في بناء حزب سياسي يعتمد على الجماهير الشعبية بتقويته بواسطة فتح الأبواب أمام المنخرطين الذين وصل عددهم الى 300 ألف تقريبا مع بداية سنة 1963³.

ومن هنا بدأت تظهر بوادر الصراع بين خيضر وبن بلة حول كيفية تنظيم حزب جبهة التحرير الوطني، هذا الصراع الذي لم يكن سوى واجهة تكاد تكون مصطنعة بين

¹ - ابراهيم مياي، الصراع السياسي داخل جبهة التحرير الوطني خلال الثورة التحريرية 1954-1962، دار هومة للنشر

والتوزيع، الجزائر، د ت، ص 09

² - Mohamed Harbi, le FLN mirage et réalité, Opcit.p.364.

³ - Mohamed Harbi, le FLN mirage et réalité, Opcit, p. 365.

الرجلين اللذين يسعى كل واحد منهما للسيطرة على الحزب وأجهزة السلطة السياسية وكسب ثقة أعضاء المكتب السياسي وتعتمد وجهة نظر خيضر حول شخصية بن بلة وتصرفاته على الأطروحة التي تفيد بأنه سمح للشيوعيين والانتهازيين بالإضافة الى هوارى بومدين بالتحكم في المؤسسات الإعلامية والاقتصادية، وهذا سيؤثر على شخصية بن بلة ويضعفها¹.

وفي حين كان يرى بن بلة بأن خيضر سمح للجميع بالحصول على صفة العضوية داخل الحزب دون قيود أو شروط خاصة للعناصر المحافظة كما كان يعلق عليها بالمقابل لم يمنح هذه الفرصة للعناصر التقدمية، وكان مشروعه السياسي في بناء وتكوين الحزب يقوم على الاشتراكية من المنظور الإسلامي، وهو واقع تحت تأثير شخصية توفيق الشاوي المستشار القانوني المصري الذي يحسب على حركة الإخوان المسلمين².

المبحث الثاني: الصراع بين خيضر وبين بلة وقضية الودائع المالية.

المطلب الأول: بؤادر الصراع بين خيضر وبين بلة.

يعتبر محمد خيضر من قداماء المنظمة الخاصة، ثم أصبح عضوا في الوفد الخارجي للثورة التحريرية الى جانب كل من بن بلة وآيت احمد، وفي إطار الصراع بين بن بلة وزميله لنيل الحظوة لدى عبد الناصر، كان بن بلة يتهم آيت أحمد بالشيوعية والعداء للعروبة، ويتهم خيضر بالتعاطف مع حركة الإخوان المسلمين التي دخلت مع عبد الناصر في صراع حول السلطة منذ عام 1954.

ألقت السلطات الاستعمارية القبض على خيضر وآيت أحمد وبين بلة وبوضياف بع اختطاف الطائرة المقلّة لهم من المغرب الأقصى إلى تونس يوم 24 أكتوبر 1956، وأضيف رابح بيطاط الى سجنهم ليشكلوا ما يسمى تاريخيا بالسجناء الخمسة، وقد عرف هؤلاء

¹ - Tarik Khider, Opcit, p. 73.

² - فتحي الديب، المرجع السابق، ص 193.

السجناء اختلافات وصراعات حادة داخل السجن بسبب الاختلاف الأيديولوجي بينهم، فشكل كل من بن بلة وخيضر وبيطاط كتلة متراسة ضد آيت احمد وبوضياف.

وانضم خيضر الى مجموعة تلمسان بصفته عروبيا إسلاميا مثل بن بلة وبيطاط وبومدين، وعين في عام 1962 أمينا عاما لحزب جبهة التحرير الوطني مهمته لتحضير مؤتمر الحزب الذي سينبثق منع مرشح لرئاسة الجمهورية، فاستغل خيضر الفرصة لبناء حزب موال له في الأطروحات والأفكار يمكن استعماله ضد كل من بن بلة وبومدين، واستند خيضر في مخططه على ميثاق طرابلس الذي يقول بأولوية الحزب على الدولة، كما اعتمد على الأيديولوجية الاشتراكية الإسلامية القريبة من الشعب، كما أراد خيضر بناء حزب جماهيري يضم المجاهدين وكل شرائح المجتمع عكس بن بلة الذي أراد حزبا طلائعيا يضم فئات محدودة تسمح له بالتحكم فيها.¹

وبدأ الصراع بين بن بلة والأمين العام للحزب خيضر من أجل السيطرة على جبهة التحرير الوطني، وكل واحد منهما خطط لإضعاف الآخر وضربه في الصميم، ولكي يبعد خيضر الموالين لبن بلة من الحزب ثم فصله عن بومدين اشتكى لفتحي الديب رجل المخابرات المصرية والذي له تأثير كبير على بن بلة، فقال له إن هذا الأخير أصبح يعتمد كثيرا على بومدين والانتهازيين والشيوعيين الذين تغلغلوا في المؤسسات الإعلامية والاقتصادية وأصبحوا يتحكمون فيها، وكي يخفي خيضر أهدافه الخفية أخبر الديب أن ذلك سيضعف شعبية بن بلة.²

أما بن بلة فكان يصف خيضر بالرجعية وأخبر فتحي الديب بأنه قد وقع تحت تأثير توفيق الشاوي مستشار وأستاذ قانون وعضو حركة الإخوان المسلمين التي تشكل تنظيما معارضا لنظام عبد الناصر في مصر، ويروي محمد لبجاوي كيف أن بن بلة اقترح على خيضر إشراك بومدين في المكتب السياسي للحزب بوصفه قائد للجيش، وكان هدف بن بلة

¹ - فتحي الديب، المصدر السابق، ص 610.

² - ابراهيم لونيسي، المرجع السابق، ص 73.

من ذلك هو دفع خيضر إلى رفض الاقتراح لما عرف عنه من معارضة اشتراك الجيش في السياسة، فتكون الفرصة سانحة أمام بن بلة لإثارة بومدين ضد خيضر رغم التقارب الإيديولوجي بين الرجلين¹.

واشتد الخلاف بين بن بلة وخيضر في المكتب السياسي حول التحضير لمؤتمر الحزب، فالأول يرغب في أرجاء انعقاده أما الثاني فيريد عقده مباشرة بعد انتهاء فترة المجلس التأسيسي لكي يعود إليه قرار اختيار المرشح لرئاسة الجمهورية، واستقال خيضر من منصب الأمانة العامة للحزب بعد اجتماع للمكتب السياسي يوم 16 أبريل 1963، وتعود الأسباب الحقيقية للاستقالة إلى الخلاف حول تاريخ انعقاد مؤتمر الحزب وتركيبه المشاركين فيه الذين يعود إليهم قرار اختيار المرشح لرئاسة الجمهورية، وقد أشار خيضر إلى ذلك عندما قال أنه استقال بسبب اختلافات أساسية في وجهات النظر داخل المكتب السياسي، وخاصة فيما يتصل بتحضير وعقد مؤتمر وطني لحزب جبهة التحرير الوطني قبل انقضاء فترة المجلس الحالي².

ويبدو أن خيضر قد أقيل تحت التهديد لأنه ليس من الغباء أن يترك الطريق مفتوحا إلى رئاسة الجمهورية أمام منافسه بن بلة، وعين المكتب السياسي بن بلة أمينا عاما لحزب جبهة التحرير الوطني يوم 17 أبريل 1963، وأقيل رابح بيطاط من منصب المسئول التنفيذي للحزب يوم 5 ماي 1963 ليعوضه الحاج بن علا الموالى لبن بلة، وبذلك فتح الطريق أمام بن بلة وجماعته لتحضير مؤتمر الحزب على مزاجهم ولصالحهم، وتجنبنا لأي مفاجأة في مؤتمر الحزب فضل بن بلة عقد مؤتمر للإطارات الذي رشحه لرئاسة الجمهورية ولينتخب عليه الشعب ليوم 26 سبتمبر 1963، ومنذ ذلك التاريخ أصبحت مؤسستي الرئاسة والحزب في يد بن بلة الذي أصبح يفكر مثل خيضر في بناء حزب قوي يستطيع الوقوف في وجه

¹ - فتحي الديب، المصدر السابق، ص 615.

² - Mohamed Lebджаoui, vérité sur la révolution Algérienne, Edition ANEP, Alger, 2000, p 19.

منافسه العنيد العقيد بومدين قائد الجيش، فبدأ صراع آخر بين مؤسستي الرئاسة والحزب من جهة ومؤسسة الجيش من جهة أخرى لينتهي بانقلاب 19 جوان 1965.

أما محمد خيضر فقد التحق بالمعارضة مثل كريم بلقاسم وآيت أحمد وبوضياف ليأخذ صراعه مع بن بلة أبعادا وأشكالا أخرى حيث اتهم بن بلة خيضر علانية بسرقة أموال جبهة التحرير الوطني المقدرة بـ 4.5 مليون فرنك فرنسي قديم والمودعة باسمه لدى البنك العربي ببيروت والبنك التجاري العربي بجنيف والتي وضعها خيضر في يد المعارضة الجزائرية في الخارج.

وقد لف الغموض مصير أموال جبهة التحرير الوطني التي جمعت أثناء الثورة المسلحة، فالبعض يقول أن المعارضة أخذتها من خيضر، والقول الأرجح أنها مازالت لدى البنوك التي أودعت فيها وقد حاولت الحكومة الجزائرية مرارا استعادتها لكن دون جدوى، ومما يثير الاستغراب هو أن الرئيس بومدين قد كشف للصحافي المصري لطفي الخولي وثيقة محفوظة لدى شريف بلقاسم المسئول التنفيذي لحزب جبهة التحرير الوطني بعد انقلاب 19 جوان 1965، وهي عبارة عن خطاب موجه من بن بلة إلى مدير البنك العربي ببيروت استلمه يوم 3 ديسمبر 1963 دون تحديد تاريخ الرسالة، يطلب فيها من مدير البنك وضع كل أموال جبهة التحرير الوطني المودعة لدى البنك تحت تصرف خيضر وفوضه بحق سحبها، وبناء على ذلك اتهم بومدين كل من بن بلة وخيضر أنهما اتفقا على اختلاس تلك الأموال سويا وأن خلفهما واستقالة خيضر من الحزب قبل تاريخ استلام هذا الخطاب مجرد غطاء للعملية¹.

إن هذه الوثيقة تكشف لنا أشياء خطيرة وخفية، فيمكن أن يقول البعض أن الخطاب استلمه مدير البنك العربي ببيروت متأخرا لكن هذا جد مستبعد لأنه من غير المعقول أن يتأخر أكثر من تسعة أشهر، هذا ما يدفعنا إلى الاعتقاد أن بن بلة قد أدرك بحكم علاقته

¹ - لطفي الخولي، عن الثورة في الثورة وبالثورة - حوار مع بومدين -، منشورات حزب التجمع العربي البومديني الإسلامي، قسنطينة، دت، ص ص 105-106.

ببومدين أنه من الممكن أن يجد نفسه يوما ما في المعارضة مثل الآخرين، فكما أقصى بن بلة خصومه التاريخيين فيمكن أن يكون حتى هو مصيره الإقصاء من طرف العقيد بومدين قائد الجيش القوي في إطار الصراع على السلطة، وبهذا أراد بن بلة حرمان نظام بومدين من أموال جبهة التحرير الوطني، كما يمكن أيضا أن يكون بن بلة خطط لتشكيل قوة عسكرية تابعة للحزب تكون تحت سيطرته مما يجعله في حاجة إلى أموال لشراء الأسلحة، فاتفق مع خيضر على ابعاد بومدين، وإضعاف الجيش الوطني الشعبي ثم إعادة تقسيم الحكم بينهما فينصب خيضر على رأس الحزب وبن بلة على رأس الدولة ويبقى الجيش الوطني الشعبي ضعيفا تحت تصرفها¹.

وكان بن بلة يحاول في كل مرة التأثير على خيضر والتأثير على قراراته وخطته في بناء حزب جبهة التحرير وكسب تأييد قيادة الأركان التي كان على رأسها بومدين حيث اقترحه بن بلة كعضو ضمن المكتب السياسي بصفته قائد الجيش وبما أن خيضر يرفض فكرة تدخل الجيش في السياسة فإنه سيعلم عن رفضه لهذا الاقتراح، فيثير بذلك بومدين ضد خيضر لكن هذا الأخير كان دبلوماسيا وذكيا، ففضية توسيع عضوية المكتب السياسي هي من صلاحيات المؤتمر وحده وهو الرأي الذي تجنب من خلاله حدوث تصادم بينه وبين بومدين².

لقد بذل خيضر جهود كبيرة في هيكلة حزب جبهة التحرير على المستوى الوطني وتمكن من وضع خارطة خاصة بتنظيم هياكله بواسطة تقسيم الجزائر إلى خمسة عشر اتحادية أو محافظة تضم ثمانية عشر دائرة، ووصل عدد المناضلين الى 135 ألف مناضل و120 ألف مشترك موزعين على 10500 خلية بالنسبة للمناضلين و8500 خلية بالنسبة للمشاركين وقد بلغ عدد القسمات حوالي 13100 قسمة³.

¹ - رابح لونيسي، الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين دار المعرفة الجزائر 2000 ص ص 77-78.

² - Tarik Khider, Opcit, p. 74

³ -- Mohamed Harbi, le FLN mirage et réalité, Opcit, p.366.

وفي هذه الأثناء عرض خيضر على بن بلة فكرة عقد مؤتمر للحزب بعد انقضاء فترة المجلس التأسيسي لكي يتم اختيار رئيس للجمهورية إلا أن بن بلة كان يعتمد أسلوب التريث والبحث عن كيفية تأجيل عقد هذا المؤتمر حتى يتمكن من السيطرة على أجهزة الحزب ومؤسسات الدولة رغبة منه في الوصول الى سدة الحكم، بينما تقوم وجهة نظر خيضر على أساس أن حزب جبهة التحرير الوطني سيصبح هو الوعاء السياسي والقاعدة التي يتم من خلالها اتخاذ القرارات الهامة، واختيار الأشخاص المسؤولين في أعلى السلطات للجزائر المستقلة، ومن أهمها اختيار رئيس البلاد¹.

ويمكن للحزب أن يناقش ويبحث عن الحلول للمشاكل العالقة خلال بداية مرحلة الاستقلال في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والقانونية والثقافية، كل هذه المعطيات كانت دافعا للإعلان عن تاريخ انعقاد مؤتمر حزب جبهة التحرير الوطني في شهر مارس سنة 1963 وكان هذا الإعلان قد صرح به بتاريخ 23 جانفي من نفس السنة².

وكان رد فعل بن بلة هو تأجيل عقد مؤتمر الحزب ورفض التاريخ الذي أعلن عنه خيضر بصفته أميناً عاماً، وهنا اضطر خيضر لتقديم استقالته للمكتب السياسي في 16 أفريل 1963، وبعدها بيوم واحد أعلن المكتب السياسي تعيين أحمد بن بلة كأمين عام للحزب في 17/04/1963 فتمكن بذلك من السيطرة على الحزب الذي سعى خيضر لتكوينه وبناءه وتنظيمه بكل ما يملك من وسائل لكي يصبح الضامن لاستمرار مرحلة إعادة بناء الدولة الجزائرية المستقلة³.

وحول استقالة خيضر من على رأس الأمانة العامة للحزب يبدو أنها لم تكن عفوية ناتجة عن فشل الرجل في إدارة واستيعاب الصراع والوقوف أمام طموحات بن بلة في الوصول إلى كرسي الرئاسة، بل استقال بعدما تعرض للضغط من قبل أعضاء المكتب

¹ - عمار رخيطة، التطور السياسي والتنظيمي لحزب جبهة التحرير الوطني 1962-1980، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د ت، ص 42.

² -- Mohamed Harbi, le FLN mirage et réalité, Opcit, p. 367.

³ - Tarik Khider, Opcit, p.85.

السياسي وصل إلى غاية تهديده فوجد نفسه مجبرا على تقديم الاستقالة وترك الفرصة لبن بلة ومؤيديه من مجموعة ما كان يعرف بجماعة تلمسان، ولعل أبرزهم هواري بومدين قائد أركان الجيش الوطني الشعبي التسمية الجديدة لجيش التحرير الوطني، وعلى الرغم من التصريح الذي أدلى به لجريدة لوموند في عددها بتاريخ 22 أبريل 1963 بأنه قدم استقالته عن قناعة تامة لكي لا تقع أزمة ومواجهة خطيرة، ولم تكن تحت تأثير وضغط أعضاء المكتب السياسي¹.

وما يمكن ملاحظته في هذا السياق أن الاستقالة لم تكن بمحض إرادته بل هي تحت الضغط، وهذا ما يمكن استنتاجه من خلال هذا التصريح، خاصة وأن الرجل لا يمكنه أن يستسلم وبهذه السهولة للطموح الذي أبداه بن بلة في السيطرة على جهاز الحكم، والوصول إلى الرئاسة بكل سهولة، بعد أن أزاح من طريقه أهم شخصية سياسية تنافسية في الوصول إلى أعلى منصب في الدولة الجزائرية المستقلة، اختار خيضر بعد تقديم استقالته مغادرة الجزائر إلى الخارج للتعبير عن رفضه لما يقوم به بن بلة وأعضاء المكتب السياسي، ومعارضته للنهج والإيديولوجية التي سوف تعتمد عليها الدولة الجزائرية المستقلة تحت إشراف بن بلة، الذي أصبح يسعى لفرض أسلوب سياسي لا يسمح لمعارضيه بالتعبير عن رأيهم بكل حرية عن الاختيارات الكبرى التي سوف تقام على أساسها مؤسسات الدولة².

ومنذ ذلك بدأت تظهر لديه النزعة الفردية في كيفية الوصول إلى السيطرة على دواليب الحكم، وغلق باب النقاش، واتخاذ القرارات بعد فتح باب النقاش داخل المكتب السياسي أو أجهزة حزب جبهة التحرير الوطني إلى غاية تحقيق أهدافه بالاعتماد على طرق وأساليب يتم تنفيذها بالتعاون مع جماعة تلمسان التي أقصت ومنذ البداية أغلب خصومها المفترضين،

¹ - ibid., p. 86.

² - Tarik Khider, Op.cit., p. 87.

وعلى رأسهم شخصية خيضر محمد الذي كان يعرف جيدا بن بلة رفيقه في النضال وفي السجون الفرنسية¹.

المطلب الثاني: بروز قضية الودائع المالية بالخارج.

وفي هذه الأثناء بدأت تلوح في الأفق الخلافات بين كل من بن بلة ومحمد خيضر حول عدة قضايا وعلى رأسها كيفية إعادة بناء حزب جبهة التحرير الوطني ثم دور الجيش بالإضافة الى القضايا السياسية حول بناء الدولة الجزائرية الحديثة، ومع مرور الوقت تفاقمت هذه الخلافات وبدأت تظهر بوضوح معارضة خيضر لبن بلة، خاصة في كيفية بناء الحزب، حيث يفضل بن بلة بناء حزب طلائعي يتشكل من الكوادر، بينما كان يفضل خيضر بناء الحزب بالاعتماد على جميع الشرائح والفئات، وفيما يخص الجيش رأى بن بلة بأنه يمكن للجيش أن يلعب دورا في الحياة اليومية بالتعاون مع الشعب والعمال والفلاحين في المزارع، لكن خيضر كان يفضل بقاء الجيش في التكنات حتى يضمن ولاء قادته وعدم الدخول في الفوضى، أما فيما يتعلق بالنظام السياسي فقد كان نظاما أكثر وطنية يستند الى الهوية العربية الإسلامية². ومنذ البداية كان يسعى بن بلة لبناء قواعد وأسس الدولة الجزائرية المستقلة بالاعتماد على اختيار هيئات ومؤسسات دون العودة إلى قواعد الحزب وإطاراته ومناضليه، وهذا ما كان يرفضه خيضر الذي كان يفضل عقد مؤتمر وطني لحزب جبهة التحرير الوطني فهو الذي من حقه مناقشة القضايا المتعلقة بإرساء وبناء قواعد الدولة الجزائرية ومؤسساتها³.

استقال خيضر من منصبه كأمين عام لحزب جبهة التحرير الوطني بتاريخ 16 أفريل 1963 ويرجح انه أقيـل بسبب الخلاف بينه وبين بن بلة حول تاريخ انعقاد مؤتمر الحزب الذي سوف يختار أثناءه المشاركين الشخصية التي ستترشح لمنصب رئاسة الجمهورية وهذا ما أشار إليه خيضر بأنه قدم استقالته بسبب اختلافات جوهرية في وجهات

¹ -ibid., p. 88.

² - رابح لونيسي، المرجع السابق، ص 74.

³ -Mohamed Lebjaoui ,op.cit. , p.192.

النظر داخل المكتب السياسي حول تحضير وعقد مؤتمر وطني للحزب قبل نهاية فترة المجلس التأسيسي وفور استقالته تم تعيين بن بلة مكانه في اليوم الموالي في 17 أفريل 1963¹.

ويعتقد لبجاوي بأن جوهر الخلاف يكمن في تعداد الجيش وتركيبته وتعداد ضباطه بدرجة أساسية، خاصة وأن خيضر كان غير موافق على الأسلوب الذي يتعامل به بن بلة مع بومدين وضباط الجيش حيث منح له صلاحيات كبيرة وهامش من المناورة في تحديد تشكيلة المكتب السياسي سنة 1963م، وعبر خيضر لبن بلة عن عدم رضاه إلا أن الأمور ازدادت تفاقمًا مع مرور الوقت فيما يتعلق بالقضايا الهامة والمصيرية في تسييرها ومعالجتها من قبل رئيس المكتب السياسي².

وتأتي محاولة سفير مصر الذي اجتمع بالرجلين من أجل تجاوز هذه الخلافات والعودة إلى علاقاتهما وخلال هذا اللقاء اقترح بن بلة على خيضر بأن يعطيه مهلة ستة أشهر من أجل اعتماد خطة سياسية يراها مناسبة في إدارة البلاد، عند انقضائها إذا بقي خيضر غير مقتنع بها فإنه مستعد لمراجعتها معه، تقبل خيضر هذا الطرح وقدم استقالته من على رأس الأمانة العامة للحزب، وسافر إلى أوروبا في شهر أفريل 1963، في هذه الأثناء لا تزال قضية الأموال غير مطروحة للنقاش، لكن بن بلة خلال هذه المدة أمر البنك العربي بتجميد المبالغ المالية المودعة لديها من قبل خيضر بصفته أمين المال لحزب جبهة التحرير الوطني وهو ما حدث فعلاً³.

وحسب محمد لبجاوي الذي شارك بصورة مباشرة في المحادثات بين محمد خيضر المسؤول والأمين على الأموال المودعة في البنوك الخارجية في البلدان العربية والبنوك الأوروبية، وبين نظام بن بلة الذي تسلم الحكم بتزكية من المكتب السياسي لحزب جبهة التحرير الوطني بعد صيف سنة 1962، منح المكتب السياسي للحزب الضوء الأخضر

¹ - رابح لونيسي، المرجع السابق، ص 75

² - Mohamed Lebjaoui, op-cit p.-192

³ ibid. , p193.

لشخصية خيضر من أجل استعادة الأموال الموجودة في البنوك بالخارج والتي تم إيداعها لصالح القضية الجزائرية باسم جبهة التحرير الوطني أثناء حرب التحرير **¹.

إن حجم هذه المبالغ المالية يعود بدرجة أساسية لصالح الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في البنوك العربية، وقسم آخر تستحوذ عليه فدرالية المغتربين بفرنسا، وهو جهاز تابع لجبهة التحرير الوطني، وقد تقرر حسب مسؤولي هذين الهيئتين إعادة هذه الأموال للمكتب السياسي بما أنه أصبح يمثل السلطة العليا الرسمية في الجزائر مع بداية الاستقلال، ويذكر لبجاوي بأن خيضر قام بجولة عبر البنوك في البلدان العربية تمكن من جمع حوالي ثلاثة ملايين فرنك قديم والذي أودعه في البنك العربي ببيروت ، بينما الأموال التي كانت لدى فدرالية فرنسا فقد سلمت له في سويسرا من قبل عضوين من الفدرالية وهما سويسبي عبد الكريم والسعيد بوعزيز ، وقدر المبلغ بمليار ونصف مليار فرنك قديم الذي أودعه خيضر في البنك التجاري العربي بجنيف، وفي المجموع توجد حوالي أربع ملايين ونصف لدى خيضر مودعة باسمه في الخارج بصفته أمين المال عضو المكتب السياسي².

وكان من الطبيعي أن يعاد تسليم هذه الأموال لخزينة الدولة الجزائرية من قبل الأشخاص المسؤولين عنها وعلى رأسهم خيضر الذي يعتبر الوحيد الذي يملك حق الإمضاء من أجل استعادتها لدى البنوك المودعة بها، وهو الإجراء الذي تم اعتماده من أجل الحفاظ على سرية المبالغ المالية ومكان تواجدها ومع بداية الاستقلال لا تزال الدولة الجزائرية غير قادرة على استعادة الأموال من الناحية التقنية³.

مرت مهلة ستة أشهر وبدأ خيضر في الاستعداد للعودة للجزائر العاصمة إلا أن بن بلة طلب منه وبواسطة فرانسوا جنو صديقهما السويسري بأن يتريث ولا يعود في هذا الوقت،

¹ - ibid., p191.

** - انظر الملحق رقم 31 ص226.

² - Mohamed Lebjaoui, op-cit p191.

³ - ibid .,p192.

ويذكر لبجاوي بأن جونو كان يحمل في الوقت نفسه رسالة شفوية بعث بها بيطاط لخيضر يحثه فيها للعودة فورا إلى الجزائر¹.

وافق خيضر على طلب بن بلة وأجل دخوله للجزائر، إلا أنه وقبل أيام من إجراء الانتخابات الرئاسية قرر الرجوع، وأفضى لمقريبه بأنه لا يؤيد بن بلة في السياسة التي انتهجها، وهو يحضر من أجل عقد ندوة صحفية من أجل إطلاع الرأي العام في الجزائر على هذه الوضعية، فسارع بن بلة بإرسال عدة شخصيات من محيطه لمحمد خيضر، يترجاه حتى يقوم بالعدول عن هذه الخطوة، وعندها تراجع خيضر عن هذه الخطوة لكن هذا لا يعني بأن الخلافات قد انتهت بين الرجلين ، بالعكس تعمق الخلاف مجددا بينهما وأصبح واضحا للعيان، وهو ما عكر الجو السياسي بصفة عامة².

ويتم التحضير في هذا الوقت لعقد المؤتمر الأول للحزب الذي سوف يخصص لمناقشة القضايا الهامة والمشاكل التي تواجه بناء أسس الدولة الجزائرية المستقلة، وتم تشكيل لجنة سياسية للتحضير لهذا المؤتمر، والتقى بعض الإخوة من الحزب وطلبوا من خيضر المشاركة فيه، إلا أنه رد بعدم المشاركة لأنه مقتنع بالجلوس لمناقشة قضايا ونقاط في جدول أعمال بطريقة ديمقراطية أما خارج هذا الإطار فإن هذا المؤتمر لا يعنيني، وعبر عن رأيه هذا أمام اللجنة السياسية للحزب برئاسة بن بلة وبحضور جميع الأعضاء حيث صرح بأن لديه عدة نقاط يجب مناقشتها ونقاط أخرى يطالب بها ويقترحها، لكنه غير مستعد لمناقشتها وطرحها أمام هذه اللجنة التي لا يعترف بتشكيلتها وصلاحياتها³.

غاب خيضر عن مؤتمر الحزب ولم يشارك فيه، يمكن القول بأن هذه هي المحطة الأولى لبداية الصراع بينه وبين بن بلة حول مناقشة قضية الأموال المودعة باسم بن بلة في الخارج، طلب بن بلة من خيضر إعادة الأموال وبما أنها تم تحويلها كلية الى البنك التجاري

¹ -ibid. ,p193..

² -ibid. ,p.193.

³ - Mohamed Lebjaoui, op-cit p.194.

العربي بجنيف، فرد عليه خيضر بأنه لا ينوي بتاتا استغلالها وصرفها لأغراض شخصية أو الاحتفاظ بها، وبأنه يعلم ومتأكد من هذا الأمر جيدا أكثر من أي شخص آخر، ثم خاطبه بأنه متذمر من الإجراء الذي قام به بن بلة عندما جمد الأموال المودعة باسمه في البنك التجاري العربي، ليس من حقه القيام بهذه الخطوة التي توهي بانعدام الثقة في خيضر ولا يمكن الاطمئنان لشخصه¹.

اتفق بن بلة مع خيضر بأن يسلم الأموال المودعة باسمه لآيت الحسين أمين المال الجديد للمكتب السياسي حيث منح له بن بلة توكيل باسمه لاستلامها دون استشارة أعضاء المكتب السياسي، سافر آيت الحسين مع خيضر وكانت المحطة المرور بتونس التي يبدو أن خيضر اختارها من أجل التخلص من آيت الحسين وقام بالتوجه إلى جنيف من دونه، ومنذ ذلك بدأ يفكر في اعتماد هذه الودائع كغنيمة حرب للوقوف في وجه بن بلة ومعارضته، وحسب لبجاوي الذي التقى به خيضر تكونت لديه قناعة واضحة بضرورة الخروج من الجزائر أولا لأنه علم بالأوامر التي أعطيت لشرطة الحدود بعدم السماح له بمغادرة الحدود الجزائرية، والهدف الثاني هو استغلال واستخدام الأموال المودعة باسمه في مقاومة ومعارضة نظام بن بلة².

لقد كان خيضر على قناعة بأحقية في لعب دور أساسي في إدارة البلاد في نفس المستوى الذي يقوم به بن بلة بالرجوع الى نضاله ودوره أثناء الثورة التحريرية لاسترجاع السيادة الوطنية، بالإضافة الى حقه في الارتقاء في المناصب العليا للدولة على رأس النظام السياسي، خاصة وأن سياسة بن بلة في بداية الاستقلال تقود البلاد الى المجهول ومن واجب خيضر أن يستغل هذه الأموال في الضغط من اجل العدول عن هذه السياسة.و يمكن إبعاد صفة العنف عن خيضر في بداية الصراع لأنه اعتقد بان التحكم في حزب جبهة التحرير الوطني كفيل بضمان الوصول إلى أعلى هرم في السلطة لكنه بعد استقالته من

¹ - Mohamed Lebjaoui, op-cit. p194.

² - ibid. p.195.

الحزب وإبعاده من قبل نظام بن بلة وجماعة وجدة أصبح من بين الداعمين لفكرة العمل المسلح لإحداث التغيير و قلب النظام داخل السياسي في الجزائر¹.

ويبدو أن عدم استشارة بن بلة للمكتب السياسي حول قضية الأموال وما دار بينه وبين خيضر في كيفية معالجتها يوحي بأنها أضحت ثنائية شخصية بينهما، وبذلك يمكن اعتبار هذا الحل غير منطقي يمكن تصنيفه على أنه تصرف خاطئ من قبل بن بلة الذي كان يعتمد على خطة إبعاد خيضر في هذا الظرف بالذات والتخلص منه حتى لا يؤثر على الوضع السياسي العام مع اقتراب الانتخابات الرئاسية التي سوف يكون هو المرشح الأوحد للفوز بها².

أما خيضر فقد التحق بالمعارضة مثل كريم بلقاسم وايت احمد وبوضياف ليأخذ صراعه مع بن بلة أبعادا وأشكالا أخرى حيث اتهم بن بلة خيضر علانية بسرقة أموال جبهة التحرير الوطني والمقدرة ب4,5 مليار فرنك فرنسي قديم والمودعة باسمه في البنك العربي ببيروت والبنك التجاري العربي بجنيف التي وضعها في يد المعارضة الجزائرية بالخارج³.

لقد استخدم خيضر جزء من هذه الأموال المودعة في دعم المقاومة الفلسطينية، فحسبه هذا واجب على الجزائريين من أجل الوقوف مع إخوانهم الفلسطينيين، ويشير لبجاوي بأنه قدم أيضا مبالغ مالية لصالح المعارضة وممن رفعوا السلاح في منطقة القبائل، كما منح مبلغا منها أيضا لشعباني والمقاومة المسلحة في ناحية قسنطينة لكنه لم يستخدم في يوم من الأيام هذه الأموال في صالحه ولتحقيق أغراض شخصية⁴.

وخلال سنة 1964 بدأ بن بلة الإجراءات القضائية لدى المحاكم السويسرية محاولا استرجاع الودائع التي تتوفر لدى خيضر في البنوك الاتحادية في سويسرا، وحدث أن وجدت

¹ - رابح لونيسي، المرجع السابق، ص 71.

² -- Mohamed Lebjaoui, op-cit p.195.

³ - رابح لونيسي، المرجع السابق، ص 76.

⁴ -- Mohamed Lebjaoui, op-cit p.196.

الأجهزة القضائية السويسرية بعد التحقيق مبلغا ضئيلا قدر بمائة ألف فرنك سويسري في البنك التجاري العربي بجنيف، واثنان مليون فرنك سويسري في البنك العربي بزيوريخ¹.

وتظهر المراسلات التي تمت بين الحكومة الجزائرية والبنك التجاري العربي بأن المبلغ الذي كان مودع لديها باسم خيضر يصل إلى أربعين مليون فرنك سويسري إلا أن مراسلة البنك في شهر جوان 1964 تخبر الحكومة بأنها منحت الأموال الموجود لديها تحت إمضاءه، لكن لبجاوي يرى بأن البنك قام بتحويل الأموال بسرية تامة بعد أن قام بوضعه في ثلاث حسابات مختلفة بطلب من خيضر في اللحظات الأخيرة قبل صدور الأمر بالتحقيق في الودائع المالية والكشف عنها من قبل القضاء السويسري، وحتى مدير البنك زهير مردم آنذاك رفض رفع حق التكتّم عن هذه الحسابات الثلاثة وتؤكد الحكومة الجزائرية بأن البنك العربي التجاري قام بتحويل هذه الأموال نحو حساب بنكي في دسلدورف بألمانيا باسم شخص يدعى هدهد يحمل جواز سفر مغربي رمز له لبجاوي في كتابه بحرف "ب" وهو صديق لخيضر².

وبمبادرة من لبجاوي عرض على بن بلة القيام بوساطة بينه وبين خيضر بهدف القيام باتصالات سرية بينهما من أجل التوصل الى حل ينهي هذا الاحتقان وتجاوز هذه الوضعية التي بإمكانها ان تدخل الجزائر في دوامة صراع عسكري في الداخل لا تحمد عقباه، بالإضافة إلى تشويه صورة الجزائر المستقلة وهيبته على الصعيد الدولي من خلال الدخول في متابعات قضائية لا طائل من ورائها، قام لبجاوي بعرض وجهة نظره على كل من آيت الحسين ، وزير بوعجاج من أجل مساعدته والمضي في فتح مفاوضات بين الطرفين والتي استمرت منذ نهاية 1964 الى غاية وقوع الانقلاب العسكري الذي قاده هواري بومدين في 19 جوان 1965 والذي أزاح على إثره بن بلة من رأس الحكم. وقام لبجاوي بنشر النص الأصلي للمحادثات التي تمت بينه وبين خيضر حول الودائع المالية لجهة التحرير

¹ - Mohamed Lebjaoui, op-cit. p.196.

² -ibid. ,p.197.

الوطني في كتابه الذي صدر باللغة الفرنسية بعنوان "حقائق حول الثورة الجزائرية" الذي صدر سنة 1970 بفرنسا وكان من بين أهم الكتب التي منعت من الدخول للجزائر في عهد الرئيس بومدين¹.

وقبل الحديث عن حيثيات قضية الأموال في عهد الرئيس هواري بومدين الذي أطاح بين بلة على اثر الانقلاب العسكري في 19 جوان سنة 1965 والذي وصفه بالتصحيح الثوري يمكن الرجوع لشهادة بن بلة التي أدلى بها في الحلقة العاشرة من برنامج شاهد على العصر التي يعدها الصحفي احمد منصور في قناة الجزيرة والتي من خلالها أجاب على مجموعة من الأسئلة حول قضية اختلاس الأموال التابعة لجبهة التحرير الوطني في البنوك الخارجية حيث اجزم بان خيضر ليس بالسارق ونفى عنه صفة اللص صحيح انه اختلف معه لكنه لا يقبل إطلاقا اتهامه بالمختلس للأموال ثم أضاف بأنه اتفق معه من اجل إعادة الأموال بعد خروجه إلى الخارج لكنه لم يقد بذلك وسخر جزءا منها في يد المعارضة و يعترف بن بلة بان خيضر رجل فاضل ونظيف من بين أهم القيادات المؤسسة لحزب الشعب مع مصالي الحاج فهو يدافع عنه لأنه رفيقه في السجن لمدة خمس سنوات فهو يعرفه حق المعرفة ويؤكد في شهادته بان خيضر لم يستعمل هذه الأموال لتحقيق أغراض شخصية وتكوين ثروة بالخارج².

ومما يثير الاستغراب هو أن الرئيس بومدين قد كشف للصحافي المصري لطفي الخولي وثيقة محفوظة لدى شريف بلقاسم المسؤول التنفيذي لجبهة التحرير الوطني بعد انقلاب 19 جوان 1965 وهي عبارة عن خطاب موجه من بلة إلى مدير البنك العربي ببيروت استلمه يوم 3 ديسمبر 1963 دون تحديد تاريخ إرساله ويطلب منه وضع كل الأموال المودعة في البنك تحت تصرف خيضر وفوضه بحق سحبها وبناء على ذلك وجه بومدين التهمة لكل من بن بلة وخيضر بأنهما كان على اتفاق من اجل اختلاس تلك الأموال مع

¹ -- Mohamed Lebjaoui, op-cit p.197.

² - <https://www.aljazeera.net/programs/centurywitness/2016/10/5/>

بعضهما البعض وبان خلافتهما واستقالة خيضر من الحزب قبل تاريخ استلام الخطاب مجرد غطاء للعملية¹.

ثم قامت العدالة السويسرية بعد فترة وجيزة من تسلم بومدين مقاليد الحكم بإجراء تعديلات على مستوى الإجراءات التي كانت قد اتخذتها في حق خيضر الذي كان غير قادر على التصرف في الأموال المودعة بموجب أوامر قضائية تمنعه من التصرف في الحسابات البنكية الموجودة على أراضي الحكومة الفدرالية السويسرية، إلا أن نظام بومدين الجديد الذي منحته الحكومة الفدرالية السويسرية ثلاثة أشهر حتى يتسنى له متابعة القضية على مستواها بصفة رسمية، لم يكثرث لذلك والتزم الصمت، وبعد انقضاء هذه المدة رفعت السلطات السويسرية الإجراءات المتخذة في حق خيضر الذي أصبح بإمكانه التصرف في الحسابات البنكية مع بداية سنة 1966 والمقدرة بـ 2 مليون فرنك سويسري في البنك العربي بزيورخ، ومائة ألف فرنك سويسري في البنك التجاري العربي بجنيف².

وعلى الصعيد السياسي تبقى المعارضة السياسية للسلطة في الجزائر حذرة من تولي الجهاز الجديد الذي وصل إلى سدة الحكم عن طريق الانقلاب العسكري بقيادة العقيد هواري بومدين، بالرغم أنها كانت قد حذرت بن بلة من قبل من حدوث مثل هذا الانقلاب على سلطته في يوم من الأيام، ومن بين الشخصيات التي كانت تمثل المعارضة في الخارج نجد آيت أحمد، محمد بوضياف، لبجاوي، خيضر، وكريم بلقاسم الذي كان بإمكانه الانضمام للمجموعة بعد الاقتراح الذي تقدم به خيضر في إنشاء جبهة للشخصيات المعارضة للنظام العسكري الجديد في الجزائر³، وتشكيل لجنة تحرير وطنية والإعلان عن إنشاء حكومة مؤقتة في الخارج.

¹ - رايح لونيسي، المرجع السابق، ص 77.

² - Mohamed Lebjaoui, op-cit p.201.

³ -Rene Mossu, Qui peut représenter le FLN auprès des banques suisses ?le figaro, 5 janvier 1967.

وكان خيضر حسب لبجاوي على استعداد من أجل أن يمنح لهذه المعارضة وبصورة علنية الأموال التي توجد تحت تصرفه للتصدي للدكتاتورية العسكرية الجديدة، ومحاولة تحرير بن بلة من سجنه بعد اعتقاله لكن تحقيق هذا الاتفاق من أجل توحيد المعارضة في الخارج حسب مبادرة خيضر اصطدم بعملية اغتياله التي قضت على هذا المشروع، وبذهاب خيضر ووجود بن بلة في السجن ما تبقى من الأموال المودعة قد لا يستفيد منها الشعب الجزائري على الأقل خلال مدة غير محددة¹.

وحسب لبجاوي أكد خيضر قبل اغتياله بأنه اتخذ جميع الإجراءات والاحتياطات حتى لا تقع هذه الأموال في يد نظام ديكتاتوري، وستبقى محفوظة الى غاية تسليمها للإدارة السياسية التي يتم انتخابها بطريقة ديمقراطية في الجزائر، وهنا يتساءل لبجاوي عن الطرف أو الشخصية التي ستقوم بهذه المهمة والتي تلقت الأوامر من قبل خيضر قبل اغتياله، كان هذا هو السر الأخير الذي تكتم عنه خيضر².

إبعاد خيضر من الاستقرار في سويسرا.

لقد قام بن بلة بالاحتجاج لدى السلطات السويسرية بتهمة أن خيضر يقوم بمساعدة المعارضة ودعمها انطلاقا من نشاطه على الأراضي السويسرية، وبناء عليه قامت الشرطة في مدينة لوزان بتفتيش منزله، حيث عثرت على مجموعة من الوثائق بتاريخ 26 أكتوبر 1964، وقامت بحجزها، وبعدها بمدة وجيزة قام المجلس الفدرالي السويسري باتخاذ قرار بطرد خيضر خارج حدود سويسرا** مستندا على القرار رقم 70 من القانون التأسيسي، ويسمح له بدخول سويسرا فقط بناء على الاستدعاء التي توجه له من قبل القضاء للرد على الأسئلة والاستفسارات³.

¹ - Mohamed Lebjaoui, op-cit p.202.

² - Tarik Khider, op-cit, p.203

**-انظر الملحق رقم: 32 ص232.

³ Tarik Khider, op-cit – p.98.

وفي يوم 28 أكتوبر 1964 خلال مساءلته من طرف القاضي دوسي صرح خيضر حول الوثائق التي تم العثور عليها من قبل الشرطة يوم الاثنين 26 أكتوبر، ليست لها صلة بالدعوى القضائية المرفوعة ضده، واحتمال أن تكون بعض الوثائق لها علاقة غير مباشرة، إلا أن بعض الأسماء لأشخاص ذكروا في هذه الوثائق في حالة الكشف عنهم تكون حياتهم معرضة للخطر، وبعد طرده من سويسرا وأثناء تواجده بفرنسا صرح أيضا حول نفس الوثائق بأنها تمثل الدليل على أنه سلم جزءا مهما من الأموال للمعارضة، وطلب من المجلس الفدرالي تأجيل طرده من الأراضي السويسرية باعتبار أنه من النادر أن يتخذ قرار بهذه الأهمية بصفة مباشرة على أعلى مستوى بهذه الطريقة دون اللجوء إلى منحه حق الطعن، إلا أن القرار بالطرد تم تطبيقه من قبل سويسرا، هذه الدولة التي كان ينظر لها كإحدى الأمثلة البارزة التي تتمتع بالحكم الديمقراطي¹.

وإذا ما نظرنا لهذا القرار فإننا نجده يدعم وضعية خيضر في مجابهة بن بلة لأن السلطات الفدرالية أعطت الدليل وأثبتت بذلك أن هذه الأموال التي تم تحويلها ذهبت في صالح المعارضة ولم يتم بصرفها واستغلالها لأغراض شخصية وإنما مول بها نشاط المعارضة فقط.

وبدأ خيضر في البحث عن بلد لاستقباله والاستقرار به بعدما علم وهو موجود في فرنسا بأن هذه الأخيرة لا ترحب به على أراضيها أيضا، وتطلب منه مغادرتها إلى وجهة يختارها بنفسه، وفي 2 نوفمبر 1964 قام هذه المرة بمحاولة باتجاه بريطانيا التي وصل عاصمتها لندن على يقابل السير جون فوستر المحامي لاستشارته حول قرار طرده من سويسرا والدفاع عن حسين آيت أحمد من أجل إطلاق سراحه، إلا أنه لم يجده فعاد إلى باريس بتاريخ 7 نوفمبر 1964².

¹ -ibid. ,p113.

² Tarik Khider, op-cit, p.114.

وبعد مرور أيام قليلة قرر العودة إلى انكلترا بصحبة ابن آيت أحمد يوغرطة وابنه طارق اللذان يبلغان عشر سنوات، وفي هذه المرة اختار السفر بالسيارة وعبور الحدود الفرنسية البريطانية برا، وكان يرغب في علاج ابنه بالمناسبة الذي يشكو من كسر في كتفه، لكن هذه الرحلة لم تكن عادية مثل ما كان يتمناه، حيث وعند وصوله لشرطة الحدود البريطانية الخاصة، تعرض للمساءلة وطرحوا عليه مجموعة من الأسئلة التي توحى بالغربة مثل كم تتقاضى في الشهر؟ وأين اقتنيت السيارة؟ بالرغم وثائق السيارة كانت قانونية وفي الأخير ابلغوه بعدم السماح له بدخول الأراضي البريطانية، ويجب عليه العودة من حيث أتى.

ويبدو أن هذه الحادثة أثبتت إلى حد بعيد نجاح نظام بن بلة في محاصرة خيضر وتضييق الخناق عليه على مستوى العواصم والحدود الأوربية للحد من تحركاته واتصالاته المتكررة مع العديد من الشخصيات المعارضة، وعلى الرغم أنه يحمل جواز سفر دبلوماسي ويحمل صفة وزير للدولة ، وعضو في المكتب السياسي للدولة الجزائرية، فإنه تعرض للمعاملة غير اللائقة، حيث تم حجزه في مستودع مخصص لركن السيارات لا يتوفر على أدنى شروط المبيت خاصة التدفئة فقام بالاحتجاج على هذه الوضعية بشدة مما فرض على السلطات على مستوى شرطة الحدود بمنحه الحق في المبيت في أقرب فندق مع الأبناء والاحتفاظ بسيارته تحت الحجز، وفي الغد استقل الباخرة وعاد إلى فرنسا بعدما تأكد أنه لا يستطيع البقاء في بريطانيا، وقام بتقديم طلب اللجوء السياسي بدولة اسبانيا والتي قبلت طلبه مع تخصيص حماية أمنية مقربة تتكون من رجلين من الأمن الاسباني، فاستقر بعد ذلك في مدينة مدريد¹.

وللتعرف أكثر على المحاولات التي تمت بين خيضر والسلطة في الجزائر للوصول الى اتفاق بهدف إعادة الأموال المودعة في البنوك الخارجية يمكن التطرق إليها من خلال

¹ - Tarik Khider, op-cit, p.116.

المراحل التالية:

مرحلة الوساطة المصرية تحت إشراف فتحي الديب.

- لقاء خيضر الديب

في البداية قام الرئيس المصري جمال عبد الناصر بتكليف فتحي الديب بالقيام بمهمة الوساطة بين بن بلة وخيضر كمحاولة منه للقضاء على الصراع الدائر بين الرجلين لأنه كان يشعر بأن الوضع في الجزائر ينذر بعدم الاستقرار ويجب عليه البحث عن حل للصراعات والنزاعات التي بدأت تطفو على مستوى السلطة، بين عدة أسماء من بينها الصراع بين بن بلة وخيضر المتواجد في الخارج، وبين بن بلة ووزير الدفاع العقيد هواري بومدين ووزير الخارجية آنذاك عبد العزيز بوتفليقة، بعد الاتصالات التي أجراها فتحي الديب مع خيضر وبن بلة والتي انتهت بالفشل تقريبا، قدم تقريرا للرئيس عبد الناصر الذي خلص فيه بأن الوضع في الجزائر لا ينذر بحدوث أزمة ، وأن المعارضة التي يواجهها بن بلة لا تستدعي القلق¹.

والتقى فتحي الديب بخيضر المقيم في فرنسا بتاريخ 18 أوت 1964 بعد تلقيه الأوامر من قبل عبد الناصر لإيجاد حل وتسوية لمشكلة الأموال المودعة باسم خيضر في البنك العربي في بيروت وبنك التجارة العربي في جنيف بسويسرا، حيث يتهم بن بلة خيضر بسرقتها، في حين يريد خيضر وضع هذه الأموال تحت تصرف المعارضة من أجل تحية بن بلة، وبالمقابل قام خيضر بتحويل الأموال الموجودة في جنيف الى مكان مجهول².

وأثناء هذا اللقاء دار الحديث بين خيضر وفتحي الديب حول التعليقات والمقالات التي تكتب في الجرائد والمجلات المصرية حول قضية هذه الأموال حيث وصفت الأهرام من خلال نشر وإعادة نشر معلومات حول سرقة خيضر لهذه الأموال وهو الانشغال الذي بدأ به هذا، اللقاء واللقاء اللوم أبدى تدمره من هذه الكتابات، كما ابلغه حول الوصف الذي وصف

¹ - Fathi Dib, Abdelnasser et la révolution Algérienne, Le harmattan, Paris, 1985, p.422.

² -ibid., p.421.

به عبد الناصر المعارضة في خطابه بتاريخ 23 جويلية 1964 بأنها تتشكل من مجموعة من الأشخاص الذين لا يؤمنون بروح المسؤولية، وشرح خيضر الوضع الحرج والمقلق في الجزائر وأنه درس مع المعارضة إمكانية تخصيص جزء من الأموال لتدعيمها، بهدف الإطاحة بين بلة، كما أنه رفض مقترح الملك الحسن الثاني ملك المغرب بتقديم الدعم المادي للمعارضة في الجزائر للتخلص من بن بلة ، لكن خيضر رفضها لأنه يعتبرها خيانة في حق الشعب الجزائري بتعاونه مع العدو¹.

وفي نفس الإطار يرى خيضر بأن عبد الناصر بإمكانه التأثير على بن بلة من أجل إعادته إلى الطريق الصحيح والمنطقي لحل المشاكل والقضايا العالقة لأن بن بلة بإمكانه استغلال علاقاته الشخصية مع الرئيس المصري بهدف تدعيم موقفه وسلطته داخل الجزائر².

وبعد أن رد فتحي الديب على أسئلة خيضر وانشغالاته انتقل معه لمناقشة قضية الأموال وبأنه جاء للقاءه والحديث معه حول هذه القضية بحكم الصداقة التي تجمعهما من جهة وفي مصلحة الشعب الجزائري من جهة أخرى. وهنا جاء رد خيضر بأنه تأثر بسبب ما صرح به بن بلة في حقه وبأنه سرق هذه الأموال، إضافة إلى الدعوى القضائية التي رفعت ضده في سويسرا، واقترح عليه بأن يقوم بن بلة بإعادة الاعتبار له ولعائلته بإصدار تصريح يلغي من خلاله كل ما قاله في حقه ويقوم بسحب الدعوى القضائية المرفوعة ضده³.

وحسب ما توصل إليه فتحي الديب مع خيضر فبإمكان هذا الأخير تجميد هذه الأموال وإعادتها لممثلين عن حزب جبهة التحرير، وعلى استعداد لإقناع المعارضة من أجل التوصل إلى حل لإنهاء الصراع، وبعد نقاش طويل تمكن الديب من إقناع خيضر بأن يقوم بن بلة بتصريح صحفي فقط لوسائل الإعلام ويتعهد هو بتجميد الأموال إلى غاية انفراج الوضع. وحاول مجددا الديب إقناع خيضر بأن أفضل الحلول هو إعادة الأموال للممثلين

¹ - Fathi Dib. Opcit, p.420.

² Ibid ,p.421.

³ -ibid., p.423.

عن الحزب من خلال عقد ندوة صحفية يعلن فيها عن هذه العملية، إلا أنه لم يقتنع بهذا الاقتراح وطلب منه أن يبلغ بن بلة بنتيجة هذا اللقاء، وطلبه بالعفو عن القادة الثلاثة الموجودين رهن الاعتقال وهم: شعباني وخيزي وعبد الرحمان فارس¹.

- لقاء الديب بن بلة.

وعندما وصل الديب إلى الجزائر في 20 أوت 1964 والتقى بين بلة في اليوم الموالي والذي بادره بأنه يرفض تماما الشروط التي يفرضها خيضر مقابل تسليمه أموال الحزب، ومن بينها عقد ندوة صحفية بهدف تبرئته، وفيما يخص المبررات التي قدمها خيضر بالنسبة للمعارضة، فلا تمثل بالنسبة له شيئا يذكر، وهو في تلك الأثناء يعمل على تصفية معارضيه، والتي ينتهي منها في القريب العاجل، وأما علاقة الصداقة التي تربطه بخيضر فقد انتهت وعليه تحمل مسؤولية ما يقوم به².

وبخصوص طلب خيضر حول إطلاق سراح القادة الثلاثة فقد صرح بن بلة بأنهم سيحاكمون وإذا ثبت تورطهم وإدانته، وصدر في حقهم حكم بالإعدام وسينفذ الحكم في حالة ثبوت التهمة عليهم بالمشاركة في محاولة انقلاب ضد الحكم، وخيضر له علاقة بهذه المحاولة، وأظهر بن بلة لفتحي الديب قائمة الشخصيات التي ستتولى الحكم، وأعضاء في الحكومة بعد نجاح الانقلاب وهم فرحات عباس رئيس الجمهورية، محمد خيضر الوزير الأول، محمد بوضياف وزير الداخلية، حسين آيت أحمد وزير الخارجية، محمد شعباني وزير الدفاع، عمار أوزقان وزير العمل، توفيق المدني وزير الوقف الحبوس، أحمد فرنسي وزير المالية وأسماء لشخصيات أخرى مثل بيطاط والحين غير بن بلة حديثه حول مواضيع أخرى تتعلق بإدارته وسياسته الداخلية والخارجية، وطلب من فتحي الديب أن يبلغ الرئيس عبد الناصر تشكرا ته وعرفانا له بما يقدمه من دعم وتعاون³.

¹ -Tarik Khider, opcit, p.108.

² - ibid.107.

³ -ibid, p.109.

وقدم فتحي الديب تقريرا للرئيس المصري عبد الناصر حول الوساطة والمهمة التي قام بها بين خيضر وبين بلة، والتي خلص من خلالها إلى أن خيضر يقوم بالعمل والتنسيق مع المعارضة التي منح لها جزء من الأموال في شكل مساعدات ودعم، وحسب الديب فإنه اختاره لكي يتوسط لديه مع بن بلة بهدف إنهاء مشكلة لأموال بينهما، وإنقاذ شعباني من حكم الإعدام الذي صدر في حقه بتهمة تدبير انقلاب على نظام بن بلة، حيث كان خيضر أحد شركاءه، أما ما تعلق بقوة المعارضة وتضخيم دورها وحجمها فكان أسلوب اتبعه خيضر لكي يثير لدى الديب ومن ثم عبد الناصر فكرة أنها تعتبر الممثل الحقيقي للتوجه العربي للدولة الجزائرية¹.

- مرحلة وساطة محمد لبجاوي.

جاء الدور هذه المرة على شخصية جديدة للقيام بدور التوسط بين خيضر وبين بلة حول قضية أموال جبهة التحرير الوطني ومحاولة الوصول إلى حل وإحداث تقارب بين الرجلين، وحسب لبجاوي فإن الوصول إلى حل يرضي الطرفين بإمكانه أن يجنب الدولة الجزائرية الدخول في مجابهة تترتب عنها إحكام قضائية دولية تؤثر على سمعة الجزائر الدولية من جهة، وبإمكانها أن تغذي أكثر المعارضة المسلحة في الداخل ثم قام بعرض وجهة نظره على آيت الحسين والوزير بوعجاج اللذان قبلا بالفكرة والمشاركة في هذا المسعى².

وفي خضم المفاوضات التي تتم بين خيضر وبين بلة تحت إشراف ومتابعة محمد لبجاوي وآيت الحسين وبوعجاج، تواصلت إجراءات المتابعة القضائية بسويسرا، حيث قرر القاضي في جنيف توجيه التهمة لخيضر بالإفراط في استغلال السلطة والثقة بتاريخ 13 أبريل 1965 ، وكرد عن هذا القرار وجه خيضر رسالة لهيئة المحكمة أثناء تواجده بفرانكفورت بألمانيا بتاريخ 6 ماي 1965 أهم ما جاء فيها مخاطبا على إثرها القاضي بأنه ومنذ حوالي عشرة أشهر، بناء على الدعوى القضائية التي رفعها ضده الديكتاتور بن بلة

¹ - Tarik Khider, opcit, p.110.

² - ibid, p.116.

وهو يحاول الحصول على حكم قضائي دولي ديمقراطي ومستقل لكي يغطي تورطه في عمليات التصفية والتخلص من الشخصيات الثورية الحقيقية، ومنذ عدة شهور تتوفر بين أيديكم الأدلة على براءتي¹.

وفي تطور غير لافت اتخذت هيئة المحكمة قرار بفتح إجراء متابعة قضائية واستصدار حكم قضائي لكي يتم تحويله من ألمانيا وتسليمه للقضاء بسويسرا إلا أن هذا الإجراء القضائي كان يتعارض مع المادة 12 من الاتفاقية الألمانية السويسرية، بالإضافة إلى المعلومة التي حولها وأخبر بها نيقولا محامي بن بلة حول اسم شخصية مذكورة في الوثائق التي تم العثور عليها بعد عملية التفتيش التي قامت بها الشرطة في منزله بلوزان، هذه الشخصية التي قد يتم إعدامها لاحقاً².

وفي تصريح لبن بلة بتاريخ 3 ماي 1964 حول قضية الأموال تراجع عن بعض التهم التي وجهها لخيضر بتهمة الاحتلال، حيث صرح بصفة رسمية بأنه استغل هذه الأموال ليس لأغراض ومنفعة شخصية، وإنما أخذها لاستعمالها لأغراض سياسية، وحسب بن بلة بالإمكان حدوث نوزع من التقارب.

وفي هذه الأثناء انتهج بن بلة سياسة وخطة تقضي بالتقرب أكثر من المعارضة في الداخل والخارج لأنه شعر بخطر موقعه على رأس الحكم الذي أضحى مهدد من قبل العقيد بومدين وزير الدفاع الوطني، فتراجع عن تصريحاته واتهامه لخيضر بالسارق، كما فتح الباب للتفاوض مع جماعة الأفاس جبهت القوى الاشتراكية (FFS) وتم التوصل معهم إلى اتفاق إلا أنه لم يطبق وتم إلغائه بسبب الانقلاب الذي قام به بومدين في 19 جوان 1965 وفي هذه الأثناء توقفت المفاوضات والاتصالات من خلال الوساطة التي كان يقوم بها

¹ - Tarik Khider, opcit p117.

² - ibid. p.118.

لجباوي حول قضية أموال جبهة التحري التي كانت على وشك التوصل إلى اتفاق بين الرجلين¹.

ويؤكد لجباوي بأنه وبناء على تداعيات الانقلاب العسكري قرر القضاء السويسري منح مهلة ثلاثة شهور للنظام الجديد في الجزائر لكي يقرر استمرار المتابعة أو التخلي عن القضية. ونظرا للصمت الذي أبداه النظام الجديد بقيادة بومدين قامت السلطات القضائية في سويسرا برفع يدها عن تجميد الحسابات البنكية بناء على الوضعية الجديدة، وانقضاء المهلة التي منحها للدولة الجزائرية وبالعودة لتصريحات بن بلة الأخيرة التي أقر من خلالها سحب تصريحاته باتهام خيضر بسرقة هذه الأموال، ومع بداية سنة 1966 بإمكانه التصرف من جديد بطريقة قانونية في المبلغ الموجود في بنك التجارة العربي والذي يصل إلى مليوني فرنك سويسري حيث أنه ومنذ تاريخ 30 نوفمبر 1965 السلطات القضائية أعطت الأوامر للبنك العربي بزيورخ وبنك التجارة العربي في جنيف بتطبيق قرار إلغاء المتابعة وتجميد الحسابات البنكية المسجلة باسم خيضر لديها وبناء عليه أرجعت له السلطات القضائية السويسرية كامل الصلاحيات للتصرف فيها بطريقة قانونية².

وبالرغم من الارتياح الذي أبداه خيضر بعد صدور هذا القرار إلا أنه لم يخفي من خلال التعليق الذي أعلن عنه، والذي حاول من خلاله التأكيد على براءته من تهمة سرقة أموال الدولة الجزائرية وشعبها واستغلاله لتكوين ثروة عائلية والحصول على امتيازات في الخارج وعلق بقوله: " خلال عامين تم تداول اسمي في الصحف والجرائد الآلاف من المرات استخدمت على إثرها كلمات ونعوت ومفردات مثل: السارق والمحتال وخلال نفس الفترة تعرضت للعديد من المتابعات والإجراءات التعسفية والتحقيقات، وتعرضت للاعتقال التعسفي من سويسرا، ثم تعرض مقر سكنائي للتفتيش أين تم العثور على وثائق شخصية لم يعيدها إلي والتي كانت لا صلة لها بقضية الأموال، لقد عانيت مع عائلتي كثيرا خلال هاذين

¹ - Abdelhafidh Yaha, FFS contre dictature, KOUKOU Editions, Alger, 2015, p.113.

² -Mohamed Lebjaoui, op-cit, p.106.

العامين من الجانب النفسي خاصة. وبالرغم من هذا كله فإنني لا أزال في نظر البعض ذلك الرجل المتابع قضائيا بتهمة الاختلاس والاحتيال"¹.

-مرحلة وساطة رشيد زغار

وبعد وصول بومدين على رأس النظام الجديد على اثر الانقلاب الذي قام به ضد بن بلة في 19/06/1965، قام خيضر بربط الاتصال به عله يتمكن هذه المرة من تسوية مشكلة أموال جبهة التحرير بصفة نهائية على الرغم أنه كان يشعر بالإحباط من الناحية النفسية، فرأى بأن الشخصية المناسبة التي بإمكانها أن تكون همزة وصل بينه وبين بومدين هو زغار رشيد الذي يعرف عنه بأن صديق ومقرب من الرئيس الجديد من جهة وزبون لديه حساب بنكي في BPA، وهو من أهم العناصر التي أشرف على تكوينها بوصوف، مكلف بدعم وإسناد الثورة بالسلاح².

وتم تنظيم لقاء بين خيضر وزغار في شهر سبتمبر سنة 1965 حضره أيضا زهير مردام من بنك التجارة العربي، وفرانسوا جنو وخلالها شرح خيضر لزغار بأنه يبحث عن الطريق الذي يتخلص بواسطته من هذه المشكلة التي أضحت تؤثر عليه وعلى عائلته في الداخل وفي الخارج، وهو على استعداد بالتعهد لإعادة هذه الأموال للحكومة الجزائرية، بعدما سمع زغار تفاصيل الوضعية التي آلت إليها هذه القضية، اقترح على خيضر إجراء لقاء بينه وبين بومدين عندما يقوم الرئيس بزيارة عمل إلى خارج البلاد، حيث يمكن ترتيب هذا اللقاء على هامش مشاركة بومدين في المؤتمر الدولي العربي الذي سيعقد في الدار البيضاء بالمغرب الأقصى وعن مغادرته تعهد زغار بأنه سيعمل ما في وسعه من أجل إيجاد حل لهذه القضية والذي بدون شك سيخدم مصالح الجزائر³.

¹ -Tarik Khider, opcit, p.120.

² - Pierre Péan, L'extrémiste : François Genoud de Hitler a Carlos, Edition Fayard, Paris, 1996, p.20.

³ -Tarik Khider, opcit, p.122.

ثم تلقى دعوة من قبل السفارة الجزائرية في باريس بهدف تنظيم لقاء في العاصمة الفرنسية وحضره عن جانب الدولة الجزائرية مبعوثين من قبل بومدين وهم: شريف بلقاسم والرائد العربي، والملحق بالسفارة الجزائرية بفرنسا، واستعرض خيضر قضية الأموال التي حسب رأيه تم تجميعها لاستغلالها في تحقيق هدفين هما: الحصول على الاستقلال وإقامة نظام ديمقراطي في الجزائر، والهدف الأول تم تحقيقه بينما الهدف الثاني لم يتحقق بعد، ولا يمكن إعادة هذه الأموال إلا من خلال عقد مؤتمر عام لحزب جبهة التحرير يحضره جميع الأطراف بدون استثناء أو إقصاء. ويمكن عرض هذه القضية على المؤتمرين في المؤتمر الذي دعا إليه الرئيس بومدين، تم إخبار خيضر بأن يمنح للمفاوضين الممثلين للنظام ثمانية أيام لكي يتلقى الرد من الجزائر، وتحديد موعد للقاء آخر بهدف تسوية القضية بصفة نهائية¹.

وفي الوقت الذي بدأت قضية الأموال تجد طريقا للحل، صرح العقيد بومدين بأن خيضر لم يكن باستطاعته اختلاس الأموال لولا الاتفاق السري بينه وبين بن بلة شخصا².

وبعد اطلاع خيضر على هذا التصريح في جرائد عالمية تناولت الموضوع على غرار جريدة الأهرام المصرية، قرر الاحتجاج والرد على هذا التصريح بواسطة رسالة مفتوحة بعث بها إلى العقيد بومدين شخصيا بتاريخ 15 أكتوبر 1965، ويروي فرانسو جنو بعض تفاصيل هذه الرسالة التي شرح فيها خيضر بالتفصيل كيف دارت الأحداث بصورة حقيقية، إلا أن بومدين ترك هذه الرسالة جانبا ولم يرد عنها، وخلال اللقاء الذي جمع بومدين بإطارات حزب جبهة التحرير بتاريخ 6 مارس 1966 بقسنطينة تحدث عن معلومات يوجه فيها أصابع الاتهام لخيضر بأنه سرق أموال العمال والمناضلين والشعب الجزائري، ويتحكم في سبعة ملايين مودعة في البنوك الأوربية والتي يقوم باستغلالها لأغراضه الشخصية، لقد

¹ - Tarik Khider, opcit, p.123.

² - جريدة الأهرام، تصريح العقيد هواري بومدين، بتاريخ 1965/10/09.

قمنا بمحاولة استعادة الأموال بعد 19 جوان لكننا لا نتنازل عن أموال الحزب المسروقة عاجلا أم آجلا، ومن واجب كل مناضل من المناضلين أن يطالب باستعادتها¹.

وخلال سنة 1966، قامت المعارضة بالتجمع حول شخصية خيضر خاصة بعد فرار حسين آيت أحمد من السجن في شهر ماي هاته العملية التي فتحت آفاق جديدة لتأسيس معارضة موحدة وقوية ضد النظام في الجزائر²، وحسب لبجاوي فإنه في حالة ما تم تكوين لجنة تحرير وطنية أو حكومة مؤقتة سوف يعلن أمام الشعب بأنه سيضع بين يدي هذا النظام المبالغ المالية التي توجد تحت تصرفه للتصدي للدكتاتورية العسكرية، وإمكانية المساهمة في إطلاق سراح بن بلة، وبالنسبة لبجاوي فإن تشكيل معارضة موحدة يعني إطلاق سراح بن بلة، وبوضياف وآيت أحمد ويمكن ان يلتحق بهم كريم بلقاسم الذي لم يكن بصفة رسمية في المعارضة في ذلك الوقت³.

وبتاريخ 29 ديسمبر تم التوقيع على اتفاق على مستوى الحدود السويسرية الفرنسية بين الشخصيات التي تمثل المعارضة وهم محمد خيضر، ومحمد لبجاوي، مسئول المنظمة السرية للثورة الجزائرية، وحسين آيت أحمد مسئول جبهة القوى الاشتراكية، ومحمد بوضياف مسئول اللجنة الوطنية للدفاع عن الثورة⁴، ويهدف هذا الاتفاق إلى تكوين جبهة موحدة للمعارضة وحكومة مؤقتة في الخارج برئاسة محمد خيضر**، وكان من المقرر أن يتم الإعلان عن ميلاد هذا الاتحاد في حدود 9 جانفي 1967 بمدريد في اسبانيا، وقد ينتج عن هذا الإعلان تأثير مهم على ما يحدث في الجزائر بعد وصول بومدين على رأس الحكم، ومع اقتراب إجراء الانتخابات المحلية في ظل عدم الاستقرار الذي يعاني منه نظام بومدين.

¹ -Tarik Khider, op-cit, p124.

² - Philippe Herreman, M.Mohamed Khider détenait « le trésor de guerres du FLN? Le MONDE 5 janvier1967.

³ - Gérard Patrick, dossiers secrets de L'Afrique contemporaine, Editions jeune Afrique, Paris1989.

⁴ - Le Combat, L'opposition Algérienne perd l'un des seuls hommes capables de la fédérer, 5 janvier1967.

** - انظر الملحق رقم 33 ص233.

** - انظر الملحق رقم 34 ص234.

غير ان عملية اغتيال خيضر في مدريد بتاريخ 3 جانفي سنة 1967 كانت صدمة كبيرة بالنسبة للشخصيات التي ستتشكل منها المعارضة في الخارج وخاصة ايت احمد ومحمد بوضياف ومحمد لبجاوي. وهل يمكن أن تكون عملية التخلص من خيضر عبارة عن مؤامرة شاركت فيها عدة أطراف في داخل الجزائر وخارجها حتى لا يرى تحالف المعارضة النور ويتحول مع مرور الوقت إلى خطر يهدد النظام بقيادة الرئيس هواري بومدين خاصة وان خيضر يستحوذ على مبالغ مالية معتبرة سيضعها في خدمة هذه المعارضة. وبقيت الإشارة إلى أن هذه القضية لم تجد طريقها للحل إلى غاية وصول الرئيس الشاذلي بن جديد إلى سدة الحكم فتم التوصل إلى اتفاق مع عائلة خيضر بوضع حل نهائي لهذه القضية** التي عمرت لفترة طويلة أثرت تداعياتها على العائلة من الناحية النفسية بدرجة كبيرة لا تزال آثارها إلى يومنا هذا وتم إعادة الأموال المتبقية بالخارج حسب شهادة طارق خيضر ووالدته لخزينة الدولة الجزائرية.¹

¹-Tarik Khider,op-cit,p.124.

الفصل الخامس: اغتيال محمد خيضر وتقييم دوره النضالي

المبحث الأول: قضية اغتياله وتداعياتها

المطلب الأول: عملية الاغتيال

المطلب الثاني: تداعيات عملية الاغتيال وردود الفعل.

المبحث الثاني: تقييم دوره النضالي

المطلب الأول: الايجابيات

المبحث الأول: قضية اغتياله وتداعياتها

المطلب الأول: عملية الاغتيال

في الوقت الذي وصلت فيه العلاقة بين بن بلة وخيضر إلى طريق مسدود على إثر الاستقالة التي قدمها خيضر من على رأس الأمانة العامة لحزب جبهة التحرير الوطني، ومع احتفاظه بعضوية المكتب السياسي وأمين المال وفي الوقت الذي بدأت تطفوا إلى السطح علاقة التحالف بين بومدين وزير الدفاع وبن بلة، هذه العلاقة التي كان خيضر ينظر إليها بشيء من الريبة وتمثل خطرا على مستقبل البلاد، وزادت هذه الهوة بين الرجلين بعد حضور خيضر لاجتماع مصغر في فيلا جولي مقر الرئاسة حضره مجموعة من أعضاء المكتب السياسي كرابح بيطاط، بشير بومعزة، والإخوة بن تومي وبومدين، كما حضره أيضا فتحي الديب الذي كانت مهمته تهدئة الأجواء بين الرجلين المتخاصمين وعندما طلب بن بلة من خيضر أخذ قسط من الراحة لمدة ستة أشهر والابتعاد عن الجزائر العاصمة¹.

وبعد هذه الفترة الطويلة التي قضاها في خدمة الجزائر وكفاحه من أجلها، إلا أن خيضر وردا على هذا الطلب رأى بأن بن بلة يطلب منه مغادرة البلاد والتزام الصمت لكي يسمح له بتنفيذ ما يراه مناسبا للسيطرة على أجهزة الدولة ولا يطبق ما تم التوصل إليه من خلال اجتماع أعضاء المكتب السياسي، وجد نفسه في وضع يختار من خلاله بين أمرين إما الدخول في مواجهة مباشرة مع بن بلة وهذا الاختيار بإمكانه أن ينتهي إلى صراع عسكري، أو اختفاءه عن الأنظار والتزام الصمت، فوجد نفسه مضطرا لاختيار مغادرة البلاد مع زوجته باتجاه القاهرة حيث يتواجد أبناءه وقرر التوجه نحو أوروبا مروراً بكل من إيطاليا ورومانيا واليونان ثم سويسرا التي التقى فيها بصديقه فرانسوا جنو الذي مكث عنده مع عائلته، استغل خيضر هذه الفرصة وطلب منه أن يقرضه مبلغ من المال لقضاء حاجياته

¹ - العقيد الطاهر زبيري، نصف قرن من الكفاح (مذكرات قائد أركان جزائري)، الثروة للإعلام والنشر، القبة، الجزائر

اليومية، فاستغرب جنو من هذا الطلب وتساءل موجها كلامه الى خيضر بأنه هو أمين المال الخاص بجبهة التحرير وبأن الأرصدة المالية مفتوحة باسمه، فكان رده بأنه لا يستطيع التصرف فيها إلا في حالة واحدة وهي اقتطاع الأجر الشهري من مستحقاته¹.

وفي شهر أوت سنة 1963 مع اقتراب الانتخابات الرئاسية قرر خيضر الرجوع الى الجزائر العاصمة لكن بن بلة طلب منه التريث حسب ما أخبره به صديقه جنو لأن الوضعية لا زالت غير ملائمة لعودته، في 10 سبتمبر 1963 تم وبعد إجراء الاستفتاء تم اختيار بن بلة رئيسا للجمهورية في 15 سبتمبر 1963، ولم يبد خيضر أي رد فعل معارض لهذا الاختيار، ثم بعدها عاد الى الجزائر التقى بين بن بلة ودار النقاش بينهما حول الأموال الخاصة بجبهة التحرير التي كانت بحوزة خيضر بما أنه أمين للمال وهي المهمة التي كلف بها منذ تكوين المكتب السياسي للحزب، لكنه رفض تسليمها لبن بلة بحجة انه يرفض الاعتراف بين بلة على رأس المكتب السياسي وتعيينه على رأس الأمانة للحزب لم ينل موافقة أغلبية الأعضاء ومن بينهم بيطاط كما أثار خيضر الوجهة والطريقة التي صرفت بها الأموال التي تركها تحت تصرف الحزب قبل مغادرته الجزائر والمقدرة بـ 3 مليار و 400 مليون فرنك قديم ومن حقه إعطاءه أي تفسير ومعلومات حول مصير هذه الأموال².

انعقد مؤتمر الحزب في شهر أفريل وتم فيه اختيار 17 عضوا وتثبيت شرعية بن بلة على رأسه، وخلالها أراد خيضر تقديم عرض مفصل حول إدارته لملف الحزب على المستوى السياسي والمالي للحزب، إلا أن طلبه رفض وتم توجيهه الى لجنة معينة للاستماع لما سوف يقدمه من شروحات لكنه رفض هذا الطرح بحجة أن ما سوف يقوم بعرضه يخص ويهم جميع الأعضاء في المؤتمر والمنخرطين في حزب جبهة التحرير وقام بن بلة بتكليف آيت الحسين لكي يقوم بإدارة الحزب في جانبه المالي وأبدى خيضر استعداد المبدئي للتعاون مع آيت الحسين من أجل الاتفاق حول كيفية تسليم الأموال الخاصة بخزينة الحزب واقترح عليه

¹ - Tarik Khider, Opcit, p. 103.

² -ibid, p .104.

اللقاء في تونس إلا انه وبمجرد خروجه ووصوله الى تونس غادرها مباشرة نحو سويسرا وفيها أعلن بصفة رسمية معارضته لنظام بن بلة¹.

وحسب ما يذكره محمد لبجاوي فإن خيضر الذي يستحوذ على أموال الحزب باسمه أطلع المقربين منه بأنه لا يصرف هذه الأموال لصالحه الخاص ويستعملها في دعم المنظمات وحركات المقاومة وعلى رأسها المقاومة الفلسطينية ثم تخصيص مبالغ هامة لصالح المعارضة في منطقة القبائل والشمال القسنطيني ومن ثم شراء شحنات هامة من الأسلحة².

وخلال مؤتمر صحفي عقده خيضر بتاريخ 30 جوان 1964 في باريس شرح الأسباب التي دفعت به الى معارضة النظام في الجزائر وعلى رأسه بن بلة، وحدث شرح وانفصام بينهما، ومن أهم هذه الأسباب قال بأنه وبداية من شهر أفريل 1963 تيقن بأن نظام بن بلة يسير في اتجاه خاطئ اعتمد على سياسة غير واضحة وتبنى أسلوب ديمagogي مبني على المراوغة والتزوير، فهو غير مقتنع، وغير موافق، ولا يتقبل نتائج مؤتمر أفريل 1964، هذه النتائج التي كانت تعبر عن فشل ذريع وتخدم هدف واحد هو تغطية الأخطاء التي قام بها النظام، والتي حسب خيضر دائما تعتبر خيانة لمبادئ وأهداف الثورة³.

وخلال هذه الفترة بدأت تتحرك المعارضة داخليا وخارجيا محاولة تجميع ما لديها من أساليب الضغط للتأثير على نظام بن بلة حيث التقى بوضياف مع خيضر لتوحيد الجهود من أجل التصدي والوقوف ضد هذه السياسة على المستوى الخارجي أما في الداخل فظهرت بوادر معارضة تحاول استخدام أسلوب القوة والمجابهة العسكرية المفتوحة. وهذا ما بدا واضحا في منطقة القبائل التي تشكلت بها مجموعة من المقاتلين المؤيدين لحسين آيت أحمد

¹ - Tarik Khider, Opcit, p .86.

² - Mohamed Lebdjaoui, vérité sur la révolution Algérienne, Edition ANEP, Alger, 2000, p. 103.

³ - le monde 2/07/1964.

بقيادة العقيد محند ولحاج، وعبد الحفيظ ياها**، بالإضافة إلى المعارضة التي أعلن عنها العقيد شعباني على مستوى الولاية السادسة¹.

كما قامت الحكومة الجزائرية ممثلة في حزب جبهة التحرير الوطني برفع دعوى قضائية ضد خيضر لدى النائب العام في جنيف تتهمه باستغلال الأموال الموجودة في البنوك السويسرية بطريقة غير قانونية، خاصة وأنه أعلن صراحة بأنه سيضع هذه الأموال تحت تصرف المعارضة ضد نظام بن بلة، وجاءت هذه التهم بصفة رسمية على إثر ما قام ببثه التلفزيون الجزائري على لسان بن بلة، وبعض الشخصيات السياسية مثل بشير بومعزة، وتوجيهه تهمة السارق لشخصية خيضر علانية².

ويجب العودة الى هذه الاتهامات الخطيرة التي وجهها بومعزة عندما كان يؤيد النظام برئاسة بن بلة لأنه تراجع عنها بعد ذلك بعد أن وجد نفسه في مواجهة مع نظام جديد بقيادة بومدين بعد انقلاب 19/06/1965. حيث غادر في شهر أكتوبر سنة 1966 خفية الجزائر باتجاه فرنسا ثم استقر بسويسرا ليربط الاتصال مع خيضر بواسطة فرانسوا جنو، وبالرغم من التهمة الخطيرة التي تمس كرامة شخصية خيضر والتي لا يمكن الصفح عن صاحبها، فإنه تجاوزها وقبل بملاقة بومعزة الذي أعلن عن انضمامه للمعارضة لنظام بومدين هذه المرة عندها أبدى خيضر استعداداه لدعمه ومساعدته ماديا، والوقوف الى جانبه، وهذه كانت من المواقف التي تحسب للرجل الذي كان يرى بأن كل شخص بإمكانه الوقوع في الأخطاء³.

وبحلول مناسبة الاحتفال بعيد الاستقلال في 05 جويلية 1964 خرج الرئيس بن بلة بتصريح استخدم فيه عبارات جارحة ضد شخصية خيضر ووصفه بنعوت قاسية، أثرت على سمعة العائلة والأبناء الذين كانوا لا يزالون يعيشون في الجزائر العاصمة، حيث تسببت في وقوع ضغط نفسي على ابنة خيضر أمينة التي كانت تدرس وهي في سن التاسعة، فعند

** أنظر الملحق رقم: 35 ص235.

¹ - Tarik Khider, Opcit, p. 123.

² - ibid., p .98.

³ - ibid, p. 103.

عودتها للمنزل وهي تبكي من شدة تأثرها بتعليقات زملائها حول ما قاله بن بلة في حق والدها، وهل هو حقيقة سارق¹؟

لقد تفاقمت الأزمة بين خيضر وبين بلة أكثر بالعودة الى التصريحات واللقاءات الصحفية التي يعقدها في كل مرة كلاهما للتعبير عن موقف كليهما في السيطرة على الوضع فيما يتعلق بالأموال الموجودة في البنوك السويسرية، ففي 1964/07/09 يصرح خيضر من لندن بأن أموال خزينة جبهة التحرير التي بحوزته سوف يتم استغلالها في دعم المعارضة ضد دكتاتورية بن بلة، وأضاف بعد ذلك عند عودته الى جنيف بسويسرا بأن الأموال موجودة في مكان آمن، وقد يكون المبلغ الذي أعلن عنه بن بلة وهو ستة ملايين فرنك أكبر من ذلك أو أقل منه².

وخلال هذه المرحلة من الصراع بين الرجلين قامت العدالة السويسرية بتجميد الحسابات الموجودة على مستوى كل البنوك السويسرية بعد الدعوة القضائية التي رفعتها الحكومة الجزائرية عن طريق ممثلها آيت الحسين عضو المكتب السياسي، وأعطى القاضي روجيه دوسي قاضي المحكمة في جنيف أمر بتطبيق هذا الإجراء، واستدعاء خيضر للتحقيق معه³.

وفي 18 جويلية 1964 تمت مساءلة خيضر من طرف قاضي التحقيق حول قضية رفضه لتسليم الأموال التي بحوزته للحكومة الجزائرية فكان رده بأن بن بلة وصل الى السيطرة على منصب الأمين العام لحزب جبهة التحرير بطريقة غير شرعية، بالإضافة الى أنه وخلال غيابه عن الجزائر تم صرف الأموال التي تركها وراءه لصرفها من قبل قيادة الحزب قد تم سحبها ولم يعثر عليها بعد عودته لأنه هو المسئول عن الجانب المالي في

¹ - Tarik Khider, Opcit, p. 104.

² - le monde 08/07/1964.

³ - le monde 09/07/1964.

المكتب السياسي وعلى مستوى قيادة الحزب، وأضاف بأن بن بلة لم يقدم أي تفسير حول مصير هذه الأموال¹.

وحول الأمر بتجميد الأموال الموجودة في البنوك السويسرية يوضح محمد لبجاوي بأن العدالة السويسرية ترى بأن هذه المبالغ المودعة في البنك الاقتصادي العربي في جنيف تصل فقط الى حوالي مائة ألف فرنك سويسري وإلى مليونان فرنك سويسري في البنك العربي بزيورخ، وحسب لبجاوي دائما فإن البنك الاقتصادي العربي منح لخيضر الأموال التي وضعها باسمه وبإمضائه في شهر جوان سنة 1964 قبل إعطاء الأمر بتجميدها من طرف العدالة السويسرية ورأت الحكومة الجزائرية على إثر الإجراءات التي قامت بها بأن البنك سمح لخيضر بتحويل الأموال وبتواطؤ منه إلى حسابات بنكية أخرى جديدة في آخر لحظة، وبعد شهر توضح الحكومة الجزائرية بأن البنك الاقتصادي قام بتحويل هذه الأموال في الحسابات الجديدة المرقمة في دسلدورف بألمانيا باسم شخص يدعى هدهد، وحسب لبجاوي هذا الشخص الذي يستحوذ على جواز سفر مغربي بإمكانه أن يكون سوى الجزائري بن تومي الصديق الشخصي لخيضر².

كان خيضر يعيش في مدريد مع زوجته وأبنائه ومن بينهم يوسف الذي يحتفل بعيد ميلاده الثالث بتاريخ 27 ديسمبر 1966 وسط جو عائلي مفعم بالفرح والحيوية بالرغم من تعرضه لمحاولة اختطاف قبل أيام من قبل جهاز المخابرات الجزائري، ناهيك عن التهديدات التي يتعرض لها مع زوجته فإنهما يعيشان وكأن شيئا لم يحدث ويتصرفان بطريقة طبيعية، إلا أن خيضر وعائلته كانوا على موعد مع القدر الذي يخبئ لهم أحداثا غير سارة ومؤلمة وقد تكون الأيام الأخيرة من عمر خيضر قد اقتربت مع نهاية شهر ديسمبر من سنة 1966³.

¹ - Le monde 21/07/1964.

² - Mohamed Lebjaoui, Opcit, p. 105.

³ - ibid, p. 125.

وحسب رواية ابنه طارق فإن والده وفي ليلة 31 ديسمبر من سنة 1966 خرج مع والدته ليحتفل بقدوم السنة الميلادية الجديدة، حيث قام بجولة ليلية مع الأسرة في مدينة مدريد، وكان جد مسرور يحيي جميع المارة في الساحات العمومية الشهيرة وكله أمل بحلول السنة الجديدة ملؤها السعادة والطمأنينة، وقبل يومين من اغتياله اقترح على زوجته الذهاب الى المغرب من أجل قضاء بعض الوقت بمناسبة حلول اليوم السابع والعشرين من شهر رمضان المعظم بحضور بعض الأهل والأصدقاء الذين يرغب في رؤيتهم لأنهم يتميزون بالبساطة وحسن الضيافة والاستقبال لكن خيضر قام بتأجيل السفر الى المغرب بطلب من زوجته التي أبلغته بالترتيب وعدم الذهاب¹.

وفي ليلة 03 جانفي من سنة 1967 قرر خيضر القيام بزيارة لأحد أصدقائه بهدف قضاء بعض الوقت معه في ليلة السابع والعشرون من شهر رمضان، ترافقه زوجته وصهره، وبدون حماية أمنية التي توفرها له السلطات الاسبانية كما جرت العادة، نزلت العائلة الى أسفل العمارة لكي تستقل السيارة المركونة على بعد أمتار من مقر السكن فجلست زوجته بجانبه وصهره في المقعد الخلفي وفي هذه اللحظة ظهر شخص ذو مواصفات مغربية وقام بدق الزجاج من جهة باب السيارة المحاذي لمقعد خيضر، وقال له أريد أن أكلّمك أنت سي محمد خيضر فأجابه نعم ومن أنت، فأجابه أريد أن أقول لك كلمتين، فرد خيضر هل هي مستعجلة، ولم لم تأتي الى منزلي فرد عليه الرجل لا أريد أن أسبب لك الإحراج، فسأله مرة أخرى خيضر من أعطاك عنواني ، فقال له لقد تحصلت عليه من السفارة الجزائرية في مدريد، عندها استسمح منه لأنه كان مستعجلا وطلب منه الرجوع في الغد، عندها قام الرجل بإخراج مسدس بيده اليمنى من جيب معطفه وأطلق النار فأصاب خيضر في يده وفي تلك اللحظة قامت زوجة خيضر باحتوائه وإخفائه بجسمها، بعدها قامت بفتح الباب الذي بجانبها وسحبته معها الى خارج السيارة إلا أن القاتل ذهب في الجهة الأخرى من السيارة وأطلق عيارا آخر في هذه اللحظة فر خيضر لكي يختبئ لكن القاتل قتله وسقط على الأرض ميتا

¹ - Mohamed Lebjaoui, Opcit, p. 126.

ولم يكتفي القاتل بهذا المنظر وإنما أفرغ ما تبقى له من الرصاص في جسم خيضر وهو جالس على ركبتيه بكل برودة أمام أعين زوجته وصهره¹.

المطلب الثاني: تداعيات عملية الاغتيال وردود الفعل.

بدأت السلطات الاسبانية التحقيقات بشكل سريع، وحسب حسين آيت أحمد فإن الشرطة الاسبانية توصلت الى نتيجة مبدئية تفيد في تورط أعضاء سفارة الجزائر بمدير حيث قام بعقد ندوة صحفية في لندن عاصمة بريطانيا بتاريخ 02 فيفري 1967 كشف من خلالها هوية القاتل، واستعرض هذه الحادثة بأن عملية القتل أضحت أكيدة حسب المعلومات التي جمعها في الجزائر وخارجها بأن القاتل يدعى دخموش يوسف** الذي تم اعتقاله والتحقيق معه سنة 1966 في عدة قضايا غامضة تتعلق بالتهريب، ثم أطلق سراحه من قبل ضابط من جهاز الأمن العسكري بعدما أبرم معه اتفاق ليقوم بتجنيد في صفوف الجهاز الذي يشرف عليه، وهذا الضابط هو رابح بوخالفة الملحق الثقافي بسفارة الجزائر في مدريد صديق لبومدين، ومحل ثقة بالنسبة لمجموعة وجدة².

وبضيف آيت أحمد: أنهم نظام بومدين الذي كان المخطط والمدير والمنظم لعملية الاغتيال، وعلى إثر هذه الجريمة سارعت السلطات الجزائرية بالتواصل مع أم خيضر عن طريق رابح بيطاط الذي عرض عليها دفن الزعيم الجزائري في مقبرة الشهداء بالعالية في الجزائر العاصمة، وبالإمكان إرسال حتى طائرة خاصة لنقل جثمانه الطاهرة نحو الجزائر، ورفضت زوجة المرحوم خيضر هذا العرض، وفي هذه الأثناء قام آيت أحمد بالاتصال بالسفارة المغربية بمدير وتقديم طلب من أجل دفن خيضر في المملكة المغربية، وافق الملك على هذا الطلب وأمر بإرسال طائرة لنقل الجثمان الى الدار البيضاء والتكفل بكل المصاريف والأتعاب، ووصل الجثمان الى الدار البيضاء وبقي في منزل إحدى أخواته وهي فطيمة

¹ - Tarik Khider, Opcit, p. 127.

** - أنظر الملحق رقم 36 ص 237.

² - Tarik Khider, Opcit, p. 128.

الزهرة التي تقطن في هذه المدينة منذ مدة، وتم إبقاء الجثمان إلى غاية الغد إلى حين وصول عائلته من الجزائر وهم والدته وأخواته¹.

وبدأت مراسيم الدفن بتشجيع جثمان الفقيد وسار الجمع من الناس حيث حمل نعشه الأصدقاء ورفاق الكفاح باتجاه مقبرة الشهداء بالدار البيضاء لكي يدفن جنبا الى جنب مع زعماء المقاومة الوطنية في المغرب، وأثناء السير الى المقبرة رفعت الأعلام الجزائرية والمغربية التي تذكر بمدى التلاحم والأخوة التي تجمع بين الشعبين، وكان أفراد العائلة يتقدمون الموكب الجنائزي، بالإضافة الى أصدقاء المرحوم وشخصيات من المعارضة الجزائرية الذين جاؤوا لحضور مراسيم الدفن، وشخصيات من الوجوه السياسية المغاربة².

وحضر مراسيم الدفن والتشييع عن الجانب الجزائري من رفاقه في الكفاح كل من حسين آيت أحمد، محمد بوضياف، وآيت الحسين، وعبد الحفيظ ياحا، محمد لبجاوي**، وتعاقب على تقديم كلمة الوداع والتأبين في المقبرة رئيس حزب الاستقلال علال الفاسي، وعبد الرحيم بوعبد مسؤول في الاتحاد الوطني للقوى الشعبية، ثم آيت أحمد الذين ذكروا كلهم بما قدمه المرحوم في سبيل أن تحيا الجزائر حرة مستقلة³.

كما حضر عن الحكومة المغربية البعض من المسؤولين مثل: الجنرال أولفكير وزير الداخلية وطيب بن هيمة الوزير ومدير الديوان الملكي بالإضافة الى شخصيات أخرى من الوجوه السياسية المعروفة كالدكتور عبد الكريم الخطيب مؤسس الحركة الشعبية ومحمد الغزاوي الذي كان يقوم بمهمة ربط الاتصال بين الزعماء الخمسة في السجون الفرنسية والبلاط الملكي المغربي، والسفير السابق المغربي في باريس الدكتور عبد اللطيف بن جلون، والعقيد سفريوي والي الدار البيضاء و المحامين الذين رافعوا ووقفوا دفاعا عن المرحوم السيدة يوكي محامية لدى مجلس باريس، والمحامي الاسباني روبلس.

¹ - Tarik Khider, Opcit, p .129.

** -أنظر الملحق رقم 37 ص238.

² - ibid, p .130.

³ - ibid, p .130.

وعن الجانب الرسمي للدولة الجزائرية فإنها امتنعت عن المشاركة في حضور مراسيم الدفن، فلا السفير ولا القنصل الجزائري حضر الى المقبرة لأنهما تلقيا أوامر من السلطات العليا بعدم المشاركة في الجنازة وخاصة الدبلوماسيين المتواجدين في الرباط¹.

وحسب رواية طارق خيضر فإنه وبعد شهر فقط من توديع والده، بعث وزير الخارجية الجزائري آنذاك عبد العزيز بوتفليقة طلبا إلى السلطات المغربية بنزع العلم الذي وضع على قبر خيضر** ، وعلى ذلك قام وفقد من القصر الملكي المغربي بزيارة الى زوجة المرحوم بإذن الله لاطلاعها على هذا الطلب وتأسفوا لها واعتذروا منها لأنهم مضطرين لتنفيذه، ردت أرملة خيضر بأنه ليس لديها أي مشكلة مع السلطات المغربية أو أي نوع من أنواع الاحتقان ، وطلبت من الوفد أن يبلغ جلالة الملك الحسن الثاني كل الاحترام والتقدير والشكر لكل ما قام به في الوقوف إلى جانبها ومؤازرة عائلتها².

وبالعودة لردود الفعل التي أعقبت عملية الاغتيال وتداعياتها على مستوى الصحف ووسائل الإعلام الدولية، خاصة في مصر واسبانيا وسويسرا، يمكن استعراض البعض منها من خلال المراسلات والوثائق السرية التي بعث بها سفراء فرنسا لوزارة الخارجية الفرنسية:

-رسالة سفير فرنسا لدى الجمهورية العربية المتحدة:** احتوت هذه الرسالة على أربع صفحات بعث بها السفير الفرنسي "جاك رو" بتاريخ 1967/01/07 الى وزير الخارجية الفرنسي، تضمنت الصفحة الأولى منها مجموعة من المعلومات حول عملية اغتيال محمد خيضر والتي قدمتها الصحافة المصرية، والتعليقات على كيفية الاغتيال ونشرت في نفس الوقت معلومات مفصلة حول شخصية الزعيم الجزائري واسرته تم جمعها من وكالات الأنباء العالمية ومن أبرز الصحف المصرية التي تناولت هذا الموضوع جريدة المساء التي حاولت تجميع حيثيات عملية الاغتيال وإعطاء قراءة لمحتوى وتفاصيل تحقيقات الشرطة الاسبانية

¹ - Tarik Khider, Opcit, p. 131.

** أنظر الملحق رقم 38 ص 239.

² - ibid, p. 130.

** أنظر الملحق رقم 39 ص 240.

كما نشرت مجددا نبذة عن حياة خيضر. وبما أن المعتال يعتبر شخصية سياسية عربية معروفة بالقاهرة وبالأخص الدور الذي لعبه على رأس وفد جبهة التحرير الوطني، وعلاقته المميزة مع بن بلة، فقد اهتمت كثيرا الصحافة المصرية بحادثة اغتياله مع محاولة البحث عن أسبابها وتداعياتها، وحسب السفير الفرنسي فإن جريدة الأهرام سارعت على غير العادة الى إعطاء قراءة عن العملية التي تعتبر أول رد فعل بعد زيارة الرئيس بومدين الى القاهرة في شهر نوفمبر سنة 1967 فكان موقف الجريدة يتوافق مع مصالح البلدين المشتركة، وللتذكير فإن الجريدة التزمت الصمت قبلها في حادثة استقالة عضو المجلس الوطني للثورة بشير بومعزة ولم تعلق على الحادثة، وفي هذا الوقت أبدت الجريدة مساندتها لنظام بومدين الذي تتوافق سياسته ومواقفه مع مواقف الجمهورية العربية المتحدة خاصة بعد الزيارة الأخيرة للقاهرة.

وطرحت الجريدة عدة فرضيات حول عملية الاغتيال من بينها أن شخصية محمد خيضر لم تعد لها الشعبية في الداخل ومنه يمكن تصنيفه ضمن الشخصيات التي لا تشكل خطرا على النظام الحاكم. كما ترى الجريدة أيضا بأن الطريقة التي تمت بها عملية الاغتيال لأحد أفراد المعارضة في الخارج ليست من أساليب النظام الجزائري الذي يتمتع بسمعة دولية طيبة في تلك الفترة، ومن الواجب الوقوف الى جانبه ومساندته، كما تضيف الجريدة حسب كاتب المقال بأن منفذ العملية من المحتمل أن يكون أحد المقربين من الضحية قصد الحصول على الأموال التي كانت بحوزة خيضر وهي ودائع جبهة التحرير الوطني في البنوك الخارجية أو أحد أعضاء

المعارضة في الخارج¹... مراسلة السفير الفرنسي لدى اسبانيا: ** ر.دوبواسو وزير

الخارجية الفرنسية.

¹ - Archive du ministère del' extérieure Française, Boite AL 27, A/1340, 07/01/1967

** أنظر الملحق رقم: 40 ص242.

وكتب السفير الفرنسي في تعليقه عن عملية اغتيال محمد خيضر التي وقعت بتاريخ 1967/01/03 بمدير وحسب التعليقات الصحفية والتقارير التي قدمتها الصحافة العالمية والاسبانية فإن هذه القضية تبقى غامضة الى حد كتابة هذه الرسالة، وحسب جريدة لوموند الصادرة في 1967/01/10 الصفحة 05 تعرضت لهذه القضية وكتبت بنوع من التفاصيل وتناولت كيفية إلقاء القبض على أحد أعضاء السفارة الجزائرية بمدير من قبل الشرطة التي تجاوزت القوانين والأعراف الدولية محاولة الإسراع في عملية التحقيق في هذه القضية وبناء على أقوال الشهود في عين المكان وهم زوجته وصهره الذين بإمكانهم التعرف على منفذ العملية. وحسب المعلومات المتوفرة لدى السفير الفرنسي فإن اسم رابح بوخلفة الملحق بالسفارة الجزائرية بمدير هو في الحقيقة محافظ شرطة للاستعلامات الجزائرية المتخصصة في محاربة المعارضة الموجودة في الخارج.

ومهما يكن حسب مراسل جريدة لوموند فإن عملية اغتيال خيضر تحولت الى قضية سياسية بين اسبانيا والجزائر، فبالنسبة للحكومة الاسبانية أبدت عدم رضاها وتقبلها لحدوث عملية اغتيال على أرضها على هذا الشكل الانتقامي، بينما الحكومة الجزائرية ترفض كل أنواع الاتهامات الموجهة إليها، وتندد بكل أشكال الاعتقالات التي مست أحد أفراد ممثليها الدبلوماسية في مدريد وبعد لقاء كل من وزير خارجية اسبانيا السيد كاستيا مع سفير الجزائر آنذاك السيد العيادي الذي استلم مهامه منذ مدة وجيزة ، حيث خلص الجانبان بأنه لا يمكن لقضية من هذا النوع أن تعكر وتكدر صفو العلاقات الودية المتميزة بين البلدين والقائمة على المصالح المشتركة.

وقد رأت بعض الأوساط الملاحظة بأن شرطة اسبانيا** كان بإمكانها أن تلقي القبض وبسرعة على منفذ عملية الاغتيال، ويرى البعض الآخر أن هذه القضية تبدو صعبة بالنسبة لكل ما قامت به الشرطة لحد الآن، التي لا يمكنها الوصول وبسهولة الى نتائج عملية ونهائية، وقامت الصحافة الاسبانية نقلا عن سفارة اسبانيا في الجزائر بأن سفير خوسي لويس لوس أركوتس المعتمد بالجزائر قد حضي باستقبال من قبل وزير الخارجية

آنذاك وهو عبد العزيز بوتفليقة حيث نقل السفير رسالة نصية من وزير خارجية اسبانيا لوزير خارجية الجزائر وعلى إثرها دار اللقاء في أجواء ودية قدم خلالها السفير الاسباني اعتذار الحكومة الاسبانية بصفة رسمية عن عملية **الاغتيال والتحقيق مع أحد أفراد البعثة الدبلوماسية الجزائرية في مدريد من قبل الشرطة الاسبانية التي تجاوزت بذلك الأعراف والقوانين الدولية التي تحمي أفراد البعثات الدبلوماسية بالخارج، وبالمقابل فإنه لم تتخذ أي إجراءات وتحفظات ضد عضو السفارة الجزائرية كما طمأن السفير الاسباني وزير الخارجية الجزائري حول مسألة تواجد الشرطة حول مقر السفارة الجزائرية بمدريد، ما هو إلا إجراء الهدف منه توفير الأمن والحماية لأفراد البعثة الجزائرية، ويمكن أن يتم سحب هذه القوات بطلب من الحكومة الجزائرية متى شاءت.

وخلال هذا اللقاء أعرب وزير الخارجية الجزائري عن نيته ورغبة الحكومة الجزائرية حول إزالة الغموض على عملية الاغتيال، والسلطات الجزائرية على استعداد لتقديم يد المساعدة والوصول الى تحقيق نفس الهدف مع نظيرتها الاسبانية، كما أعرب الجانبان عن نية البلدين في العمل المشترك في إزالة الغموض وتدعيم التعاون المشترك بينهما حتى لا تتعكر العلاقات الودية بين الطرفين¹. مراسلة سفير فرنسا بسويسرا إلى وزارة الخارجية الفرنسية: مديرية شؤون أفريقيا الشمالية باريس.

وحسب السفير الفرنسي لدى دولة سويسرا غابريال بونو فإن ردود الفعل حول عملية اغتيال المعارض الجزائري محمد خيضر قد أخذت حيزا كبيرا من التعليقات في الصحافة السويسرية خاصة التي تصدر باللغة الفرنسية**، وبعبدا عن الآثار التي خلفتها عملية الاغتيال فإن الأسئلة المطروحة كانت تتمحور حول قضية ودائع الأموال الخاصة بجبهة التحرير الوطني.

** أنظر الملحق رقم 41 ص 243.

** أنظر الملحق رقم 42 ص 244.

¹ - Archive du ministère del' extérieure Française, Boite N66/EU, A/1340, 13/01/1967.

وفي 05 جانفي 1967 كتبت جريدة جنيف " الموت المأساوية للشخص الذي يعتبر الشخصية المعارضة الرئيسية في الخارج" سواء كان على حق أو عكس ذلك سوف يصبح دون شك قائد المعارضة في الخارج للنظام الجزائري يحيى من جديد قضية ودائع جبهة التحرير الوطني.... ثم هل يمكن تحديد المكان الذي توجد فيه هذه الأموال التي ذهبت خارج سويسرا بعد العديد من الإجراءات والتحذيرات التي شهدتها سنوات 1964 و 1965. هذه الفرضية التي تم التحدث عنها بمجرد انتشار خبر اغتيال خيضر لم تقنع الملاحظين حسب جريدة الحرية "La liberté" التي تصدر في فريبورغ التي كتبت حول الموضوع وخلصت الى أن الودائع المالية لا تزال بالبنوك السويسرية في جنيف تحت أرقام سرية، ويجب اتخاذ قرار حولها خاصة في هذا الوقت الذي غادر فيه خيضر هذا العالم....، وفي جنيف ننتظر بكل شغف رد فعل الحكومة الجزائرية.

وفي الأخير وبتاريخ 06 جانفي صرحت محامية خيضر السيدة أنطوان جفيز لجريدة لاسويس "La suisse" بأن جزءا من هذه الأموال (15 مليون دولار) قد تم استخدامه من قبل أفراد المعارضة الجزائرية بينما يبقى مبلغا أكبر منه مودعا في البنوك السويسرية، ومنذ هذا التاريخ لم تصدر أي تعليقات أخرى حول الموضوع في الصحافة السويسرية¹.

** أنظر الملحق رقم: 43 ص 245.

¹ - Archive du ministère del' extérieure Française, Boite N°37/AFN, A/1340.

المبحث الثاني: تقييم دوره النضالي

المطلب الأول: الايجابيات.

• الظروف الصعبة التي مر بها خيضر في مرحلة الطفولة بسبب الفقر فرضت عليه مغادرة مقاعد الدراسة مبكرا، وعند بلوغه سن 16 سنة بدأ يعتمد على نفسه في كسب قوته وقوت عائلته لكن هذه الظروف القاسية لم تمنعه من الاعتماد على نفسه في الحصول على تكوين ذاتي وعصامي ساهم كثيرا فيما بعد في نضجه السياسي وهو في مرحلة الشباب، هذه المرحلة التي امتلك خلالها طاقة كبيرة ليبدأ الاحتكاك في ممارسة النشاط السياسي والانضمام لحزب نجم شمال أفريقيا على مستوى خلايا الجزائر العاصمة، فبدأت بالنسبة له المرحلة الأولى من مراحل النضال من أجل الدفاع عن القضية الوطنية ضد الاستبداد والقمع الذي يمارسه الاستعمار الفرنسي وتدرج في سلم المسؤولية بفضل نشاطه الذي لا يعرف الكلل على الرغم من العراقيل ووسائل القمع التي فرضتها الإدارة الفرنسية، حتى تمكن من الوصول إلى قبة البرلمان الفرنسي ويرافع من أجل الدفاع عن حقوق الشعب الجزائري.

• لقد واصل خيضر النضال بعد مغادرته للجزائر مرغما ليلتحق بالعاصمة المصرية القاهرة لتبدأ مرحلة جديدة من مراحل دفاعه عن قضية شعبه ويكفيه شرفا أنه كان من بين القادة الأوائل الذين خططوا لتفجير الثورة التحريرية والعمل على الصعيد الخارجي في الحصول على الدعم المادي والسياسي بفضل المهمة التي أسندت له هذه المرة وهي رئاسة الوفد الخارجي لحزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية في البداية ثم مواصلة نفس الجهود ونفس المهمة كممثل لجبهة وجيش التحرير الوطني بالخارج في مصر.

• أكتسب خيضر أسلوبا دبلوماسيا تميز بالحكمة السياسية خاصة في مرحلة وجوده على رأس الوفد الخارجي بالقاهرة بصفته مسئولا على ربط الاتصال مع قيادة الداخل، وهذا ما يمكن الوقوف عليه من خلال المراسلات التي كانت تتم بين الجانبين، فكان في كل مرة يحتوي غضب قادة الثورة في الداخل ويرد على رسائلهم بأسلوب هادئ ولا يسمح لنفسه

بالدخول في المناوشات والمهاترات ويضع في كل مرة قضية كفاح الشعب الجزائري فوق الاعتبارات الشخصية أو الأحكام الخاطئة الصادرة عن عبان رمضان بالخصوص في حقه شخصيا من خلال الرسائل التي بعث بها للوفد الخارجي بالقاهرة والتي كان خيضر يرد عليها في كل مرة بأسلوب راق ودبلوماسي قد يؤهله لكي يصبح من بين أبرز الشخصيات السياسية التي ساهمت في تأسيس المدرسة الدبلوماسية الجزائرية خلال الثورة التحريرية.

• لقد أثبت خيضر خلال الاتصالات الأولى التي حدثت مع الوفد الخارجي والحكومة الفرنسية في بداية الثورة على عدة مراحل بأنه رجل سياسي يستطيع التحكم في الملفات الكبرى التي تحتاج إلى شخصية تجيد فن المفاوضات واتخاذ القرارات في وقتها المناسب حيث استطاع ومنذ الوهلة الأولى الكشف عن أهداف الخطط التي ترمي إليها الحكومة الفرنسية من خلال ما تم اقتراحه خلال هذه الاتصالات التي تمت بموافقة نظام جمال عبد الناصر الذي وافق على طلب فرنسا في السعي لدى الوفد الخارجي الموجود بالقاهرة للدخول في اتصالات أولية في بداية المرحلة الأولى من الثورة الجزائرية ، تمكن خيضر بفضل حنكته من تجاوز هذه المرحلة بنجاح وعدم الوقوع في الفخ الذي نصبته الحكومة الفرنسية بهدف التأثير على قيادة الثورة بالخارج.

• وجد خيضر نفسه في مرحلة الاستقلال في مستوى إدارة عدة ملفات ويتحمل المسؤولية من أجل المساهمة في إرساء قواعد بناء الدولة الجزائرية بفضل شخصيته القوية والتي اكتسبت مع مرور الوقت الثقة في النفس إلى أبعد الحدود، فكان يجاهر برأيه أمام الجميع ولا يبالي برد فعل الأطراف الأخرى، وهذا ما نستشفه في مرحلة الأزمة التي حدثت سنة 1962 خاصة في الحصول على إجماع حول تكوين المكتب السياسي، والدخول في اتصالات بعدة قيادات داخل الولايات هذه المهام التي كادت تعرض حياته للخطر عدة مرات كان الهدف منها سيطرة جماعة وجدة برئاسة بن بلة على السلطة وإقصاء دور الحكومة المؤقتة بقيادة بن يوسف بن خدة، وبما أن خيضر اختار مجموعة تلمسان منذ الخروج من

السجن فقد ساهم بكل ما يملك في تثبيت سلطة هذه المجموعة على دواليب الحكم بالجزائر العاصمة فاختار بذلك التحالف مع صديقه في السجن وهو بن بلة .

• لم يستغل فرصة وجود هذه الأموال تحت تصرفه في تكوين ثروة عائلية حيث كان بإمكانه شراء العقارات وصرفها في إنشاء شركة خاصة به أو زيادة الأرباح عبر استثمارها في البنوك الخارجية إلى غير ذلك من الإغراءات والكماليات وبشاهدة بن بلة نفسه يقر ويؤكد وهو موقن بأن خيضر لم يصرف الأموال لتحقيق مآرب شخصية، حتى أنه اضطر حسب شهادة صديقه السويسري فرانسوا جنو بأن طلب منه مبلغا من المال كقرض حتى يتمكن من العيش في سويسرا واستغرب جنو من هذا الطلب وهو الذي بيده أموال كثيرة بإمكانه أن يأخذ منها ما يشاء ومتى شاء ، لكن خيضر رد عليه بأنه يأخذ فقط المبلغ الذي يتقاضاه مقابل منصبه كمسؤول في الدولة وحزب جبهة التحرير الوطني وتؤكد هذه الشهادات بان خيضر كان فعلا الشخصية المؤتمن عليها من طرف قيادة الثورة بخصوص الودائع المالية التي وضعها في مكان آمن لغاية إعادتها إلى الدولة الجزائرية بعد استرجاع السيادة الوطنية.

المطلب الثاني: السلبات

• التحالف مع بن بلة كان ورقة خاسرة بالنسبة لخيضر بالرغم أنه في البداية أوصله هذا التحالف الى منصب أول أمين عام لحزب جبهة التحرير الوطني بموافقة المكتب السياسي بزعامة بن بلة، ولأن هذا الحلف لن يعمر طويلا مع بروز الصراع بين الرجلين وعدم وجود تطابق في وجهات النظر حول عدة قضايا كان على رأسها كيفية هيكلة وتنظيم الحزب، وكذا الدور الذي ستلعبه المؤسسة العسكرية الممثلة في الجيش الوطني الشعبي التسمية الجديدة لجيش التحرير الوطني والتي كانت تمثل تهديدا لسلطة الشخصيتين وطموحاتهما السياسية خاصة خيضر الذي كان يعارض طريقة تدخل الجيش في الحياة السياسية وفي اتخاذ القرارات على مستوى أعلى هرم السلطة فكان يذكر بن بلة في كل مرة بأن الجيش مكانه هو الثكنات هذا الرأي الذي سينعكس سلبا على علاقته بالمؤسسة

العسكرية التي أصبحت ترى فيه الشخص الذي يقف في طريق هوارى بومدين وضباط الجيش في التحكم في زمام السلطة في الوقت المناسب خاصة بعد وقوع الرئيس بن بلة تحت تأثير ضباط قيادة الأركان مما ينذر بوقوع فجوة في العلاقة بين خيضر وبين بلة تخدم بشكل محوري قائد أركان الجيش هوارى بومدين .

• يبدو أن خيضر راهن على ورقة الدائع المالية كان يملك التصرف فيها، بحكم أنه أمين المال وهو الوحيد الذي لديه وبحة القانون استعادتتها من البنوك الخارجية المودعة فيها، لكنه أخطأ التقدير لأنه حاول استخدامها كسلاح للضغط على النظام في الجزائر من أجل استرجاع هيئته والسلطة التي تمتع بهل غداة الاستقلال وبالرغم أنه وضع جزءا من هذه الأموال تحت تصرف المعارضة في الخارج لمساعدتها في قلب النظام لكنه فشل في مسعاه بل تحولت هذه الأموال الى معضلة بالنسبة له مع مرور السنوات التي قضاهها في المنفى فوجد نفسه غير قادر على التنازل عن مبادئه والتزاماته لهذه المعارضة من جهة ولا يمكنه في نفس الوقت إعادتها للسلطة في الجزائر والتخلص من تبعاتها خاصة بعد حدوث الانقلاب على بن بلة من طرف بومدين من جهة أخرى، وقد يدفع في يوم من الأيام ثمن هذه الوضعية .

• توفيق الشاوي ص 351: محمد خيضر يحب المغامرة سافر في صيف 1962 الى العاصمة بهدف إقناع يوسف الخطيب قائد الولاية الرابعة حتى لا يعارض دخول بن بلة وجماعته الذين كونوا المكتب السياسي في تلمسان ويمكنه التعاون معهم، ويحتفظ بالمقابل بمسؤوليته على رأس الولاية مثل باقي القادة الآخرين، وهذا ما يؤكد بأن تطبيق خطة الانقلاب على الحكومة المؤقتة قد يحتاج إلى رجال لا يخافون من المخاطر والموت وعلى استعداد لخدمة أهداف المجموعة التي أطلق عليها مجموعة وجدة، وأما بن بلة الصديق والحليف فقد كان يقطف ثمار ما يقوم بإنجازه خيضر في الميدان.

• في بداية الاستقلال كان خيضر ملازما لبن بلة في اتخاذ القرارات ومناقشة القضايا الحساسة التي ستقوم على أساسها قواعد الدولة الجزائرية المستقلة ، لكن جهات

عديدة كانت تخطط من أجل إبعاد خيضر عن بن بلة، هذا الأخير يكون طائعا وسهل المراد عندما يكون معزولا عن أهم مقربيه وعلى رأسهم بطبيعة الحال محمد خيضر، هذه الجهات يمكن تصنيفها في تلك الفترة بأنها تتألف من اليساريين الشيوعيين والاشتراكيين الناصرين ولم يتفطن خيضر لهذه المكيدة في عدة مناسبات مما فتح الباب لزيادة التوتر بينه وبين بن بلة ومن الأمثلة على ذلك قيام خيضر بجولة نحو بلاد المشرق في بداية سنة 1963 وحسب توفيق الشاوي فإن هذه المرحلة كانت بناء على خطة رسمها سفير مصر علي خشبة وكان الهدف منها هو سيطرة بن بلة على الحزب للإشارة فإن توفيق الشاوي كان مساعدا له باقتراح أيضا من بن بلة وقد زار خيضر عدة دول عربية مثل مصر ، الكويت، السعودية، لبنان، سوريا، الأردن، وكان خيضر يشكر حكام هذه الدول على الدعم والمساعدات التي قدمتها وتقدمها للشعب الجزائري والدولة الجزائرية المستقلة لإعادة البناء الاقتصادي الذي تأثر بسياسة التسلط الاستعماري مدة طويلة وبالرغم من المعلومات المتوفرة لدى خيضر بالتحضيرات الجارية في غيابه من أجل عقد أول مؤتمر للحزب فإنه كان غير متعجل في العودة للجزائر، وعند لقاءه بعبد الناصر حسب رواية توفيق الشاوي ، قال له: كيف تطمئن طول هذه المدة من الغياب عما يحدث بالجزائر فرد خيضر: بأنه على ثقة في بن بلة والجماعة هناك وأن الأمور ستسير في الطريق الصحيح، وهذا الرد يوحي بالثقة العمياء وحسن النية المفرط والسذاجة السياسية التي كانت تميز خيضر الذي لا يحسن فن المراوغة والدهاء والمناورة هاته الصفات التي كانت تميز بن بلة عنه، ويضيف الشاوي بأن خيضر كان فرحا عندما اقترح عليه عبد الناصر في نهاية الزيارة رقم هاتفه الخاص والسري الذي يمكنه الاتصال به في أي وقت ومن أي بلد في العالم وتبقى مصر ترحب به دائما ، كانت هذه إيماءات تفيد بأن خيضر قد يفقد موقعه يوما ما وسيضطر للخروج من الجزائر وبإمكانه اللجوء الى مصر برعاية عبد الناصر، وهذا دليل آخر على سذاجة خيضر في عدم القدرة على التمييز لما يجري حوله خلال هذه الفترة.

• في الوقت الذي بدأت فيه العلاقة بين بن بلة وخيضر تمر بنوع من الفتور، أثارت قضية الأموال من قبل بومدين الذي كان يريد الحصول على جزء منها لتدعيم الجيش الوطني الشعبي بما يحتاجه من معدات وتسليح إلا أن خيضر كان يعارض هذا الطلب حسب رواية الشاوي لأنه كان يرى بأن قادة الجيش يريدون الحصول على الأموال للسيطرة على الحكومة بتقوية مركز الجيش الذي يعتبره خيضر جيش يسيطر عليه بومدين والضباط المقربين منه ، والأموال ليست ملكا لهذا الجيش، وإنما هي أموال الحزب والثورة وهو على رأس أمانة الحزب وأمين المال وإذا أراد بومدين تمويل الجيش فليأخذ المال من ميزانية الدولة، ويعتقد خيضر بأن سيطرة بومدين على الجيش معناه وسيلة سيعتمد عليها للسيطرة على السلطة في آخر المطاف، هذا الاعتقاد تأكد فيما بعد عندما أبعد خيضر خارج الجزائر ووقع الانقلاب العسكري في 19 جوان سنة 1965 الذي قام به بومدين ضد بن بلة وقد تكون هذه محطة من بين المحطات التي فرضت على ضباط الجيش وبومدين بالدفع بخيضر إلى مغادرة الجزائر وتقديم استقالته بصفته أمينا عاما للحزب وبذلك تسهل مهمة ضباط الجيش بالانفراد بين بلة، ويمكن الوصول إلى استنتاج مفاده بأن تصفية خيضر قد بدأت منذ هذه المرحلة.

خاتمة

خاتمة

بعد نهاية هذه الدراسة المتواضعة التي حاولت أن أبرز من خلالها دور محمد خيضر النضالي ومساهمته في الحركة الوطنية منذ بداية نشاطه في نجم شمال أفريقيا الى غاية التحضير لتفجير الثورة التحريرية في الجزائر ودعمها ماديا ودبلوماسيا على المستوى الخارجي، ولم يتوقف دوره بل استمر في النضال بعد تحقيق الاستقلال حيث لعب دورا مفصليا في إرساء قواعد الدولة الجزائرية المستقلة بفضل قوة شخصيته وحنكته السياسية التي اكتسبها على اثر المهام والمسؤوليات التي تقلدها والتي كانت كلها تصب في خانة التضحية بكل ما يملك من أجل أن تحيا الجزائر مستقلة يسود فيها العدل ويسترد من خلالها الشعب حريته وحقوقه كاملة لقد توصلت إلى جملة من النتائج التي يمكن أن أخصها فيما يلي

- يعتبر خيضر من الرجال الذين تأثروا بالأوضاع المزرية التي يعيشها الشعب الجزائري اقتصاديا واجتماعيا ناهيك عن انعدام أبسط حقوقه المدنية والسياسية بسبب السياسة التسلطية والقمعية التي مارسها السلطة الاستعمارية الفرنسية ولم يكن شخصا بمعزل عن آثارها حيث نشأ في ظروف عائلية واجتماعية صعبة لكنه بفضل إرادته تمكن من الاعتماد على نفسه في الحصول على تكوين ذاتي ثقافيا وسياسيا بعد مغادرته لمقاعد الدراسة مما أهله للقيام بنشاط نضالي دؤوب على مستوى خلايا حزب الشعب الجزائري ومن ثم التدرج في المسؤولية إلى غاية بلوغه سدة البرلمان الفرنسي ممثلا للحزب الذي آمن بمبادئه واقتنع بأفكاره لأنه يتبنى المطلب الاستقلالي.

- كانت مسيرة خيضر النضالية مليئة بالأحداث والتحديات التي صنعت منه رجلا يحمل منذ البداية بذرة التوجه الثوري خاصة بعد تأثره بزعيم التيار الاستقلالي مصالي الحاج الذي كان له وقع خاص على اختياراته ومبادئه في بداية مشواره النضالي خلال سنة 1936 ومنذ ذلك برزت شخصيته على مستوى خلايا حزب نجم شمال أفريقيا.

- كان خيضر متحكما بشكل كبير في ادارة الأزمات وحدث الصراعات بين الشخصيات السياسية والعسكرية قبل وخلال الثورة وحتى أثناء بداية الاستقلال، فبفضل شخصيته القوية وحنكته تمكن من تقريب وجهات النظر بين الإخوة الأعداء والأمثلة كثيرة أذكر من بينها المجهود الكبير الذي قام به من أجل الوصول الى اتفاق بين كل من مزغنة وحسين لحول بالعاصمة المصرية القاهرة بهدف تحقيق الوحدة بين الشخصيات السياسية من المركزيين وشيوخ جمعية العلماء المسلمين وعلى رأسهم الشيخ البشير الإبراهيمي والشخصيات التي كانت تمثل الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري بهدف رص الصفوف في بداية التحضير لتفجير الثورة، واستعان بصفته رئيسا للوفد الخارجي وعضوا في لجنة تحرير المغرب العربي بمجموعة من الشخصيات للوصول الى تحقيق هذا الهدف أذكر من بينهم عبد الكريم الخطابي وعلال الفاسي والأمين العام للجامعة العربية بالإضافة للرئيس جمال عبد الناصر. ومن الأمثلة كذلك خلال بداية الاستقلال المجهودات التي بذلها من أجل استتباب الأمن وتفادي الحرب الأهلية عند حدوث أزمة صيف 1962 حيث التقى بقيادة الولاية الرابعة ممثلة في أحمد الخطيب وقائد المنطقة المستقلة ياسف سعدي بالجزائر العاصمة .

- لقد تمكن خيضر من التحكم في ملف الاتصالات الأولى التي جرت في بداية الثورة بين الحكومة الفرنسية والوفد الخارجي لجهة التحرير الوطني بالقاهرة وبوساطة مصرية كما كشف أيضا على خطط ونوايا العدو الفرنسي التي تهدف إلى إفشال الثورة التحريرية والتشكيك في قدرات قادتها على مجابهة فرنسا سياسيا، عسكريا ودبلوماسيا وبما أنه كان هو الذي قاد هذه الاتصالات قام برفض المقترحات التي قدمها الوفد المفاوض الفرنسي التي كانت تهدف في مجملها إلى المراوغة والمناورة لا أكثر .

- تمكن في ظرف وجيز بعد التحاقه بالقاهرة من استغلال كل طاقاته في التحضير للتعبيل بانطلاق العمل المسلح وتفجير الثورة بالتعاون والتنسيق مع الإخوة المناضلين الذين

ربطوا معه الاتصال بالخارج عبر قنوات عديدة وعلى رأسهم محمد بوضياف .ولكي يكتب للثورة النجاح منذ البداية أخذ محمد خيضر على عاتقه التكفل بهذا الدور دبلوماسيا وإعلاميا بواسطة الاتصالات التي قام بها على مستوى وسائل الإعلام كالجرائد وإذاعة القاهرة، وممثلي الأحزاب والحكومات لدى أمانة جامعة الدول العربية، بهدف جلب التأييد والمساندة للقضية الجزائرية منذ انطلاقها على مستوى المحفل الدولية .وحتى تضمن النجاح على الصعيدين الميداني الداخلي من جهة والصعيد الخارجي السياسي من جهة أخرى.

- لقد استفاد خيضر من تجربته النضالية انطلقا من نشاطه الحزبي والهيكلية الذي اكتسبه ومارسه منذ انخراطه في حزب شمال أفريقيا مرورا بالمهام والمسؤوليات التي أوكلت له في تمثيل الحزب والدفاع عن مواقفه ومبادئه محليا ووطنيا حيث كان عضوا منتخبا في المجلس الوطني الفرنسي، بالإضافة الى دوره على المستوى التنظيمي والتعبوي حيث كان يقوم بتنشيط قواعد الحزب ونشر أفكاره التي آمن واقتنع بها، ودافع عنها في العديد من المناسبات والمحطات.

- لقد تمكن بفضل حنكته ودبلوماسيته منذ تحمله لمسؤولية قيادة الوفد الخارجي بالقاهرة الخروج منتصرا بعد حدوث كل أزمة وظهور الصعوبات والعراقيل التي بإمكانها التأثير على المسار والكفاح الثوري للقضية الجزائرية، وهذا ما يمكن ملاحظته في إدارته وتحكم في الأزمة التي وقعت في نهاية 1953 م على مستوى حزب انتصار الحريات الديمقراطية، وبعد ظهور تيارين متصارعين وتمسك كل واحد منهما بمواقفه، فوجد خيضر نفسه بحكم قناعاته وإيمانه بضرورة التعجيل للقيام بتفجير الثورة منحاذا للطرف الثالث وهو التيار الثوري الذي تجاوز هذه الأزمة بالتحضير مباشرة لانطلاق العمل المسلح وهو السبيل الوحيد للخروج من هذه الوضعية والوصول إلى تحقيق الاستقلال والحرية.

- تمكن خيضر بحكم المهام التي أوكلت له وكان على رأسها جلب الدعم والتأييد الدوليين للقضية الجزائرية في الخارج قبل وبعد تفجير الثورة التحريرية في أول نوفمبر 1954، من وضع شبكة من الاتصالات والعلاقات بواسطة المراسلات التي كان يبعث بها لممثلي الدول الأعضاء في الجامعة العربية، ورؤساء الأحزاب والمنظمات الإنسانية العالمية حتى يضمن السند الدبلوماسي واللوجستيكي من أجل استمرار الثورة وتحقيق الانتصارات سواء على المستوى السياسي في المحافل الدولية أو على المستوى الميداني العسكري في الداخل، والوصول بالقضية الجزائرية إلى عرضها بصفتها قضية تصفية استعمار انطلاقاً من منبر هيئة الأمم المتحدة، خاصة سنة 1955 م عندما تمكنت من الحصول بفضل جهود خيضر واتصالاته على التأييد والشرعية الدولية على مستوى الكتلة الأفرو آسيوية في مؤتمر باندونغ التي كانت محطة بارزة في كفاح الشعب الجزائري حتى يصل صوت الثورة إلى جميع أنحاء العالم، بما فيها دول أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي.

- وعند تقييم دوره في إدارة وربط الاتصال مع قيادة الثورة في الداخل تمكن بفضل حنكته ودبلوماسيته في ضمان التنسيق على الرغم من الصعوبات التي واجهها على مستوى الاتصالات، والاختلافات وعدم تطابق وجهات النظر التي ظهرت من خلال المراسلات التي كانت تتم بين الطرفين خاصة حول القرارات الهامة، ودور الوفد الخارجي الذي مطالب بأن يضمن للثورة استمراريتها عن طريق تأمين الدعم المادي واللوجستيكي وعلى رأسه دعم الثورة بالسلاح، وهنا تظهر حنكة هذه الشخصية في إدارة الأزمات وتجاوز العقبات خلال هذه الفترة، وأحسن دليل على ذلك الرسائل التي بعث بها عبان رمضان الذي كان يمثل قيادة الداخل، واتهم من خلالها الوفد الخارجي بالتقصير وعدم أداء مهامه وأنه أصبح لا يمثل قيادة الثورة في الخارج، فلولا الحكمة والدبلوماسية التي ميزت الرسائل التي كان يكتبها خيضر ویرسلها إلى قيادة الداخل لوقعت أزمة بين القيادتين كان بإمكانها التأثير على مسار الثورة واستمراريتها.

-يمكن اعتبار خيضر أول شخصية سياسية وطنية تحملت المسؤولية في تمثيل قيادة الثورة وجبهة التحرير الوطني بالخارج من أجل الدخول في اتصالات سرية غير مباشرة مع السلطات الفرنسية، وبصفته رئيسا للوفد الخارجي بالقاهرة مرورا بالتنسيق والاتصالات التي كانت تشرف عليها وتضمنها الحكومة المصرية في مساندة ودعم الثورة الجزائرية، حيث بدأت المفاوضات السرية انطلاقا من العاصمة المصرية، ثم عقد عدة لقاءات أخرى واجتماعات في عواصم أوربية مثل وجنيف، بلغراد وروما. وبفضل قوة شخصيته وأسلوبه الدبلوماسي تمكن من إدارة المفاوضات والتأثير على الوفد الفرنسي ومواجهته، وعدم الرضوخ لمقترحاته وإملاءاته.

-ولا يمكن أن نغفل عن الدور الذي لعبه على مستوى التنسيق والاتصالات التي قام بها مع ممثلي الأحزاب السياسية وزعماء المقامة الوطنية ضمن مكتب المغرب العربي بالقاهرة من أجل توحيد العمل المشترك ورص الصفوف لكي يتم إنجاح مشروع الكفاح المشترك لشعوب المغرب العربي في كل من تونس والمغرب والجزائر، حيث كانت تحت وطأة استعمار واحد وهو الاستعمار الفرنسي، وهذا ما يظهر واضحا من خلال الجهود التي بذلها محمد خيضر مع الزعماء الوطنيين كعلال الفاسي، والحبيب بورقيبة، وغيرهم تمخض عنها ظهور كتلة موحدة عرفت بلجنة تحرير المغرب العربي التي كانت تنشط بناء على توحيد فكرة تحقيق الاستقلال المشترك بالتعاون مع جميع شعوب المغرب العربي.

-تحول الصراع منذ البداية حول قضية الأموال المودعة في الخارج الى قضية شخصية بين الرئيس بن بلة وخيضر وهي تأكيد على أن محور الصراع بين الرجلين كان حول السلطة والسيطرة على دواليب الحكم وبالتالي لم يتم معالجة هذه القضية وفق إطارها المنطقي.

-اضطر خيضر إلى مغادرة الجزائر بعد أن عبر عن عدم رضاه ورفضه للسياسة التي يتبعها بن بلة في إدارة البلاد منذ بداية الاستقلال وكان على قناعة بان هذه الأموال المودعة في البنوك الخارجية يجب أن تسخر لخدمة هدفين هما تم استغلالها في دعم الثورة التحريرية ماديا بهدف تحقيق الاستقلال وهذا الهدف قد تحقق بينما بقي الهدف الثاني لم يتحقق بعد وهو بناء دولة مستقلة يتمتع فيها الجميع بالحرية تبنى على أسس ديمقراطية.

-لقد استغل خيضر هذه الأموال للضغط على النظام والسلطة في الجزائر سواء في عهد الرئيس بن بلة أو في عهد العقيد هواري بومدين من اجل إحداث التغيير والسماح للمعارضة السياسية بالمشاركة في الحكم ومناقشة القضايا المصيرية والحساسة في مرحلة الاستقلال خاصة وانه هو الشخصية المؤهلة لقيادة وتزعم المعارضة المتواجدة بالخارج.

-لقد اعترف خيضر بان هذه الأموال هي ملك لجبهة التحرير الوطني والدولة الجزائرية المستقلة ولكي يقوم بإعادتها للخزينة يشترط مقابل ذلك عقد مؤتمر عام للحزب يحضره جميع الأطراف بدون إقصاء ولا استثناء بما فيها الشخصيات المعارضة المتواجدة في الخارج مثل ايت احمد بوضياف لبجاوي بومعزة وكريم بلقاسم وغيرهم.

الملاحق

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

إدارة الداخلية والجماعات المحلية

بمسكرة

فوغالة

فوغالة

شهادة الميلاد

(شهادة كاملة (3) / مخرج (1)

م الشهادة

00325

1912/03/

في يوم (3) ... الثالث عشر مارس ألف وتسعمائة واثنى عشر ...
على الساعة: / / / / / ولد(ت) ب الجزائر الوسطى ...
بلدية الجزائر الوسطى ... ولاية ... الجزائر ...
المسمى (7) (4): خيدر محمد ...
الجنس: ذكر ...
ابن (5): يوسف بن محمد ... عمر: / / / / / مهني: / / / / /
نحو: حواجلي بعينة ... عمرها: / / / / / مهنتها: / / / / /
الساكنين ممر فيليب - الجزائر 02 ... بلدية: / / / / / ولاية: / / / / /

حرر في الثالث 1912 ... على الساعة: / / / / /
بإعلان أحلى به السيد (7) الأب ...
وبعد اللاوة وقع معنا نحن: أ. تقي ... ضابط الحالة المدنية بالبلدية ...
اليانات الهامشية: ...

/ لا شيء /

البلدية والتتبع

حررت بفوغالة ... في 2019/12/25

ضابط الحالة المدنية

الاسم اللقب الصفة الموقع والختم

السابقة للاسرة واللقب بالأحرف اللاتينية

KHIDER Mohamn

معاينة الزائدة

الختم

ALBUM PHOTOS



Mohamed Khider, jeune.

صورة خيدر في ريعان شبابه المصدر TARIK KHIDER

Règlement intérieure - (1-5-49)

1

Art. 1 - Discipline. La discipline faisant la force principale des armées, il importe que tous supérieurs obtiennent des des subordonnés, une obéissance et une soumission de tous les instants, que des ordres soient exécutés à la lettre, sans hésitation ni murmure ; l'autorité qui les donne en est responsable.

Art. 2 - Recrutement.

- a) Le recrutement est limité ;
b) L'élément recruté doit remplir les conditions suivantes :

« conviction - Discretion - courage - Activité - stabilité - capacité Physique »

c) La durée du service est illimitée.

- d) L'élément recruté doit satisfaire à l'épreuve et petit service. Il ne pourra plus quitter l'organisation à sa guise, et s'il le fait, il sera considéré comme déserteur.

Art. 3 - Réunion.

- a) Les réunions sont obligatoires ainsi que la présence de tous les éléments. Le désobéissant doit être rigoureusement respecté.
b) La date et le lieu de réunion sont fixés par le chef intéressé.
c) Le salut au K. chefs est obligatoire avant d'entrer, les réunions mais interdites à l'extérieur.
d) La réunion doit être ouverte et close par un salut national.
e) Une discipline rigoureuse doit être respectée pendant la réunion et l'ordre du jour doit être exécuté à la lettre.

Art. 4 - conduite : tous militaires du chef doit avoir une conduite irréprochable à tous points de vue.

Art. 5 - permission. L'élément qui est appelé à quitter sa localité temporairement pour ses affaires personnelles, doit demander à son chef une permission précisant la date, la durée et le lieu de déplacement et il devra partir que si sa permission est accordée.

Art. 6 - mutations : a) si l'élément est appelé à quitter définitivement sa localité il doit demander sa mutation à l'endroit où il doit se rendre.

- b) il ne doit partir que si sa mutation est acceptée.
c) Les mutations d'unité à unité sont prononcées par l'autorité intéressée.

Art. 7 - Recompenses. Les militaires sont récompensés suivant leur grade :

- a) par citation à l'ordre pour l'accomplissement d'un acte de courage et de dévouement.
b) Par félicitation verbale pour leur esprit de discipline et l'ensemble de leurs services.
c) Par Avancement pour leurs services.

Art. 8 - punitions.

A) classification : Absence aux réunions, paresse, mauvaise présence, négligence dans les services, mauvaise conduite.

B) Fautes graves : Indiscipline, désobéissance, acte de faiblesse, défaitisme, faux rapports, et toutes fautes simples qui se répètent trois fois.

C) Fautes très graves : Trahisons, désertion, démission de serment à l'ennemi, aux parents et à tout élément étranger à l'unité élémentaire à laquelle il appartient et toutes fautes graves qui se répètent trois fois.

Détermination.

- 1° Blame pour les fautes simples.
2° Pénalisation et suspension pour les fautes graves (la suspension peut être limitée ou illimitée suivant la gravité de la faute).
3° Radiation pour les fautes très graves.
4° Peine capitale. a) Pour les fautes très graves, qui pour la radiation qui pourrait porter atteinte à l'organisation.

- b) L'exécution pourra être immédiate ou prolongée, suivant la décision de l'O.S.

EXTRAIT DU REGLEMENT INTERIEUR DE L' O.S.

L'attaque de la Poste centrale d'Oran

Les bandits, membres du P.P.A. avaient tenté de voler 33 millions pour "renflouer" la caisse du parti

C'est la P.R.G. d'Alger qui a arrêté l'un des agresseurs

Le 4 avril 1949, on téléphone vers 19 h. 30 au docteur Moutier, 44, rue Alsace-Lorraine à Oran: « Mon enfant est gravement malade, je viens vous chercher, c'est urgent ».

Quelques instants plus tard, le docteur, au volant de sa « traction » conduit son client vers le quartier de Gambetta. A hauteur de l'ancien télégraphe Chappe d'Aloudja, l'homme qui l'accompagnait lui fait signe de stopper. « Ils sont arrivés... »

A peine descendu de sa voiture, le docteur Moutier voit se dresser devant lui trois hommes armés. Rapidement, il est assommé, ligoté, bâillonné. On le remet dans sa voiture.

Au petit jour, lorsqu'il reprend connaissance il s'aperçoit qu'on l'a « déposé » au fond d'une grotte creusée à flanc de falaise, près de Genestel.

Après avoir pu se libérer de ses liens, il escalade la falaise et arrive sur la route où un automobiliste le conduit au commissariat de Gambetta.

Il constate alors qu'on lui a volé son portefeuille contenant plus de 10.000 francs, sa montre et son stylo. Il ignore évidemment où peut être sa voiture.

L'attaque de la poste d'Oran

Il est six heures du matin, à la Recette principale des postes d'Oran, place de la Bastille, deux caissiers, MM. Raphaël Fabre et Gustave Barraud rangent dans le plus grand coffre la recette de la ville.

Tout à coup trois hommes armés

de pistolet-mitrailleur sont devant eux : « Haut les mains ! »

Ne perdant pas leur sang-froid, les deux caissiers s'élancent sur leurs agresseurs. Quelques instants plus tard, après une lutte inégale, les deux employés des postes sont maîtrisés.

Rapidement les bandits entassent les liasses de billets dans un sac, ils prennent ainsi 3 millions 170.000 frs et abandonnent le reste à travers la pièce, laissant dans leur précipitation une somme de 30 millions sur les étagères du coffre-fort.

Les agresseurs réussissent à s'enfuir. Le 5 avril, vers midi, la voiture du docteur Moutier, utilisée par les bandits pour l'attaque de la poste, est retrouvée au quartier St-Charles, rue Gustave-Rodin.

L'enquête

Pendant des mois, l'enquête piétine.

Y a-t-il un gang des « tractions » avant » en Algérie ? Traqués dans la métropole, les « sangsters » dont on parle trop, sont-ils venus chercher refuge en Afrique du Nord ? Ayant besoin d'argent, ont-ils choisi la poste d'Oran pour accomplir leur attaque à main armée ?

Autant de suppositions, toutes valables, se posent. Puis, coup de théâtre. Avec d'autres membres du P.P.A. recherchés pour meurtre, la police des renseignements généraux d'Alger arrête un chauffeur de taxi bien connu sur la place. Interrogé, il avoue avoir participé à l'attaque de la Recette principale des postes d'Oran. La raison ? Le P.P.A. a besoin d'argent. La caisse du parti est vide.

Il y avait, l'année passée seulement, un capital assez important dans les coffres des séparatistes, mais les trésoriers se sont servis, on achète à leur compte des maisons achèvement « closes » dans la métropole, mais toujours ouvertes au Maroc et à Tanger.

Le coup n'a pas réussi, trois millions d'argent seulement volés, une arrestation, les autres ne sauraient tarder.

Le parquet d'Oran est chargé de l'enquête.

Quelques journaux ont cru devoir faire état de certaines bruits relatifs à l'attaque de la poste d'Oran. Ces bruits se sont avérés inexacts. Il appartient aux « nouisteurs » de poursuivre la tâche qu'ils ont commencée. Nous sommes certains qu'ils la mèneront à bien.

H. SURUGUE.

PPA

U donne d'offense

مقال صادر باحدى الجرائد الفرنسية بعنوان "عناصر مجرمة من حزب الشعب الجزائري تحاول السطو على 33 مليون لتدعيم صندوق الحزب" أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية تحت رقم (A1361) علبة رقم : 54

Les menées antifránçaises en Algérie

Les trois millions volés à la poste d'Oran ont été remis à une personnalité M.T.L.D. d'Alger

Les dernières opérations de police entreprises dans le département dans le cadre de l'enquête en cours sur le complot PPA et MTLTD, ont provoqué une sensible détente dans la population d'Oranie.

Certes, les menées antifránçaises ne datent pas d'hier, mais on n'en connaissait chaque fois que les cas accidentels, telle l'attaque de la poste d'Oran. Rien ne laissait prévoir un tel développement de l'organisation.

Les opérations de police entreprises dans le Constantinois et l'Algérois, puis en Oranie ont permis l'arrestation de plus de deux cents personnes, tous hommes de main du PPA-MTLTD.

On sait maintenant, que l'an dernier, le chef MTLTD de l'organisation pour la région de l'Ouest est venu à Oran et a perçu les sommes d'argent volées à la poste centrale, soit trois millions de francs. Il les a remis ensuite à un dirigeant algérois, personnalité politique MTLTD fort connue à Alger.

La preuve est donc maintenant faite de l'existence de chefs agitateurs qui sont des élus menant campagne sous le masque de la lutte démocratique.

" أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية تحت رقم (A1361) علبة رقم : 54 "

Paris - Presse

17 mai 1950

Crypt

Ben Embarek, le révolutionnaire algérien avoue avoir organisé l'attaque de la poste d'Oran, en 1949

(DE NOTRE CORRESPONDANT PARTICULIER.)

ALGER, 16 mai.

A PRES l'arrestation des principaux chefs terroristes algériens du P.P.A.-M.T.L.D. et surtout de Ben Bella Mohamed Embarek, qui était le chef « national », on donne quelques renseignements sur cette organisation paramilitaire.

Elle se composait de militants éprouvés, répartis comme suit : 200 à Oran, 200 à Constantine, 300 dans l'agglomération algéroise et 200 en Kabylie.

Elle comprenait : 1° Un réseau chargé de l'instruction militaire des membres ; 2° Un réseau de transmission ; 3° Un réseau des artificiers, dont le chef vient d'être arrêté à Alger ; 4° Un réseau chargé de la collecte des armes et du matériel, et enfin 5° Un réseau de complicité chargé de l'assistance aux criminels recherchés par la police.

Il résulte des propres déclarations de Ben Embarek, que c'est sur sa propre inspiration qu'a eu lieu l'attaque contre la poste d'Oran, le 8 avril 1949. Ce chef « national » Ben Embarek est un garçon solide et sportif qui, malgré son fanatisme religieux et politique, conserve dans sa prison bonne humeur et bon appétit.

Comme hier matin il avalait sept côtelettes pour son déjeuner, il déclare à ses gardiens :

— Il faut que je mange bien pendant mes derniers jours.

Car il ne semble pas se faire beaucoup d'illusion sur le sort qui l'attend.

Au moment de son arrestation, en plus d'un revolver de gros calibre, il était porteur de 234.000 francs, dont 38.000 francs, a-t-il dit, représentaient son traitement, et le reste, la paye de quelques militants. Tous ces fonds proviennent de la caisse du M.T.L.D.

Les enquêteurs espèrent voir bientôt réduit à néant toute cette organisation révolutionnaire.

(علية رقم : A136154 " أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية تحت رقم)

LE PREMIER ACTE de l'attaque contre la POSTE D'ORAN a été reconstitué ce matin

« L'affaire de l'attaque contre la Recette principale des P.T.T. à Oran a été trop souvent évoquée pour que nous en refaisons un plan à nos lecteurs. Déroulé le mardi 5 avril 1949, l'attentat avait été précédé, un mois plus tôt — dans la nuit du 1^{er} au 2 mars — d'une tentative qui n'avait abouti que de justesse.

Cette nuit-là, le chauffeur de taxi Maklouf Belaid prenait un client dans sa voiture et le conduisait, sur sa demande, aux carrières d'Eckmühl.

Arrivé à l'endroit indiqué, le chauffeur dut, sous la menace d'un Colt, descendre de son taxi qui fut alors pris d'assaut par une bande d'individus jaloux de l'obscurité. Logé par les inconnus, Belaid dut passer la nuit dans le fossé et ne fut délivré qu'au petit jour.

Ce matin, une reconstitution s'est déroulée à la grande Poste d'Oran. Il s'agissait, pour les enquêteurs, de conduire sur les lieux mêmes de l'attentat l'inculpé Khider Moha-

med, membre d'une organisation nationaliste algérienne, qui avait organisé l'attaque pour renflouer ses finances.

Prévue pour 7 heures 1-4 ce matin, la reconstitution ne s'est effectuée qu'une heure plus tard, en présence d'une foule curieuse. Un diligent service d'ordre avait été organisé par M. Bigarré, commissaire central adjoint.

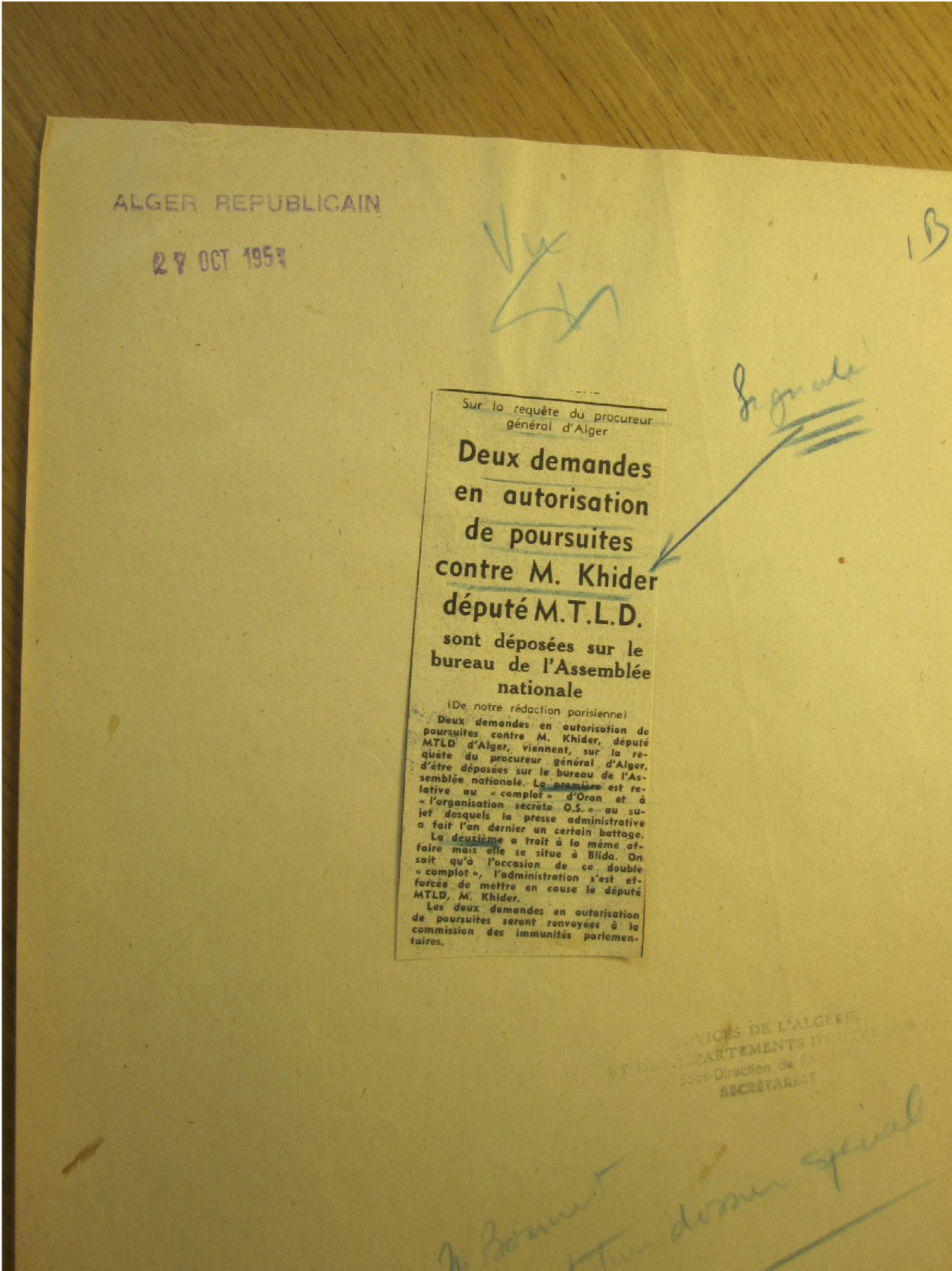
L'inculpé était assisté de son avocat, M^{re} Suzanne Koehl. — L. P.



Au cours de la reconstitution, Khider Mohamed, assisté de son avocat M^{re} Suzanne Koehl, est interrogé dans la salle du service téléphonique de nuit. (Photo « Echo du Soir »)

Echo du Soir - 26 Octobre 1950

صورة نشرتها جريد إيكو دوسوار Echo Du soir بتاريخ 1950/10/26 يظهر فيها محمد خيضر مقيد من قبل الشرطة في مركز بريد وهران والى جانبه محاميته السيدة: سوزان كوهل لايريس لاستكمال عملية التحقيق في قضية السطو على مركز بريد وهران أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية تحت رقم 54: (A1361) علبة رقم: 54:



جريدة الجزائر الجمهورية Alger Republiqain بتاريخ 1950/10/27 بعنوان : " النائب العام لدى محكمة الجزائر يقدم طلبا لدى المجلس الوطني الفرنسي (لجنة الحصانة البرلمانية) على مرتين لمتابعة محمد خيضر قانونيا في قضية السطو على بريد وهران " أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية تحت رقم (A1361) علبة رقم : 54

L'Humanité

24 / 11 / 50

MINISTRE DE LA JUSTICE
DÉPARTEMENT DE LA JUSTICE
Sous-Direction de l'Administration
SÉCRÉTARIAT

Naegelen veut poursuivre M. KHIDER, député MTLD d'Alger

La délégation permanente, à Paris, et le Bureau fédéral de la Fédération France, du Mouvement pour le triomphe des libertés démocratiques en Algérie (M.T.L.D.), annonce, dans un

communiqué, que le ministre de la justice vient de demander à l'Assemblée Nationale une autorisation de poursuites contre M. Khider, député d'Alger (M.T.L.D.) sur requête du procureur général près la Cour d'Alger.

Le procureur veut inculper M. Khider de « recel d'un vol à main armée, commis à la Recette principale d'Oran, le 5 avril 1949, d'atteinte à la sûreté extérieure de l'Etat et d'association de malfaiteurs ».

Le communiqué du M.T.L.D., dénonce notamment Naegelen, gouverneur général de l'Algérie, à la suite des « monstrueuses machinations, montées par le gouvernement général de l'Algérie, sur une prétendue organisation paramilitaire, autour de laquelle la presse colonialiste avait orchestré une propagande raciste et haineuse en avril dernier ».

Le communiqué du M.T.L.D. déclare :

« Tous unis, nous ferons reculer l'arbitraire, notre lutte sera la même, quelles que soient nos différenciations idéologiques et politiques... »

« Les Algériens de France lancent un appel à toutes les organisations, élus et personnalités démocratiques, pour dénoncer un nouvel acte de force qui se prépare en Algérie. »

« Les Algériens de France se sont toujours trouvés aux côtés des victimes de la répression et de l'arbitraire. Ils sont certains de trouver à leurs côtés tous les démocrates soucieux de défendre la liberté partout où elle est menacée. »

جريدة ليமானيتي L'Humanité تنشر بتاريخ 1950/11/21 مقال بعنوان " نايجلان يريد متابعة محمد خيضر قانونيا بناء على الطلب الذي تقدم به النائب العام لدى محكمة الجزائر . أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية تحت رقم (A1361) علبة رقم : 54

L'Algérie Libre - 1er novembre 1950

DEUX DEMANDES en autorisation de poursuites CONTRE KHIDER

Député M.L.T.D. d'Alger

On se rappelle que la vague de répression qui s'était abattue sur le peuple algérien en mars-avril derniers et dont les conséquences furent des centaines d'arrestations de militants nationalistes et où la P.E.G. (police politique), s'était signalée par l'utilisation de tortures inhumaines.

A cette date, les milieux colonialistes se sont acharnés particulièrement sur M. Khider, député d'Alger, pour essayer de l'inculper dans un soi-disant « complot », afin d'atteindre à travers sa personne le M.T.L.D.

L'urgence de la demande d'interpellation de Mezerna sur cette répression a été rejetée par le Parlement français qui n'avait pas voulu qu'on fasse la lumière sur cette machination contre le peuple algérien.

Aujourd'hui, le colonialisme revient à la rescousse et veut abattre coûte que coûte le M.T.L.D., qui a éventé et mis à nu le complot policier et les procédés des aveux spontanés.

C'est en se basant sur ces derniers et sur les rapports de la P.E.G. que le procureur gé-

ral d'Alger vient de déposer sur le bureau de l'Assemblée française, deux demandes en autorisation de poursuite contre le député M.T.L.D.

Nous attendons donc la réponse tout d'abord de la Commission des immunités parlementaires à la requête du procureur général d'Alger.

Au sein du Parlement qui avait refusé d'entendre les représentants du Mouvement National sur le complot colonialiste de mars-avril, le peuple algérien aura l'occasion de compter ses amis et sera édifié si les parlementaires français sont décidés à mener le jeu des colons algériens et par suite à se confondre totalement avec eux ou à se mettre au service de la légalité et de la justice.

Le cas de Khider intéresse le peuple algérien dans son ensemble, qui monte la garde autour de son Mouvement d'avant-garde, le M.T.L.D. décidé à continuer le combat anticolonialiste malgré cette nouvelle machination contre l'élu authentique du peuple.

جريدة الجزائر الحرة L'Algérie Libre تنشر خبر الطلب الذي تقدم به النائب العام بمحكمة الجزائر ضد النائب في البرلمان الفرنسي محمد خيضر بتاريخ: 1950/11/01 من أجل رفع الحصانة البرلمانية حتى تتم متابعته في قضية الهجوم على بريد وهران . ارشيف وزارة الخارجية الفرنسية تحت رقم (A1361) علبة رقم: 54

L'Echo d'Oran - 27 octobre 1950

Reconstitution de l'attaque de la poste d'Oran (Première tentative)

Dans la nuit du 1^{er} au 2 mars 1950, le chauffeur de taxi Maklouf Belaïd prenait un client dans sa voiture et le conduisait, sur sa demande, aux carrières d'Eckmuhl. Arrivé à destination, le chauffeur voyait se braquer sur lui un Colt et devait abandonner son véhicule dans lequel s'engouffraient une bande d'individus soudain jaillis des fourrés voisins. Le malheureux Belaïd était ligoté et n'était délivré qu'aux premières lueurs de l'aube.

L'enquête ouverte établissait plus tard qu'il s'agissait là d'une première tentative d'attaque contre la

Recette municipale des P.T.T., tentative qui n'avait échoué que de justesse.

Une reconstitution s'est déroulée hier matin dans les locaux de cette administration où fut amené l'inculpé Khider Mohamed, membre d'une organisation nationaliste algérienne. Elle a eu lieu en présence du Parquet et de M^{re} Suzanne Koehl-Layrisse, défenseur de Khider.

Une foule nombreuse, attirée par cette opération judiciaire, était maintenue à distance par le service d'ordre.

حريدة l'echo d'oran تناولت في مقال لها بتاريخ 1950/10/27 موضوع التحقيق في عملية السطو على بريد وهران واعتبار خيضر عضو في منظمة وطنية هي التي خططت لتنفيذ العملية

ECHO D'ALGER

7 JUIL 1951

**Après l'évasion
de l'agitateur P.P.A.
KHIDER MOHAMED
Barrages de police
sur toutes les routes
d'Oranie**

Oran (d.n.c.p.) — Des barrages de police ont été établis ce matin sur toutes les routes du département conduisant au Maroc, au département d'Alger et aux Territoires du Sud ainsi que dans les gares, les ports et les aérodromes, pour capturer Mohamed Khider, membre du P.P.A., l'un des protagonistes de l'attentat contre la grande poste qui s'est évadé de l'hôpital d'Oran dans la nuit de mardi à mercredi. C'est à la suite d'une dépression nerveuse que cet individu avait été transféré dans une cellule disciplinaire de l'hôpital civil.

جريدة إيكودالجي Echo D'Alger تنشر خبر فرار محمد خيضر من السجن وهران بتاريخ 1951/07/07 ، حيث تعلن عن اتخاذ إجراءات لإلقاء القبض عليه بوضع الحواجز الأمنية على مستوى جميع الطرق والمحاور لمدينة وهران خاصة في اتجاه الحدود المغربية. عملية هروب محمد خيضر تمت بعد أن تم تحويله من السجن نحو المستشفى المدني بعد أن شعر بانهايار عصبي في ليلة الثلاثاء الى الاربعاء. أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية تحت رقم (A1361) علبة رقم : 54

DÉPÊCHE QUOTIDIENNE
D'ALGÉRIE

14 MAI 1951

LE P.P.A. RELEVÉ LA TÊTE

1.200 manifestants défilent dans les rues de Souma *et terrorisent la population* jusqu'à l'arrivée de la garde mobile

Hier matin, le paisible centre de Souma a été le théâtre d'une manifestation de haine et de violence de la part d'énergumènes venus des environs et qui, pour la plupart d'ailleurs, ne faisaient que suivre aveuglément les ordres de leurs chefs, sans en connaître la portée, et sans prévoir les conséquences fâcheuses que ne manquera d'avoir pour eux cette tentative de troubler l'ordre public.

1.200 manifestants P.P.A. ont donc défilé dans le village aux cris de « Libérez Khider » (député P.P.A. dont on vient de lever l'immunité parlementaire), et en brandissant des pancartes et banderoles portant les mêmes inscriptions. Mais ils ne se contentèrent pas de cette exhibition, arrêtant et renversant plusieurs automobiles et blessant les deux gardes champêtres qui tentaient d'intervenir.

Jusqu'à l'arrivée de la Garde mobile de Blida, qui avait été aussitôt alertée par les autorités locales, ils furent les maîtres de la rue, terrorisant les habitants du paisible village.

Le calme est maintenant revenu, mais les populations laborieuses de Souma sont encore dans l'inquiétude et demandent que des mesures énergiques soient prises pour éviter que pareils incidents ne se renouvellent.

جريدة ديباش كوتيديان الجزائرية Depêche quotidienne D'Algerie بتاريخ: 1951/05/15 بعنوان "حزب الشعب الجزائري يرفع رأسه 1200 متظاهر بشوارع الصومعة يربعون المواطنين" خرج هؤلاء للمطالبة بإطلاق سراح محمد خيضر بعد أن تم رفع الحصانة البرلمانية عنه من قبل اللجنة القانونية في المجلس الوطني الفرنسي، أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية تحت رقم (A1361) علبة رقم : 54

OBJET du PROCUREUR GENERAL
d' ALGERIE

COPIE

Alger, le 16 juillet 1951.

LE PROCUREUR GENERAL
près la Cour d'Appel d'ALGER

à Monsieur le Garde des Sceaux,

OBJET : Poursuites contre le sieur KHIDER, ancien député d'Alger

Comme suite à mes précédents rapports dont le dernier en date est du 22 juin 1951, relatifs aux poursuites à engager contre le sieur KHIDER, ex-député d'Alger, dès l'expiration de son mandat, j'ai l'honneur de vous faire parvenir ci-joint la copie d'un rapport de mon Substitut d'Oran indiquant que cet ancien parlementaire n'a pu être retrouvé pour l'instant par les services de police.

Je ne manquerai pas de vous tenir informé des suites de cette affaire.

LE PROCUREUR GENERAL,

نسخة من الأمر الصادر من قبل الوكيل العام لدى قضاء الجزائر العاصمة إلى السيد وزير العدل حافظ الاختتام بخصوص الأمر بمتابعة محمد خيضر النائب السابق في المجلس الوطني الفرنسي بتاريخ 16 جويلية 1951. أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية تحت رقم (A1361) علبة رقم : 54

DÉPÊCHE QUOTIDIENNE
D'ALGÉRIE

1 JUIN 1952

Les agresseurs de la poste d'Oran devant les assises

**Les accusés, tous M.T.L.D. ou P.P.A.
se contredisent, mais l'un d'eux reconnaît
les faits**

ORAN. — Hier matin s'est ouvert devant la Cour d'assises d'Oran présidée par M. Signard, conseiller à la Cour d'appel d'Alger, le procès des auteurs de l'attaque à main armée de la poste centrale d'Oran.

Le hold-up de la poste

Voici les faits. Le lundi 4 avril 1949, le Dr Moutier, d'Oran, était appelé d'urgence, vers 18 h., au chevet d'un enfant malade au faubourg Gambetta. Le praticien s'y rendit en compagnie du père de l'enfant. Arrivé près d'un sentier désert, le médecin arrêta sa voiture sur l'invitation que lui en faisait le passager. Il était aussitôt attaqué par quatre hommes masqués, ligoté, jeté dans sa voiture, puis transporté dans une grotte déserte des environs où, sous la garde d'un bandit, il devait passer la nuit. Réussissant à se délivrer, à l'aube, le médecin, qui avait les yeux bandés, constata la disparition de son gardien. Il alerta la police qui réussit à retrouver peu après la voiture, une traction avant, du Dr Moutier.

La police établit alors que cette traction avait servi à l'attaque commise le 5 avril, à 6 h., contre la poste d'Oran. Trois hommes en étaient descendus puis, suivis par trois autres qui se trouvaient sur les lieux, avaient pénétré dans le bureau d'urgence de nuit de la poste, place de la Bastille, à Oran. Deux employés, MM. Barreau et Fabre étaient surpris et assommés. Mais M. Fabre réussissait à déclencher le signal d'alarme qui alerta le commissariat central. Les bandits raflèrent alors 3.178.000 fr. sur une table où les employés étaient occupés à compter la recette. Des lias-

ses de 10.000.000 et 26.000.000 déposées dans des coffres ouverts, échappèrent heureusement au vol. Deux nouveaux postiers survenant, MM. Sebbah et Carrelet, furent bousculés par les bandits qui s'enfuirent dans leur voiture. Un des gangsters, Khader Ahmed, fut arrêté le 24 mai suivant à Alger. Il devait d'ailleurs s'évader plus tard.

Sur 11 inculpés 5 seulement comparaissent devant la Cour. Ce sont Benbella Amed, Hamou Bou Tlelis, Mesquine Fellouh non détenu, Lourgoui Rabah et Benaoun Benzerga.

L'interrogatoire

Le procès débute par la présentation des pièces à conviction : trois valises, un panier rempli de plis cachetés, un sac, des cagoules. Le président résume l'affaire dans ses grandes lignes et rappelle qu'il s'agit d'un procès de droit commun, doublé d'un procès politique.

Les accusés, qui appartenaient au M.T.L.D. ou au P.P.A., faisaient partie d'une organisation secrète para-militaire à laquelle était destiné le produit de l'agression d'Oran.

Puis le président dépeint les accusés : Hamou Bou Tlelis est boucher. Il fut adjoint au maire d'Oran ; Mesquine, dont le rôle est insignifiant, était garçotier. Lourgoui est un terroriste kabyle

(SUITE PAGE 4)

مقال في جريدة D'EPECHE QUOTIDIENNE D'ALGERIE بتاريخ 1952/06/21 حول محاكمة المجموعة التي شاركت في الهجوم على بريد وهران والتي لاحظت بأن أحدهم اعترف بوقائع القضية" أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية تحت رقم (A1361) علبة رقم : 54

RÉPUBLIQUE FRANÇAISE
MINISTÈRE DE L'INTÉRIEUR

TRADUCTION D'UN
TÉLÉGRAMME
CHIFFRÉ

DIFFUSION :
/ Directeur Cabinet
Dion. R.G. (8^e Section)
M. Simonneau pour information
Archives.

ARRIVÉE 237
15 MARS 1952

N° 5331

ORIGINE : COMMISSAIRE PRINCIPAL R.G. CAEN
du 13/3/1952 à 17 heure 00
Parvenu au Service du Chiffre le 13/3/1952 à 18 heure 15
DESTINATAIRE : MINISTRE INTERIEUR PARIS

SECRET

N° 00K
SN/RG Caen N° 691.

Ex-député Alger KHIDER, condamné par défaut à 8 ans de prison pour atteinte à, sûreté extérieure de l'Etat et recherché par police résiderait clandestinement chez MEGKANE Amar, tenancier café nord-africain à Montreuil-sous-Bois. KHIDER aurait l'intention de partir pour Casablanca le 15 mars.

Cl. Khider

Le traducteur:
TURPAULT

Certifié exact,
Le Chef du Service du Chiffre :

NOTA IMPORTANT

Le présent télégramme doit, s'il est nécessaire de le conserver après son exploitation, être classé en lieu sûr par son détenteur. Dès qu'il est devenu sans objet, il doit être incinéré. Le Service du Chiffre conserve un exemplaire de tous les messages.

La question traitée dans ce télégramme ne doit jamais faire l'objet d'une communication en clair.

أرشف وزارة الخارجية الفرنسية تحت رقم (A1361) علبة رقم : 54

- 2 -

Après avoir exposé au Secrétaire Général Adjoint de la Ligue que la situation en Algérie était caractérisée par les difficultés des nationalistes devant les forces françaises de répression, Mohamed KHIDER a fait les déclarations suivantes :

" La France veut exterminer le peuple algérien en lui imposant une reddition inconditionnelle. A mon sens, la résistance de l'Algérie a une importance capitale dans le problème nord-africain car la lutte du Maroc et de la Tunisie n'a jamais atteint le même développement. Malheureusement la Ligue et les Etats Arabes semblent se désintéresser de la question algérienne, surtout après l'attitude des Nations Unies".

KHIDER a précisé qu'il n'entendait faire aucun reproche, mais que son intention était d'obtenir le concours de la Ligue et des Etats Arabes en vue de créer un climat international favorable à la soumission de la question algérienne lors de la prochaine session de l'Assemblée Générale de l'O.N.U.. Puis il a suggéré d'organiser une conférence de presse pour alerter l'opinion publique en Egypte et dans les pays arabes sur les exactions des forces françaises en Algérie (1).

.../..

- (1)- Abdel Moneim MOUSTAPHA a répondu que, contrairement aux affirmations de KHIDER, la Ligue et les Etats Arabes déployaient une activité accrue dans le domaine de la question algérienne, que Hussein AIT AHMED lui avait rendu visite à son retour de NEW YORK et avait exprimé ses remerciements pour l'appui de la Ligue à la cause algérienne, et que la Délégation du F.L.N. pourrait prendre connaissance des dossiers de la Ligue relatifs au problème algérien. En ce qui concerne la conférence de presse suggérée par KHIDER, Abdel Moneim MOUSTAPHA s'est esquivé adroitement en déclarant que le Secrétaire Général de la Ligue, Abdel Khalek HASSOUNA, devait arriver incessamment des Etats Unis et qu'il aurait l'occasion de parler de cette question avec les délégués du F.L.N., de son voyage et de ses interventions en faveur de l'Algérie et des pays de l'Afrique du Nord.

II./ L'Evolution intérieure de la question algérienne

Malgré les conditions défavorables dans lesquelles se trouve la question algérienne sur le plan international, ce serait faire preuve d'un pessimisme exagéré que de considérer comme impossible la libération de l'Algérie;

Rien n'est encore définitivement réglé du côté marocain et tunisien, et même dans ce cas les Algériens n'ont jamais compté que sur eux-mêmes. La France ne parviendra jamais à leur imposer une solution par la force, même s'ils venaient à être abandonnés complètement par les Tunisiens et les Marocains.

Le danger n'est pas là, il réside dans des manœuvres analogues à celle dont a été victime le Néo-Destour. De telles manœuvres seront bien entendu sans effet sur le F.L.N. en Algérie mais elles pourront réussir auprès des milieux des intellectuels algériens et de l'Union Démocratique du Manifesto Algérien (U.D.M.A.), et même auprès de MESSALI HADJ.

Le F.L.N. pourrait alors se voir dans l'obligation de lutter sur un deuxième front mais il serait néanmoins en mesure de triompher s'il avait à faire face à cette situation.

o
o o

S. D. E. C. E.

n° 458 /232

Le 10 Février 1955.

SECRET

INTERVIEW D'ALLAL EL FASSI ET DE MOHAMMED KHIDER .-

(28.1) - A l'occasion de sa visite au CAIRE au mois de Janvier dernier,
B/2 le journaliste belge Charles d'YDEWALLE a interviewé la plupart des leaders nationalistes nord-africains. Il les a questionné notamment sur l'aide des Etats Arabes et des pays asiatiques aux mouvements nord-africains d'indépendance, le rôle de l'Emir ABD EL KRIM et les répercussions de la guerre d'Indochine en Afrique du Nord.

A ces questions, Allal el FASSI, Chef de l'Istiqlal, et Mohamed KHIDER, représentant au CAIRE du M.T.L.D. ont donné les réponses suivantes :

I.- Aide des Etats Arabes.

Tous les Etats Arabes participent à l'aide apportée aux mouvements nationalistes. La Ligue Arabe apporte aux leaders de ces mouvements, pour assurer leur lutte contre la France, des appointements fixes. Les

..../.

Autres Destinataires :

- A. E. - S/Dion LEVANT
- " - Dion ASIE-OCEANIE
- " - S/Dion EUROPE SEPTENTRIONALE
- INTERIEUR - S/Dion de l'ALGERIE
- (Gvt Gal de l'ALGERIE)
- (Résidence TUNISIE)
- (Résidence MAROC)
- MAFA/2.
- MAFA/G/2.

- 2 -

gouvernements arabes accordent aux étudiants nord-africains l'enseignement gratuit dans leurs écoles et universités. Ils sont disposés à envoyer en Afrique du Nord des missions scolaires, mais la France s'y oppose.

II/ - Aide des pays asiatiques.

Par leur concours diplomatique, les pays asiatiques peuvent aider puissamment les mouvements nord-africains d'indépendance. Ils ont déjà contribué par de fortes subventions à encourager la propagande et à soutenir la lutte de deux pays d'Afrique du Nord. Les leaders tunisiens qui travaillent à NEW-DELHI (1) et à DJAKARTA (2) représentent le nationalisme nord-africain dans son ensemble.

III/ - Rôle de l'Emir ABD EL KRIM.

L'Emir ABD EL KRIM est considéré comme le chef spirituel du nationalisme nord-africain et le symbole de l'indépendance à laquelle les peuples d'Afrique du Nord aspirent (3).

IV/ - Répercussions de la Guerre d'Indochine en Afrique du Nord.

La défaite de la France a stimulé les espérances et les énergies de ceux qui luttent en Afrique du Nord pour leur indépendance les officiers et les soldats originaires d'Afrique du Nord, qui ont participé à la guerre d'Indochine, ont fait comprendre aux Nord-Africains opprimés qu'ils devaient lutter pour leur liberté par tous les moyens, y compris l'alliance

.../...

(1) - Taïeb SLEH

(2) - Tahar AMIRA

(3) - Référence : Information 449/232 du 9.2.1955.

Présidence du Conseil

S. D. E. C. E.



Le 11 Avril 1956.

Référence : 1392 /232

SECRET

SUGGESTIONS DU F.L.N. AU COMITE POLITIQUE DE LA LIGUE ARABE .-

(7.4)

B/2

- Mohamed KHIDER, Chef de la Délégation Algérienne du Front de Libération Nationale (F.L.N.) au CAIRE, a fait le 7 Avril, devant le Comité Politique de la Ligue Arabe, un exposé au cours duquel il a présenté les suggestions suivantes :

- Versement par la Ligue Arabe de fonds importants aux "combattants algériens". Contrôle par la Ligue de l'emploi de ces fonds qui seraient remboursés par "l'Algérie indépendante".

- Octroi de fonds spéciaux pour financer la propagande en faveur de "la cause algérienne" en France parmi les députés et les journalistes.

- Boycottage de la France dans tous les domaines. Chaque Etat Arabe appliquerait ce boycottage suivant ses possibilités et ses intérêts.

- Soumission de la "cause algérienne" au Conseil de Sécurité des Nations Unies par l'intermédiaire du Groupe Afro-Asiatique.

.../.

Autres Destinataires :

- INTERIEUR - Dion ALGERIE —
- EMFA/G/2.
- EMFA/A/2.

- 2 -

Mohamed KHIDER a ajouté que les travailleurs algériens en France étaient en mesure de paralyser l'industrie et de se livrer à des actions de sabotage dans tous les secteurs.

Il a terminé son exposé en annonçant la proclamation très prochaine d'un "Gouvernement Algérien ayant toutes les prérogatives de souveraineté sur les territoires algériens occupés par les patriotes".



De gauche à droite : Khider Mohamed, représentant du M.T.L.D., en Egypte ; Choukairi, secrétaire général adjoint de la Ligue arabe ; Sayed Sobarjo, ambassadeur extraordinaire de l'Indonésie auprès de la Ligue arabe, et l'ambassadeur indonésien en Egypte.

لقاء محمد خيضر مع الشقيري الأمين العام بالنيابة للجامعة العربية و السعيد سوبارجو سفير فوق العادة لدولة اندونيسيا لدى الجامعة العربية وسفير اندونيسيا في مصر ارشيف ما وراء البحار بفرنسا علبة رقم : 81F778

القاهرة 31 ماي 1955.

رسالة محمد خيضر إلى رئيس حكومة المملكة العربية السعودية

- خلال الأسابيع الأخيرة أصيب الفرنسيون في داخل الخارج أو في فرنسا بذعر شديد أدى بالحكومة الفرنسية إلى عقد اجتماعات إعتيادية أسفرت على إتخاذ عدة قرارات لمواجهة الحالة.
- تعزيز القوات الإستعمارية بالجزائر، وصلت إلة 130.000 جندي.
 - سحب فرق كاملة من الفرق الفرنسية الموضوعة تحت قيادة حلف شمال الأطلسي وإرسالها على جناح السرعة إلى ميدان القتال بالجزائر علاوة على إرسال وزير الحربية والداخلية الفرنسية والمارشال جوان وغيره من قوات فرنسا إلى الجزائر ليشرفوا على تنظيم هذه التعزيزات ووضع الخطط الجديدة للقضاء على جيش التحرير الوطني.
 - تقوم هذه الخطط على أساس إتباع خطة المربعات التي إتبعها الجنرال أرسكين الإنجليزي بكينا.
- ...هذا مايجعل تدخل الدول الآسيوية الإفريقية تدخلا سريعا لوقف هذا العدوان الدولي أمرا ضروريا ولازما، وبهذا يتشرف الوفد الجزائري في لجنة تحرير المغرب العربي بأن يطلب من سموكم القيام بعمل سياسي ودبلوماسي يقصد به الحيلولة دون سيطرة فرنسا على الموقف بالنسبة للحرب في الجزائر... وهذا بإتخاذ الإجراءات التالية :
- 1- إعلان تأييد جيش التحرير الوطني بصورة واضحة ورسمية وكفاح الشعب الجزائري في سبيل إستقلاله.
 - 2- بذل مساع لدى فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية ودول الحلف الأطلسي قصد وقف القتال.
 - 3- طلب من تسعة وعشرون دولة التي شاركت في مؤتمر باندونغ 1955 بذل المساع مماثلة لدى فرنسا في نطاق القرار الذي إتخذه مؤتمر باندونغ لمصلحة قضايا المغرب العربي.

م.أ.و، رصيد ح.م.ج.ج، علبة رقم 99.

المصدر محمد خشيان، مهام الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني بالقاهرة 1947-1957، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2002/2001.

القاهرة 25 فيفري 1956.

مذكرة محمد خيضر وجهها إلى سفير الدولة اليمنية بالقاهرة يطلب منه العمل على دعم ومساندة القضية الجزائرية

إن قادة جيش التحرير الوطني وممثلوا جبهة التحرير الوطني يشكرون الحكومة اليمنية الموقرة وأعضاء وفد الدائم لدى هيئة الأمم المتحدة وممثليها الدبلوماسيين على المساعي الموفقة التي بذلت لتدويل القضية المغاربية، وعرضها على مؤتمر باندونغ والأمم المتحدة مما كان له أثر طيب في نفوس الجزائريين.

إن الحالة في الجزائر أصبحت تتحكم في مجموع الحالات ببلاد المغرب العربي، لأن استمرار الكفاح المسلح بها، وظهور قدرة الشعب على هذا الكفاح والإستمرار فيه يهدد سياسة الحلول الجزئية التي تسلكها السياسة الفرنسية في تونس ومراكش.

تمتاز الحالة السياسية الناجمة عن الحرب التحريرية بذويان الأحزاب التقليدية في جبهة موحدة لا تخضع لقيادات الأحزاب، بل أن قيادات الأحزاب هي التي أصبحت خاضعة لها ولما كان التعاون وثيقا بين الجبهة السياسية ورجال جيش التحرير الوطني، فإنه من المتعذر إيجاد حل سياسي للقضية الجزائرية دون موافقة جيش التحرير الوطني، وهذا ما يجعل الكفاح التحرري في مامن من المناورات السياسية.

السياسة الجديدة التي أعلنها أخيرا رئيس الوزراء الفرنسي وسفره إلى الجزائر يدل على رغبة فرنسا في فرض حلول جزئية على الشعب الجزائري، وذلك أن السياسة الفرنسية بعد أن حاولت عزل الجزائر بالمفاوضات التي أجرتها مع تونس ومراكش.

تقوم فرنسا بجانب من هذه السياسة ببذل مجهود كبير في الميدان العسكري، يرمي إلى تقويض المقاومة المسلحة، بضرب العزل وتطبيق المسؤولية الجماعية في مناطق كبيرة والقيام بعمليات الإبادة.

إن الجزائر تجتاز مرحلة هامة جدا بالنسبة لمستقبل الكفاح التحريري في بلاد المغرب العربي وبالنسبة للأمة العربية إلى أن تلعب دورها الطبيعي في سياسة هذه المنطقة الحيوية.

هذه المرحلة تزداد خطورة إذا ما لاحظنا الفارق الكبير بين قوات المقاومة الجزائرية وبين القوات الفرنسية بإستعداداتها الهائلة وأسلحتها الحديثة، والنجادات المتوالية التي تتدفق على الجزائر كل يوم فضلا عن القوات التابعة لحلف الشمال الأطلسي، ولذلك فإن أي ظفر تحصل عليه فرنسا في الميدانين السياسي والدبلوماسي، يجعلها متحكمة في الموقف، وتفرض الرأي والحل الذي يلائم ويوافق مصالحها، ولذلك من الضروري بذل مجهودات لعلاج هذه الحالة، وخاصة في الميدان الدبلوماسي وميدان الدعايا... ويمكن تخفيف ذلك بمجهود كبير مستمر تبذله البلاد العربية، وفي مقدمتها الحكومة اليمنية الشقيقة ومواصلة إصدار التصريحات والبيانات التي تعزز القضية الجزائرية.

لا سبيل لدفع هذه الأخطار وإحباط هذه المناورات الإستعمارية، والتغلب على جميع الصعاب والعقبات إلا بمد الثورة الجزائرية بالعون المادي والأدبي والدبلوماسي حتى تتمكن من تحقيق أغراضها على الوجه الأكمل.

محمد خيضر رئيس الوفد الجزائري في لجنة تحرير المغرب العربي

م.أ.و، رصيد ح.م.ج.ج، علة 1.

المصدر محمد خشيان، مهام الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني بالقاهرة 1947-1957، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر،

قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2001/2002.

القاهرة 12 أبريل 1955

تحركات الوفد الخارجي لجلب التأييد لتسجيل القضية الجزائرية في مؤتمر باندونغ 1955

خلال الأيام القليلة القادمة سيشهد العالم أول مؤتمر تاريخي من نوعه، ذالك هو المؤتمر الآسيوي الإفريقي الذي سينعقد في باندونغ من اليوم الثامن من الشهر الحالي وستشارك فيه خمسة وعشرون دولة يكون سكانها ثلث سكان العالم.

نحن الجزائريون الذين بلينا بالإستعمار طيلة قرن من الزمن، حاول فينا هذا الإستعمار البغيض - علاوة على ما إقترفه من جرائم ينوء عليها جبين الإنسانية الذي جعل بيننا وبين العالم الخارجي ستارا حديديا لتعلق أهمية قصوى على هذا المؤتمر.

لذا فإن الوفد الجزائري في الشرق العربي بادر إلى إرسال وفد يتكون من الأخوين حسين آيت أحمد وامحمد يزيد لحضور المؤتمر، وقد طاف وقدنا بكافة الأقطار الآسيوية داعيا إلى القضية الجزائرية ومعرفة بها. وبذلك إستطاع أن يحطم السور الحديدي الذي فرضه الإستعمار علينا، كما إستطاع أن يقنع الدولة الداعية إلى المؤتمر بضرورة طرح القضية الجزائرية على بساط البحث إلى جانب قضيتي القطرين الشقيقتين تونس ومراكش.

كان الإتجاه في هذه الأقطار هو تأخير النظر في القضية الجزائرية والإهتمام بقضيتي تونس ومراكش، وترجع الأسباب إلى السور الحديدي الذي ضربه الإستعمار على الجزائر.

قام الوفد بمهمته في الأقطار الآسيوية، وبعد أن قامت الدول العربية على رأسها مصر والمملكة العربية السعودية بتبني القضية الجزائرية، ورفعها إلى المحافل الدولية، أصبحت هذا القضية تقال من عنابة الأقطار الآسيوية الصديقة.

قررنا نحن المغاربة تكوين وفد موحد يمثل الأقطار الثلاث يقوم بنشاط موحد في الإتصال بالمؤتمر، وإستمداد العون من دولة وشعبية لتقف من قضية المغرب العربي موقفا واحدا يساعده على نيل حريته وإستقلاله ليستطيع المساهمة في إقرار الأمن والسلام في ربوع العالم.

محمد خيضر رئيس الوفد الجزائري في لجنة تحرير المغرب العربي

م.أ.و، رصيد ح.م.ج.ج، علة رقم 99.

PRÉSIDENCE DU CONSEIL

S. D. E. C. E.

SECRET

Le 8 Octobre 1956

Référence : 4053/232/235

ACTIVITE D'UN LEADER DU F.L.N. EN YUGOSLAVIE .-

(19.9) Mohamed KHIDER, chef de la Délégation du Front de Libération
B/1 Nationale (F.L.N.) au CAIRE, qui se trouvait à BELGRADE le 22
Septembre (1) devait y rencontrer le "Président de la Commission des
Relations".

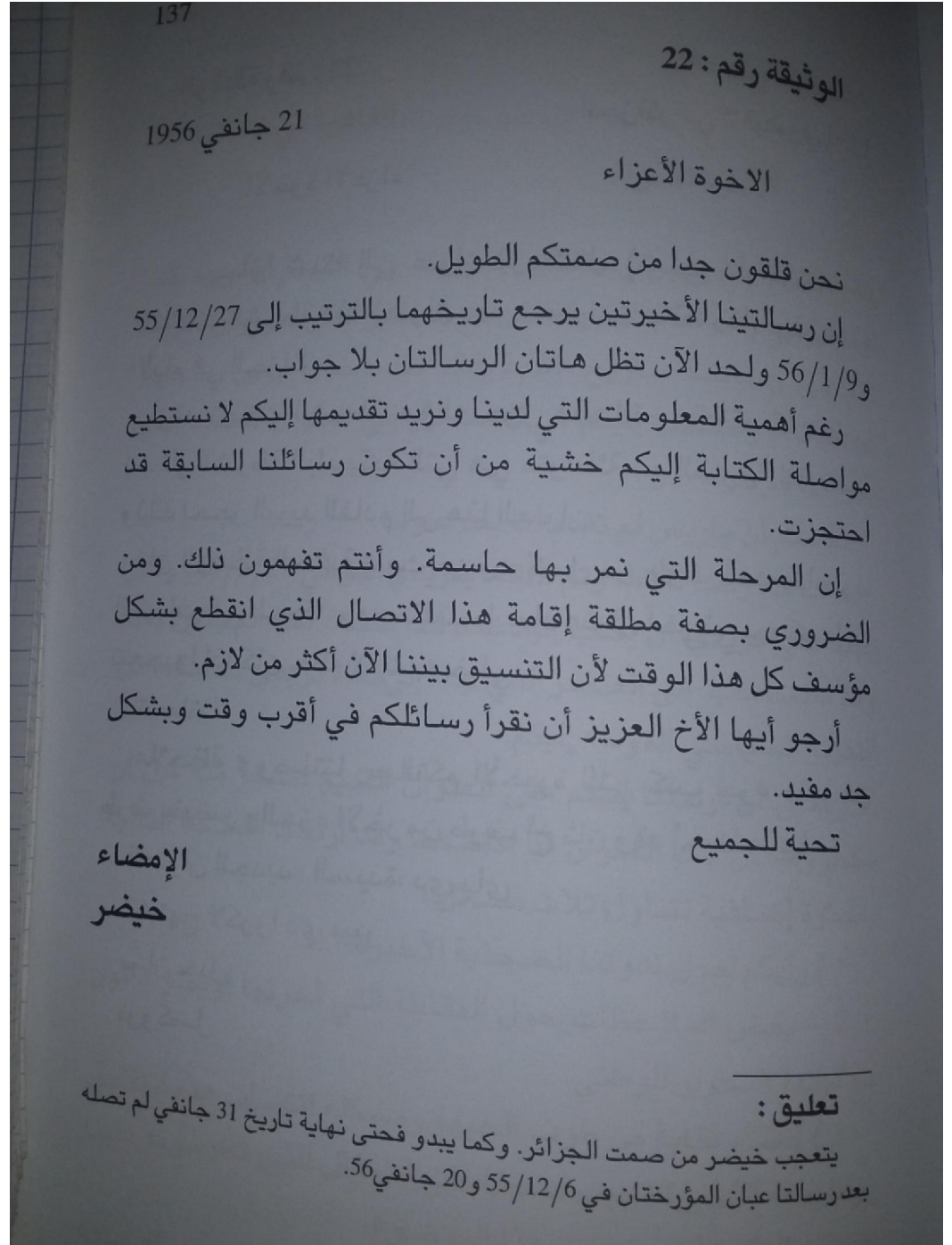
N O T A .-

Il pourrait s'agir de Monsieur Vlanko VLANVITCH qui exerçait
récemment les fonctions de Président de la Commission des Relations
Internationales de l'Alliance des Socialistes Yougoslaves.

Autres destinataires :

- A.E. - S/Dion EUROPE ORIENTALE
- INTERIEUR - Dion ALGERIE

(1) - Référence : Information n° 3989/232 du 3.10.56.



المصدر: بلحسين مبروك، المراسلات بين الداخل والخارج (الجزائر-القاهرة) 1954-1956، مؤتمر الصومام في مسار الثورة التحريرية، دار القصة للنشر، الجزائر، 2004.

ملحق

281

le 31 Janvier 1956

Cher frère,

Nous sommes très inquiets de votre long silence.

Nos deux dernières lettres datent respectivement du 27/12/55 et du 9/1/56. Jusqu'à présent ces lettres sont restées sans réponse.

Malgré l'importance des informations que nous avons à vous donner, nous ne pouvons continuer à vous écrire de crainte que nos précédentes lettres n'aient été interceptées.

La phrase que nous trouvons est décisive et nous la comprenons. Il est absolument nécessaire de rétablir ces contacts fraternelles.

Depuis tout ce temps-ci, car la communication est plus expéditive possible entre nous maintenant, d'ici fin, elle finit que nous nous disons très bien et très utilement.

Bien à vous

H. J.

المصدر: بلحسين مبروك، المراسلات بين الداخل والخارج (الجزائر-القاهرة) 1954-1956، مؤتمر الصومام في مسار الثورة التحريرية، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2004.



<https://www.maghrebvoices.com/2017/10/25/>

MP

MINISTERE
LA JUSTICE

Paris, le 8 Décembre 1956

tion des Affaires
nelles et des Grâces

ier Bureau
I428 A 44/R I48

LE GARDE DES SCEAUX, MINISTRE DE LA JUSTICE

à

Monsieur le PROCUREUR GENERAL près la Cour
d'Appel d' O R A N

(A. 25 Chie)

J'ai pris connaissance de votre rapport du 25 Octobre 1956 concernant le renvoi, sur purge de contumace, devant la Cour d'Assises d'Oran des nommés BELHADJ BOUCHAIB BEN SAID et KHEDDER dit KHIDER Mohamed Ben Belkacem, condamnés le 21 Juin 1952 par contumace dans l'affaire de l'attaque du bureau central des P.T.T. d'Oran.

J'observe que les nommés BENBELLA MOHAMED, KHIDER MOHAMED et AIT AHMED MOHAND, également impliqués dans cette affaire sont actuellement détenus à PARIS et poursuivis devant le Tribunal Permanent des Forces Armées de PARIS; compte tenu de la longueur du délai à prévoir pour le règlement de l'information en cours à PARIS j'estime préférable de ne pas attendre, pour faire juger les deux contumax détenus en Algérie, que les trois contumax détenus à PARIS soient en mesure de comparaître à ORAN.

Je vous prie en conséquence de bien vouloir faire juger séparément et dans les meilleurs délais les nommés BELHADJ et KHEDDER.

Vous voudrez bien me tenir informé des suites de la procédure.

Pour le Ministre et par autorisation
Le chargé de mission

Signé : Illisible

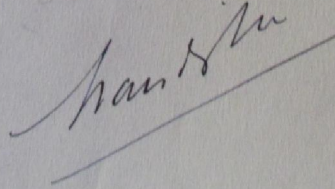
12/03/2019 15:47

.../...

Je vous serais très obligé de bien vouloir me faire connaître à quelle date ces deux individus pourront être transférés à ORAN pour y être jugés.

M. Le Garde des Sceaux, par sa dépêche en date 8 Décembre 1956, dont une copie est ci-jointe, m'a prescrit en effet de faire juger ces deux contumaces, sans attendre que les nommés BENBELLA Mohamed, AIT AHMED Mohand et KHIDER Mohamed, qui ont été transférés à PARIS, soient en mesure de comparaître devant la Cour d'Assises d'Oran.

LE PROCUREUR GENERAL



المصدر: ارشيف ما وراء البحار بفرنسا (48-51) T51 B.N° 10 ALG ANOM FR

Gouvernement Général de l'Algérie N° _____ REPUBLIQUE FRANÇAISE
Service de l'Identité Judiciaire Alger, le 24 OCT 1956 19
STATION CENTRALE ANTHROPOMETRIQUE

Feuille de Renseignements

La Station Centrale Anthropométrique possède une fiche au nom de Khider Mohamed
né à Alger, le 13.3.1918, fils de Youssef ben Mohamed et de Yamina B.
objet de la note n° téléphonique en date du 24 Octobre 1955 de Monsieur L'Avocat Général près le Parquet d'Alger

Cet individu a été signalé à	Sous l'inculpation de	Sous le nom de	Suite donnée sous toutes réserves concernant leur nombre, leur exactitude, la Réhabilitation de Droit et le bénéfice des lois d'Amnistie
Ex député	MTLD.		
Recherché pour recel d'une somme de 3.178.000 francs, soustraite avec violence, le 5.4.1949 au préjudice de l'administration des P.T.T. Oran (art 461 du CP)			
Mandat arrêt Juge d'Instruction Oran, Coan François N° 412/49 3ème Chambre, Instruction à l'encontre de cet individu			

12/03/2019 16:08
Station Centrale Anthropométrique,
Le Chef de la Station Centrale Anthropométrique,
G. PUIG

برقية صادرة عن مصالح الأحوال الشخصية وتحديد الهوية القضائية بالحكومة العامة بالجزائر الفرنسية بتاريخ 1956/10/24 تضمنت معلومات حول الأحكام القضائية الصادرة في حق خيضر

المصدر أرشيف ما وراء البحار اكس او بروفانس (FR ANOM ALG B.N° 10 T51(48-51)



محمد خيضر يصافح الرئيس عبد الناصر خلال استقباله للزعماء الخمسة بعد خروجهم من السجن المصدر انترنت

dodis.ch/31500

1881

Mardi, 27 octobre 1964.

Expulsion de Khider, Mohamed.

Département de justice et police.) Proposition du 26 octobre
Département politique.)1964 . (annexe).

Le Conseil fédéral

d é c i d e :

1. D'expulser du territoire suisse le ressortissant algérien Khider Mohamed, en vertu de l'art. 70 de la Constitution;
2. De charger le ministère public fédéral de l'exécution;
3. D'autoriser la délivrance d'un sauf-conduit à Khider, chaque fois qu'il aura à répondre aux convocations des autorités judiciaires genevoises;
4. D'approuver le communiqué de presse.

Extrait du procès-verbal au département de justice et police (2), au ministère public fédéral (8 ex. pour exécution) et au département politique (6).

Pour extrait conforme:
Le secrétaire,

Flecken



قرار طرد خيضر من سويسرا من طرف المجلس الفدرالي بتاريخ 1964/10/26 الصادر في بورن العاصمة السويسرية المصدر

<https://dodis.ch/31500>

DEPARTEMENT FEDERAL DE JUSTICE ET POLICE
DEPARTEMENT POLITIQUE FEDERAL

Berne, le 26 octobre 1964

Distribuée

A u C o n s e i l F é d é r a l

Concerne : Expulsion de KHIDER, Mohamed

Nous avons l'honneur de vous soumettre le rapport et la proposition qui suivent concernant :

KHIDER, Mohamed, fils de Youssef ben Mohamed et de Yamina
HOUADJELI, né le 13 mars 1912 à Alger,
marié, séjournant actuellement à Belmont
s/Lausanne.

I.

Dès 1933, KHIDER milita dans les organisations nationalistes nord-africaines. Arrêté en janvier 1940, puis condamné à plusieurs reprises en raison de ses activités antinationales, il bénéficia d'une amnistie en 1946 et fut élu au mois de novembre de la même année à l'Assemblée nationale française; il était alors membre du P.P.A. (Parti populaire algérien), auquel succéda le M.T.L.D. (Mouvement pour le triomphe des libertés démocratiques), dont il fut aussi l'un des dirigeants.

En 1951, KHIDER se réfugia au Caire en compagnie de BEN BELLA et AIT-AHMED, avec lesquels il participa à l'attaque à main armée de la Poste d'Oran. Tous trois exercèrent depuis lors leur activité au Caire, auprès du Secrétariat de la Ligue arabe.

A la suite des dissensions survenues en 1954 au sein du M.T.L.D., KHIDER et ses compagnons créèrent le C.R.U.A. (Comité révolutionnaire d'unité et d'action). En été 1954, il arriva en Suisse en compagnie de BEN BELLA pour y rencontrer d'autres mili-

./.

- 2 -

tants nationalistes algériens auxquels ils firent savoir que leur organisation était prête à passer à l'action. Avec eux ils mirent au point le déclenchement des opérations prévu pour le 1er novembre.

Pendant la guerre d'Algérie, KHIDER devint le directeur du "Centre extérieur" du F.L.N. au Caire. En octobre 1956, il fut arrêté lors de l'arraisonnement de l'avion qui transportait BEN BELLA, AIT-AHMED, BITAT et BOUDIAF. Avec ces derniers, il fut prisonnier des Français jusqu'à la signature des accords d'Evian en mars 1962. Durant sa détention, il fut nommé, en 1958, Ministre d'Etat du G.P.R.A. Après sa libération, il entra dans le Gouvernement de BEN BELLA et en fut quelque temps le secrétaire général chargé des finances et de l'information.

En mai 1963, KHIDER, qui était titulaire d'un passeport diplomatique, obtint à Rabat un visa pour la Suisse. A la même époque, nous avons appris que BEN BELLA commençait à épurer la presse des éléments favorables à KHIDER. Dès lors, ce dernier se situe dans l'opposition à la politique de BEN BELLA.

II.

Dès l'été 1963, KHIDER nous est signalé à maintes reprises en Suisse où il rencontre plusieurs membres de l'opposition, tels que BOUDIAF, KRIM, le Dr FRANCIS, et son beau-frère AIT-AHMED. Depuis quelques mois, KHIDER a loué un appartement à Belmont s/Lausanne, où il réside avec sa femme. De Suisse, il entreprend de fréquents voyages en France, en Allemagne, en Angleterre, où il va retrouver des compatriotes avec lesquels il comploté contre le Gouvernement BEN BELLA. A Lausanne, il reçoit aussi des Algériens, entre autres LAHOUEL Hocine, ex-secrétaire général du MTLD qui résida aussi au Caire et fit partie avec lui du CRUA.

III.

KHIDER est l'objet d'une plainte pénale déposée par le Gouvernement algérien auprès du Procureur général du Canton de Genève,

./.

- 3 -

pour détournements de fonds du FLN, se montant à environ 50 millions de francs. A cet effet, il fut convoqué et interrogé par la justice genevoise qui a ouvert une procédure. L'affaire, dont la presse a abondamment parlé, est encore en cours. Dûment averti qu'il devait s'abstenir de faire des déclarations à la presse, KHIDER passa outre à deux reprises à ces recommandations et n'hésita pas à porter des attaques personnelles contre le Président algérien.

KHIDER a par ailleurs reconnu, au cours d'un interrogatoire du Juge d'instruction de Genève, qu'une partie des fonds recherchés avaient été remis - et continuaient à l'être - à l'organisation subversive dite "FRONT DES FORCES SOCIALISTES" (mouvement d'Aït Ahmed), pour permettre à celui-ci de "mener sous toutes ses formes le combat pour renverser le régime".

Ces déclarations ont provoqué une demande officielle du Président BEN BELLA adressée au Président de la Confédération, requérant l'ouverture de poursuites contre KHIDER pour les délits prévus par les art. 299 ch. 2 et 296 du C.P.S., ainsi que son arrestation, en vue de mettre fin à des activités ayant pour but de renverser un Gouvernement reconnu par la Suisse et de porter ainsi atteinte aux rapports existant entre les deux Gouvernements.

Bien qu'un premier examen par le Ministère public fédéral ait démontré qu'une poursuite en vertu des art. 296 et 299 ch. 2 du C.P.S. serait difficilement réalisable, et d'ailleurs inopportune, l'activité politique de KHIDER sur notre territoire, incompatible avec notre neutralité, ne saurait être contestée.

Une récente information nous signale en outre que KHIDER et ses amis auraient eu des contacts dans notre pays avec l'ex-capitaine SERGENT, Chef du Comité National de la Révolution (CNR), mouvement issu de l'organisation subversive anti-gaulliste OAS.

Vu ce qui précède, l'activité de conspirateur exercée en Suisse par KHIDER constitue une violation évidente de notre souveraineté territoriale et une mise en danger de la sécurité

./.

- 4 -

intérieure et extérieure de la Confédération.

Dans ces conditions, une mesure d'expulsion, fondée sur l'art. 70 de la Constitution, se justifie.

KHIDER est au bénéfice de papiers de légitimation lui permettant de se rendre dans n'importe quel pays.

IV.

Le Département de Justice et Police, d'entente avec le Procureur général de la Confédération, et le Département politique, qui ont eu un échange de vues avec les autorités genevoises, eu égard à la procédure judiciaire cantonale en cours, proposent au Conseil fédéral de

d é c i d e r :

1. d'expulser du territoire suisse le ressortissant algérien KHIDER Mohamed, en vertu de l'art. 70 de la Constitution;
2. de charger le Ministère public fédéral de l'exécution;
3. d'autoriser la délivrance d'un sauf-conduit à KHIDER, chaque fois qu'il aura à répondre aux convocations des autorités judiciaires genevoises;
4. d'approuver le communiqué de presse ci-joint.

DEPARTEMENT POLITIQUE
FEDERAL

DEPARTEMENT FEDERAL
DE JUSTICE ET POLICE

Annexe : 1 communiqué

Extrait du procès-verbal au Département de justice et police (2 ex. ppc.), au Ministère public fédéral (8 ex. pour exécution) et au Département politique (6 ex.).

Combat 5 janvier 1967

Combat - 5 janvier.
AVEC KHIDDER, ASSASSINE A MADRID

L'opposition algérienne perd l'un des seuls hommes capables de la fédérer

De nombreux leaders de l'opposition algérienne s'apprêtent aujourd'hui à gagner Madrid après l'assassinat de M. Mohammed Khidder, perpétré mardi soir, à 20 h. 30, dans la capitale espagnole. Ils seront certainement unanimes à accuser le régime militaire d'Alger et la toute-puissante « sécurité militaire » du colonel Merbah d'avoir organisé le guet-apens dans lequel est tombé leur compagnon de lutte. Cette paternité ne fait en effet guère de doute, même s'il paraît difficile que la police espagnole parvienne à déminer les manipulateurs des auteurs de l'attentat, deux individus de type nord-africain.

A l'appui de la thèse de l'opposition algérienne, on notera que l'assassinat de Mohammed Khidder a été mené avec un extraordinaire sang-froid, dans le plus pur style « barbouze ». On notera encore que des informations nombreuses et précises étaient parvenues depuis deux mois à divers gouvernements d'Europe occidentale susceptibles d'accorder un asile politique aux ennemis de l'équipe Boumedienne.

ne : des fonds importants auraient traversé la Méditerranée, des équipes de tueurs auraient été interceptées, précisément aux abords de notre frontière pyréenne. De toute façon le gouvernement d'Alger aura du mal à écarter l'adage *Id fecit cui prodest*, et la violence de ses mœurs policières renforcera les accusations portées contre lui.

Il est vrai que l'action de Khidder ne paraissait pas menacer le « clan d'Oujda » dans l'immédiat. Incapable de redresser le cours des choses à l'intérieur, le régime a du moins, depuis six mois, redoré son blason sur le plan international : la crise franco-algérienne du printemps dernier est en voie de résorption, l'U. R. S. S. et ses satellites étendent les domaines de leur aide et les Etats-Unis, aussi discrets qu'influents à Alger, sont là pour fournir un appoint non négligeable.

Demain...

Mais ces succès ne doivent pas faire illusion. Ben Bella, lui aussi, à la veille du 19 juin 1965, était courtisé à l'Est et à l'Ouest. Chacun prenait acte de la consolidation d'un régime qui devait s'écrouler, en quelques heures, dans l'indifférence générale des masses algériennes, les premières concernées. Cette indifférence hostile, le refus d'un peuple qui

Etienne MAILLARDE.

(Suite page 4, colonne 6)

(SUITE DE LA UNE)

a vu une minorité fasciste supplanter son indépendance au lendemain du 2 juillet 1962, feront peut-être demain que Boumedienne, Bouteflika, Medghri, Cherif Belkacem seront brusquement chassés, comme hier Ben Bella.

Les hommes du « clan d'Oujda » sont les derniers à se tromper sur la « passivité » de leur opinion publique, sur le succès réel des slogans qui lui sont jetés en pâture, sur la déception et les ambitions de tel ou tel secteur de cette Armée Nationale populaire qui est leur unique soutien. Demain, d'autres colonels, d'autres capitaines peuvent prendre leur place. Pour l'Algérie, il ne s'agit pas d'une nouvelle étape vers une « syrianisation » totale si les maîtres issus d'un nouveau coup de force ne décident pas de s'en remettre au peuple, selon le vœu de l'opposition.

C'est ici que l'on aperçoit à quel point un homme comme Mohammed Khidder restait dangereux pour l'équipe Boumedienne. Certes, il ne jouissait pas d'une popularité immense en Algérie,

Mais qui aujourd'hui, à part Ferhat Abbas, peut-il s'en targuer ? Certes, il fut pour beaucoup dans le processus qui devait amener son pays dans l'im-passe actuelle. Mais quel leader de l'opposition peut-il s'en absoudre ? Khidder conservait cependant des atouts majeurs qui le faisaient craindre à Alger : ses attaches persistantes avec l'appareil d'un parti qu'il avait largement contribué à créer l'estime dans laquelle il était tenu dans plusieurs capitales étrangères, enfin sa capacité de fédérer des oppositions dispersées... et les fameux 6 milliards dont il était le dépositaire.

Les coups de revolver de Madrid, quelle que soit leur origine, ne neutraliseront probablement pas ce « trésor de guerre » du F.L.N. Khidder avait pris ses précautions. En revanche, ils priveront l'opposition d'un homme capable d'aplanir les divergences entre tel ou tel, de ramener chacun au réalisme, de dépolluer la vie politique algérienne de cette tunique de Nessus que sont les querelles de clan au Maghreb. Seul, dans son exil, Khidder avait pu tout revoir et voir clair.

A 1361

A 13 61

5 Janv

GENÈVE : René MOSSU

Figaro. 5 Janv. 1967

Qui peut représenter le F.L.N. auprès des banques suisses ?

Genève, 4 janvier. (De notre correspondant particulier.)

La disparition de Mohammed Khidder va-t-elle relancer la chasse au trésor du F.L.N. après la décision de la Suisse que les autorités judiciaires n'étaient pas compétentes pour trancher un litige compliqué par l'emprisonnement de Ben Bella et le classement de l'affaire ?

• Mohammed Khidder n'a jamais contesté l'appartenance des fonds au F.L.N., a souligné M. Antoine Hafner, son ancien avocat genevois. En matière de droit, précise celui-ci, son mandat de trésorier est aujourd'hui révoqué par la mort. Le trésor revient donc au Front National de Libération. Mais une question demeure posée : qui a légalement le droit de représenter le F.L.N. auprès des dépositaires des fonds ?

On envisage l'hypothèse de voir les actuels détenteurs des fonds — un ou plusieurs établissements bancaires suisses sans doute — exiger des représen-

tants du F.L.N. une reconnaissance en justice de leur bon droit. Selon une autre hypothèse, les héritiers directs de Khidder — sa femme par exemple — pourraient fort bien être reconnus par les banques comme légitimement fondés à disposer de l'argent. Mais ces personnes ne pourraient se dérober à une action judiciaire n'ayant aucun motif valable à invoquer pour contester les droits du F.L.N.

Mais encore faut-il dans ces deux cas que les noms des banques auprès desquelles l'argent fut placé soient connus. Si ce n'est pas le cas, on peut imaginer que jamais le trésor du F.L.N. ne puisse être récupéré.

Il n'existe aucune prescription en la matière. Lorsqu'il fut question, il y a quelques années, de saisir les fonds nazis entreposés sur des comptes numériques en Suisse, une loi spéciale fut votée. Il ne peut être question dans l'affaire Khidder d'une semblable initiative.

René Mossu.

جريدة لوفيفارو "Le Figaro" بجنيف بسويسرا مقال بعنوان: "من بإمكانه تمثيل جبهة التحرير الوطني لدى البنوك السويسرية" كاتب المقال روني موسو بتاريخ 1967/01/05، " ارشيف وزارة الخارجية الفرنسية تحت رقم (A1361) علبة رقم : 54

MINISTÈRE DES ARMÉES

S. D. E. C. E.

~~A 1361~~
Destinataire n° 121

Le 14 janvier 1967

Référence : D 53705/II A

A 1361

NE PAS FAIRE ÉTAT

ALGERIE

SECRET

CONTRE-OFFENSIVE DE L'OPPOSITION ALGERIENNE

(Janv. 67)

B/3

I - Selon les milieux de l'opposition algérienne, la disparition de KHIDER, loin de contrarier le rapprochement entre opposants, ne fera au contraire que renforcer l'union. En effet, Aït AHMED, qui apparaît comme l'héritier spirituel de son beau-frère, a repris à son compte tous les engagements de KHIDER et abandonné du coup ses dernières réticences à l'égard d'une communauté d'action avec les benbellistes.

2 - Les dirigeants de l'opposition algérienne, réunis au Maroc pour les obsèques de KHIDER, ont décidé de répondre sans attendre au coup qu'ALGER vient de leur porter.

Des commandos spécialisés procéderont, dès qu'ils auront pu rejoindre l'Algérie, à des attentats contre des membres du gouvernement ou des personnalités pro-gouvernementales. Ils ne craignent plus, alors qu'ALGER a pris l'initiative, la réprobation du peuple algérien. Des commandos terroristes ont d'ailleurs été mis sur pied en France courant 1966 :

.../...

Destinataires :

Président de la République - Premier Ministre (informés)

Armées - Cabinet

- E.M.A./Div./REN

S.G.D.N./CER (2ex)

E.M.P. de la Présidence de la République

A.E. - Secrétariat Général

Intérieur - Direction Générale de la Sécurité Nationale - Cabinet

- SN/ST

- SN/RG

Préfecture de Police

تقرير من مصالح وزارة الحربية الفرنسية بتاريخ: 1967/01/14 بعنوان "ردة فعل المعارضة الجزائرية بعد عملية اغتيال محمد خيضر" " ارشيف وزارة الخارجية الفرنسية تحت رقم (A1361) علبة رقم : 54 صفحة 1

MINISTÈRE DES ARMÉES

S. D. E. C. E.

- 2 -

D 53705/II A

NE PAS FAIRE ÉTAT

SECRET

- dans la région de NANCY, en ce qui concerne les partisans d'Ait EL HOCINE (O.C.R.A.) (1) ;
- dans la région parisienne, en ce qui concerne le F.F.S. (2).

(1) Organisation Clandestine de la Révolution Algérienne
(2) Front des Forces Nationalistes.

تقرير من مصالح وزارة الحربية الفرنسية بتاريخ: 1967/01/14 بعنوان " ردة فعل المعارضة الجزائرية بعد عملية اغتيال محمد خيضر " أرشيف
وزارة الخارجية الفرنسية تحت رقم (A1361) علبة رقم : 54 صفحة 2

A 1361

~~A/1361/4/05~~

MINISTÈRE DES ARMÉES
S. D. E. C. E.

Destinataire N° 81

Le 25 janvier 1967

Référence : D 53899/II A

ALGERIE - ESPAGNE - TUNISIE

L'AFFAIRE DE L'ASSASSINAT DE KHIDER

NE PAS FAIRE ÉTAT

SECRET

(Janv. 67)
A/1

Les autorités espagnoles ont fait demander aux Services de police tunisiens de bien vouloir leur transmettre, si possible et à titre strictement confidentiel, une photo de Youssef DAKHMOUCHE, assassin de KHIDER.

Les Espagnols savent, en effet, que DAKHMOUCHE a effectué de fréquents séjours en Tunisie et au Maroc où il s'est livré à divers trafics, durant les événements d'Algérie.

N O T A - Youssef DAKHMOUCHE est également connu du Service pour ses activités au Maroc et en Tunisie durant la période précitée (Voir fiche jointe en annexe).

* * *

.../...

Destinataires :
Président de la République - Premier Ministre (Informés)
Armées- Cabinet
" - E.M.A.T./2
S.G.D.N./CER (2 ex)
E.M.P. de la Présidence de la République
A.E. - Secrétariat Général
" - Secrétariat d'Etat
Intérieur - Cabinet (2 ex)
" - Direction Générale de la Sécurité Nationale - Cabinet
" - SN/ST
" - SN/RG
" - Sec de Coopération Technique, Internat. de Police (S.C.T.I.P.)
Préfecture de Police

تقرير سري من وزارة الحربية الفرنسية بعنوان " قضية اغتيال محمد خيضر " تتضمن معلومات حول شخصية يوسف دخموش المتهم الرئيسي في تنفيذ عملية اغتيال خيضر تم ارسالها بتاريخ: 1967/01/25 تقرير من مصالح وزارة الحربية الفرنسية بتاريخ: 1967/01/14 بعنوان " ردة فعل المعارضة الجزائرية بعد عملية اغتيال محمد خيضر " أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية تحت رقم (A1361) علبة رقم : 54 صفحة 1

MINISTÈRE DES ARMÉES

S. D. E. C. E.

- 2 -

D 53899/II A

A N N E X E

NE PAS FAIRE ÉTAT

SECRET

DAKHMOUCHE Youssef

- Né en 1926 au douar Beni MESLEM, commune d'El ANCER, EL MILIA (CONSTANTINE)
- Fils de feu Mouloud ben EMBAREK et de Bornou MESSAOUDA
- Bijoutier
- Ayant résidé rue Vassalo Angelo à CONSTANTINE
- Titulaire du permis de conduire N° 96 109 délivré le 22.4.1955 à CONSTANTINE.

1957 - Réside à TUNIS, 46 rue de Corse.

- Le 26 février se trouve en Belgique.

- En juillet se rend au Maroc. Il est en possession d'une attestation du Service de Santé du FLN à TUNIS certifiant qu'il lui a apporté son aide efficace durant plusieurs mois, de deux reçus (l'un de 15 000 francs, l'autre de 19 450 francs) et enfin de deux chèques de 100 000 francs et 139 000 francs virés à son profit à TUNIS.

1958 - Transite à ROME le 2 août venant de TUNIS et allant à MADRID.

1959 - A effectué les déplacements suivants :

- le 25 janvier arrive à ROME venant de MADRID
- le 29 mai - arrive à ROME venant de MADRID
- le 4 juin quitte ROME pour MADRID revient à ROME le 12 juin après s'être rendu à TANGER le 5 juin.
- le 22 novembre arrive à MADRID venant de TANGER.
- était inscrit au fichier spécialisé de la direction des Renseignements généraux de la Sécurité nationale en raison de ses déplacements à ROME et MADRID.

1966 - Le 10 août, faisait l'objet d'une mesure d'interdiction de sortie du territoire algérien avec la mention "à arrêter".

-----00000-----

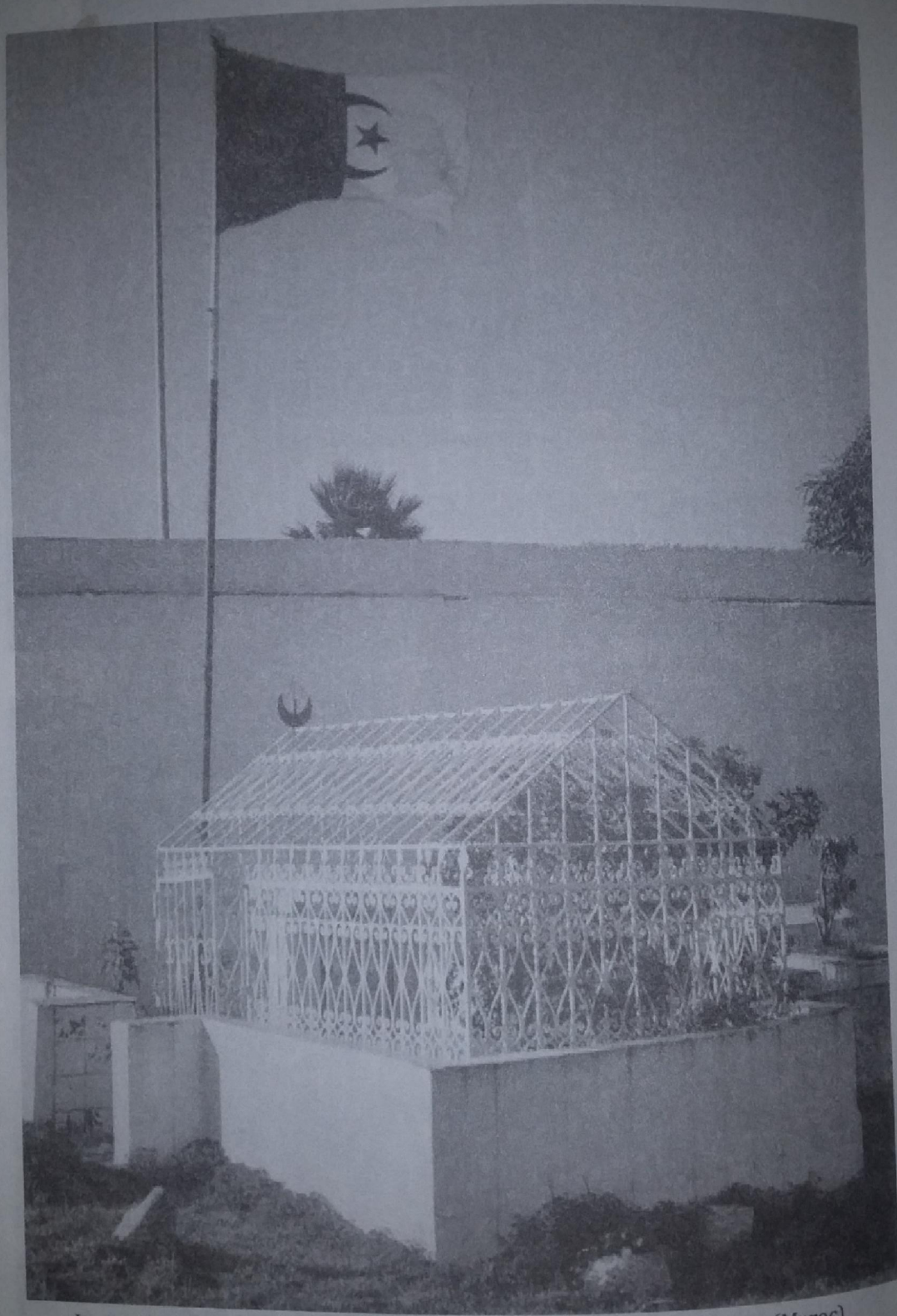
تقرير سري من وزارة الحربية الفرنسية بعنوان " قضية اغتيال محمد خيضر " تتضمن معلومات حول شخصية يوسف دخموش المتهم الرئيسي في تنفيذ عملية اغتيال خيضر تم ارسالها بتاريخ: 1967/01/25 تقرير من مصالح وزارة الحربية الفرنسية بتاريخ: 1967/01/14 بعنوان " ردة فعل المعارضة الجزائرية بعد عملية اغتيال محمد خيضر " أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية تحت رقم (A1361) علبة رقم : 54 صفحة 2



Funérailles de Khider à Casablanca (Maroc).

تشيع جثمان محمد خيضر ودفنه في مقبرة الشهداء بالدار البيضاء بالمغرب بحضور حسين آيت أحمد ومحمد بوضياف

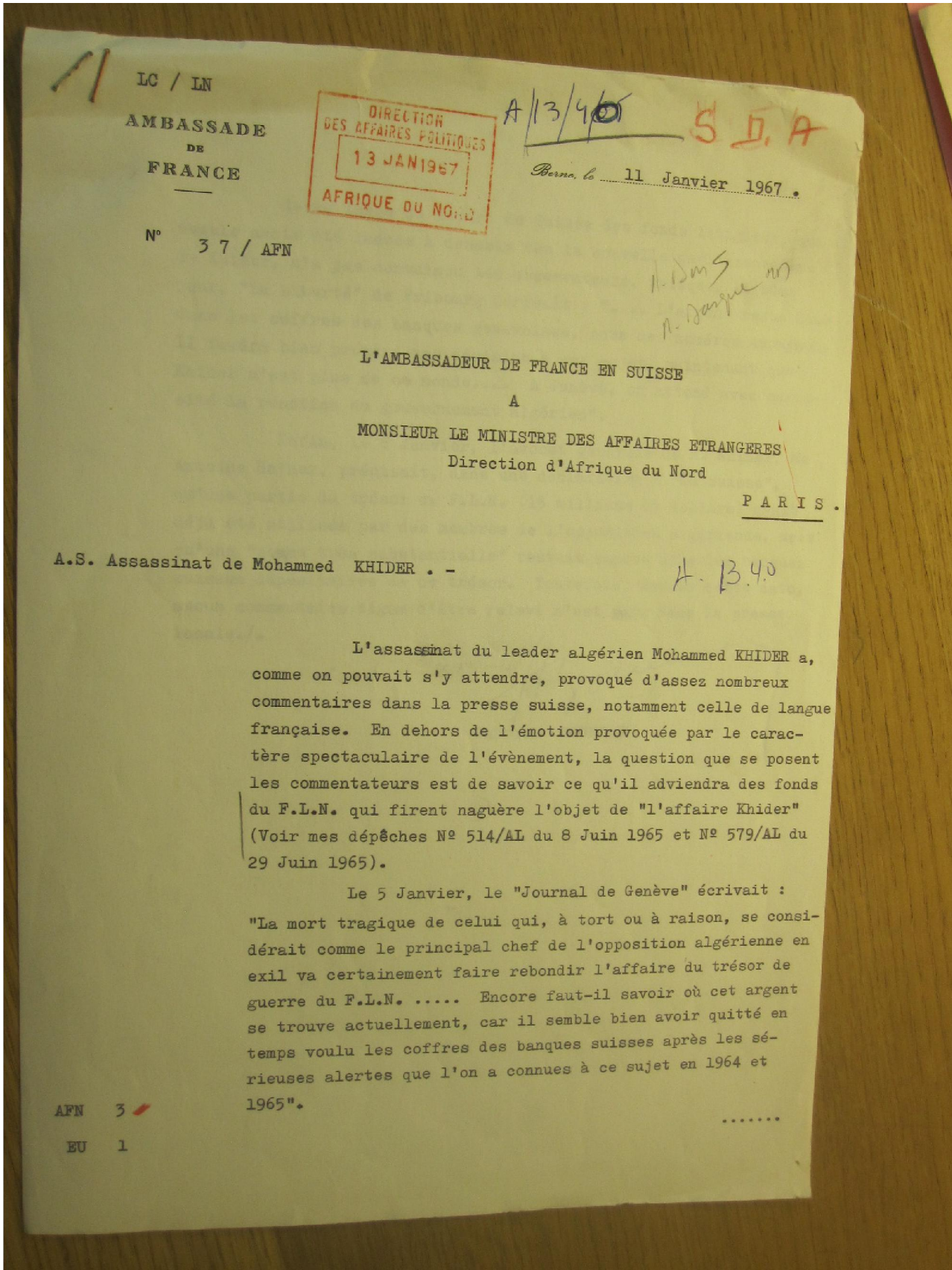
المصدر Khider Tarik, l'affaire khider(histoire d'un crime d'état impuni) éditions koukou, Alger, 2017



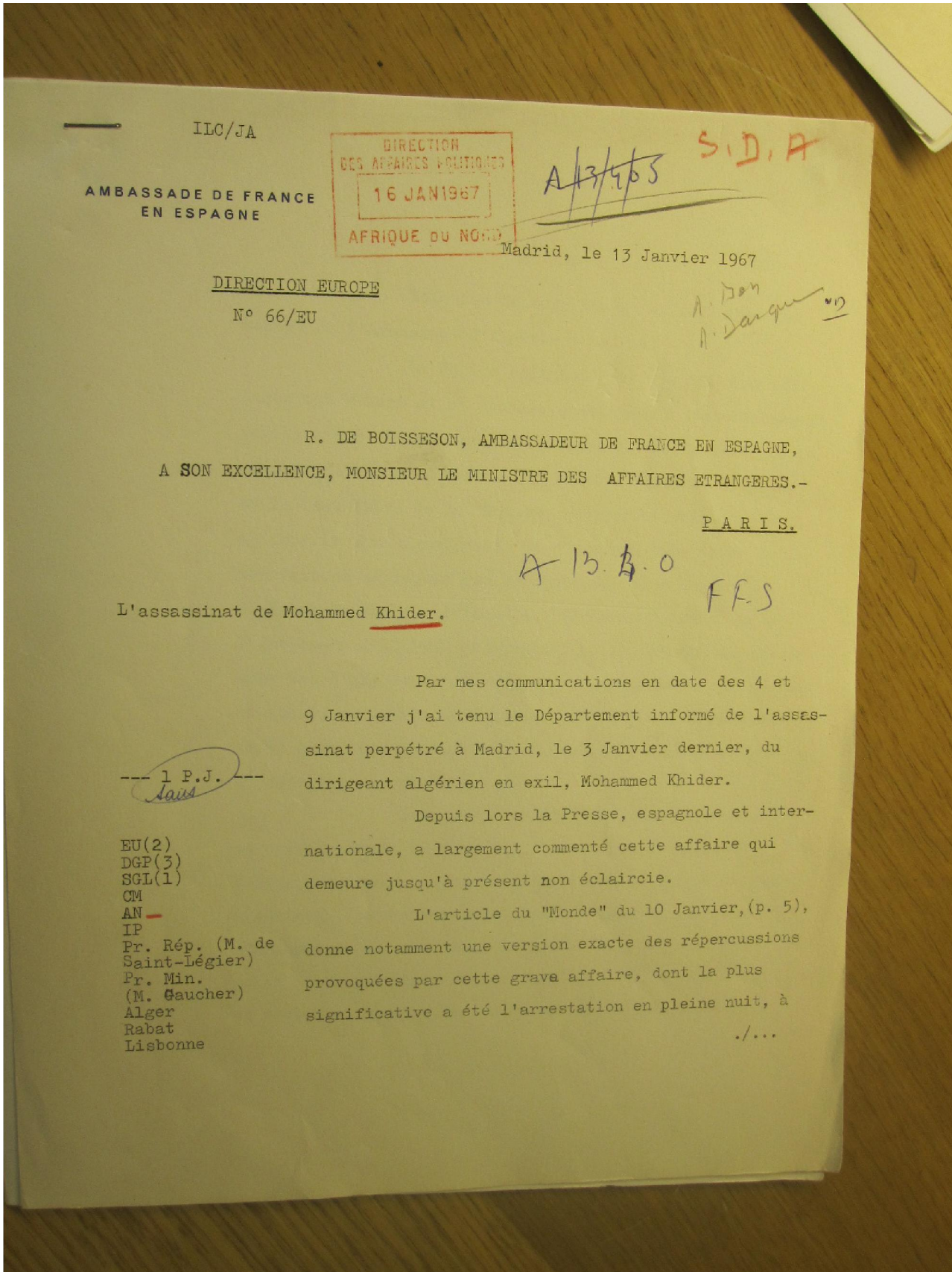
La tombe de Mohamed Khider au cimetière des Martyrs de Casablanca (Maroc).

قبر محمد خيضر رحمه الله بمقبرة الشهداء بالدار البيضاء بالمغرب

المصدر Khider Tarik, l'affaire khider(histoire d'un crime d'état impuni) éditions koukou, Alger, 2017



مراسلة سفير فرنسا بسويسرا الى وزير الخارجية الفرنسي حول عملية اغتيال محمد خيضر بتاريخ: 1967/01/11 " ارشيف وزارة الخارجية الفرنسية
تحت رقم (A1361) علبة رقم : 54



مراسلة سفير فرنسا بإسبانيا ر. دويواسون الى وزير الخارجية الفرنسي حول عملية اغتيال محمد خيضر بتاريخ 1967/01/13 " ارشيف وزارة الخارجية الفرنسية تحت رقم (A1361) علبة رقم : 54 صفحة 1

-4

les diverses déclarations que M. Laïdi, Ambassadeur d'Algérie en Espagne, a faites à la Presse.

*

* *

En dernière heure, les principaux journaux espagnols publient la nouvelle suivante, en provenance de l'Ambassade d'Espagne à Alger :

"Le Ministre des Affaires Etrangères, M. Abdelaziz Bouteflika, a reçu ce matin l'Ambassadeur d'Espagne, M. José Luis Los Arcos, qui lui a remis un message de M. Castiella, Ministre espagnol des Affaires Extérieures.

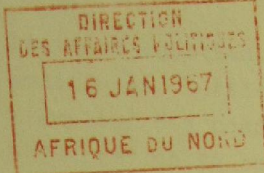
L'entrevue s'est déroulée dans une atmosphère amicale.

L'Ambassadeur d'Espagne a présenté les excuses du Gouvernement espagnol pour l'interrogatoire auquel fut soumis un membre de l'Ambassade d'Algérie à Madrid, à l'encontre des us et coutumes diplomatiques. D'autre part, aucune charge n'a été retenue contre cet Attaché.

L'Ambassadeur a confirmé à S.E. le Ministre ./...

AMBASSADE DE FRANCE
EN REPUBLIQUE ARABE UNIE

A/13/4/5 S.D.A.
Le Caire, le 7 janvier 1967



N° 27/AL

M. Jacques ROUX
Ambassadeur de France
en République Arabe Unie

à

Son Excellence Monsieur le Ministre
des Affaires Etrangères

- Afrique - Levant -

a.s. de l'assassinat de
Mohamed Khider.

A-13.4.0

La presse égyptienne a donné un relief considérable à l'assassinat de Mohamed Khider. Illustrés de photographies du leader algérien et de sa famille, de nombreux reportages, fondés sur les nouvelles publiées par les Agences de presse ont relaté l'événement en détail. Ce soir encore, le quotidien "El Masaa", à la suite de ses confrères du matin, tente de reconstituer les divers aspects du crime et d'éclairer l'enquête de police. Il publie à nouveau la biographie de la victime et reproduit plusieurs hypothèses émises sur l'origine du meurtre et sur les suspects.

Le fait que la victime soit un homme politique arabe, bien connu au Caire en raison notamment de son rôle au sein du FLN et de ses liens avec M. Ben Bella, joint au goût naturel de la presse et des

COMMUNIQUE A :

- DP (Recherche)
- AFN (3)
- Londres
- Washington

- Moscou
- Bonn
- Rabat

- Tunis
- Alger

- Madrid
- Beyrouth

.../...

مراسلة سفير فرنسا جاك رولى لدى الجمهورية العربية المتحدة الى وزير الخارجية الفرنسي حول عملية اغتيال خيضر بتاريخ 1967/01/07 " ارشيف
وزارة الخارجية الفرنسية تحت رقم (A1361) علبة رقم : 54

Un type de mi

le magistrat gene-
notamment que
à juin 1965 les au-
tiennes ne se sont
upées de la procé-
ale pendente à

Le Monde 5 février 1967

Un ancien « chef historique » du F.L.N.

La vie de ce rebelle aux tempes grisonnantes, petit, rond, à l'esprit agile, politicien chevronné, se confond avec celle d'un nationaliste à l'itinéraire tortueux qui, après avoir été un des « chefs historiques » du F.L.N., a terminé sa vie dans l'opposition et en exil.

Né en 1912 à Courbet, dans l'Algérois, dans une humble famille, il aurait été écrivain public et conducteur de tramway à Alger. Mais, très jeune, il milite au Parti du peuple algérien, et sert l'un des artisans de la transformation de ce parti, interdit, en Mouvement pour le triomphe des libertés démocratiques (M.T.L.D.) de Messali Hadj.

C'est comme candidat de ce parti qu'il est élu, en 1946, député de Constantine à l'Assemblée nationale française. Mais Mohammed Boudiaf et Aït Ahmed ont créé une organisation clandestine du M.T.L.D., l'O.S. (Organisation spéciale). Il y adhère, et participera avec Ben Bella à l'attaque de la poste d'Oran, en avril 1949, ce qui l'obligera à s'expatrier et lui vaudra une condamnation par contumace aux travaux forcés à perpétuité.

On le retrouve au Caire en 1952, où il dirige la section algérienne au bureau du Maghreb. L'été 1954, il est au nombre des neuf dirigeants nationalistes qui prennent la décision de déclencher la rébellion armée.

Lorsque, deux ans plus tard, le gouvernement Guy Mollet voudra sonder les intentions des « rebelles », c'est lui qui sera chargé de prendre contact au nom du F.L.N. avec les émissaires français, à Belgrade et à Rome. Mais, le 22 octobre 1956, il est arrêté avec Ben Bella dans l'avion qui conduit quatre dirigeants du F.L.N. de Rabat à Tunis, et il partagera leur captivité jusqu'en 1962.

La rupture avec Ben Bella

Le G.P.R.A. est créé en septembre 1958. Mohammed Khider, toujours détenu en France, est nommé ministre d'Etat. Pourtant, il est le premier, en 1962, au lendemain des accords d'Evian, à rompre avec le gouvernement provisoire de Ben Khedda. Il fait équipe avec Ben Bella, auquel il tente de rallier les chefs mili-

taires des wilayas qu'il parvient à neutraliser.

En août 1962, il devient secrétaire général du bureau politique du F.L.N. Mais, dès le début de 1963, des divergences apparaissent à propos de l'organisation du parti. Khider voudrait en faire un mouvement de masse, Ben Bella un parti d'avant-garde.

A partir de ce moment, Khider critique de plus en plus la politique économique du gouvernement Ben Bella. Le fossé se creuse entre les deux hommes, et, le 17 avril 1963, Khider démissionne de ses fonctions de secrétaire général du F.L.N.

En juin 1964, la rupture est consommée. Au cours d'une conférence de presse tenue dans une petite salle de la rue de Babylone, à Paris, Mohammed Khider déclare : « Il n'existera bientôt plus d'autre solution pour le peuple algérien que la résistance armée pour se libérer d'un régime qui glisse de plus en plus vers le fascisme. » Le 6 juillet, il annonce de Genève qu'il « se met désormais entièrement à la disposition de l'opposition dans sa lutte contre la tyrannie de Ben Bella ».

Il annonce simultanément qu'il met à la disposition de l'opposition « tout ce qui reste de l'argent qui était en (sa) possession ». Il s'agit du « trésor de guerre du F.L.N. », déposé en Suisse, et évalué à 60 millions de francs, sur lesquels, en tant que trésorier et secrétaire général du F.L.N., Mohammed Khider avait la haute main.

Aussitôt le gouvernement Ben Bella porte plainte auprès du gouvernement helvétique, et demande la mise sous séquestre des fonds, ce qui est fait deux jours plus tard.

Il apparut rapidement, toutefois, que la plus grande partie des fonds en question avait été retirée de Suisse par Khider avant même que le gouvernement algérien ait porté plainte contre lui. Entre temps le gouvernement helvétique avait pris la décision d'expulser Khider, tandis que la cour criminelle d'Alger le condamnait à mort par contumace en avril 1965.

Après l'éviction de Ben Bella, en juin de la même année, Khider déclare qu'il attend « l'appel éventuel de ses amis », mais ceux-ci ne l'appellent pas...

Le 12 avril 1966, la justice genevoise, qui avait ouvert une instruction à la suite de la plainte du gouvernement Ben Bella contre Khider, la clôt. Dans ses attendus, le magistrat instructeur genevois relève notamment que « Depuis le 19 juin 1965 (date du coup d'Etat d'Alger) les autorités algériennes ne se sont plus préoccupées de la procédure pénale pendante à Genève ».

Mohammed Khider, qui vivait en Espagne, se rendait parfois au Maroc. Bien que n'étant plus autorisé à séjourner en France depuis novembre 1964, il y était cependant revenu, en juin 1965.

Le Monde 5 février -

جريدة لوموند Le Monde بتاريخ: 1967/02/05 مقال بعنوان "من قدماء القادة التاريخيين لجبهة التحرير الوطني" أُرشف وزارة الخارجية الفرنسية

تحت رقم (A1361) علبة رقم : 54

Le Monde

5 janvier 1967

ASSASSINÉ A MADRID 5 Janvier

M. Mohammed Khider détenait le « trésor de guerre » du F.L.N.

M. Mohammed Khider, ancien secrétaire général du F.L.N., qui fut pendant la guerre d'Algérie le compagnon de détention de Ben Bella, et qui vivait en exil depuis deux ans, après avoir rallié l'opposition, a été assassiné mardi soir à Madrid, où il résidait, par deux hommes identifiés par des témoins comme ayant le type algérien, mais qui ont pu s'enfuir.

La radio algérienne a annoncé la nouvelle sans commentaires, tandis que divers mouvements d'opposition mettaient aussitôt en cause le régime du colonel Boumediene.

Sans préjuger les résultats de l'enquête ouverte par les autorités espagnoles, tout porte à croire — l'origine présumée des meurtriers comme la personnalité de la victime — qu'il s'agit d'un crime politique, ou plutôt d'un règlement de comptes, car Khider n'était pas un opposant si dangereux, si menaçant, que « sa liquidation physique » s'imposât. En revanche, il avait beaucoup d'ennemis et avait accumulé derrière lui, depuis quatre ans, les haines et les rancunes : en Algérie d'abord, où il avait été mêlé pendant deux ans à cette lutte de clans pour le pouvoir qui opposa au lendemain de l'indépendance des hommes qui se croyaient tous désignés pour l'exercer; puis dans l'opposition, où il se fit de nouveaux adversaires, tout en retrouvant ceux de la veille, qui s'étaient à leur tour exilés.

Les uns et les autres, cependant, reprochaient moins à Khider ses positions politiques, ou telles manœuvres passées, que la gigantesque « escroquerie » qu'il avait, à leurs yeux, commise aux dépens du peuple algérien : il s'agit de ce fameux « trésor de guerre » du F.L.N., dont il avait la gestion lorsqu'il était trésorier du parti après la guerre, et qui provenait, dit-on, des collectes effectuées pour les besoins de la guerre. Bien qu'ayant utilisé tous les moyens, de la persuasion à la menace, pour récupérer ces quelque 6 milliards d'anciens francs, ni Ben Bella ni le colonel Boumediene ne parvinrent à faire céder leur détenteur, qui n'entendait les remettre qu'à un gouvernement « légitime » issu d'un congrès « authentique ».

Alger avait cependant semblé se décourager ces derniers temps, la presse locale n'en parlait plus, le colonel Boumediene se bornant, il y a quelques mois, à dénoncer allusivement « l'homme qui s'était emparé d'importantes sommes d'argent, comme s'il s'agissait de son propre bien ».

Que cette affaire de fonds détournés soit ou non à l'origine de l'attentat, la question se pose maintenant de savoir à qui ils seront attribués. Aux héritiers de Khider ? A ses amis politiques désignés par testament ? Le gouvernement algérien va-t-il reprendre une action judiciaire qu'il avait abandonnée l'an dernier ?

Un « franc-tireur »

Bien que les diverses oppositions algériennes aient aussitôt mis en cause le régime d'Alger, les circonstances de la mort de Khider, de même que son activité ces deux dernières années, sont trop mystérieuses pour que l'on puisse émettre une hypothèse valable. Khider parlait peu, voyageait discrètement, mais multipliait les contacts, notamment dans les milieux de l'opposition, sans que l'on puisse savoir où allaient ses préférences, ni même s'il en avait.

Il n'était apparemment affilié à aucun des mouvements connus, qu'il s'agisse de l'O.C.R.A. (Organisation clandestine de la révolution algérienne), du F.F.S. (Front des forces socialistes) ou de l'O.R.P. (Organisation de la résistance populaire), ce dernier mouvement étant de toute façon trop « à gauche » pour qu'il l'ait soutenu.

PHILIPPE HERREMAN.

(Lire la suite page 5, 6^e col.)

En revanche, il versait trop « à gauche » pour qu'il l'ait à peu près certainement à certains de ces groupes, notamment à l'O.C.R.A., des fonds prélevés sur ce « trésor de guerre » qu'il avait déclaré en 1964 « mettre à la disposition de l'opposition ».

Franc-tireur de l'opposition, Khider l'était déjà en 1964, lorsqu'il se sépara avec éclat de Ben Bella, qui, déjà, refusait de partager le pouvoir, et gagna l'Europe, solitaire, mais milliardaire. Après le coup d'Etat de juin 1965, il esquissa vers le nouveau régime en rapprochement sans lendemain, ses réserves à l'égard des militaires rejoignant les critiques de ceux-ci à son égard.

Homme d'appareil, politicien tenace, tenant d'un socialisme plutôt modéré, Mohamed Khider a peut-être eu une certaine autorité au début du régime Ben Bella. Mais il n'a jamais joui en Algérie, pendant la guerre ou après l'indépendance, d'une véritable popularité.

PHILIPPE HERREMAN.

A 13 6 1

جريدة لوموند "Le Monde" بتاريخ 1967/01/05 مقال بعنوان " محمد خيضر يحتفظ بغنيمة الحرب الخاصة بجبهة التحرير الوطني " كاتب المقال

فيليب هارمان الصفحة من 4 الى 6 ، " ارشيف وزارة الخارجية الفرنسية تحت رقم (A1361) علبة رقم : 54

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع

I) المصادر والمراجع بالعربية

أ) الأرشيف بالعربية.

1. مركز الأرشيف الوطني، رصيد الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، علبة 99، رسالة محمد خيضر إلى عبد العزيز آل سعود، 02 يوليو 1954.
2. مركز الأرشيف الوطني، رصيد الحكومة المؤقتة الجزائرية، علبة 2، رسالة محمد عبد الكريم رئيس قسم العلاقات العامة بالإذاعة السعودية الى محمد خيضر، 1955/12/17.

ب) المصادر بالعربية

1. الإبراهيمي محمد البشير، في قلب المعركة دار الأمة، الجزائرية للنشر والطباعة الجزائر، 2007.
2. آيت أحمد حسين، روح الاستقلال مذكرات مكافح 1942-1952، تر: سعيد جعفر، منشورات البرزخ، الجزائر، 2002.
3. بلحسين مبروك، المراسلات بين الداخل والخارج (الجزائر-القاهرة) 1954-1956، مؤتمر الصومام في مسار الثورة التحريرية، دار القصة للنشر، الجزائر، 2004.
4. حباشي عبد السلام، من الحركة الوطنية الى الاستقلال مسار مناضل، دار القصة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008.
5. خوجة حمدان بن عثمان، المرأة، تح: محمد العربي الزبيري طبعة خاصة، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 2008.
6. الديب فتحي، عبد الناصر وثورة الجزائر، دار المستقبل العربي، القاهرة، مصر، 1974.

7. رضا مالك، الجزائر في إفيان تاريخ المفاوضات السرية 1956-1962، تر: فارس غصوب، دار الفارابي شركة المطبوعات اللبنانية، لبنان، 2006.
8. الشاوي توفيق محمد، مذكرات نصف قرن من العمل الإسلامي (1945-1995) دار الشروق مصر 1998.
9. ابن شنب سعد الدين، النهضة العربية في الجزائر في النصف الأول من القرن الرابع عشر للهجرة، مجلة كلية الآداب، جامعة الجزائر، 1964.
10. فرحات عباس، الجزائر من المستعمرة الى الاقليم الشاب الجزائري 1930، تر: أحمد منصور، دار الثقافة الجزائرية، الجزائر، 2007.
11. فرحات عباس، ليل للاستعمار، تر: ابو بكر رحال، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2005.
12. بن الفقون عبد الرحمان بن براهيم، الكفاح القومي من خلال مذكرات معاصرة الفترة الأولى 1920-1936، د.ط، المؤسسة الوطنية للكتاب، ج1، الجزائر، 1984.
13. كيوان عبد الرحمان، المصادر الأولية لثورة أول نوفمبر 1954 ثلاثة نصوص أساسية حزب ش ج - ح ا ح د، تر: احمد شقرون، منشورات دحلب، د ت.
14. محساس أحمد، الحركة الثورية 1914-1954، دار المعرفة، د ت.
15. المدني أحمد توفيق، حياة كفاح، ج2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1988.
16. المدني احمد توفيق، حياة وكفاح، ج3، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1982.
17. المدني أحمد توفيق، كتاب الجزائر، ط2، مطبعة البلدية، الجزائر، 1963.
18. المدني أحمد توفيق، هذه هي الجزائر، د.ط، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، د.ت.

ج) المراجع بالعربية

1. أجرون شارل رويار، تاريخ الجزائر المعاصرة، تر: عيسى عصفور، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982.
2. إدريس الرشيد، ذكريات عن مكتب المغرب العربي بالقاهرة، الدار العربية للكتاب، تونس، 1981.
3. أديب مروة، الصحافة العربية نشأتها وتطورها، دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، 1960.
4. الأزرق مغنية، نشوء الطبقات في الجزائر دراسة في الاستعمار والتغير الاجتماعي والسياسي تر سمير كرم مؤسسة الأبحاث العربية لبنان 1980.
5. العلوي محمد الطيب، مظاهر المقاومة الجزائرية من 1830 حتى أول نوفمبر 1954، ط1، دار البعث، قسنطينة، 1985.
6. آيت أحمد حسين، روح الاستقلال مذكرات مكافح 1942-1952، تر: سعيد جعفر، منشورات البرزخ، الجزائر، 2002.
7. بجاوي محمد، الثورة الجزائرية والقانون 1960 - 1961، دار الرائد، الجزائر، سنة 2005.
8. بخوش الصادق، الفكر السياسي لثورة التحرير الجزائرية-مقاربة في الدراسة الخلفية-، د.ط، دار غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.
9. برايانا اندري، نوشي أندري، لاكوست ايف، الجزائر بين الماضي والحاضر تر رابح اسطنبولي منصف عاشور ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 1977.
10. بركات أنيسة، درار أدب النضال في الجزائر من سنة 1945 حتى الاستقلال، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1999.

11. بقطاش خديجة، الحركة التبشيرية الفرنسية في الجزائر 1830-1871، منشورات دحلب، الجزائر، 2007.
12. بوحوش عمار، التاريخ السياسي للجزائر من البداية الى النهاية 1962، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1997،
13. وحوش عمار، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، ط2، دار الغرب الاسلامي، بيروت، لبنان، 2005.
14. بوصفصاف عبد الكريم، جمعية العلماء المسلمين ودورها في تطور الحركة الوطنية الجزائرية 1931-1954، عالم المعرفة، الجزائر، 2009.
15. بوعزيز يحيى، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية 1830-1954، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.
16. بومالي أحسن، إستراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى 1954-1956، دار الهدى، الجزائر، 2002.
17. تركي رابح، التعليم القومي والشخصية الجزائرية، 1931-1956، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981،
18. تركي رابح، الشيخ عبد الحميد بن باديس، فلسفته وجهوده في التربية والتعليم 1900-1940، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1990.
19. ثابت رضوان عيناد، 8 ماي 1945 والإبادة الجماعية في الجزائر، تر: عيناد ثابت ومغيلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986.
20. جوليان شارل أندري، تاريخ الجزائر المعاصرة وبدايات الاستعمار 1827-1871، مجلد 1، ط1، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2008،
21. جوليان شارل اندري، تاريخ الجزائر المعاصرة، تر: عيسى عصفور، منشورات عويدات، باريس.

22. جيلالي بولوفة عبد القادر، حركة انتصار الحريات الديمقراطية الخروج من النفق، دار الأسمعية، الجزائر، 2001.
23. الجيلالي عبد الرحمان، تاريخ الجزائر العام، ج3، د ط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د ت.
24. حري محمد، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، دار موفم للنشر، الجزائر، 2008.
25. حميد عبد القادر، عبان رمضان مرافعة من أجل الحقيقة، منشورات الشهاب، دم، 2003.
26. الخولي لطفي، عن الثورة في الثورة وبالثورة -حوار مع بومدين- منشورات حزب التجمع العربي البومديني الإسلامي قسنطينة دت.
27. دبوز محمد علي، نهضة الجزائر الحديثة وثورتها المباركة، ج1، ط1، المطبعة التعاونية، القاهرة، 1965.
28. رجال الزبير، الإمام عبد الحميد بن باديس رائد النهضة العلمية والفكرية 1989-1940، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، 2009.
29. رخيطة عامر، التطور السياسي والتنظيمي لحزب جبهة التحرير الوطني 1962-1980، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د ت،
30. رخيطة عامر، التطور السياسي والتنظيمي لحزب جبهة التحرير الوطني 1960-1962، دم.ج، الجزائر، د ت.
31. رزاق عبد الرحمان، تجارة الجزائر الخارجية صادرات الجزائر بين الحربين العالميتين، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2002.
32. الزبيري الطاهر، نصف قرن من الكفاح (مذكرات قائد أركان جزائري)، الثروة للإعلام والنشر، القبة، الجزائر، ط1، 2011.
33. الزبيري محمد العربي، تاريخ الجزائر المعاصر، ج1، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، سوريا، 1999.

34. زغيدي محمد لحسن، التحضيرات السرية للثورة التحريرية، المتحف الوطني للمجاهد، عدد1، الجزائر، 1994.
35. زوزو عبد الحميد، الفكر السياسي للحركة الوطنية والثورة التحريرية ج1 دار هومة الجزائر، 2012.
36. زوزو عبد الحميد، الهجرة ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية 1919-1939، ط2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985.
37. زوزو عبد الحميد، محطات في تاريخ الجزائر دراسات في الحركة الوطنية والثورة التحريرية على ضوء وثائق جديدة، دار هومة للنشر، الجزائر، 2004.
38. سطورة بن يامين، مذكرات مصالي الحاج 1898-1938، تر: محمد المعراجي، منشورات المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2007.
39. سعد الله ابو القاسم، الحركة الوطنية الجزائرية 1830-1962، ج3، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1992.
40. سعد الله ابو القاسم، الحركة الوطنية 1900-1930، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1992.
41. سعد الله أبو القاسم، الحركة الوطنية الجزائرية 1830-1945، ج3، ط4، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1992.
42. سعد الله ابو القاسم، تاريخ الجزائر الثقافي 1830-1945، ج6، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1998.
43. سعد الله أبو القاسم، تاريخ الجزائر الثقافي 1830-1954، ج5، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1980.
44. السويدي محمد، مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري، تحليل سوسيولوجي لأهم مظاهر التغيير في المجتمع الجزائري المعاصر، د ط، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 1990.

45. صاري الجلاي وقداش محفوظ، في المقاومة السياسية الجزائر في التاريخ 1900-1954، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1987.
46. عباس محمد، خصومات تاريخية، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.
47. عباس محمد، رواد الوطنية، شهادة بوشعيب، دار هومة للطباعة والنشر، ط2، الجزائر، 2004.
48. عباس محمد، نصر بلا ثمن الثورة الجزائرية 1954 - 1962، دار القصة للنشر، الجزائر، 2007.
49. عثمان سعدي، عروبة الجزائر عبر التاريخ، د.ط، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982.
50. عدي هوارى، الاستعمار الفرنسي في الجزائر-سياسة التفكك الاقتصادي، ط1، تر: يوسف عبد الله، دار الحداثة، الجزائر، 1993.
51. العربي اسماعيل، الصحراء الكبرى وشواطئها المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر 1983.
52. العقاد صلاح، الجزائر المعاصرة، معهد الدراسات العربية العالية، القاهرة، 1964.
53. فؤاد سعد زغلول، الجزائر في معركة التحرير، دار الكتب الشرقية، تونس، 1972.
54. فؤاد سعد زغلول، الجزائر في معركة التحرير، ط1، دار الكتب الشرقية، تونس، 1984.
55. قنان جمال، التعليم الأصلي في الجزائر في عهد الاستعمار، طبعة خاصة، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007.

56. لونيبي رابح وآخرون، تاريخ الجزائر المعاصر، 1830-1989، ج1، دار المعرفة الجزائر، 1999.
57. لونيبي رابح، الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين، دار المعرفة، الجزائر، 2000.
58. ملاح عمار، المرحلة الانتقالية للثورة الجزائرية من 19 مارس الى سبتمبر 1962، دار الهدى للنشر والتوزيع، الجزائر، د.س.
59. منصور أحمد، احمد بن بلة يكشف عن أسرار ثورة الجزائر، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، 2007.
60. منصور أحمد، الرئيس بن بلة يكشف عن أسرار ثورة الجزائر، ط2، دار الأصالة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.
61. مهديد ابراهيم، المثقفون الجزائريون في عمالة وهران-خلال الحقبة الكولونيالية الأولى 1867، 1892-، ط1، د.ن، الجزائر، 2009.
62. مياي ابراهيم، الصراع السياسي داخل جبهة التحرير الوطني خلال الثورة التحريرية 1954-1962، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، د.ت.
63. هارون علي، خيبة الانطلاق فتنة صيف 1962، تر: الصادق عماري، د.ط، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2003.
64. هلال عمار، أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصرة 1830-1962 ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 1995.
65. هنري علاق، مذكرات جزائرية، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007.
66. ولد خليفة محمد العربي، الاحتلال الاستيطاني، انجاز وتصميم منشورات ثالة، الجزائر، 2005.

67. يوسفى امحمد، الجزائر في ظل المسيرة النضالية (المنظمة الخاصة)، تقديم وتعريب محمد الشريف بن دالي حسين، ط2، دار ثالة، الجزائر، 2010.

ج) الأطروحات والرسائل الجامعية

1. خشيان محمد، مهام الوفد الخارجي لجهة التحرير الوطني بالقاهرة 1947-1957، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر، 2002/2001.

2. دبي رابح، السياسة التعليمية الفرنسية في الجزائر ودور جمعية العلماء في الرد عليها 1830-1962، دراسة نظرية تحليلية، دكتوراه قسم علم النفس، جامعة الجزائر، الجزائر، 2010-2011.

3. شوب محمد، الجزائر في الحرب العالمية الثانية 1945 - 1939 (دارسة سياسية واقتصادية واجتماعية 1945 - 1939)، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة وهران، كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية، قسم التاريخ وعلم الآثار، 2014/2015.

4. العمري مومن، حركة الانتصار للحريات الديمقراطية: نشأتها وتطورها 1946-1954، رسالة ماجستير في التاريخ المعاصر، جامعة قسنطينة، الجزائر، 1999/2000.

5. أبو القاسم محمد، الاتجاه الوجدوي في المغرب العربي 1910-1954، رسالة ماجستير إشراف الدكتور أبو القاسم سعد الله (رحمه الله)، معهد التاريخ، جامعة الجزائر.

هـ) المقالات بالعربية

1. باديس عبد الحميد، التعليم بالمساجد، مجلة الشهاب، مجلد 8، ج 12، السنة الثامنة، ديسمبر 1932.

2. جريدة الأهرام، تصريح العقيد هواري بومدين، بتاريخ 1965/10/09.

3. جريدة الشهاب الجديد، المجلد 1، السنة الأولى، العدد 01، أبريل 2002.
4. جريدة الشهاب، لسان حال الجمعية، العدد 03، 26 نوفمبر 1935.
5. جريدة الشهاب، مجلد 1، ج 1، نوفمبر 1929.
6. جريدة المجاهد "الاتصالات الشبه الرسمية في عهد غي موللي" ع 92، ج 4، 27 مارس 1961.
7. بن عبود امحمد، بداية نشاط مكتب المغرب العربي في القاهرة (عملية ابن عبد الكريم)، المجلة التاريخية المغربية، العدد 25-26، 1982.
8. بن عبود امحمد، نشاط مكتب المغرب العربي بدمشق في انعقاد مؤتمر المغربي العربي بالقاهرة، المجلة التاريخية الغربية، عدد 15، 16 جويلية 1979.
9. لونيسي ابراهيم، ازمة حزب الشعب الجزائري، مجلة المصادر (فصلية)، عدد 2، الجزائر، 1999.
10. لونيسي ابراهيم، المنظمة الخاصة أو المخ المدبر لثورة الفاتح من نوفمبر 1954 مجلة المصادر العدد 6 محرم 1423هـ/2002م.
11. مجلة أول نوفمبر، العدد 145 الصادر سنة 1994.
12. المكي الشاذلي، جريدة المغرب العربي، عدد 18، 18 جانفي 1948.
13. الملي مبارك، جمعية العلماء في الصحف، جريدة البصائر، عدد 93، السنة الثالثة، قسنطينة، 31 ديسمبر 1937.

(II) المصادر والمراجع بالفرنسية

(أ) الأرشيف بالفرنسية

1. Archive du ministère de l'extérieure Française, Boite N°37/AFN, A/1340.
2. Archive du ministère de l'extérieure Française, Boite N66/EU, A/1340, 13/01/1967.
3. Archive du ministère de l'extérieure Française, BoiteAL 27, A/1340, 07/01/1967
4. Archive du ministère Del' extérieure Française, Boite N54,numéro 28/23.04,du18/01/1956.
5. Archive du ministère del' extérieure Française, Boite N54,numéro 1392/232,du11/04/1956.
6. Archive du ministère del' extérieure Française,Boite N54,numero donvoi 28/23.04,du18/01/1956.
7. Archives du ministère des affaires étrangères Française (direction des affaires politiques Afrique du nord Algérie) boite N° 54 , A13, Mohamed Khider 1949-1957.
8. C.A.N, Boite N° 01,rapport notes aux gouvernements des payes membre de L'ONU, le Caire, Egypte, 22/08/1954.
9. C.A.N, Boite N° 182, F.G.P.R.A, rapport politique de Mohammed khider, le Caire, Egypte, 27 avril 1954.
10. C.A.N, Boite N° 199, F.G.P.R.A, rapport politique de Mohammed khider, L'Algérie a la conférence Afro-asiatique , le Caire,12 avril 1955.

(أ) المصادر بالفرنسية

1. Abbas Ferhat, Autopsie d'une guerre, édition Garnier, Paris ,1980.

2. Benkhadda Ben Youcef, La crise de 1962 ; éditions Dahleb, Alger, 1986.
3. Dib Fathi, Abdelnasser et la révolution Algérienne, L'harmattan, Paris, 1985.
4. Lebджаoui Mohamed, vérité sur la révolution Algérienne, Edition ANEP, Alger, 2000.

ب) المراجع بالفرنسية

1. Bernard Augustin et autres, Histoire des colonies Françaises et de l'expansion de la France dans le monde l'Algérie, tome2, société de l'histoire nationale libraire Plon, paris.
2. Gérard Patrick, dossiers secrets de L'Afrique contemporaine, Editions jeune Afrique , Paris 1989.
3. Harbi Mohamed, le F.L.N Mirage et réalité (des origines a la prise du pouvoirs 1945-1962) , ENAL, Alger.
4. Harbi Mohamed, les archives de la révolution Algérienne, Edition, Dahlab, Alger, 2010.
5. Kaddache Mahfoud, Histoire du nationalisme Algerien, (question nationale et politique Algérienne 1919-1951, édition SNED, TOME2, ALGER, 1980.
6. kaddache Mahfoud, histoire du nationalisme Algérien, Tome 1, édition Paris, 2004.
7. Khider Tarik, l'affaire khider(histoire d'un crime d'état impuni) éditions koukou, Alger, 2017.
8. Mounier Gilbert , Histoire intérieure de FLN, casbah éditions, Alger, 2003.
9. Nouschi André, l'Algérie amère 1914-1994, éd la maison des sciences de L'homme, paris, 1995.

10. Péan Pierre, L'extrémiste : François Genoud de Hitler a Carlos, Edition Fayard, Paris, 1996, p20.
11. Stora Benjamain, dictionnaire biographique de militants nationalistes Algériens-ENA-PPA-MTLD1926-1954, édition L'harmattan, Paris, 1985.
12. Yaha Abdelhafidh, FFS contre dictature, KOUKOU Editions, Alger, 2015.

ج) الأطروحات والرسائل الجامعية بالفرنسية

1. Ben allège Nora, le mouvement syndical en algerie 1930-1942, thèse de 3eme cycle unité d'enseignement et de recherche «connaissance du tiers-monde » directeur de recherche M M. René, Alger, Avril 1981, tome 1.

د) المقالات بالفرنسية

1. Le Caire, 12 avril 1955.
2. Le Combat, L'opposition Algérienne perd l'un des seuls hommes capables de la fédérer, 5 janvier 1967.
3. Herreman Philippe, M. Mohamed Khider détenait « le trésor de guerres du FLN? Le MONDE 5 janvier 1967.
4. Le monde 2/07/1964.
5. Mossu Rene, Qui peut représenter le FLN auprès des banques suisses ? le figaro, 5 janvier 1967.
6. Témoignage de Bakhti Nemiche in Algérie Actualité spécial juillet 1985.

هـ) المواقع الالكترونية

- 1- <https://www.aljazeera.net/programs/centurywitness05/10/2016>

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات

مقدمة.....	(أ-ك)
<u>الفصل التمهيدي: بيئة وعصر محمد خيضر</u>	13
<u>الفصل الأول: التعريف بشخصية محمد خيضر</u>	49
المبحث الأول: النسب والمولد.....	50
المطلب الأول: نسب محمد خيضر.....	50
المطلب الثاني: المولد والتعليم.....	51
المبحث الثاني: تكوينه الفكري والسياسي.....	55
المطلب الأول: البيئة الثقافية والدينية التي نشأ فيها خيضر.....	55
المطلب الثاني: دوافع انضمامه لحزب الشعب الجزائري.....	66
<u>الفصل الثاني: دور محمد خيضر في الحركة الوطنية</u>	76
المبحث الأول: دوره في البرلمان الفرنسي ونشاطه في المنظمة الخاصة.....	76
المطلب الأول: دوره النضالي كنائب في البرلمان الفرنسي.....	76
المطلب الثاني: دور خيضر في انجاح عكلية بريد وهران.....	81
المبحث الثاني: اعتقال خيضر وسجنه.....	88
المطلب الأول: أسباب اعتقاله وظروف محاكمته.....	88
المطلب الثاني: ظروف فراره من السجن ونشاطه في مصر.....	92
<u>الفصل الثالث: دور خيضر أثناء الثورة التحريرية الكبرى</u>	98

99	المبحث الأول: دوره على رأس الوفد الخارجي لجبهة ت.و
99	المطلب الأول: دوره السياسي في القاهرة
104	المطلب الثاني: نشاطه الدبلوماسي في دعم الثورة
112	المبحث الثاني: دوره في ربط الاتصال بقيادة الداخل وقيادته للاتصالات السرية
112	المطلب الأول: علاقته بقيادة الداخل وموقفه من قرارات مؤتمر الصومام
120	المطلب الثاني: دوره في إدارة الاتصالات السرية مع الطرف الفرنسي
127	الفصل الرابع: دور خيضر النضالي في بداية الاستقلال
128	المبحث الأول: دوره التنظيمي ومهامه غداة الاستقلال
128	المطلب الأول: دوره خلال أزمة صيف 1962
131	المطلب الثاني: دوره في هيكلة وتنظيم حزب ج.ت.و
133	المبحث الثاني: الصراع بين خيضر وبين بلة وقضية الودائع المالية
133	المطلب الأول: بوادر الصراع بين خيضر وبين بلة
140	المطلب الثاني: بروز قضية الودائع المالية بالخارج
163	الفصل الخامس: اغتيال محمد خيضر وتقييم دوره النضالي
164	المبحث الأول: قضية اغتياله وتداعياتها
164	المطلب الأول: عملية الاغتيال
171	المطلب الثاني: تداعيات عملية الاغتيال وردود الفعل
178	المبحث الثاني: تقييم دوره النضالي

المطلب الأول: الإيجابيات	178
المطلب الثاني: السلبيات	180
الخاتمة:	185
الملاحق	192
المصادر والمراجع	246
فهرس الموضوعات:	261

المخلص

تتمحور هذه الدراسة التاريخية حول الدور النضالي لشخصية محمد خيضر الذي دافع عن القضية الوطنية وتصدى للاستعمار الفرنسي، بفضل نشاطه السياسي منذ انضمامه لحزب نجم شمال أفريقيا خلال سنة 1936م إلى غاية بداية الاستقلال، حيث تمكن بالرغم من مستواه التعليمي والثقافي المتواضع، من تقلد عدة مسؤوليات في صفوف حزب الشعب الجزائري، حتى أصبح ممثلا له في البرلمان الفرنسي مدافعا عن حقوق الشعب الجزائري، وأظهر منذ البداية انتماءه للتيار الثوري من خلال دعمه للمنظمة الخاصة، والمشاركة الى جانب قيادتها في الهجوم على بريد وهران سنة 1949، حتى تضمن استمرارية نشاطها بهدف التحضير لتفجير الثورة التحريرية. هذا الهدف الذي تجسد سنة 1954، وشارك في التحضير لهذا الهدف هذه المرة خارج الوطن بصفته المسؤول الأول عن الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني بالقاهرة. فبرز كدبلوماسي ومفاوض محنك على المستوى الدولي.

وفي بداية الاستقلال وبعد خروجه من السجن كان من أبرز الشخصيات التي ساهمت في إعادة بناء الدولة الجزائرية، وتجاوز محنة أزمة صيف 1962، وأثبت بأنه أهل لتحمل أخطر وأكبر المهام على مستوى أعلى هرم السلطة، وعين كأول أمين عام لحزب جبهة التحرير الوطني. لقد اختار شعار بناء دولة مستقلة يتمتع فيها الجميع بالحرية، ويتم بناءها على أسس ديمقراطية، غير أنه دفع ثمن هذا الاختيار في نهاية المطاف، بعد تصفيته واغتياله بالعاصمة الإسبانية مدريد سنة 1967م، حتى لا يتحول إلى زعيم سياسي يقود المعارضة بالخارج في عهد الرئيس هواري بومدين، وخاصة انه كان باستطاعته التحكم في الودائع المالية الخاصة بجبهة التحرير الوطني بالخارج. وهكذا انتهت مسيرة رجل دولة قدم ما عليه من تضحيات لشعبه ولوطنه في الداخل وفي الخارج.

Abstract

This historical study deals with the role of the militant Mohamed Khider who stands against French Colonisation thanks to his political work since he catches up with the star of north Africa party in 1936 AC till the beginning of the independence. Although his modest cultural and learning level, He occupies several post in the aforesaid party until he becomes a representative in French Parliament defending the Algerian people Rights he shows, at first, his belonging to revolutionary trend through his support to the Special Organisation O.S and he takes part in the attack on the Oran post-office in 1949 to insure her activity continuity in order to prepare for the outbreak of the liberation war in 1954, so he becomes the first responsible to the foreign delegation of the national liberation front in Cairo.

Mohamed khider becomes one of the most outstanding personalities after his release from jail in the beginning of the independence ; so he plays an important role in rebuilding Algeria and he gets through summer issue 1962 the thing which leads him to assume greater responsibilities ; first of all he appointed as a General Secretary of the National Liberation Front Party and he chooses as motto an independent nation where every one can enjoy freedom and democracy. because of that he was assassinated in Spain -Madrid -in 1967 to put an end to his opposition abroad during Hawari Boumedien reign especially as he was able to control national liberation front deposits abroad . That was the end of a great Man who devoted himself to his people and nation to be kept safe and sound .